بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ووفقنا لبيان وحصنا بسد يخ الاباء بكور وابع الاحسان اغنى بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الطال واورد براهنه قرقا الانام في طرقا الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضيق الكرم والسماحة واشرف من نبع من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرقت وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضائل بالتقديم والسبق في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطايف لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فانه كشاف عن حقايق التنزيل وافي مفتاح لدقايق التاويل فايق بيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز وانار العضاة تلخيص الغوامض مشكل كتاب الله تعالى ومعضله تقريب للنوص على فرائده مجمله ومقفله فوائده كافية في حزو المصباح الى انوار التاويل موارده شافية عن الزمات الاكباد الى اسرار التنزيل به تظهر لباب آثار تراكيبه وضفي وديمة عذب خباب بحار سايله وصفا لا يدرك الواصف المطري حصاصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ابدي جماعة من اسراء التقليد فطفقوا ابتغاء طوعة من خبر تونبتي وتشديد محمومون بحرير مقاصده وصول العقل والنقل ويتعثرون في تقرير لطائفه على ذكر العام والخاص

لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى يسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتع فناؤه التعصب عن بصايرهم حتى ينطبع وفايق التعقل في ضمايرهم كل مضاعفهم الاتجاج والعناد وحبل صناعتهم الاخراف عن نهج الرشاد فمهمات النبه لمرة الدقيقة الشان او المعظل لمحة الخفية المكان وانى بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في مشهود اسراره قداح نظري بعني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشعف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحال الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل ومجمع ارباب الفضايل صرف الله عنها بوايق الزمان وخسرها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد في اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتناء الاناسي من عيون اللطايف وصرف شطرة الزمان الى الفحص عن دقايق علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره واباحث الحذاق الذين ناضوا على عرز الغرائد بحاره وكثيرا كان يجالج قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح الذي الف في الايام العلية عند اقدة الاسلام قدوة الانام افضل امتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه سحائب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وفوايده حاويا لنكت مسايله وعوايده محتويا على خفايا هي لباب آراء المتقدمين منظومة على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين انالا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لا جالا عليه مخايل السحر ودلايل الاعجاز لا جالا في كل لفظة منه روض مزهر الانيق وفي كل سطر منه عقد من الدرر

وكان يجوني من ذلك أني في زمان ارتقى العلم قد عطلت مناهله
ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه
وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشغف شغوف الفضل على الاقول والسنوطن
الافاضل زوايا الخمول ينبلغون ان اندرس اطلال العلوم والفضا
ويتأسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان على العلم
هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجملة وتفاصيله
واكثرهم قد يئسوا من الوقوف على الاهتداء الى الماخذ من مظنات الرموز
والاسرار واذا لم يتم لشرح يكشف عن وجوه فوائده الاستار نزر
بعض مطالعته فذاكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم
اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد قصدوا السلوك طرائقه من غير دليل
فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست من اثناء التحصيل فرصا
مع ابتزاج من الزمان غصصا وطبعت فحم موارد والسهر غائصا
في لجج الافكار والتقط فوائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت جهدي
في مراجعة الفضلاء والشيوخ الذين هم مطارح الاستفادة في الارض
فمن البيان لاسيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهبت
في تصفحهما غاية البسط والطالعة ثم جمعت شرح هذا الكتاب ما بين
صعاب عويصاته الابية وبسهل طريق الوصول الى ذخائر كنوزه المخبية
واودعته فرائد نفثة وشحت بها كتب الغداة وفوائد نثرة بقية سحت
بها اذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتدت اليها بنور التوفيق والطا
ف فقرا اخذتها من عين التحقيق ونكت في وضع اعتراضاته بذيل
العدل والانصاف وتجنبت في ردها اورد عليه مذهب البغي والاعتسا
ف

واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح وبنهت على بعض اوضاع
من التلخيص للفاضل العلامة في شرح المفتاح واوقفت الى مواضع زلت
فيها اقدام الآخذين في حذه الصناعة واغفت عما وقع لبعض مغاطيل
هذا الكتاب من غير بضاعة وارفضت لتناسي تجاعة خطروا التحقيق
الواجبات وما فرضت على تقصيرهم في تطويل الواضحات وحان
فرعت عن تسديد الصحايف بتلك التطايف رماني الدهر بما يجاز عقلي
لا ارزاء حتى فؤادي في غشاء من بنان فصرت اذا اصابني سهام تكسرت
النصال على النصال وذلك من نوادر الاخبار بتفاقم المصايب بي العنا
والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد وخاصان لا يسمح دياري بهما حل
الشباب بيمني واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على اهلها
لها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان ولم يدع مراه طالما
الا دمنة لم تكلم كم اقام اوفى ولم يبق ما يخبر عنها الا قوم بهلدج عجفى كان لم
يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فقطرت الاوراق
بنى زوابا الهجران وشحبت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها حجابا
مستورا وجعلتها كان لم يكن بيننا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اساء
اجر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني فرط الملال وحبني ال
الليال بان تلفظني ارض الى ارض وتجرني رفع الى حفض حتى اخت
جراه حماها الله تع عن الآفات فتح الله تع عيني مرة على جنة النعيم بلد
طيبة ومقام كريم فقد جمعت فيها المحاسن كلها واحرزها الاعيان
واليمن والامن فان حدث ان قد سطعت انوار العلم والهداية
وحدث بزان الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا اولوا الشرح

بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا او محبة بالجنان او عملا و
جذبة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه نعم النعمة وغيرها وموجد
الشكر بعم اللسان وغيره ومتعلقه بكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار
المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما
في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتغايرهما في صدق الحمد فقط على الوصف
بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل
للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف
دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات بنفسها
على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اعتمام به وان كان
ذكر الله اعم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح هاهنا ولالة
على اختصاص الحمد وانه بحق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في
الحمد للتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهم كثير من الناس مبنيا
على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله فلا يكون جميع المحامد راجعة
اليه بل على ان الحمد من المصادر الساد مسد الافعال واصله النصب والعدول
الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الا
ستغراق فكذا ما ينوب منابه وجه نظر لان النائب منابه الفعل انما هو المصدر
المنكر مثل سلام عليك وحق لامانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق
فالاولى ان كونه للجنس مبني على ان المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال
لاسيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى
التعريف واللام لا يدل الا على مسماه فان لا يكون ثمة استغراق وما نحن

على ما انعم

في من البيان بيان لقوله مالم نعلم قدم على غايته للسجع والصلوة على سيدنا
محمد من نطق بالصواب وعلى آله الشارع المقنن للعوانين والافضل من قولي
لحكمة الاشارة الى العوانين لان الحكمة هي علم الشرايع على ما قرر في الكشاف
ولفظ اوفي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا
الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز و
يقال للكلام البين فصل بيّن مفصول مفصّل لخطاب البيّن من الكلام المخلص
الذي يتبين به من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بيّن فاصل اي الفاصل
من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن
عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله
اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر
وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل وأويل الاطهار
جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابه الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد
اصله مهما كين من شيء بعد الحمد والثناء فوضعت كلمة اما موضع اسم
هو المبتدأ وفعل هو الشرط وضمنت معناهما فلذلك منعنا معنى الشرط
لزمها الفاء اللازمة للشرط غالبا والمضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق
الاسم اللازم للمبتدأ فصار لفظ ما كان واجبا لزوم بعد الاسكان وسيجيء
لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان ما ظرف بمعنى اذا
يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه
ما لوقوع ام لوقوع غيره واذا ما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه
ليس شرطا كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني
لثبوت الاول والوجه ان المتقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم تواب

هو البديع

هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا الاحاجة الى تخصيص العلوم بالغرة
لانه لم يجعله اجل العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل منها سواها وجعله من هذه
الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون او نبه ايما
على البلاغة ونوابعها لا بغيره من العلوم يعرف وجه العربية و
اسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في
نظم القران استارها فيكون من اجل العلوم قدرا الان المراد بكشف الاستار
معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقايق والاسرار
والخواص الخارجة عن طوق البشر وسعه وسيلة الى قصد النبي عليه السلام
في جميع ما جاء به لتعلقها بثمرته فيغار بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون
من اجل العلوم فكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف
الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين
ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق لبس
الا وانا نقول وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنه فلذا معنى كلامه انه يدرك
ولا يمكن وصفه كما لا يخفى وقد صرح بهذا وانكر عههنا لا بل يمكن وصفه
بل على انا نقول يدرك بهذا العلم والذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم
وليس للحر حيف فيها حتى يرد عليه الاعتراض بان العرب عرف ذلك
بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاسناد لان
وجه الاعجاز امر خارج من جنس الفصاحة والبلاغة لاطريق اليه الا طول خدمة
هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه
الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته
لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا بد خل كنه بلاغة القران تحت علم عام

فخاتمة والحق ان لخاتمة اغا جح من الفن الثالث كما يبان هناك انشاء الله
تع ولما اخر كلامه في آخر المقدمة الى اختصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل
منها معهودا اعرفه بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يتبع منه ذكرها
ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها مجيء فنكر عاد فقال مقدمة اي هذه مقدمة
في بيان مجيء الفصاحة والبلاغة واختصار علم البلاغة الى علمي المعاني والبيان
وما يتصل بذلك مما يضاف اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق
والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة مأخوذة من
مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة
العلم ما يتوقف عليه معرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب
لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها فيه بما فيه
سواء توقف عليها ام لا ولعدم فراغ البعض بان مقدمة
العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امر اضافي
الغض عنها الى المكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة
عليها وذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني
ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه
زعما منهم ان هذا اعلى المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة
اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما
ذكر في الكتاب الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال
فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وحديث
فصيح اي واضح به اي صرح به يوصف به المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام
يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في المنظوم والمتكلم يقال كاتب فصيح

فصح

وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران
اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع
كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما جتدر بالفاء
تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بهما الاخيرين
فقط اي فانته عن وصف الاولين بهما واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم
تقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلام معتد
بكونه الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة
الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف
والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح
اكثر سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح
في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما للعاشر بهلا لام ثم لما كانت المخالفة
في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد
بالكلام جعل فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت
البلاغة يقال عندهم لمعان محصله لها كون الكلام على وفق مقتضى الحال
وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم يعني آخرا ذرا ولا يتسمها
باعتبار ما يقال وصفا له كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع المتقابل
المختلفة في تعريف واحد ولا بوجد قدر مشترك بينهما كالجون المشترك
بين الاسود والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة ثم قبل
اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى
تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وما غيرهما فصح ان
تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم نجده في كلام الناس لكنه اخذه من

اطلاق نفسه واعتبار النفس وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس
ما يصلح للتعريف بها به بانه لا مدخل للرأي في تغاير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب
عنه بان المراد بالناس المعهودون كالشيخ والكاتمي ثم لما كانت معرفة البلاغة
موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها
ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه
من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء
اللغة فجاز لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف
في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التنافر
فيه نحو الاهخ بالخاء المعجمة في قول العرابي سئل عن ناقة نفر كرشها ترعى الشيح
ومنه ما ليس كذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع
غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات مرتفعات ان
روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل ومرفوعات ان روي بالفتح استشزره
رفعه واستشزر ارتفع والاجدى الى العلى تفعل العقاص في مثنى ومرسل فعل
امر من تعقب والعقاص جمع عقصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل
خلاف المثنى يقال ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقض
الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يجب في الاربعين والغرض بيان كثرة
شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين
المعجمة التي هي من الهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والراء
المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشزف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الزاي
المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشزف ايضا منتفيا قبل منشأ
الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب

بعد الخارج

بعد الخارج وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها
وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالمشي في العقبة ما يجد غير متناف في الغريب
الخارج كالجلس والمشي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كملح
بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من المخلوق الى الشفة اسهل من
ادخاله من الشفة الى المخلوق لا يجد من حسن غلب وباخ وحلم ولج بل هذا
امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا ومنعه النطق فهو متنافر سواء
كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل و
لم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى السلامة الذوق
وقد يسبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخارج سبب
للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن
الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا
يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وابى بعضهم بان انتفاء وصف
الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش
لان فصاحة الكلمة مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل
على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا
وصف جزئها او العباس على وفوح مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه
ممنوع ولو سلم فالمنع انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الا
ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما يشترط في فصاحة
الكلام ان كل كلمة منه فصيحة فابن هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم
انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير
فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة قائل بنحو

إلى سنة الجهل والعجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة
كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال فمنه ما يحتاج
في معرفته الى ان يفتش ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كالصحاح ثم تعرف
وامر تنعوا في قول عبيد بن عمر الحوتي حين سقط من الحمار واجتمع الناس
عليه مالكم تكاءكأتم على كما تكاءكأتم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم
نحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفايق انه قال الجا
حظ
مر ابو علبة يعض طرف البصرة وحاجت به مرة فوثب عليه قوم
يعصرون ابهامه ويوذونه فقال لهم من ابدهيم وقال لهم
تكاءكأتم على كما تكاءكأتم على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم
دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه
بعيد نحو مرتج قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا
وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مزججا اي كالسيف
المزجج في الدقة والاستواء والمزجج اسم فحل نسب اليه السيوف
او كالسراج في البريق واللمعان وهذا اقرب نحو اهم سرج وجهه
بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه واعلم ان جعل اسم مفعول
منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا استخدم قالوا
السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صا
مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه ثم استشهد بهذا المصراع لا بقال
الغرابة كما يفهم من كلامهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المتنافرة
وهي كحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب مستقر الطبع عنه وهي
في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبا فلا يحسن تغيره بالوحشية

بل الوحشية فيدرأ بذلك الفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا يلزم ان الغرابة
بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث
قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي بسكن القفار استعمل لكلما لقاط
الذي لم يؤنس استعمالها والوحشي فسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغر
الحسن هو الذي لا يجاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك
مثل شثر نبت واشمخر وانمطر وجح في التقلم احسن منها في النثر ومنه
غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يجاب استعماله مطلقا وسمي الوحشي
الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على اللا
وسمي المتنافر ايضا وذلك مثل جحيش للغريد واطلخم الامر وجحمش
واستئال فلان وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال غير للوحشية
فتح كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اريد بالا
لفصاحة معنى آخر وزعمت ان شيئا من الغرابة والمخالفة لا يخل بها
فلا مشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع
لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال
في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم الصرف واما نحو
ابى باني وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ
الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت من الواضع
فهي في حكم المستثناة نحاة قال الفياسي كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا تكون
على وفق ما ثبت من الوضع نحو الاجلل بمعنى الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل
والفياسي الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع
بان يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة قال اللفظ

من سبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه
نحو الجرشي في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابا الحسن علي مبارك
الاسم اغر اللقب كريم الجرشي اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك
لموافقته اسم اسم امير المؤمنين علي رضي والاقب مشهور بين الناس
والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة
تحت الغرابة المغيرة بالوحشية فظهر ان الجرشي امر نسبي اما من حيث نكارة فاثر
نفعوا او الجشع واطلق وقد ذكر بعضهم ههنا وجوه اخر الاول انها ان اوثت الا
الثقل فقد دخلت الثاني فر والا فلا تخل بالفصاحة الثالث ان ما ذكره هذا الفاضل
في بيان هذا الشرط ان اللفظ من جبل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس
بصوت بل كيفية له كما يعرف في موضوعه وضعف هذين الوجهين ظاهر
الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في
السمع اذا ادى بنغم غير مناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا
ادى بنغم مناسبة وصوت طيب وليس بشيء للقطع باستكراه الجرشي دون
النفس سواء ادى بصوت حسن او غيره وكذا جحنفل وملمع دون مخزنة وعلم
الارجح ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودوسر ونحو ذلك و
فيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السليقة بنفور
اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الطائفة
ولفظ ضيزى ودوسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال ما القهر بخلوصه اي خلوصه مما
ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه
مسترح ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم

ان يكون

ان تكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحة لا
صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فا
الضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي
المشتهر بينهم عند اكثر اصحابه حتى يقبح عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا
ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اذا
ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني للتنبيه
افتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عديّ
بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ونعم له لما عرفت اصحاب
مصعبا اتى به الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للعدد المدلول
عليه بالفعل اي حارب الجزاء واصحاب العصبان كقوله ضع اعدلوا هو
اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن
فعال كما يجزى سنمار وقوله الا ايذا قومي شجوني يهل بلوس قومه زجرا
على ما جر من كل جانب متنافر لابقاء عليه والتنافر ان يكون الكلمات
ثقيلة على اللسان ممتنعا هو متناوله في النطق كقوله وليس قرب قبر
حرب قبر (اي صاحبه) وقبر حرب بمكان قفر اي حال من الماء والكلاء
ومنه ادوس ذالك مثل قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه
والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي والورى مبتدا خبره معي والواو
للحال اي للبستار كي احمدني في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة
وجاء استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اعتبارا لطيف وهو ايهام ثبوت
المدعوى كانه تحقق قبل اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون
الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المص فان في امدحه ثقلا ما بين

الفضائل الا ملك اعطى المال والملك ابن هشام ابوائه اي ابو ام
ذلك الملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة ملكا اي لا مثله
احد الا ابن احمه الذي هو هشام فعقبه فصل بين المبتدا والخبر اي ابوائه
ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اي حي بقاربه
بالاجنبي الذي هو ابوه وقدم المستثنى اعني ملكا على المستثنى منه اعني
حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل لهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه
اوجب زيادة في التعقيد قيل مثله مبتدا وحي خبره واغبر عامله على اللغة
التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقدم الخبر وكلا الوجهين يوجب
قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه
اوليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس
خبره وحي يقاربه بدل من مثله فقط فصل بين البدل والمبدل منه واما فصل
الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من
المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون
لاجل اللوازم البعيدة المتفرقة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة
على المقصود وكقول الاخر وهو عباس بن الاحنف سا طلب بعدك الدار عنكم
لتقربوا وتسكب اي نصب بالرفع هو الرواية الصحيحة بالبناء للمجهول
الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم عينا مي الدموع تجدا
جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكابة
والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني
اي ساءني وسرني وابكاني الدهر وبارحا اضحكني الدهر عجبا رضي
ولكنت اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح

الطاء والهاء من التنافر ولعله اراد ان فيه شبيها بالثقل فاذا انضم اليه
امده الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم
يرد ان مجرد امده غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فورتع فسبحه و
النعل باستعمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك
ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير
في امده امدصع الجمع بين الطاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد
الاعتدال فركل التنافر وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشاء الثقل
في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من
التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد
بالنسبة الى الطامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان
فحوانا مجل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان
المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد منه
لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني
بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة
فهم المراد وان كان ناشيا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد
يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب
ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد
واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذلك التعقيد اللفظي
كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم
بن هشام بن اسماعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي
ابوه بقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في

الفضائل

والسرور نحو العين فان الانتقال من جمود العين الى تحلبها بالدموع حال
ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من
السرور فالحاصل بلاقات الاصدقاء وموصلة الاحبة فلهذا الاصح ان يقال
في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال
سنة جماد ولا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما يتخلان بالمطر واللبن
قال الخامس الان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري ودمعا جود
فان قيل استعمل الجود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال
المقيد في المطلق ثم كني به عن البسرة المذمومة لانها عادة قلنا هذا اذا عاد
بكفي الصحة الكلام والاستقامة ولا يخرج فيه عن المتعهد المعنوي كظهور ان
الذهن لا ينتقل الى هذا المعنى بسهولة والكلام طالبي عن المتعهد المعنوي
فيكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يجعل الى السامع
انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس فيه مجاز فان فهمه بمنزلة
الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما سنعرفه في بحث بلاغة الكلام
ومع البين ان عادة الزمان والاخوان الانسان بغيض المطلوب و
الجران على عكس المقصود وانى الى الان كنت اطلب القرب والسرور فلم
يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب
والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا ان ذهبت
نسبة بقدر ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالبين
انكى واحزن الان ليحصل المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال
وح لا يدخل سبب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولازمه ملازمة الامر
المطلوب ليظن الدهر انه مطلوبه فيأتي بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين

النوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم التفوق في المعا
وقلة التضلع لكلام المهرة من السلف والصحيح اذا اراد طلب الغزال
طيب النفس به ووطنها عليه حتى كانه امر مطلوب والبين انى اليوم اطيب
نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واجزع
غصصها واتحمل لاجلها حزنا بغيض الدمع من عيني لا تسبب بذلك
الى وصل بدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر
يسرا والكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلايل الاعجاز فعلى هذا فالبين
في سأطلب بجر والباء في قوله بغير متكلب
ما قالوا وغير ذلك قبل نضاعة الكلام خلوصه مما ذكروه من كثرة التكرار
فهو ذكر الشيخ مرة بعد اخرى وكثرتها ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع
الاضافات فكثرة التكرار كقوله ابيا ابي الطيب وشعبا في عمرة
بعد عمرة الغمرة ما يغمر من الماء والمراد الشدة يسوح فعل يعني
فاعل من السيح وهو شدة عدو الفرس يسوى فيه المذكر والمؤنث
واراد بها فرسا حسنة الجري لانتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة
سبوح منها حال من شواحد وعليها متعلق بها وشواحد فاعل الظرف
اي لها لاعتماده على الموصوف والضمير كما لسبوح يعني ان لها عوض
علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك
حمامة جرعى حومة الجندل السجعي ففيه اضافة حامة الى الجرعى وهي ارض
ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا تأنيث الاجرع وقصرها للضرورة
واضافة الجرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض
ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وعاء فاتت بمرمى مرسعاد

وسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك بقال فلان بمرئى مني
ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلامه كثيرة التكرار
وتتابع الاضافات ان نقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز
عنه بالتناصر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه السلام الكريم
ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف ابن يعقوب بن اسحاق
ابن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اباك والاضافات
المتداخلة فانها للاحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن
حمزة بن عمارة انت والله ثقيلة خبارة ثم قال لا تثقل في الغزل
وذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه لم يخل كقوله فظلت تدبر
الكأس بيدي حاذر شاني في دناني الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في
علم البديع كقوله يعصبه بن الحارث بن شهاب وما اورده الحنفية في الايجاز
من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مرتبة
لا يتخلل بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت او غير مرتبة كما
في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا
وانه اراد بتتابع الاضافات افوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك
اراد تتابع الاضافات المرتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين
والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة
فذلك والا فلا جائز لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تع
مثل دأب قوم نوح وقوله اذكروا نعمة ربكم عليه وقوله وشعرى وما
سوبها فالمعنى جوزها وشعرها والفصاحة في المتكلم لا في الكلمة تع فسر من قوله
الكيف ورسم الغذاء والكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة

قوله ورسم الغذاء والكيف بانها هيئة اورد به الرسم الناقص لان الغاية في الايجاز كذا في
العالية الرسم الناقص فانها البسائط على التقرير ما متناع تركيبها في امور
ممتنعة لا يجد اصلا ولا يرسم رسما تاما لعدم التصور في بانها
مع رجوعها بالكيف ما عتبار الكبر او ما عتبار انه منقولة والهيئة
في اللغة الشكل والصورة كذا في الصحاح وح فكان شان الصورة
ان يكون حاصلة لذي الصورة اعني المتصور
بما هو هيئة اعطفه على العرض حسن ط

لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار
عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد
الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض
النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة
بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض
لا يتوقف تصوره على تصور الغير ولا يقتضي القسمة واللامنقسمة في محله اقتضاء
اوليا تم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس سميت كيفية نفسانية وح ان
كانت راسخة في موضوعها سميت ملكة والا سميت حالا فالملكة كيفية راسخة في
النفس نحو ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود
بلفظ فصيح غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر اما
على التعبير عن المقصود دون يعتبر اشعارا بانه علم
اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان ما الا زمنة او لا ينطق به قط
ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعتبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب
ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام
في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم واراده فلو قيل بكلام
فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له
بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد وكما اذا اراد
ان تلغز على المخاطب اجناسا مختلفة كقولك فرخ حبارى فرخ حبارى مقول وارد غلام
جارية ثوب بساط لا غير ذلك فلذلك قال بلفظ فصيح دون كلام
فصيح بليغ وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ سهو ظاهر فان قلت
هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والهيئة ونحوهما مما يتوقف عليه

او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او ايا المسند اليه كلا منه محذوفا او ثابتا او
منكرا مخصوصا او غير مخصوص مع باعث من النوابع او غير مجوب مقدما
او موخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور ايا غير ذلك او ايا المسند كما
ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية
او ظرفية مقيدا متعلق او غير مقيد عليا منفصل وايا الثاني فكونه صلة
للموصول او فضلة وايا الثالث فكلما ذات والايجاز والاطناب
على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي سيفصله علم المعاني واذا
تمهد هذا فقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه
او المسند بيان مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند
اليه او المسند او متعلقه بيان مقام تقييده بقيد او اداة قصر او نتائج
او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند
او متعلقاته بيان مقام تاخيره وكذا مقام ذكره بيان مقام حذفه
وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر بيان
مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل بيان
مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر
حتى ان بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال
المختصة بالكثير من جمله وفصل قوله ومقام الايجاز بيان مقام خلافه
اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او بحجرها ولانه باب عظيم
كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب
بقوله والحق حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب
لكونهما نسبتين حدودا او مراتب متفاوتة ومقام كل بيان مقام

الاضمار المذكور فلنا لانم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فانما المراد السبب
القريب لانه السبب للمنفعة المبنوا ر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية
والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال هو الامر الداعي الى التكلم
على وجه مخصوص اي الا ان جزء مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما
وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده مقتضاها
ومع مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى
الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه
حذف وان اقتضى ذكره ذكرا بغير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم
المعاني مع فصاحته اي مع فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق
الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة فالحال
والمقام مقاران بالمفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقاما
باعتبار نوعه كونه مجالا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحالا باعتبار نوعه
كونه قائلا به وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والا
طلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو
الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة
ان الاعتبار اللاحق لهذا المقام غير الاعتبار اللاحق بذلك واختلافهما
عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات
مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال
كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باحد
الجملة او باحد الجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فكون
راجعا اما الى نفس الاسناد او لكونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا

قوله اما الى نفس الاسناد اه قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه راجحا اليه بحصل الخبر
وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى لكن فيه بحث وهو ان بحكمة
في اصطلاحهم ان اقسام اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد من احدها لانه ليس
بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا اللهم الا ان يغلب عليه احدهما
ان اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائها او الغالب بها واسع حسن حلبي

او وجوبا

الآخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام
الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة
الخفية ما لا يناسب الغبي فكان الاسب ان يذكر مع الغبي الغطن لان الذكاء
شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وسرعة هذه القوة الذهن وقوته
تهيؤها لتصور ما يرد عليها من المعاني الغطنة والعبارة عدم الغطنة عما
من شأنه مقابل الغبي هو الغطن والمحل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة
اخرى صحبت معها مقام ليس لها مع ما يشاركه تلك الصاحبة
في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد افراده بالشرط فله مع كل من ادوات
الشرط مقام ليس له مع الآخر والمحل من ادوات الشرط مثلا مع
الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه
كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام
ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام او
اذا اراد بالصاحبة الكلمة المعنوية او ما هو في حكمها او ابقاله مع المسند
الفعلي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور
هذا المقام فخص ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق وغير ذلك اعتبارات
مناسبة وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار
المناسب والخطاط اي انحطاط شأنه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام
للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا لحال
السامعة او بسبب تركيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه
وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا
وبالعرض واراد بالكلام البليغ كونه اشارة الى السبعة اولا ارتفاع لغير البليغ

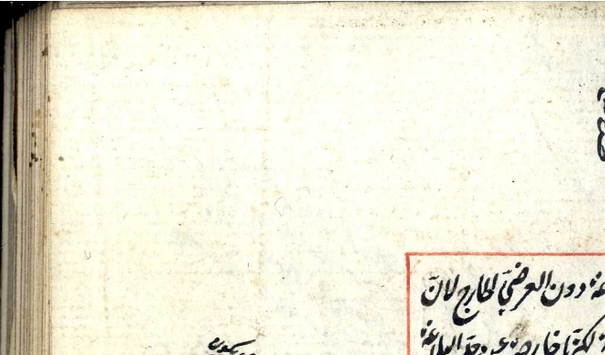

واراد بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان
الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة
فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيره
مما عدوناه وهو يخرج لفظ المفتاح وسيصرح بهذا زيادة تحقيق والباقي في
قوله فمقتضى الحال يدل عليها فتفريع عليها بالتقدم وبيانه لك
ان قد علم مما تقدم ان ارتفاع شأن الكلام البليغ بمطابقته للاعتبار المناسب
لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان
الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام البليغ لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان
احديهما ان ليس ارتفاع الا بمطابقة للاعتبار المناسب والثانية ان ليس
الا بمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب مقتضى الحال واذا
والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وهو خطر وهذا الذي عطف الكلام البليغ
هو الذي سميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو
فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد تكرر
مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه
علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا اي الوجوه التي تراها في زيد
منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو
المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء وان تخرج الخبر والشرط
والجزاء من اي وجه تخرج وان تخرج فانا خارج لما غير ذلك وكذا في الحال مثل جاء زيد
مسرعا او يسرع او هو مسرع او وهو يسرع او قد اسرع لما غير ذلك
فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ينبغي له وتنظر في الحروف
التي تشترك في معنى نحو ان واذا ولو وكل منها خصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من

المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني النواني التي هي الاغراض
التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فجئت بثبت انها من صفات الالفاظ و
اذ المعاني يريد بها تلك المعاني الاول وجب بنفي ان يكون ما وصفنا
تهما يريد بها الالفاظ المنطوقة فاما المعاني النواني التي جعلت
مطرحة في الطريق دون ما بين الخاصة والعامة وليست انا نجعل
كلامنا على هذا بل هو خرج به مخرجا كما قال لما كانت المعاني مشتركين
بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق
جاز وا فجعلوا ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالفاظ بحذف الترتيب
واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تجسيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن
معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوا حالا
صافا للمعاني لافهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة التي الزيادة
والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالموضوعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ هم
يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة التي تحدث فيه وقولنا
صورة تمثيل وقياس يا ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان
تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في احدهما دون ذاك كذلك
يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق
بان قلنا المعنى في هذا الصورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو
مشهور في كلامهم وكقول الجاحظ واما الشعر صياغة وضرب من التصوير
هذا مبتدء مما ذكره الشيخ ثم ازيد شيئا والنكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ
المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد وعدم التمييز بان ما هو وصف
للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض به في معناه فلم يعلموا انا

انا نجد

انا نجد الفصاحة التي يجب للفظ لامن اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل
معاني يقتضي ان يدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ
ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ولو
امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما
اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معجز فصيح والجواب ان مرادنا ان
الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون
اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ بحيث يدل على وصف اذا كان عليه
دل على ملكة الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه فاعل
ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة كذا في الايضاح
وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر
ويعجزهم عن معارضته قال فقبل لبست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى
الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كما قال بانعام هذين الامرين من اشتمل
واحاط بهما لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف
الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة فلنا لا نعرف بهذا العلم الا ان
هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها
ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة
بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثير من مهرة هذا الفن تراه
لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقربه من ظاهر
هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه انما هو في المراتب العلية والاجدر
ان يسد كل ما يقرب منه انما هو في المراتب العلية والاجدر بجعله هو الطرف
الاعلى الذي اليه تنتهي البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كما انه

قوله وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته اه يشير الى ان اعجاز كلام الله ليس بمقدار في بلاغته
الى ان يخرج عن طوق البشر على ما هو الرأي الصحيح لا باخبار عن المغيبات
ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفه العقول عن المعارضة وليس مراد من اخذ بالاعجاز
من جهة كون الكلام بحيث لا يمكن الاتيان بمثله واما اذا اريد البشر بالذكر بناء
على ان المستند هو البلاغة والمقصد المعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا
عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك حسن حلمي رح

اونوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر
وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني
حد لا يمكنه ان يجاوزه اذ المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من
النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول ففي لا يفهم من اللفظ مع ان
البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره
واما الثاني فلا بد فيه على ان الحق هو ان حد الاعجاز يتبع مرتبة اي مرتبة
كانت للبلاغة ودرجة من الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف
في قوله تع لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا حد تفاوت
نظمه بلاغة وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه بكثير معارضته
وتمام البحث بين القوم والبقية ان قوله وما يقرب منه عطف على هو
والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا على حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب
منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح
من ان البلاغة تتباين ابدا الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه على
من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه
ولا يخفى ان بعض الابات اعلى طبقة مما البعض وان كان الجميع مشتركة فيما امتنع
معارضته وبه تم نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز
واسفل وهو الى طرف للبلاغة او اخير الكلام عنه الى ما دونه الى ادنى مرتبة
مع ادنى منه وانزل الحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء بما جوانه
للبيانات تقصر عن مجاراتها بحسب ما ينبغي من غير اعتبار المطابقة والفصاحة بل
بناء على اصل المراد بينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها
اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد عن

اسبابه

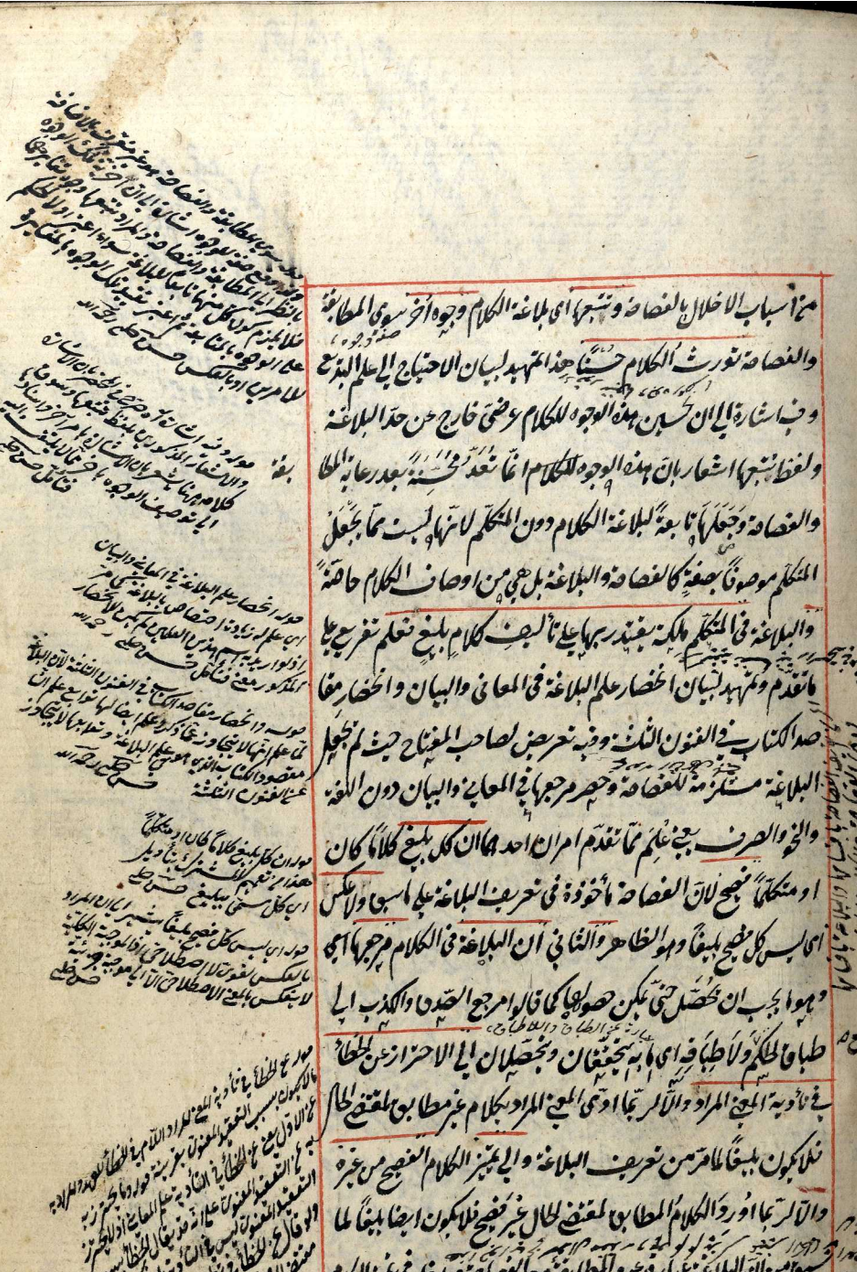

من اسباب الاخلال بالفصاحة وتنبيها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة
والفصاحة تورث الكلام حسنا عقد الهم لبيان الاحتياج الى علم البديع
وفي اشارة الى ان حسن هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة
ولفظ تنبيها اشعار بان هذه الوجوه للكلام انما تعد محسنة بعد رعاية المطا
والفصاحة وجعلها تابعة للبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل
المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام حاقة
والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على
ما تقدم وتمهيد لبيان اختصار علم البلاغة في المعاني والبيان واختصارها
صدر الكتاب في الفنون الثلث وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل
البلاغة مستلزمة للفصاحة وجعل مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة
والنحو والصرف يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان
او متكلما فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق والا لكان
اي ما ليس كل فصيح بليغا وهو الظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها اي
وهو ايجب ان تحصل حتى يكون حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب اليا
طباق الحكم ولا طباقه اي بانه يتحققان ويحصلان اليا الاحتراز عن المطا
في تاويه المعنى المراد والا ربما اوردي المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال
فلا يكون بليغا مما مر من تعريف البلاغة واليا يميز الكلام الفصيح من غيره
والا ربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا مما
سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في غير الكلام
الفصيح من غيره بميز الكلمات الفصيحة من غيرها للوقوف عليها فان قلت
فحد فيه مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فما له وجه

قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المص
بقوله المع الى ان الغرض منه كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز
عن الخطاء في ادا المقصود وتميز الكلام الفصيح من غيره وفساده وقبح وكذا ان
حمل كلامه على خلاف ما صرح به وارد بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان
بلاغة المتكلم تقيد بهذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض
منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خبرنا فحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين
الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو
امر تحصيلي ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك
العلوم جميعا الا المجوز والمعاني والبيان واما تحقيق قوله والثانية اي تميز الفصيح
من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك خبر فصيح قد يراد به مركب اجزاؤه تميز
السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك المجوز
عن الغرابة وتميز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال
بالفصاحة ثم تميز السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم من اللغة اذ به يعرف
ان في الكلام كذا غريبة بخلاف اجمعهم وكالسراج لان من تتبع
الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم ان ما عداها
مما يفتقر الى تفسير او مخرج فهو غير سالم من الغرابة اذ بعدها يتبين الاشياء
وتميز السالم عن مخالفة القياس من غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل
مخالف للقياس دون الاجاد وقس على هذا البواقي فالفتح ان تميز الفصيح عن غيره من
ما يتبين اي يوضح في علم من اللغة كالغرابة اي تميز السالم من الغرابة عن غيره
وانما قال من اللغة لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او في علم الصرف
كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التأليف وكالتعقيد اللفظي او يدرك بالحس

كالتنافر او به يدرك ان مستشزرا ممتنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات
وهو اعم مما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا
يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تميز السالم عن التعقيد المعنوي عن غيره و
الغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس
ويجوز بهما مما يجب ان يجوز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة
الا الاحتراز عن الخطاء في التأدية وتميز السالم عن التعقيد عن غيره ليجوز عن
التعقيد فمست الحاجة الى علم به يجوز عن الخطاء وعلم به يجوز عن التعقيد
ليتم امر البلاغة فوضع لذلك علم المعاني والبيان وسمي هذا علم البلاغة
لمكان مزيد اختصاص لها بها والى هذا اشار بقوله وما يجوز به عن الاول
يعني الخطاء في التأدية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين
اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو
تميز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يجوز
به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني
والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك
بالتأمل في هذا المقام فانه مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع
البلاغة الى علم آخر فوضع لذلك علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف
به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علمي البلاغة وتوابعها
انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان و
بعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخرين بعني البيان والبديع علم البيان
والثلثة علم البديع ولا يخفى وجه المناسبة والله اعلم الفن الاول
علم المعاني قدمه على علم البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان

علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تركيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى
الحال فخفيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمقرر مقدم على المركب طبعا
وفضل الشيء في مقاصد العلم شيئا إما لغرابته وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب
زيادة بصيرة ولان كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها
تعد علما واحدا تغاير بالبدو بين ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها
جهة وحدة فغلب ان يجر فرنا بتلك الجهة للملا يغنيه ما يجيبه ولا يشبع و
فنه مجالا يجيبه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية وغالبا
لها الاضافة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول
مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها ومحارستها قوة بها يتمكن
من استحضارها والاتقافات البرها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا
وجه الشبه بين العلم والملكة كونهما قوتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان
يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة
اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان
يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة تقال
لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله
دون علمته وايضا المعرفة تقال للادراك المسبوق بالعدم او للادراك بين
لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان اودرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا
والعلم كالادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال
عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال
اللفظ العربي دون علم نحو فاعل هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية
في معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان آت فرد يوجد منها

امكننا

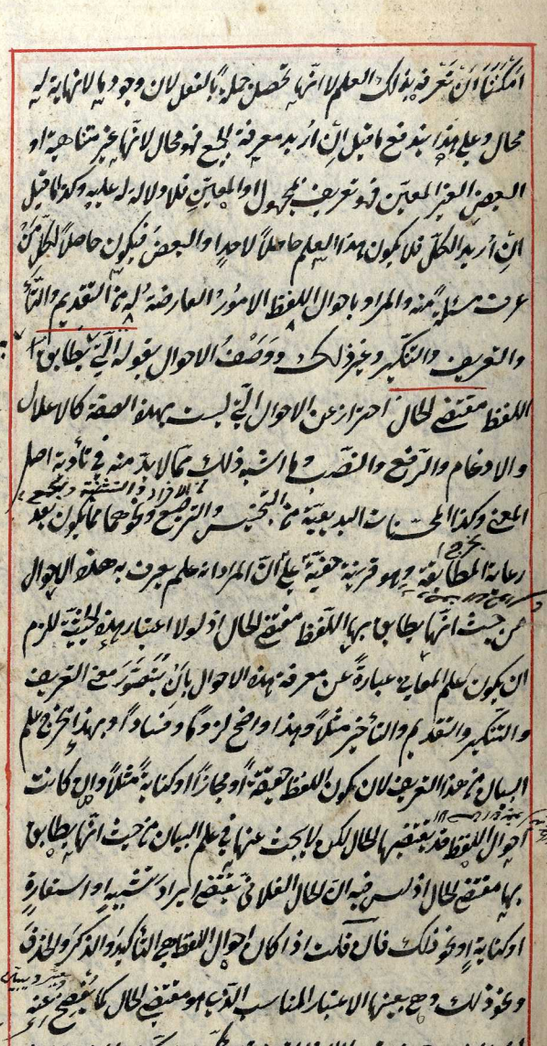

امكننا ان نعرفه بادراك العلم لانها تحصل جملة بالفعل لان وجودها لانهاية له
محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او
البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة له عليه وكذا ما قيل
ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا للكل من
عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير
والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها تطابق
اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال
والادغام والرفع والنصب ما اشبه ذلك مما لابد منه في تادية اصل
المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد
رعاية المطابقة وهو قرينة حالية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال
من حيث انها بها تطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم
ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان تتصور مع التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا اندفع ما قيل
البيان من هذا التعريف لان يكون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت
احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها بها
بها مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة
او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يقتضي عنه
لفظ المفتاح حيث يقول الحال داعية المتكلم الى التاكيد والذكر والحذف الى غير
ذلك فليكف بقوله الاحوال التي بها تطابق اللفظ مقتضى الحال الا يشكل
الاحوال بعينها قلت قد تبين مما ذكرنا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر

ليس مقتضى الحال

غير

بهاته

والحذف ونحو ذلك بناء على انها حيث اتى بها يحقق مقتضى الحال والا فمقتضى
الحال عند المحقق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا
القياس ومع مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون
تام جزئياته مجزئيات ذلك الكلام وبعدها هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا
على صدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه
وعلى قولنا الحلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فظاهر ان تلك
الاحوال حيث بها يحقق مطابقة هذا الكلام مما هو مقتضى الحال في الجزئي فانهم احوال
الاسناد ايضا فاحوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار
راجع الى المعاني وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح
علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام بناء الافادة ذلك ليتصل بها بيان الاحتراز
وغيره لتحرز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال
ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يتجه تعريف
شيء مما العلوم به والثاني انه فسر التراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب
الكلام التراكيب المعتادة التي تستحسن له فضل تميز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء
ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة
وتدعى فيها فكنايه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حد الله
اختصاص بنوعية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز و
الكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء
وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول
بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به فكنايه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها

على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك
بحسب السليقة لا بتتبع علم المعاني وتعرفات الادباء مشحونة بالمجاز و
عن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء
بان المراد بها تراكيب البلغاء المعروفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على
معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان
امراء القيس مثلا بليغ فتتبع خواص تراكيبه ليعرف ان يعرف ان المقتضى علم
بالاحكام الشرعية الفرعية بحصول المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن احد
من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتبع اقوالهم ليعرف ان الفقه
علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر
واقول لا يخفى ان قوله تتبع خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك
المتكلم بحيث يورد كل تركيب فيما يورد والذي يليق به والمقام الذي بناء
بان يستقل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب منكرا ويؤكد
ان زيدا قائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما
حكما منه بالصواب وخطاء لان حاصله ان زيدا قائم ان تكون لقيه
شك اورد انكار وحاصله زيدا ضربت ان تكون حصر وتخصيص
بالغير فلك فتتبعها حتى ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا
بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى تتبع خواص التراكيب حتى ان
يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب ذلك المتكلم كما يفهم عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله
وابراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان
يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو

حقه ولبس المنع على انه بورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا
في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المص وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى
مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تركيب
البلغاء فعرف الشيء بنفسه وبمفاسد قلته فليتأمل ثم ما يتحقق عن
الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف
به كيفية تطبيق الكلام العربي بمقتضى الحال وبحصر المقصود من علم المعاني في
ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لان الكلامي في جزئياته والا لصدق علم
المعاني على كل باب فظاهر عند الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس
القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارجة عن المقصود
الاول باحوال الاسناد والجزئي الثاني باحوال المسند اليه الثالث باحوال المسند
الرابع متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء والسابع الفصل
والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة واما الخبر فبما لان الكلام
اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين فائدة
بها نفس المتكلم وغيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها
خطابا في هذا المقام لما لا يشتمل النسبة انشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة
ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء
كان ايجابا او سلبا او خبرهما تحقيقا في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبة
خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ما
ثبوتية او سلبية مطابقة اي مطابقا تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا
ثبوتيين او سلبيين او لا مطابقة بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا
فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبة خارج كذلك فانشاء

وليزداد هذا وضوحا في اول التنبيه الجزء لا بد له من مسند اليه ومسند
والاسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معنى كالمصدر
واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا الباب لتخصيص
بالجزء فان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون لمسند ايضا متعلقات
وكل من الاسناد والتعلق اما بقصد او بغير قصد وكل جملة قرنت باخرى
اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على الاصل المراد
لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء ولاحاجة اليه بعد تعميد الكلام با
البليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالتزامه لفائدة لا يكون
بليغا او غير زائد على هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر
والفصل والوصل والايجاز والمساواة انما هي من احوال الجملة او آلة اسند اليه او المسند
فالذي يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سيوجد وجعل كل منها
بابا برأسه والاشتغال كل من المسند اليه والمسند مقدما او مؤخرا معرفا او
منكرا او غير ذلك من الاحوال فلم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن
رام تقرير هذا المرام بدد بين النفع والاثبات ضفا وكلاما اكثر واظهر خطا
فالاقرب انه يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول و
المفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه
الثلثة ابوابا ثلثة متميزا بين الفضلة والعمدة ثم لما كان من هذه الاحوال
ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا
وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو
الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والآخر من احوال الجملة وهو الذي لم يجعل
احوال القصر واحوال الفصل والوصل مما كان من الاحوال بالاخص مفردا

ولا جملة بل مجرى منها وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وعنونه
كلها احوال بشترك منها الخبر والانشاء وما كان منها اجاناً راجعة
الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب
تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله
مطابقة او لا مطابقة فالخبر على هذا يعني الكلام الخبر به كما في قولهم الخبر
هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال يعني الاخبار كما في قولهم
الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور والصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر
صفة الكلام يعني مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا
تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور والتفتوا على انحصار الخبر في الصادق
والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلفوا القائلون بالانحصار في تعبير جانب
المهمور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة
حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر
ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون نسبة الكلام الخبري
وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي
دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بانتفاء
ان هذا ليس ذاك مع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان
يكون بينهما نسبة بثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم
يكن مطابقته عند النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك
النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا بثبوتيين او سلبيتين صدقا و

فحوله المغوص الظاهر فيما الخارج في المثال الاول يعني خارج الذهن وفي الثاني ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب في قولنا نسبة خارجية
خارج النسبة الذهنية التي دل عليها الكلام بدليل السياق والسباق لا ما يرادف الاعيان فقوله المغوص الظاهر على الانسلاخ والقدح
وقوله فانا لو قطعنا اه بيان وجه الفرق وسكت عن جلاء المثال الثاني مع ان الفرق بينهم بالظهور وعدمه اتحاد المراد بالخارج
في المواضعين وان كان هو الظاهر الآن صرف الكلام ظاهره عند دلالة القرينة بخبر عزيز فيما بينهم والوارد بالخارج في قولنا
النسبة الخارجية ما يرادف العين لم يحقق القصد مثلا فيما حكم بالامور العقلية كالوجود ايجابا او الوجود سلبا ومرطرفي الحكم
موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الا الاخر بالضرورة فلا يتحقق مطابقة للخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا
الانسان ممكن ليس مطابقا للخارج بالمعنى المذكور البتة لانه متصف بالامكان سواء وجد في الخارج ام لم يوجد ولا ضرورة
في حمل الخارج في عبارة الشارح على ما يرادف العين حتى يرد ما مثل به المعترض بل يحتاج في الجواب بان المعنى
الخارجية ولا حرج في خروج غيرها عن الضابطة فتامل

وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع وللخارج وما يحس
الامر فاذا قلت ابيض وارودت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بياض
خارج حاصل بغير هذا اللفظ فقصد مطابقة لذلك الخارج بخلاف بعت
الانشائي فانه لا خارج له فتقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا
اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة هنا الامور
الاعتبارية دون الخارجية للعرف الظاهر بين قولنا القيام حاصل زيد في
الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن
ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية
وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو
كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها بان
عدم مطابقته لاعتقاد الخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا
ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والواو في قوله
كان ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد
بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم والراجح نعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل
التشكيك والاعتقاد المشهور هو حكم جازم يقبله النظر وهو الحكم
بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب
لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك
عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا
وبنسبة الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم
المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا بما يقال المشكوك ليس بخبر فيكون صادقا
او كاذبا فانه لا حكم معه ولا تصديق قابل هو محرر منقور كما صرح به ارباب المعقول

فقا لانهم قالوا اذا كذب الخبر لم يعلم انتفاء المطابقة للاعتقاد بل يعلم وجود مطابقة للاعتقاد فاذا كان كذلك
بما انتفاء الاعتقاد فقط فتامل

لانا نقول لا حكم ولا اعتبار بالشك بعد اليقين انه لم يدرك وقوع النسبة اولا
وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة
الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن
ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر
وتمسك النظام بدليل قوله تع ان المنافقين لكاذبون فانه تع سجل
عليهم انهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع
فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال
بان المعنى لكاذبون في الشهادة واعتقادهم فيها المواطأة فالتكذيب
راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا
هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد شهادة ان واللام واللجلة الاسمية
ولا شك انه غير مطابق للواقع لكون المنافقين الذين يقولون بافواههم
ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق
للواقع ليس بشيء لظهور ان ليس خبرا بل انشاء او للمعنى انهم لكاذبون
في تسميتها اي في تسمية هذه الاخبار الحاكية عن المواطأة شهادة لان
المواطأة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا
في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم
فاشتراط المواطأة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون
التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين
ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او الشهود به المعنى انهم
لكاذبون في الشهود به اي في قولهم انك لرسول الله لكن لا في
الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون

انه غير

انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطا
بقه فلنا مثل الثلاثة نعم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار
مطابقة الاعتقاد وعدمها منبئين عن كونه عبدا فظهر مما ذكرنا
فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الا قولهم انك
لرسول الله والوجه الثالث لبيان السند واعلم ان ههنا وجها آخر
لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين
وذلك انهم لما قالوا لا نتفق على من عند رسول الله حتى ينفضوا من
حوله كما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت
عبد الله ابن ابي ابن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
ينفضوا من حوله فلو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك
لعمي فذكره للنبي صلعم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله ابن ابي
واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله وصدقهم فاصابني هم لم يصبني
مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله
ومقتك فانزل الله تع اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلعم فقرأ
فقال ان الله صدقك يا زيد لما جاء ظاهر انكار انحصار الخبر في الصدق والكذب
والمتبادر الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع اولا وكل منهما
اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه
ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطا
بق واحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس
بصادق ولا كاذب فعند صدق الخبر مطابقته للواقع مع اعتقاد انه
مطابق وكذب الخبر عدمها مع اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه

غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها فهو
اعم من الواقع والاعتقاد ح وغيرهما مع الاربعة الباقية اي المطابقة
مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة
او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فنكل من الصدق و
الكذب بقسيره احص منه بقسيره الاول والنظام لانه اخبر في كل منهما
بجميع الامرين الذين اكتفى ابو هاشم بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخلط في هذا
المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما ينبغي
منه العجب والسند للجاحظ بدليل قوله نعم اخبر في على الله كذبا ام به
جنة بان الكفار حصروا اخبار النبي صلعم بالخبر والنشر في الاخبار والاخبار
حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال
الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب
ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم
لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق
الذي هو بمعزل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقد واعدمه لكان
اظهر وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على نفي ام صدق بوجه من الوجوه
فلا يجوز ان يعبر به عنه ثم مرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق
وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون بمعاني اللغة يجب
ان يكون ثم الخبر ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه تبرعا لهم
وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم
اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد
الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا

على ما قرر

على ما قرر ناه والفرق ظاهر وقد اورد هذا الدليل بان المعنى اي مع ام به جنة
ام لم يفتر فغير عنه اي عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا
افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالشاني ليس قسيما للكذب بل
لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني
الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء يعم الكذب
فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد بما به جنة
فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتعقيد خلاف الاصل فلا يصار
اليه بلا دليل قلنا الاولى ان المعنى افترى بما لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر
لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصرا في كونه خبرا كاذبا
او ليس بخبر فلا يثبت خبرا لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في
التعقيد نقل اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا
في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام اسميا ناقص
فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما
بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا تجري في غيره ثم المركب
مثل الغلام الذي لزيد وبازيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة ذكر
بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان يعتبر عنها
بكلام تام سمي خبرا وقصد بها كون لفظ زيد انسان او فرس والا سمي مركبا
تقييديا وتصور الكافي قولنا بازيد الانسان او الفرس وانما كان قام زيد
او ما هو بمنزلته فيكون صادقا او خبره مطابق فيكون كاذبا فبازيد الانسان صادق
وبازيد الفرس كاذب وبازيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخا
طب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا الاوجاف قبل العلم

بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وظاهر ان النسبة المعلومة
من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة
في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان
علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو وبالجملة ظهر
الفرق بين الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما هو بين الحكم الذي قصد اتصاف
او نفيه والنسبة الموصوفة بذلك ولو سلم فاطلاق الصدق
والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة في تغاير الالفاظ باختلاف
اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول في احوال

الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد
الحكم بمفهوم احدهما على الآخر او منفي عنه وهذا اولى من قولهم
بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه قائم له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان
المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بالحال
الخبر لكونه اعظم شانا واتم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وهو
تقع الصياغات العجيبة وبه تقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه
اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي
او نقل كعسى ونعم وبئس والشرط او زيادة اداة كالاستفهام
والتمني وما الشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه
والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث
عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف
انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه تمام بمسند احد اللفظين الى الآخر لم يعبر
احدهما مسندا اليه والآخر مسندا او المقدم عليا النسبة انما هو ذات الطرفين

ولا يحث

اصلا وللزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين فلت ظاهر

ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم بثوته في الواقع وكلامهم اراد وانه لا

بدل على ثبوت الشيء في الواقع قطعا بحث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار

دلالة الخبر على ثبوت الشيء او انتفائه معلوم البطلان قطعا او لانه

للدلالة الافهم الخ منه ولا شك انك اذا سمعت مخبرا زيدا قائما

منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي وكذا الصحيح اذا قيل لك من اين

نعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم العضيهة هو الحكم

بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا وانما فلم يصح قولهم

بين مفهومي زيد قايم وزيد ليس بقايم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين

ثم اعلم اذكر بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار منجبت اللفظ لابد له من

الصدق والا الكذب فليس بدليل بل هو نقيضه وقولهم تحتمله لا يزول

به ان الكذب مدلول اللفظ خبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا

يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وسيجيء الاول اي الحكم الذي يتعهد

بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون الخبر عالما به لازما اي لازم فائدة

الخبر فاذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون

الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع

او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحققا

بحسب العموم فعلم مما افاده الخبر مع الحكم والازم كون المخبر عالما به ومع الزم

انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به ولا عكس كما في قولك حفظت التورية

وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة

السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو

خلاف

خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق

ما اورده المص في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم

الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر عند حصول العلم

الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر عند او لوم يحصل فعند عدم حصوله عند الاثاني

قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم

لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة والا لم يجب التكون

حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من الخبر اذ المفيد

ان حصولها انما هو من نفس الخبر فيه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل

حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من الخبر كاف في حصول الثاني

منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر عند حصول الثاني فجواز

ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يكون حصوله لامتناع حصول الحاصل

كالعلم بكونه حافظا للتورية وحين يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من

شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان

صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا

منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمنا به قبل

او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول

ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اي

سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جايز وفيه نظر

يمكن ان يقال ان الازم فايدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اي حصول صورة

هذا الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم

بالحكم او لم يعلم لكن هذا ابتناء في تفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن

اذا التفت اليها هو مخزون عنده واستخرجه لا يقال انه علمه ولم يستعلم
فانا نعرضه فجاز اذا كان مستخرج الخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني
دون الاول وبهذا تم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه
عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او متوهما او كذبا قلنا لما سبق
المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل هو حصول صورة عند الحكم في
ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدق للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بها
اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة
لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل
سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة والصلوة واجبة لان موجب العلم
العمل وللسائل العارف بما بين يديك ما هو هو كتاب لان موجب العلم
ترك السؤال ومثله هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك وظاهر كثرة يجب
موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة
ولقد علمت ان الشراء اله بالاخرة ما خلاقا ولبئس ما شروا به انفسهم لو
كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد
القسمي والحمل بتقييه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان بيت ان تحرف
ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها فينزل منزلة الجاهل به لاعتبارا
خطابية لا ان الآية مما نزل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل
بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشري
لامتنعوا منه اي لبذل لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم
لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاستقبال وعلى ان قوله تعالى ولقد
علموا الآية جيء الى بهم مع علمهم به لان هذا الخطاب محمد عليه السلام

واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا
يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التفهيم وان وجود الشيء سواء كان
هو العلم او خبرا ينزل منزلة عدمه فقال وينظير في النفي والمثبتات اما في
نفي شيء وانتفائه وما ربت او ربت او ذر ربت واذا كان قصد المخبر اذ فهم
ان بقي من التركيب على قدر الحاجة عدل عن اللغو والاشتهار بالتفصيل
بقوله فان كان المخاطب خاليا الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون
عالما بوقوع النسبة اولا ووقوعها ولا متردد انا في ان النسبة حاصلة هي واقعة
ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه
لان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب
حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار
ليس بمتردد في انه حاصل هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات
بل الحكم الذهني والتردد فيه متنافيان لاجتماعهما فقط انتهى على
لفظ المبني للمفعول عن موجبات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة و
تكرير المسند ونون التاكيد واما التقوية وحرف التنبيه وحرف الصلة
وان كان المخاطب متردد انه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم
بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواضع ان يحكم الاستقراء هو الجواب
لكن بشرط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما
ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا كما يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان
نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى تقول
انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا
للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا

فلما ازداد في الانكار زيد في التوكيد كما قال الله تع حكاية عن رسل
عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا با
واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم
وان واللام والاسمية الجملة بليغة الخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم
الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل
دعوهم بالاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من الله بناء على ان
الرسالة من رسول الله صلعم رسالة من الله ولذا قال اذا رسلنا اليهم
اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما
انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية
في اعتقادهم لا تنافي الرسالة من الله لان رسول الله وقوله اذ كذبوا اي
الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر لاتحاد المرسل
والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله تع اذ ارسلنا
اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اجل مطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما
فعززنا بثالث اي فقوينا هما برسول ثالث وهو بولس او جبرئيل
وبيع القرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا وبيع
الخواص الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة ويجيء للطلوب من التاكيد في الاول
والقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في
الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معنى
مقتضى ظاهر الحال وكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج
لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام
وقلت ان زيدا قائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه بمقتضى التاكيد

وليس على وفق مقتضى الحال لانه بمقتضى ترك التاكيد لكن ترك هذا
القسم لكونه غير بليغ فلم يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا
نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى لترك التاكيد غير الخاطب
كونه هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف
مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص
لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد
الكلام اولا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما
نصب على الظرف او على المصدر اي حينا كثيرا واخراجا كثيرا اخراج
الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام
كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر
قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل
ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيشرف غير
السائل له اي للخبر يعني بنظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه
ينظر اليه وبسط كفه فوق حاجب كالمستظل من الشمس استشراف
المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح
في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام
يلوح بالخبر مع السبق من قوله واصنع الفلك بأعيننا فصار المقام ان
يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا وتطلبه
فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم
بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر
حتى ان النفس بمقتضى الفهم المتاخر تكاد تستشرفه وتطلبه

لا انه يشير الى حقيقة الخبر وحصوله ومثله وما ابرى نفسي ان النفس
لامارة بالسوء ووصل عليهم ان صلوتك سكن وبا ايها الناس
اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي بعد
الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر
ان في هذه المقامات لتعم الكلام السابق والاحق به وبيان وجه الفائدة
فيه وبغنى غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي
على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول جحل بن نضلة باجا
شفى اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض
العود على الناب والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا
لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيئ امارة انه
بعيد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فتنزل
منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم
رماح مؤكدا وهو مثله ثم انكم بعد ذلك لمبتلون مؤكدا بان واللام
وان كان مما لا ينكر لان تمادبهم في الغفلة والاعراض عن العمل
لما بعد من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع
المنكر ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء
ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا
عنده كما يقال لمنكر الاسلام الاسلام حق ثم غير تاكيد عما معه من الدلائل
الدالة على نبوة محمد صلعم لكنه لما بنائها لم يرتدع عن الانكار وقد يذكر
في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعددة لا فائدة في ايرادها وقوله
لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما كان بصدده قال قبل التمثيل به لا يكاد

بصح

يصح لوجهين احدهما ان هذا الكلام اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان
يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد وثانيهما انه قد ذكر في بحث الفصل
والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله في ذلك الكتاب فيكون
مما اكد فيه الحكم بالنكرة نحو زيد قائم وزيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود
المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد
كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية
مع كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء لمنزلة عدمه اعتمادا
على ما يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع
كثرة المرتابين ذكر والة تاويلهن احدهما ذكر في السؤال وهو انه جعل
الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وحق لا يكون مثالا لما نحن فيه
وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما ينفي الريب عنه يعني ان
احدا لا يرتاب فيه بل يعني انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من
وضوح الدلالة وسطوح البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه
فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن
ينكره كثير من الاشقياء وينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا
كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها
وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة
وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد
المعنوي وونزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه وفعا لتوهم السهو
او المجاز فلا يكون من قبيل النكرة بل المذكور في دلايل الاعجاز يؤكد
السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله

تع ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وتنزيل ان يقول اعوذ لك
الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثنية قال قلت قد ذكر
صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان
بالكناية نوع ذكر لازم الشيء ينتقل منه الى ملزومه فما وجه قلت لعل
وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن ان تلك
نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر
الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا الخ
مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك
لمنكر الاسلام حقا مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره
كلا انكار ونزلته منزلة حالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان
سوق الكلام مع المنكر مساقه مع حال الذهن مما ينتقل عنه الى هذا
الخ وتظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في شرح قوله في المهد
ينطق عن سعادة جده اثير النجابة ساطع البرهان ان قوله اثير
النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل
كيف ذلك الاخبار والقطع مع انه رضيع في المهد وفي هذه الجملة اخراج
الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان
هذه الغرابة وندورها مما لا يقدح صدقه للسامع في بادي الراي فهي
وجه ابي السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فهي الكلام
مع مساق الكلام مع السائل المشرف الى كيفية بيانه المشرف
الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة
للاعتبارات السابقة من قبيل الاشارة سوى قوله لا ريب فيه

اشار

اشارة الى التعميم وفعالته هو التخصيص فقال وهكذا اعتبار النفي
مما ليس بدعن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في
الطلبي ووجوبا لانكاره في الانكاري والامثلة ظاهرة
وكذا يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا
بحث لا بد من التنبيه له وهو انه لا يظهر فائدة ان يؤكد الحكم نفيا للشك
او ردا للانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه ردا لانكار
متحقق او مقدر وكذا الحجر وعن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر فقد دخل كلمة
ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذهني كان انه لا يكون كقولك
للشيخ وهو يمر بغرس وسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسن
الى فلان ثم انه فعل بحر اي ما ترى وعلى رب اني وضعتها وربت
ان خوى كذ بوني ومن حيا بعرها ان الخبر الشائع معها حسنا ليس
بدونها بل لا يصح بدونها لانه من ينكر وجبر الاية وانه من الاجمل سوء
وانه لا يقبل الكافرون ومنها تهيئة المنكر للقبول تصلح مبدا كقوله
ان شوقا او حزنا وجب الباذل الامون وان كان النكرة موصوفة
تراها مع ان الحسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان
يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان
زيدا وان عمرا فلو سقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز اشهى
كلام وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده
على تاكيده غير معتقد له اولانه لا يروج منه ولا يقبل على نحو القبول
وبه تاكيد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب
الكشاف في قوله تع واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا

الى الشياطين فالوا انا معكم ليس بما خاطبوا به المؤمنين جديرا بقوي
الكلامين واوكد حيث لا تسليم في ادعاء حدوث الايمان منهم لما في ادعاء
انهم او خبر يكون فيه اما لان التسليم لا ينافي عدم عليه لعدم الباعث
والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد و
المبالغة واما طبقة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهود
فهم فيه على صدد رغبة ورهبة وهو رابح عنهم مستقبل منهم فعلا
منظنة للتحقيق ومئنة للتاكيد وقد يؤكد لتلكم بناء على ان المخاطب
ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه
قوله فالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب
على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده
تؤكد لتلكم وان لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه
قوله نحن ان المنافقين لكاذبون واما قوله تع والله يعلم انك لرسوله
فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه قد يقع الابهام والالتباس
فالمخاطب عالم به ويلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب
المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره
بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الجزئي منه حقيقة عقلية
لم يقل اما حقيقة او مجاز لان الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عند
كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فانه قال
بعضهم حقيقة وبعضهم مجاز وبعضهم ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز
صفة الاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح
قال بعضهم وانما اخرناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا
الى العقل

الى العقل على هذا الوقف بلا واسطة وعلى قولها لاشمال على ما يشعب
الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي
باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم
بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يجعل
بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد
بواضع اللغة بل عن قصد اثبات الضرب فعلا له واما الذي يعود
الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون
الاستقبال فالاسناد منسوب الى العقل بلا واسطة والكلام منسوب اليه
باعتبار ان الاسناد منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة
والمجاز العقليين في البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه
قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه مبني
على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن العطف
كذا قرر وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة
من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث
في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا
في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال
المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او
معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
اسم التفضيل والظرف والجار والمجرور بهذا اعم لان المسند فيه فعلا
او معناه كقولنا الحيوان جسم الى اي شيء اسند اي الفعل ومعناه
له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا

والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد و
المضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند
المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا البند خل فيه ما يطابق الاعتقاد
دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق
الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف
المذكور اي الى ان يكون الفعل ومعناه له عند المتكلم فيما بينهم من
ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة
على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قايم به ووصف
له وحقه ان يسند اليه سواء كان محلا قابلا له او لغيره وسواء كان صادرا
عنه باختياره كضرب او لا كمرض وموت ولا يشترط صحة حمله عليه والا
لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا للمسند دخل فيه ما يطابق الواقع والا
عتقاد كقول المؤمن ابنت البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو
قول الجاهل ابنت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول
المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخبر انه خلق الله تعالى الافعال كلها
فان اسناد خلق الافعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في
المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاءني زيد وانت اي والحال
انك خاصة تعلم انه لم يجيء دون المخاطب فهذا ايضا مسند الى ما هو له
عند في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته
وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب
ايضا عالما بانه لم يجيء فانه لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى القسمين

احدهما

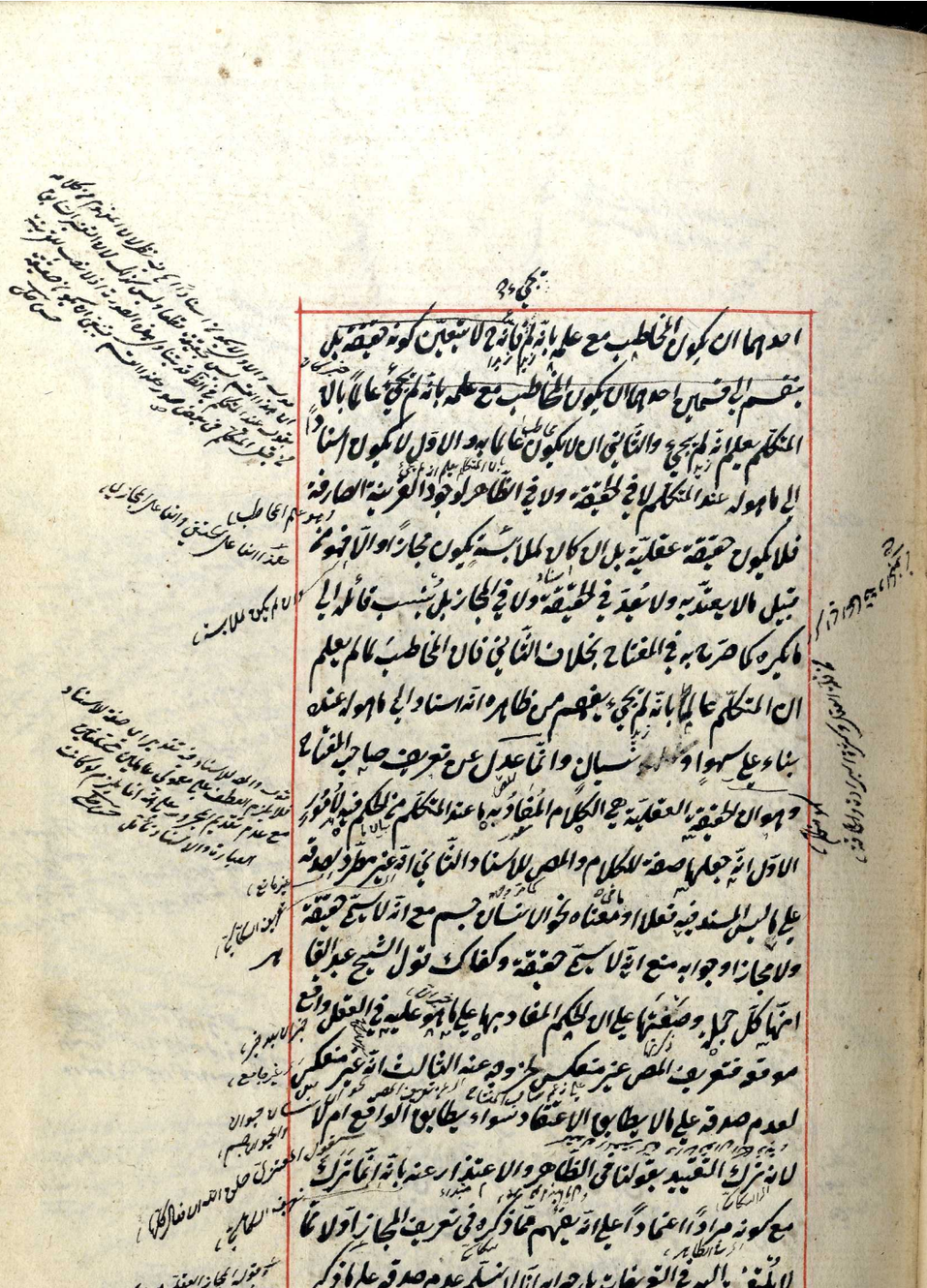

احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجيء غافلا لا يتعين كونه حقيقة بل
ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجيء عالما بان
المتكلم يعلم انه لم يجيء والثاني ان لا يكون عالما بهذا والاول لا يكون اسنادا
الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة
فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من
قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل يشبه فاسد الى
ما يكون كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب عالم بعلم
ان المتكلم عالما بانه لم يجيء يفهم من ظاهر انه اسناد الى ما هو له عنده
بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح
وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم فيه لامور
الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه
على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة
ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذلك قول الشيخ عبد القاهر
انها كل جملة وصفتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع
موقع تعريف الجنس غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس
لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا
لانه ترك القيد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما ترك
مع كونه مرادا اعتمادا على انه يعلم مما ذكره في تعريف المجاز اذ لا تأ
لا يلتفت اليه في الشرعيات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر
فان قوله في الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون
عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الا

على السرايرو والقابل ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا منعكس
اما الاول فلصدقه على نحو قولنا قائما جاءني اقبال وادبار مما وصف الفاعل
او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال
لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز
في ان جعلتهما لكثرة ما تقبل وتدبر كانهما تجسمت من الاقبال والادبار وكيف
ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كان لم نوا يذكرونه
منه اذ لو قلنا اريد انما جاءني ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا
وخرجنا الى شئ مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح
الذوق والمعرفة بنابة للعقابي وعند من يعتبر المضاف فيه اذا كان
الكلام قد جئ به على ظاهره ولم تقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء
بلفظ الذات لانه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس
اي الي فاعل ومفعول له هو على ما صرح به فيما سيجئ وعند اسناد الى المبتدأ
والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز وانا الثاني فعلم صوفه
على نحو قام زيد وضرب عمرو من المثبتات قال اسناد القيام والضرب ليس
الى ما هو له لانه في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب
المثبتين الى ما هو له فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما قام
يومي ومنام ليلي قال الشاعر فنمت ومالي المطي بنائم وحاصل الاشكال
ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له
معناه ظاهرا ما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان
معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادي صورة الاثبات لكان
اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له

فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في صام نهاره
فانه اسناد الى ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر
الاسنادات مثل انهارك صائم وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك
فان قيل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي وسيجئ مجاز احكميا ومجاز في الاثبات
واسناد مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى الملابس
له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له بعين غير الفاعل
فبما بني للفاعل وغير المفعول فبما بني للمفعول بتأول متعلق باسناده
وحقيقة قولك تأولت الشيء انك طلبت ما يؤول اليه ثم الحقيقة او الموضع
الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتأولت فعلت وتفعلت مثل
الامر كذا يؤول اذا انتهى اليه والعقل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان
تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار
الى تفسير التعريف بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع
شتيت كمريض ومرضى ملابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان
والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا
يسند البتة فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبتدأ له اي للفاعل
او المفعول به بعين ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبتدأ له او الى المفعول به
اذا كان مبتدأ له حقيقة فقوله في تعريض الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر
من الامثلة واسناده الى غير ما هو غير الفاعل او المفعول به بعين غير الفاعل
في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة بعين لاجل
ان ذلك الغير شابه ما هو له في ملابسة الفعل مجازا فقد استعير الا
تما هو له بعينه لما شابهه اياه في الملابسة كما استعير للرجل الشجاع اسم

الاسند لشابهما اياه في الجزئية ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد

وانما الغرض تشبيه حالة بحال للاستعارة الاصطلاحية كما فيما دل على

الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو الشبيه

الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها

المتكلم حين اعطى الربيع حكم الفاعل في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا

شبه البيس فرفع به الاسم ونصب الخبر قال الغرض بيان تقدير

قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم لبيس في العمل كقول

عيشة راضية فجملة بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة عيشة مرضية

وسبل مغمم في عيشة اسم مفعول من اغممت الاناء ملأته وقد

اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل نحو جد جده

لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول الا بمعنى نالت الشعر

فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من مثال

العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه

ما يشتقونه من اسمه كيداء وتبنيها على تناصيف في معناه ذلك قولهم ظل

ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان و

نهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السب وضربه التأديب في

السبب الغائي ومشى يوم يقوم الشباب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه

للاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو

رجل عدل وانما هو اقبال وادبار على المرء والثاني يوصف محدثه وهو

صاحبه مثل الكتاب للحكيم والاسلوب للحكيم قال البيتي للفاعل فقد اسند

الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي هو بلابسه ذلك المسند بل غير آخر هو فاعله

مثل

جاز موضوعه الاصلي فالمذكور في الكتاب انما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد
خاصة او المطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم
من ان يكون بدل عليه الكلام جزما كما مر او يكون مستفادا بالقرائن
بهذه الامثلة فانه جعل فيها البين بنفسه والليل والنهار ماكرين والكلمة
مسرورة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل مميزا كقولهم انبت الربيع
البقل مكانا واضل سببا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث
نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون
كناية كما ذكر وافى بفهم السكاكي الفهوم انه من المجاز العقلي حيث جعل الفعل
بقرينة اضافة السببية اليها فافهم ونفس ولا تقصر المجاز العقلي
على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمص وقولنا في التعريف بتاول
يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل راسا لاثبات من
الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه
مراده ومعتقده وكذا اشفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما
يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه
لا تاول فيها فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا
من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج قول الجاهل
ودون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجها جميعا قلت السر فيه
ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي باية الكلام المفاد به خلاف
ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة
وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا
يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعلم السامع
بمثل قولنا

الكعبة

الكعبة وانما قلت لضرب من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض
المص عليه بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التاول
ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في
نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا
ما يحكم عنده ويرتسم فيه وحينئذ يكون تكليف الكعبة خلاف ما في نفس
الامر فاشار هنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة
كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد
تعريفنا بنحو قول الجاهل وللقائل ان يقول ان مفهوم قولنا عند
العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان خطور
الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا واذ
لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين يغفر كل منهما بفائدة
خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى بكون حصولهما واحدا مقصودا
ومن الاخ ضمنا ولا يكون هذا تكريرا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان
يسند الى الكل بنا قوله عند المتكلم ولضرب من التاول لكن اسناده
الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب
وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله
لئلا يمنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود
ليست من المحصلين فان قلت ما ذكرت في تقرير كلام المص مشعر
بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر ورد عليه نحو قول
الجاهل والعنزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله
الافعال كلها واضل الله الكافر بالتاول والقصد بالاسناد الى

السبب

لانه اسناد الى ما هو له فى نفس الامر وبالجملة ان اريد بغير ما هو له غير ما هو له فى نفس الامر
فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اريد عند المتكلم فى الظاهر فقد دخل فيه ذكره
فى مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند
المتكلم فى الظاهر وصار قوله بناء ول ضابطا واسناد الخبر نحو قول
الجاهل البيه فاسد انتهت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر
الاعم اى ما يقصد ما عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اى المغاير
ما فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر وح يدخل نحو قول الجاهل
والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له فى الواقع وقول المعتزلى
لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بناء ول وبقى التعريف
سالما فخرج عنه الا ناء ول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهرى والمعتزلى انبت
الله البقل وخلق الله الافعال بالتاء ول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا
نحو قول الدهرى انبت الربيع البقل بناء ول جان يظهر انه موحد لكونه الى
غير ما هو له فى الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بناء ول عند
اخفاء حاله من الدهرى واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسند الى
السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا
فى ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم
من ان يكون فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر لانا نقول
مرادنا بان ارادة مفهوم العام وبان تحققه ولا يلزم من عدم تحققه
الا فى ضمن الخاص عدم ارادته الا فى ضمنه وقد تبين ان الفائدة انما تنشأ
من ارادة الخاص بخصوصه فلا فائدة فى ارادة العام بعمومه فلتامل
فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اتى ولان مثل قول الجاهل

خارج

خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه ثم يحمل نحو قوله اى الحملان
العيدى اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى على المجاز
اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز ان
لم يعلم او يظن ان قائله لم يعتقد ظاهره لعدم التاول بل حمل على الحقيقة
لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر كما مر من قول الجاهل فاسد
بقيد لم يعلم او لم يستدل بشىء على انه لم يرد ظاهره مثل الاسناد لان على ان
اسناد مبر الى جذب اللبالبى فى قول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى
على ذنبا كله لم اصنع من ان راءت راسى كراسى الاصلعى مبرعنه فتزع
عن فتزع اى بعد فتزع وهو الشعر المجتمع فى نواحى الراس جذب اللبا
اى مضيها واختلفا فيها وفى الاساس جذب الشهر اى مضت عامته
ابطئ واسرع حال من اللبالبى على تقدير القول او كون الامر بمعنى
الخبر ويجوز ان يكون منقطعا من الاول اى اضعى ما شيب ابشرها
اللبالبى ظاهر تفاوت الحال عندى بعد ذلك ولا ابالى مجاز جزان بقوله
متعلق باستدل عقيبه اى عقيب قوله مبرعنه فتزعا عن فتزع
افناه اى ابا النجم او شعر راسه قتل الله اى امر الله وارادته للشمس
اطلعى حتى اذا حررت رايتك اقبح فارجعى فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل
لله وانه المبدى والمعيد والمحيى والمفنى فيكون الاسناد الى جذب
اللبالبى بناء ول بناء على انه زمان او سبب واقامه اى المجاز العقلى
اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان نحو انبت
الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو اهيى الارض شباب الزمان فالمراد
بالمجاز الارض نهيج النبوى النامية فيها واجداث نضارتها

بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة
الارادية وتقتضي البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازديادها وقوتها
النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية
مشبهة بنار اي قوية مشتعلة او مختلفال فانت بالعقل شباب الزمان فيما
اسند اليه حقيقة والسند اليه مجاز واجي الارض الربيع بالعكس وهذا التقسيم
للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان
الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كما كان سائر الالفاظ
المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وازالة ما عسى ان يستبعد من اجتماع
المجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد ان كانا مختلفين واختصار الاقسام
في الاربعة ظاهر على مذهب السكاكي لانه اشترط في السند ان يكون فعلا او معناه
فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره
صائم اما هو السناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا لحبيب احيا بي ملاقاتك
المجاز اسناد احيا الى ملاقاته لا السناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا
واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن
كثير واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه توقع
او كقوله ابرها ما للا فتبلهس وان كان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم
بعد تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان السناد زاد
الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله واما الايات سبب لما يذبح ابناءهم
شبه الجزء من التذبيح الذي هو فعل جثته لانه سبب امر يتفرع
عنهما لباسهما سبب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة
الى ابليس لان كسبه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته

اما هي

اما هي الناصحين يا انصب على انه مفعول به لتقول اي كيف تقول يوم القيمة
ان يغيم على الكفرة يا ليجعل الولدان شيبا شبه العقل الى الزمان وهو للدة
حقيقة وهذه كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يشارع
عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال سيلقون فيه او ان
الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي
ما فيها من الدفائن والاحجار ابن شبه الاخراج اي امكانه وهو فعل الله حقيقة
وهو غير مختص بالخبر كما توهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره
في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا
وقوله تع فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة ونحو يا هامان ابن لي
امر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء
وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي
الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر النهر ولا تطع
امر فلان على الاشعار اليه وكذا شبه النهر جار واطلق ثم امرك ونحو
ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهر
لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لغظة كما مر في قول
ابي النجم من قوله افنا قبل احمد او معنوية كاستحالة قيام المسند
بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل بعني يكون
بحيث لا يدعي احد من العقلاء والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل
اذا خلي ونفسه بعيد محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة
اي من جهة العادة نحو هدم الامير المدينة وقيام المسند بالمسند اليه اعم من
ان يكون بجهة صدوره منه كضرب وهدم او غيره كتعب وجد ومرض

ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد فما يدعي
الموحد الحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به
مثل اشعاب الصعر اليك وابن الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا
صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز للان الموحد لا يعتقد انه اليه ما هو
لكن امثال هذا ليست مما يستحيله العقل والا ما ذهب اليه كثير من ذوي العقول
وانما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته بيد ان الفعل في المجاز العقلي
يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة
لما مر من انه عبارة عن اسناد الخبر اما هو له فما هو الفاعل او المفعول به الحقيقي
لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند اليه ما هو له حظا كما ان المجاز
الوضعي لا بد من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون
له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه حظا معرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند
اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تع فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا
في تجارتهم وامّا خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرني
رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعتز
ببرنيا صغيتي قمر يغوص لمثلها الغمر ابزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته
نظرا اي بزيدك الله حسنا في وجهها او وجهه من دقايق الحسن والجمال
يظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي عليك فان
اي اقدمني بلدك لاجل حق لي عليه ومجيئك جاءني بي اليك اي جاءت
بي نحوي اليك لمجيئك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب
المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهواني يضرب به المثل
بي لهلاكي في محبتك فبمعرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا

لم يطلع

لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر و
تعريض حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل
فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما
في قولنا ما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقبل مني بلدك حق
لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني وبزيدك
ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه فالاعتبار
اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على
حقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا البصيرة والزيادة
واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا في نفسه
فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون
على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي في نظر لان الفعل
لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن
فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره
وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في
سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية
عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل
نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا
الى ان ما ورد من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة القرينة وهي ان تنسب
اليه شيئا من اللوازم الماوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية
بالسبع ثم تذوها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع

فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع
الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي
هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا
القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي
بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو
الجيش بقرينة نسبة اللازم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازي
المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يؤدي بالذكر وينسب
اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي في ما ذهب اليه السكاكي نظر
لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قولهم فهو في عيشة راضية
صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تعيين الاستعارة بالكناية على مذهب
السكاكي وقد ذكرناه لحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولك فهو في صاحب
عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه في قولهم
خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف
الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء
الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار هو فلان نفسه ولا شك
في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل
بقولهم فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع للشغب
لان قوله نهاره صائم مما ناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضميره
المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست
من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قولهم ياهامان
ابن لي صرحا لهامان لان المراد برح هو العملة الفلانية ليس كذلك

لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع
البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك فما يكون الفاعل
الحقيقي هو الله تع على السمع من الشارع لان اسماء الله تع توقيفية
لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس
كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع في كلامهم سمع من
الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من
باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللوازم يوجب انتفاء الملزوم و
جوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية
في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء
السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال
السكاكي في تحقيقه ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل
وهو ان المنية يدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا
المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع
ومع ذلك يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبانها لصايم
بادعاء القائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا
يكون الامر بالبناء لها مان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله
من جنس العملة لفظ المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على السمع حقيقة
حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الرب لكن بادعاء انه قادر
مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في
الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى

ولانه اي ماذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وليله
قائم وما شبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على
ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما
صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد
وما شبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لانم ان
ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن
التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء
بدليل انه جعل نحو قولهم قد زرّ ازراره على القمر من قبيل الاستعارة
مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم
مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير
صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية
فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى
فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار
القائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن
اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التحملات المستبشعة
وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المستذل وعن
الثالث بان الامر بالبناء لها مان مجاز ولغير حقيقة وخفي عليه انه اذا
كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة
ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الا للحيوان
المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض
والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الشيء من غير توقيف ولذا

صح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك
لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب
على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع في كلام الجميع من غير توقيف

الباب الثاني احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث
انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات
الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا كونه مسندا اليه للحكم
مؤكدا او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف
او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما
حذفه فقدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو
متقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى
امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود
القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان
الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل
الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فلا حاجة الى ان عن العبث
اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لابناء على الحقيقة وفي نفس
الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام
فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة
واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ ذو
التنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى
الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ
من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لكونه بدلالة

بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك
عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوي وانما قال بحسب لان
الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد
في دلالة اللفظ بالاشرة على العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد
بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت
قلت عليل ولم يقل انا عليل للاحتراز عن التخييل المذكورين او اختبار تنبه
السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه
بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له
او فخما ما او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له او اهانة او تأتي
الانكار وتيسره له اي الحاجة نحو فاسق فاعلم اي زيد ليتيسر لك
ان تقول ما اردته بل غيره او تعيينه او ادعائه اي التعيين او نحو
ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات
فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول
الصياد غزال فان المقام للسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه
وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال
الوارد على تركه مثل رميته من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم
او على تركه نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم
لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم
بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار
والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون
المسند اليه المحذوف هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول

ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض
الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما
المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا
بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تع ان هذا القرآن
يهدي للتي هي اقوم او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في
الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على ادائه على اللسان
او لا يقدر السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن
الواقع في بلية يقال لا تسال عنه اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما
هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاشه
السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل والمقتضى
للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل اي الاعتماد على القرينة او
التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه
واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبتت
لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين في
تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها
او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام
حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا
للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحتباء
ويجوز ان يكون حيث مستعار للزمان وقد يكون بسط الكلام في
مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال
لك من بنيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله

الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجيب
او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل
الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا
للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين
نحو زيد قائم وعمر وذهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه
ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر واراده تخصيصه بمعين وجهان
لا يقتضيان ذكره بل لابد ان ينضم اليهما امر ثالث كالبرك والاسترذال اذ
نحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء
شرط الوصف لاقتضاء عموم النسبة واراده التخصيص وجوابه ان
عموم النسبة واراده التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق
له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شئ يفهم منه ان المراد هو الله
وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر
يفهم منه ان المراد كل احد ولا يغني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل
اراده فيكون ذكره واجبا لارجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا
او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي
اعم من الموجب والراجح ولا تنافي المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى
الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل
المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شئ بعينه وحقيقة التعريف
جعل الذات مشارا بها الى خارج مختص بشارة وضعية وقدم في باب
المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند
بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار

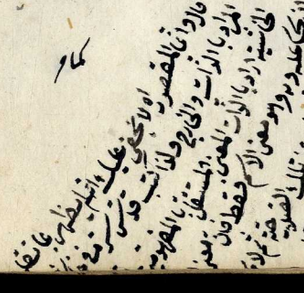

كما هو اي افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم
كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع
النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة
في الاعلام به اقوى فكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد
الحكم بعدا كما تراه في قولك شئ ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة
فالفائدة اتم فائدة يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص
والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك
اعبد الها خلق السماء ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل
احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة
ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها
بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر
لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او
كثيرا لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه
الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اي
غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم عند ربهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصد الى تعظيم
حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية
في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص برؤيته
رأء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب
دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي
بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب

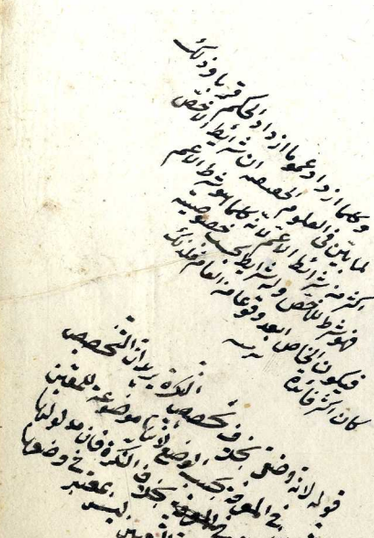

على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان
كريم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا
بعينه بل تريد ان اكرم اليه واحسن فتجيء في صورة الخطاب ليفيد
العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ وقفوا في صورة الخطاب لما اريد العموم
فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتجيء
في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل
عليه الكلام اي يحمل على هذا اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم
يشبه بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بارادة
علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف
لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون
متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم
جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره
ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي با
المسند اليه لا يطلق على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم و
المخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة
فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا
بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم
المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود
انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز
عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احترز عن المضمر الغائب
والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره

تحقيقا

تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول
هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظ يعني
احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه
ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد الثنيا
والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر
جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع
ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه
اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره
كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها
الكلية وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قرينة
معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة و
النسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا
نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها
ال في التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء
ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له و
كل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها
الا يرى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف
على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق والواجب لذاته
لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو
يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق
فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب

لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون آله بمعنى المعبود بحق و
الله علما للذات الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية الا في الوجود
او موجود الا الذات الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب
الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالذات
الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما
في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم
نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اى يد جهنمي
لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير
وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب
الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم
الى اللازم او من اللازم الى الملزوم والا ان هذا اللزوم انما هو
بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم
يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما
هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي
سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت
لهذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء
ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به لينتقل
منه الى جهنمي كما ان طول النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل
منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت كافرا
جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت
حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام

على اختلاف الرأيين في الكناية

ص

او

او ايها مم استلذاذه اى العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل
والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في
الاعلام وبالموصولية اى تعريف المسند اليه بايراده موصولا
وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف
لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم
الموصول وذو واللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس
صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكر من
الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر
والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة
الانتساب الى مشار اليه بحسب اذهن لان وضع الموصول على ان
يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل
له فلذلك كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة
المختصة بواحد فان تخصصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت
من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود
بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت
انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه
ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه بخلاف الموصولة
فان وضعها على ان تختص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها و
هذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل
الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال
المختصة بسوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم

ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين
في بلاد ديار الشرق لا اعرفهم او لا نوفهم لقلة جدوى هذا الكلام
وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى
تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه
اى راودت زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من راد يرود اذا
جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه
عن الشئ الذى لا يريد ان يخرجه عن يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه
منه وهى عبارة عن التحيل لموافقته اياها فالكلام مسوق لنزاهة
يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا
لان كونه فى بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل
المراد فاباءه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية فى النزاهة عن
الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه فى بيتها زيادة
تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه
وذلك لامكان وقوع الاشتراك فى زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه
ولا يتعين مثله فى التى هو بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وربما
اعترض فى زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام فى غير المسند اليه بيت
السقط اعبد المسيح يخاف صحبى ونحن عبيده من خلق المسيحا
فانه دال على عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحن عبيد الله و
المشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح
انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح
او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن

التصريح

التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شرح فلو لم يكن مثالا لهما
لان ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم
ما غشيهم ومنه فى غير المسند اليه قول ابى نواس ولقد نهزت مع الغواة
بدلوهم وادسعت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ
بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطاء
نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم
اى تظنونهم اخوانكم يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا الى تهلكوا و
تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم فى هذا الظن ما ليس فى
قولك ان القوم الفلانى وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل
الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ ورده المصنف
بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء
نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهد صدق على انك اذا
قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين
تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر بناء فى الاخوة
وبيان المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اى الى طريقه تقول عملت هذا
العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته يعنى تأتى بالموصول
والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى طريق من
الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تأتى بالفاكهة
على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد فى علم البديع نحو ان الذين
يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان
الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماؤهم

الاعلام ثم انه الى الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة الى وسيلة
الى التعريض بالتعظيم لشانه اى شان الخبر نحو قول الفرزدق ان
الذي سمك اى رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت
الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعايم كل بيت ففي قوله ان
الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة
والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض
بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لابناء ارفع منها
واعظم او شان غيره اى غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم
الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبئ عن الخيبة والخسران
وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة
لشان الخبر نحو ان الذي لا يوف الفقه قد صنف او شان غيره نحو ان
الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو
ان التي ضربت بيتا هو بكوفة بالجند غالت ودها غول فان
في ضرب البيت بكوفة والهاء اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبئ
عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق ايماء زوال المودة
ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق
بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما
فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه لا يرى ان قوله ان الذي سمك
السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر
وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل في هذا
المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في

شرح

شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الواقع في قولنا ان
الذين آمنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات
لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى
وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان
الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من قنع باثره
في تعريف الوجه بالعلة لكن هجر عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اى على ايراد المسند اليه
موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الايات المذكورة ايماء وسوق الكلام
ينادي على فساد هذا الرأي عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم
او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي يحيي
اولاده ويهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون
ولطائف هذا الباب لا تكاد تضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه باراده
اسم الاشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره
في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان صح اسماء الاشارة ان يشار
بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان شيء بها الى محسوس غير مشاهد او الى
ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتنزيله كالمشاهد وتنزيلا الاشارة العقلية
منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى الفصيل بقوله لتمييزه
اى المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اى ابن الرومي هذا ابو القصم فردا نصب على المدح او
على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الفضل والسلم وهما شرختان بالبادية
يعني يقيمون بالبادية لان فقد الوتر في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه
لا يدرك غير المحسوس كقوله اى الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الاظهر للتعجيز
كقولك فأتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حال المسند اليه

ثم ان ذكره علة البناء قد تجعل ذريعة الى التعظيم
والاهانة والتحقيق والتنبيه على الخطأ بلا شك
فان لم يشترط في البناء تقدم المبني عليه بل جعل
بمعنى الربط وجعل الخبر بمعنى المسند كان البيان
متناولا للجملة الاسمية والفعلية وان اشترط
كان الفرق بيان احوال الاسمية وبيان حال الفعلية
بالمقايسة لكون علة تلك الاحوال مشتركة بينهما

المراد بالحضر خلاف البادية يعني ان العرة تقيم
البادية وقد يهاجم فيها بالحضر فمدح ابا الفضل
بالاقامة في البادية كذلك

في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخ ذكر التوسط
لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذ اللقريب وذلك للبعيد و
ذاك للتوسط تما يقوره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق بزنظر علم المعاني لانه
انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثل كثير في علم المعاني كثير مباحث التعريف
والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا
للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قدر المسند اليه يؤتى بهذا
وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور
المعبر عنه بشي يوجب تصوره ايا كان ولو سلم فذكره في هذا المقام
لتوطئة وتمهيد لما يتوقف عليه من التحقير والتعظيم كما اشار
اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو هذا الذي
يذكر المتكلم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه
القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا
لبعد رتبته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم
المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره
بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن
ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة
ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنا بان يحكى
عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني
زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر
نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب
فهو وان كان غائبا لكن جيء ذلك عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر

المتن

المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بانه وذلك قسم عظيم لو علمتم
لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او التنبيه اي تعريف
المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف
اي عند ايراد اوصاف على عقيب المشار اليه يقال عقبه فلان
اذا جاء على عقبه ثم تعدي الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته
بالشي اي جعلت الشي على عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه
جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف
التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون
الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من
الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان
اورده باسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد
اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا
من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة اولانه لا يكون طريق الى حضوره
سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او نحو ذلك وبالام
اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حقيقة من الحقيقة
معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول
عهدت فلانا اذا ادركته وليقته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كنايته
نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت او امرأة عمران كالتي
اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا
في قوله قالت رب اني وضعتها انثى لكن ليس بمسند اليه والذكر

المراد المعهود في الخارج
حق فرد فصب من الحقيقة

اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب انى نذرت لك ما في بطني
محررا فان لفظة ما وان كانت تعم الذكور والاناث لكن التحرير و
هو ان يعتق الولد لخدمت بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث
وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو جاءني
الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق
الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف
المنادي واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة
الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد
كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المتوفات
نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد
ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتي المعرف بلام
الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن
لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام
الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتخذة في الذهن على
فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن و
يسمى من ذهنيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق
الكلي الطبيعي على كل من ذهنياته وذلك عند قيام قرينة
على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي
بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع
الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث
لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما

ذكرناه

ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتخذة
في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود
منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء
التقدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق
بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل
في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة و
لقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه
فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة
موضوعة للحقيقة المتخذة في الذهن واذا اطلقها
على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه
على الحقيقة باعتبار الوجود التقدد ضمنا فكذا
النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة
الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف
نحو ادخل السوق فان المراد به نفس
الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة
كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة
فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى الحقيقة سواء
وبالنظر الى نفسها يختلفان واليه اشار
بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار
القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام
المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا

القرينة

للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس و
هذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى
الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى
تكلفوا ما تكلفوا ويعلم مما ذكرناه من تقرير كلامه
ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام
الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام
كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف
في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف
بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي
التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة
للحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال و
النساء والولدان لا يستطيعون على ان
قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او
للرجال والنساء والولدان لان الموصوف و
ان كان فيه ضرب تعريف فليس لشيء بعينه كذا
في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين
ضرب تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان
اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا
يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف
ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة اعني قوله

غير

غير المغضوب وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا
على واحد فما الفرق بين دخول اسامة مقبلة وجاءني اسامة مقبلة ام مجاز قلت
بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في الشيء ان يكون
الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا
اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة
ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل
الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف
باللام الاشارة الى الحقيقة الاستغراق كقولك ان الانسان لفي خسر انثنى
باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث
تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي
شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وحقيقة ان
اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون الجميع
الافراد او البعض اذ لا واسطة بينهما في الخارج فان لم يكن للحقيقة لعدم
دليل ولا يجب ان يكون للجميع والى هذا نظر صاحب الكشاف
حيث يطلق لام الجنس على افادة الاستغراق كما ذكر في قوله
ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال اذا دخل على حصة معينة منها
واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد والرجل
في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام تتناول كل محسن لكن بقرينة
بطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام الذي في الحمد
لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام
اذا ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه

من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة وأما
على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه
علم الشخص كزيد وأما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة
كرجل وأما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا
خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة
الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست بنيابة
على البعضية او الكلية نحو رجحي وذكري والرجحي والذكري وان قصد به الاشارة
اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال
الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن
تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر فيه الى العهود الى فرد معين او اثنين
او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها
حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء
ليس اعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد
مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة
وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب شياعهم العرفي نحو لن
جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لا صاغة المعمور عرفا صاغة الدنيا
فان قلت الصاغة جمع صابغ والالف واللام في اسم الفاعل والمفعول اسم موصول
لا اوصاف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل بها على مذهبه قلت لخلاف انما
هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه نقل في صورة
الاسم والا فهذا بحسب ان كان بمعنى الماضي واما ليس في معنى الحدوث نحو المؤمن
والكافر والصابغ والحائك نحو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف

تعريف

تعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يشعر بخلاف ذلك في غير موضع و
تسلم فالمراد بتعميم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره
والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا وافرح بما
العالمين الا عمرا وهذا ظاهر والاستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
او غيره اشمل من استغراق المثنى والجمع لانه يتناول كل واحد واحدا
الافراد والاستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين والا بنا في نحو ضرب
الواحد والاستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة والا بنا في نحو ضرب الوا
والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون
لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما ذكر البيان بلما
ان يقع الجنس لانها نص في الاستغراق وبيان ذلك ان النكرة في سياق
النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق يحتمل عدم الاستغراق احتمالا
مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يحقق عدم الاستغرا
والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا
في المقامات بأهل ذا المقتضى نحو تميم شر او ايا اذا كانت النكرة مع ما ظاهرة نحو
ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا
يجوز ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان وايا عند الاستاذ صاحب
الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع
يجوزه والقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية
فلا سلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد
كلها مثل المفرد كما ذكره ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به

تما سمي بالعام وهل هذا الا تناقض وايضا لا دلالة لقوله يشمل كل
جنس تما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ما هيات متغايرة و
الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه النفرقة لا يوجد جامع عقلي او بالجملة
فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مبتدأ كان او
منتهيا تما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في
غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح
نعم فرقا بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان
المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد منه كما
في قولنا ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به
بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجميعة في الجنس وزان المفرد
في تناول الجنسية والجميعة في جعل الجنس لافي وجد انه كذا في الكشاف فحينئذ
قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجازا مثل قولهم بنو فلان
قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم قال قلت قد روي عن ابن عباس
ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اريد بالواحد
الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كما تم يخرج منه شيء وانما
الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية ثم الجمع فلت هذا الكلام مبني على ما
هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام يعني كل جماعة جماعة او وجه
توجيها لكلام ابن عباس ولم يعضده بما انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في
غير مرة والاستعمال اجنبي بشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا
المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه لاقدام
اقدامهم وكلت دون الاصول الى الحق اقلامهم والكلام هنا مظنة الاخر

اعترض

اعترض وهو ان افراد الاسم يدل على واحد معناه واستغراقه يدل على
تعدده والوحدة والتعدد متنافيان فكيف يجتمعان اشار الى الجواب
وقال تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف انما دال على الاستغراق
كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حالي كونه مجردا
عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما المجموع
امتنع ج وصفه بنعت الجمع الرجل الطوال للمحافظة على التناسب كل اللفظ
ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد
ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في
نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اكسال ونطفة
امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها اي خلق والنطفة مركبة
من اشياء كل منها مشيج اي مخلط فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء
لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من
المعارف لانها احضر طريقا الى احضار المسند اليه في ذهن السامع
نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هو ابي هو بني وهذا احضر الذهن
اهواه ونحو ذلك والاحضار مطلوب لتحقيق المقام وفرط السامع
لكونه في السجن وجيء على الرجل تبع الركب اليمانين مصعدا اي متعد
وذاهب في الارض وتيامنه جنيب وجثماني بكسر الجيم والجنب
الجنوب المستبع والجثمان الشخص والموثق المعقد ولفظ البيت
خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لنضمنها تعظيما
لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي
حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما

لشان المتكلم بان عبد السلطان عندي وهو دين كان مضافا اليه لكنه غير السند اليه
المضاف وغير المضاف اليه السند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او تضمنها
تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حجر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حجام او غيرهما
نحو ولد الحجام يجالس زيدا او بناءه وقد يكون الاضافة لاغناء ما عن تفصيل
متعذر نحو اتقى اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن
الفصل مانع كتعديم بعض على بعض غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتعريض
بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او كاستمالة السامع او المتكلم نحو
حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما نحو
صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تع لا تضار والدة بولدها
ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها
استعطافا لها عليه وكذا الوالد وتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي
ارسل اليكم لمجنون او اعتبار الطيف مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من
غير ذلك والاختصاص نحو كوكب الخرقاء او الابانة لاطريق الاحتقار سوى الاضافا
نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية ونعمية كقولهم تذلك على
حزن اي الارض الغليظة من الجنسها يعني على جنس الحزن اي ذلك لان الاسم
المفرد حامل يعني للجنسية والفرد نية فاذا اضيف اضافة هي نحو خواص الجنس
ودون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو قوله تع والطائر
يطير بجناحيه على ما سجيء ان شاء الله تع واما تنكير فللافراد اي تنكير المسند اليه
للقصد الى فرد غير معين مما صدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى
المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة
اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو عطاء التعامي عن

آيات

الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا الابتناء كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف
وان اراد ان التحقير مستفاد من الآية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع
لفوق الظاهر بين التحقير في غلاما من العذاب وبينه في غلاما العذاب بالاضافة
ومما يجعل التعظيم والتفخيم قوله تع انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن
اى عذاب هائل او شيء ما من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب
الرحمن على ترجح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لكم فيما اخذتم فيه
عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه
للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب
من نطفة مخصوصة وحي نطفة اب الحقيقة او كل نوع من انواع الدواب من
نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي يخلق بذلك النوع من الدواب وهو ح
بانه غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية تنكير المسند اليه هي
اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله والله خلق كل دابة من ماء فوهم
بعضهم انه اراد بالمسند والمطلق المتعلق بصحح المقبل بالآية وبعضهم انه مسند اليه
تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة
منه وتعسف ظاهر بل قصد صاحب المفتاح بانه مثال لكون المقام للافراد
شخصا او نوعا لا التنكير المسند اليه وحذف الى كنايه بغير نسبة له والتعظيم نحو
فاذن تواجرب من الله وسوله للتحقير نحو ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا
اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية
لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير
ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا تحل الاشكال
الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى

من مقدرة

من متعددة ومتعرفا حتى يدخل فيه المستثنى بينهما فيخرج بالاستثناء
وليس مصدر نظن محملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن ما به ولا
حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان لم
الا نظن ظنا ومثله قوله وما اعترته الا اعتراري اى ما اعتراه الا
الشيب واعتراري ولا الى ما ذكر بعضهم من ان قولك ضربت زيدا مثلا يحمل
من حيث نوعه المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه
كالتهديد والشروع في مقدماته فيهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد
الشامل للضرب وغيره من حيث النوع فكانك قلت ما فعلت شيئا
غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للانكار وعدم التعيين نحو نع او اطرحوه
ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران والتقليل نحو فيه ما يجعل نظر
الرائي عنهم ويوما يجود بقطر الغقر والجدبا اى بعدد قليل من جنوده لكل
واحد من اشتاته وشيء يسير من فيضان جوده واحسانه واعلم
انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح به
بالبعض كقولك بعض الناس يعلم ذلك ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد تفاوتهم في
هذا الباب من تفخيم فضله واعلاء قدره الا ترى ان قولك او بعض ذلك
النفوس حمامها اراد به توقف وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره
بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه واما وصف اي وصف
المسند اليه اخا المعرف وذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المتبا
من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان
ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه
ودون تنكيره وقدم من التوابع وذكر الوصف لكثرته وقوعه واعتباراته

والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر
وهو الانسب هنا لموافقة قوله وإما بيانه وإما الابدال منه يعني أما الوصف
اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه مبنيا له اي للمسند اليه كما
كاشفا عن معناه كقولك عليه ان الجسم الطويل العريض العميق جائع
بالرفع بتبعية محله في الكشف قوله اي نحو هذا الفعل في مجرد كون الوصف
للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول أوس بن حجر في مرثية فضالة
بن كلدة من قصيدة أولها اتتها النفس أجلى حرجف عالج الذي تحذرين
قد وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الا لفتى
الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا الا لمعي والمعنى الكريم
الذكي الموقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير
اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات أودي فلا ينفع الاشفاء مزامر
من قد بجاول البدء عافا لا لمعي ليس بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الظن
بالا خره وصف له كاشف عن معناه كما يحكى عن الاصمعي انه سئل عن الا
لمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قولهم نعم ان الانسان
خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا قال المطلع
سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا
اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص
عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان
بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك
الاشتراك والاحتمال وخصصته بالافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة
عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر

عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال أو لكون
الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم والجاهل او الفقير
حيث يتبين الموصوف اي زيد قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين
اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب
يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشتراط هذا الثاني يصير الوصف مخصصا
او تأكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر
كان يوما عظيما فان لفظ امس لما دل على الذهاب والمرور قد يكون الوصف
لبيان المقصود وتقريره كما سياتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس
لبيان ان القصد فيهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد
هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون
جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجملة التي لها محل من الاعراب يجب
صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يشبهها من الجملة نكرة لانا اذا
قلنا جاءني رجل يركب فرسا كان المعنى جاءني راكب فرس وكذا
يكون باعتبار الحكم الذي بناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مرادا من قال
ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب لذلك
الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم
ان المخاطب عالم بانصاف الموصوف ببعضها قبل ذكرها وانما يجيء
بها ليعرف المخاطب الموصوف ويتميز عنده بما كان يعرفه قبل
بان يتصف بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم
المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك نحو
فوضوءها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكرها

الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير لمن ليبطئن والقسم بالله
ليبطئن والقسم وجوابه صلة ممن قلنا مراده ان الصلة هو الجواب
المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في نحو
كيد الاخبار والله لزيد قايم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل
قولنا والله وانشهد ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية
بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا اشعار بان وجوب العلم
انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تع فاتقوا النار التي وقودها
الناس معرفة بالصورة البقرة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة
التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت
في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف
يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم
للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي صلعم والمشهور كون
ما سمعوا الآية عليه اذ ذاك مخطوطا في صورة البقرة وانما تؤكده كما فللتقرير
اي تقرير المسند اليه اي تحقيقا مفهومه ومدلوله اي جعله مقررا محققا ثابتا
بحيث لا يظن بغيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع
لفظ المسند اليه او حمله على معناه ومثل هذا واذ امكن حمله على دفع توهم
التجوز او السهو لكن فرقا بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع
التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم
وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فضل اعتبار التقديم
والتاخير مع الفعل وذكر العلامة رحمه الله في شرحه ان المراد بمجرد
تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعنا

عليه

عليه وهو خلاف ما صرحوا به في نحو لا كذب انت من ان تاكيد المسند اليه
انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي
بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم و
تقويته قلنا لا نسلم ان المعيد لتقرير الحكم ابدا وانما هو مجرد تقرير المحكوم
عليه على ان السكاكي لم يرد تحقيقا لمعنى الحكم الى حنا هو والتكرير بل التقديم لا يبعد
الى نصرتهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو
تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يرد بتقوي الحكم في فصل التقديم والتا
مع الفعل بل في آخر بحث تاخير المسند وليس ايراد ذلك فليكن قوله
كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا كذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم
عليه دون الحكم كما جعل قوله في الايضاح اشارة الى هذا ولو سلم فكان
ينبغي ان يعرض للتخصيص بل هو اولى بالعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه
مؤخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك
اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان
نحو انا سعيت في حاجتك وحدي اولا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص
الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف
وكل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع
انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا اعتبر اسلوب الكلام ومثل
هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المفتاح على ذلك كيف وهو يعترض
على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا ظهر بطلان ما يقال من ان
معنى كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير
المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي اولا غيري غلط فاحش

عن ارتكابه غفلة كما ذكرناه على الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اما الكلام بالمجاز
نحو قطع اللص الامير بلا امير او نفاه او بنيه لئلا يتوهم ان اسناد القطع
الى الامير مجاز وانما قطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني
زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيدا على سبيل السهو ولا يدفع
هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول
نحو جاءني القوم كلهم اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك
لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء
على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد
منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله فسجد
الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجودهم مع تفرقهم
واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يعرف ان التعبير بالبعض ايضا لا يدل
لانا نجعلون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو
ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان
كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول
على سبيل التجوز والا لكان تأسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا
بفيد الشمول انه بوجه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا
لم يستقم تأكيدا بل مرادا انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على
خلاف ظاهره ومجوزا فيه انتهى كلامه وانما نحو جاءني الرجلان كلاهما انما يفيد
دفع توهم عدم الشمول نظرا لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا
فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا
منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وانما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان

لهما

لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما
بل اغفلهما او بينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر محرض وباعث
ونحو ذلك فانما يدفع هو بتأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه وانما
يبانه اذا عقب المسند اليه بعطف البيان فلما جاءه باسم مختص به نحو قدم
صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من
اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف
ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف
بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا
لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد رفعا لما عسى ان يقع في الذهن من ان المراد
بدونه ان يوسموا بهذا الدعوة وسما ويجعل بينهم امرا محققا لا شبهة فيه
بوجه من الوجوه وتابعه على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما
مختصا بنوعه ما ذكروا في قوله واصل المؤمن العائذات الطير يمسحن بان
ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل
الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة
البهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة قال قلت فد اورد المصنف قوله تعالى
لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الصفة وذكر انه للبيان والتفسير
واورد فيه السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الموجب لذلك
قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي فجاز ان يريد
انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده
في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان فصيح ان في بحث
التأكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به

للايضاح والتقرير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير
ذلك ان لفظ الاثنين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الا
ثنينية وكذا لفظ الآله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض السوق له الكلام
في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الآله لا عن اتخاذ جنس الآله وفي الثاني
اثبات الواحد من الآله لا اثبات جنسه نوصف الاثنين باثنين والآلهة بوا
حد ايضا كما لهذا الغرض وتقريرا وهو الذي قصده صاحب الكشاف حيث
قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين بالجنسية والعدد الخصو
ص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي بسافاله الحديث هو العدد
يشفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي يحققه ويقرره فلم يفهد
انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير اللفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع
في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الاثنين واحد تاكيد
واحد ممنوع التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المفصل
قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالكي ان كلا من اثنين
وواحد وصف صناعي جيء به للبيان والتقرير كما في قوله تعالى وما من دابة
في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة كدابة ويطير
بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق
في باب الوصف فالاثنان شتركان في ان الوصف فيهما للبيان
وتقرر قال من حيث ان في الاثنين واحدا واحد لبيان ان القصد الى العدد
دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى
الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث عليما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف
وبه يتبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصر على ما

نوطة

على انه توطئة للقوم والمستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان
لا وصف بان معنى قوله الصفة تابع بدل على معنى في متبوعه انه تابع وذكر البدل
على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين ووحد للدلالة
على الاثنينية والوحدة الاثنين في متبوعها ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة
على ان القصد في متبوعها الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء
الآخر اعني الجنسية وكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف
بيان لا صفة واقول ان اراد انه لم يذكر الا البدل على معنى في متبوعه
فلا يصح التعريف على شيء من الصفة لانها البتة يكون للتخصيص او
تاكيدا او مدحا او نحو ذلك وان اراد انه ذكر البدل على هذا المعنى ويكون الغرض
منه دلالة عليه بشيء آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين
وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود
وتقريره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر
كذلك عند المحقق الابهري ان السكاكي جعل من الصفة ما هو كاشف وموضح
ولم يخرج به هذا من الصفة ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام
البدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة ذهابه مقام البدل
الابهري الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن
ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم ان لا يصح
لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا بد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود
بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الآله على امر تقريره واما
الاحد فمنه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو البدل منه
وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعل الفاعل على ما في جاءني اخوك زيد هو اخوك

والآ فالمسند اليه عند التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح اشعار بذلك فلزيادة
التقرير نحو جاني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات
المبدل منه وان كان مفهوما مغايرا بين وجاني القوم اكثرهم في بدل
البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه
بعضا من مفهومه نحو البرهان اثنان اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون
البعض لان الصدق عليه اثنان هو عين ما صدق عليه البرهان وسلب عمرو
عنه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون البدل
مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه
اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة
الى ذكره منتظرة له فمجيء هو مبتدأ والخفاء اما اجل اولا وسكت عن بدل الغلط
لانه لا ينبغي في تصحيح الكلام قال فان قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير وفي التاكيد
للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح بناء على عادته اقتفاء بالكلام
وهو من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير
والنكتة فيه الاشارة الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بها
التبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل
الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين
انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من الشبهة والتكرير والاشعار
بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض
والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما
في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث
يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضرب زيدا

اذا ضرب

اذا ضربت غلامه فحو جاني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل الاشتمال
على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا تخلو عن ايضاح
البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتقرير بعد الابهام وقد يكون
في بدل الكل ايضاح وتقرير كما مر تمثال الاحسن ان يقال لزيادة التقرير
والايضاح كما وضع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا
على المسند اليه فللفصل المسند اليه مع احضار نحو جاني زيد وعمرو فان
فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق
اي بثبوت الحكم للمتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز
بقوله مع احضار عن نحو جاني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل
مع ان ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند اليه
بانه قد حصل من احد المذكورين اولا وعن الاخر بعده متراخيا او غير متراخ
كذلك اي مع احضار واحترز به عن نحو جاني زيد وعمرو بعده بيوم او
سنة وما اشبه ذلك نحو جاني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى خالد
فهذه الثلاث تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء وبل على ملابسة
الفعل للمتابع بعد ملابسة المتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم
الا ان فيه دلالة على ان ما بعدها ما يستقصى شيئا فشيئا الى ان يبلغ ابعدها
والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتب اجزاء ما قبلها وهنا من الاضعف الى الاقوى
او العكس ولا يعتبر الترتب لكن يجوز ان يكون ملابسة الفعل لما بعد
قبل ملابسة للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثناء نحو مات
الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاء القوم حتى خالد اذا وقعت
معا وكون خالد اضعفهم او اقواهم مغني تفصيل المسند في حق انه

بعبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه قوي اجزاء المتبوع
او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على
تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلها معا قلت ذكر
الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى
ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه اذا من كلام فيه امر زائد على مجرد
اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من
الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو
يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كان معلوم ان الجائي
زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة
تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيء عمرو بعد
مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاني معا او جاءني عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية قال
قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء ايضا غير تفصيل للمسند نحو جاءني
الذي كل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في المتحقق
ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام و
لو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند اورد السامع
عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا
عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني
زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح
ولم يذكر التلخيص هنا لكونه مثلا لما في الرد الى الصواب الا ان لا يتبع الحكم عن
التابع بعد اجابته للمتبوع ولكن لا يجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور
في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا

ايضا

ايضا مجيء زيد بناء على ملابسته بينهما وملابسة لابة للاستدراك وهو وقوع نقيض
سهوا لما توهم الكلام المتقدم ونفيا شيئا بالاستثناء وهذا صريح في ان انما يقال ما جاءني
زيد لكن عمرو ولمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لما لم اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو على ما وقع في المفتاح وانما يقال ليس لمن اعتقد انهما جاءاك جميعا
فصرفوا فلم يقل به احد او صرف الحكم المحكوم عليه الى الاخر نحو جاءني زيد بل
عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الكلام الى التابع ومع الاضراب ان يجعل المتبوع
في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابس الحكم وان لا يلابس فنحو جاءني زيد بل عمرو
يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وهو في كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء
قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا
واما النفي فالحكم على بل يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته و
انتفائه في المتبوع ففي ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء
زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال
المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا شعر كلامهم في بحث القصر
ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالسكوت والحكم
متحقق الثبوت له ففي ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو عدم مجيء عمرو متحقق ومجيء
زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق نصرف الحكم في الثبت ظاهر وكذا في
المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور فعند الاشكال قال قلت نقل
ابن الحاجب بان بل في الثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع
في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت هذا معارض بما ذكره بعض
المحققين من ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها
موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او السامع

اي ارتفال الكلام السامع في الشك نحو جاني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو لبد خل الدار زيدا او عمرو او القرق
بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها
الجمع ايضا كما لا مر حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وعده السكاكي
من حروف العطف اي البعضة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها وهو غير مفسر المضمر المجرور من غير اعادة الجار والمضمر المفصل المرفوع
غير تاكيد او فصل تقوى مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل
اي تعقب المسند اليه ضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقرن به
اولا ولانه في البعض عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال
لانه التخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاضافات الراجعة الى المسند اليه لانا
لا نسلم ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله
لاجله وتبعه كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند اليه وحاصله قصر المسند
على المسند اليه وحصره به فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته
ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا
عليه فالتخصيص اي المسند اليه بالمسند يعني قصر المسند على المسند اليه لان معنى
قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في
تاكيده لا عمرو فان قلت الذي سبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو
قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يختص بالمسند ولا يعم وغيره
قلت نعم ولكن غالب المسند اليه في الاصطلاح على ان يكون المقصود هو المذكور
بعد الها على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته
من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح

الاضافة

انما اضافة المسند اليه مختصا بان يثبت للمسند وهذا معنى قصر المسند عليه
الا ترى الى قولهم في ابان نعبد معناه مختص بالعبادة لا نعبد غيرك
ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر
المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك
هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقابلين
هم الذين ان حصلت صفة المفلحون وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم
الحقيقة فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعم ان معنى الاية
تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى
وهذا غلط منشاه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم
اما اولا فلان هذه الاشارة الى معنى انحصر المخبر المعرف باللام اورده الشيخ
في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان المخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر قبلا
مثل قولك هو البطل المحامي ولا تريد به البطل المعهود ولا قصر جنس
البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك جعل سمعت بما
يا البطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل
حتى يستحق ان يقال ذلك له ورأى ذلك وطريقة طريقة فهل لك علم
يسمعك بالاسد وهل تعرف حقيقة زيد هو هو بعينه هذا كلامه وانت
فانبأ فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى القصر
بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر
لا صفة والتاكيد والجواب ان فائدة المسند الخاصة للمسند اليه دون
غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اما قصر المسند على المسند اليه
نحو زيد هو القائم اي لا عمرو وزيد هو بقاعد هو ام المسند ذكر صاحب الكشاف

في قوله تعالى اولم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتاكيد
وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون بلا الكلام
ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرازق اي لا رازق الا هو
او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم
الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب والسكر
الشيب وقاحة فالجنون هي الحلم اي لا جوعة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند
اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب
الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمنزل للافعال في مكانه قلت التقديم
هزال تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل
وذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم
لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر وتقديم الفعل على الفاعل وذلك
بان تعمد الى الاسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتؤخره
تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني وهو ما
الكشاف نحو هو الضرب الاول وكلامه ايضا شاهد على بطلان التقديم على
الضرب الثاني فلا يكون ذكره اي ذكر المسند اليه اهم وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
انا لم نجد هم العناية والتقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية هو الاهتمام
لكن ينبغي ان يعبر بوجه العناية بشيء ويعبر به معنى وقد ظن كثير من
الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك
العناية وبم كانت تلك العناية قال اهتم هذا كلامه ولاجل هذا اشار
المصنف الى التفصيل بوجه كونه اهم فقال الا انه اي تقديم المسند اليه الاصل
لانه المحكوم عليه ولابد من تحقيقه قبل الحكم نقصد وفي اللفظ ايضا ان يكون

ذكره

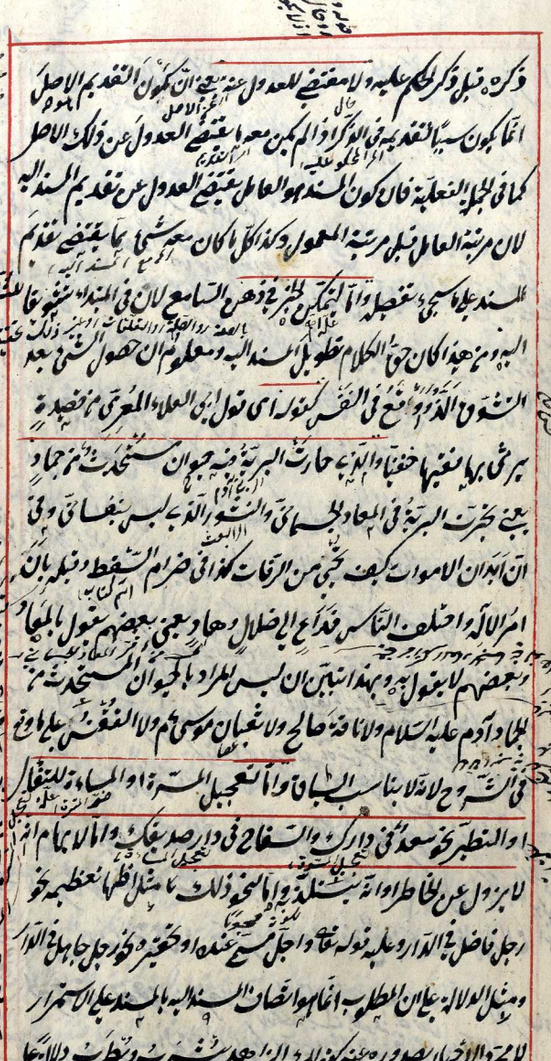

68

اولان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر
وبالخبر الثاني الاخبار والمص لما انهم منه الثاني ايضا مع خبر البداء اعترض
عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون
تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات
وقوع الشرب مثلا فلا حجة للاسباتي في احوال متعلقات الفعل اذ لا نظر
عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل بقال وقع الشرب مثلا
نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما
يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى
لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله منى تهز زبني فطن تجدهم
سبوا فاني عوانهم سبوف حلوس في مجالسهم رزان وان ضيف ألم
فهم حتوف والمراد بهم حتوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله
هم حتوف بتقديم المسند اليه يقول المص هذا غير لائق باعادة لفظ
ليس شيء واعترض ايضا كون التقديم مفيدا التخصيص مشروط بكون الخبر
فعليا على ما سياتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان حتوفا
جمع خاتف بمعنى خيف واجيب بمنع هذا الاشتراط للتصريح ائمة النصير
بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وانا جاز
الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان
الحصر في قوله فهم حتوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالحصر
بالتخصيص ههنا الحصر الذي هو الذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة
المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عاما نسبته الى كل مسند اليه
والمراد تخصيصه بعباس وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة

التخصيص

التخصيص نوع خفاء عبد القاهر ورد في دلائل الاعجاز كل ما حاصله ما اشار
اليه المص وقد تقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالفعلي اي قصر
الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي كما يفهم من كلام الشيخ وان لم يعبر به
صاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو ما انا علينا
بعزيز ان ولي وصف الفعلي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل
منه نحو هم وليك اي اقرب منك نحو ما انا قلت هذا مع اي لم افعله مع انه معقول
لغيري فالتقديم يفيد نفي الحكم عن المذكور وثبوته لغيره وعلى الوجه الذي ينفي عنه
ما العموم والخصوص نحو ما قال هذا الا في شيء ليست انه مقول لغيرك وانت تريد
نفي كونك القائل له لانفي القول والا لزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لذلك
التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول
او انفرادك به دون غيرك لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم
يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح انا قلت
ولا غيري لان مفهوم الاول اعني انا قلت ثبوت قائلية المتكلم ومفهوم الثاني
المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائلية عن الغير وهما متناقضان
بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد
غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لعرض آخر غير التخصيص
كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول
والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك
فالمقول له انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه
ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذه الامثال بخلاف
قولك انا بينت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولما انار اثبت

احدا

لانه يقتضي ان يكون انسان غير مقدور للمتكلم قدر اشي كل احد لانه قد نفى عن
المتكلم الرؤية على وجه العموم في المعقول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه
العموم بما تقدم قال المصنف رح لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من
الناس وقد تقدم ان المعقول الذي يفيد النفي يفيد النفي بشيوعه لغير المذكور
هو بعينه المعقول الذي نفى عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي
هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد
الناس والعرف واضح فان الاول يفيد السلب الكلي لان نفي الرؤية الواقعة
على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب
الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا جعلوه كثيرا من الناس على انه سهو من
الكاتب والصواب ما انا رأيت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين
احدهما مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن
الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا
ردا على من زعم انك رأيت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون
كل الفاق ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه في قوله
الجمع البيهي في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين
وفسره في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعة النساء
وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة مقبية يدل على ان عدا لبس مبنيا
على انه نكرة وضعف في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام المصنف
انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم يصلح ان يخاطب بشيء فيه
الواحد والجمع والمؤنث والمذكر وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى
الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا

مذكرا

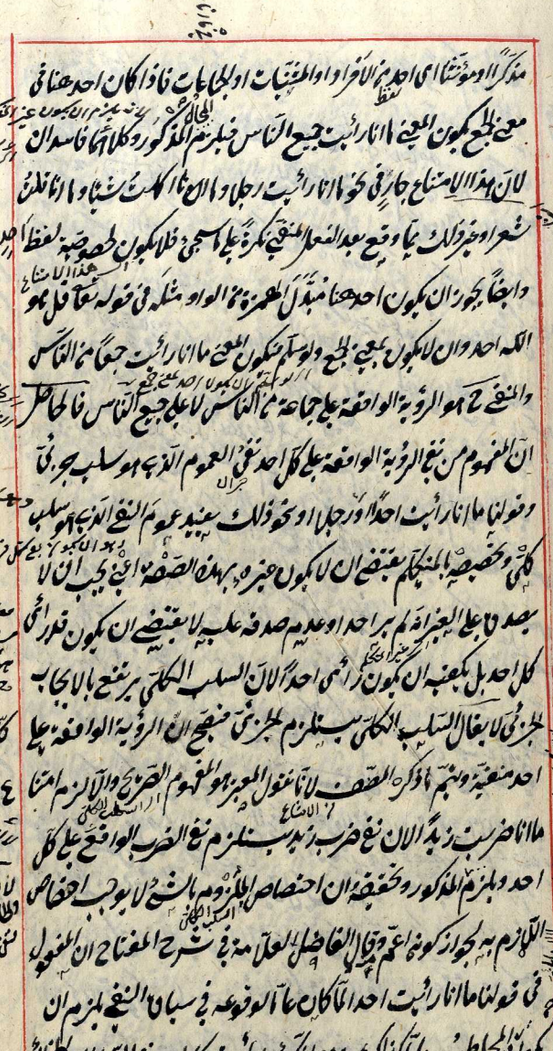

مذكرا او مؤنثا اي احد من الآخر او اوا والمثنيات او الجماعات فاذا كان احدهما في
معنى الجمع يكون المعنى انا ما رأيت جميع الناس فيلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد ان
لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رأيت رجلا وانا لم نأكل شيئا وانا لم نشرب
شعرا وغير ذلك بما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على السببي فلا يكون لخصوصية لفظ احد
وايضا يجوز ان يكون احدهما مبدلا الهمزة الواو مثله في قوله تعالى فل هو
الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم يكون المعنى ما انا رأيت جميعا من الناس
والنفي ح هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل
ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي
وقولنا ما انا رأيت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب
كلي وخصصه المتكلم بقضية ان لا يكون غيره بهذه القصة اعني يجب ان لا
يصدق على الغير انه لم ير احدا او عديم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون فوراني
كل احد بل يكفيه ان يكون زيد مثلا احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب
الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم الجزئي فيجب ان الرؤية الواقعة على
احد منفية وبعكس النقيض لا شيء من المعبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع
ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل
احد ويلزم المذكور وتحقيقه ان اختصاص اللازم به لا يوجب اختصاص
اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المعقول
في نحو لنا ما انا رأيت احدا انما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان
يكون المخاطب عالما كذلك وهو انك رأيت كل احد في الدنيا لان الخطاب
في هذا المقام انما يكون في الفاعل كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون نافي
الفعل الواقع على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب

ان عاما فعام وان خاصا فخاص او لو اختلفا او خصصا لم يكن الخطاء
في الفاعل يحسب النقد بر بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباء
بعد تعيين الفاعل ومنا هو السبب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس
يجب ان يكون الخطاب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب
في ذلك لكنه اخطاء في تعيينه وزعم انه غيرك او انت بشاركه الغير فجنت
وجهه وحصرت في نفسك هذا السبب اعني عدم رؤية احد من الناس
او لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطاء في الفاعل يحسب فقد
هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهو منقارب ومنا وجها
انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على
الفعل ودخول النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون دخول النفي عند قصد التخصيص
فجعلوا التخصيص في قولنا نحو انا ما قلت كذا مثلا بنحو انا ما قلت كذا اولبس
هذا اول فارورة كسرت في الاسلام منقول محصول كلامه انه اذا قدم
المسند اليه على الفعل ودخول النفي جميعا فحكمه حكم المثبت تارة للنفوي وتارة
للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم المسند على الفعل دون دخول النفي
فهو للتخصيص قطعا لكن فرقا بين التخصيص بالنفي فان قولك انا اسعيت
في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي بها حاجته و
اصاب فيه لكنه اخطاء في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بشاركه
الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي
واصاب فيه لكنه اخطاء في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بشاركه
الغير وانا نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على الاشارة اليه الشارح
العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطاء في فاعله

الذي

الذي سعى فزعم انه انت وحدك او انت بشاركه الغير ولا يذهب
فطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما نعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا
ما انا قلت هذا كنت بغيت ان تكون العامل لهذا القول فكانت المناظرة
في شيء شبيه ايه معقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا قول
ان تقول ما انا قلت بشعر قط ما انا اكلت اليوم شيئا انا رايت احدا من الناس
لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يكون
راى كل احد من الناس ويغبت ان يكون ذلك هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب
ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم يا كل شيئا او لم ير احدا من الناس
واصاب في ذلك لكنه اخطاء في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بشاركه الغير
فلا بد وان يقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت
احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا
انا الذي لم يا كل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا
التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد
قال شعرا او اكل شيئا او راى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال انا
قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع
بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد
بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطاء فيمن نفى عنه الفعل
فزعم انه غير المذكور وحده او بشاركه المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل
ودخول النفي جميعا بل الواجب فيما يلي دخول النفي ان يكون المخاطب مصيبا
في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو
المذكور وحده او بشاركه الغير فتامل ولما انا ضربت الا زيدا الا نه

يقتضي ان يكون انسانا غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه
مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى
الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث علله امتناع انا ما ضربت
الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير
وابلاؤه حرف النفي يقتضيه ان لا يكون ضربه يعني ان علة امتناعه لما ذكروه
لا تا لا نسلم ان ابلاؤه حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان
مثل هذا ابلاء تقديم المسند اليه وابلاؤه حرف للنفي انما يكون اذا كان الفعل
المذكور بعينه محققا منتفيا بينهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط حتى
هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على
عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده ليا الصواب
بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه ينفي ان تكون انت الفاعل لا ينفي الفعل بالجملة
ان ذلك الضرب الواقع على عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا
كان النزاع في هذا الضرب الواقع العالم على غير زيد وانت قررته وثبت
ان تكون ناعلة فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما
ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل
العام ثم الاستثناء اثبات منه لبعض ذلك الفعل ثبتا ينقض خلاف
ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى الضرب معينا وحينئذ يكون نفي الضرب
محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتناقض التوفيق لا يقال يجوز ان يكون
هناك ضربان وقع احدهما على عدا زيد والآخر على زيد ووقعت
المناظرة في فاعل الفعل الاول فتفاهم المتكلم عن نفسه وانبته لغوه فيلزم
ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي هو موضوع في فاعله ولا يلزم ان لا

يكون

قوله فالاستثناء انما هو من الاثبات الخ يعني ان الاستثناء المفرغ انما يكون من الاثبات والنافي يجب فيما لا يستغرق فيه النفي الا ان مراده ان رجع لزوم ذلك اذ لا يجوز الاكتفاء من النفي لرفع ما النافية للفعل بعقيب النافية اذ بقية ولا يجوز ان يحمل الا على غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثناء راجع الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء مفرغ على ما ظهر به الازهري حسن

ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنتفي بالا هو نوع الضرب الذي
وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو نافيا لضرب زيد ومثبتا غيره فهذا مراد
ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا اجد ربان يعترض
عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور
هو المتكلم والفعل المذكور هو الذي استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات
ودون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب
الا زيدا فانك اعتقدت ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان
فنبهت ان الكواني ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصالبس مخالفة لهم
في مجرد التعليل بل بظهر اثر عاقي قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه
لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة
وعندهم يمتنع هذا الانتفاء ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له
لما مر عند فح والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه
المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا
او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قلت
او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قلت فقد يفيد
التخصيص وقد يفيد التقوي والبه اشار بقوله فقد يجيء اي التقديم رد اعلى
من زعم انفراد غير اي غير المسند اليه المذكور به اي بالجزء الفعلي او زعم
مشاركته اي غير فيه اي ما في الجزء الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك
لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون
على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثلا
منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع

شبهة حالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر منك من غير
وفي الثاني انه صدر عنك بشاركة الغير والدال حرفا ومطابقة على دفع الاول
نحو انا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد بقي للتقوي للحكم و
تقريره في ذهن السامع ودون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل فقد ابى ان يقرر
في ذهن السامع ويحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ولكن
وسبب تقوية تكرار الاسناد كما يذكر في باب كون المسند اليه جملة وكذا اذا
كان الفعل منفيا مفيدا باقي للتخصيص نحو انت اسمعت في حاجتي قصدا
الى تخصيصه بعدم السمع وقد بقي للتقوي ولم يمثل المصنف الا به ليفرع عليه
التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص
نحو انت لا تكذب فانه انما ينفي الكذب من لا تكذب وكذا انت لا تكذب
انت مع ان فيه تاكيدا ولذا اذا كرر هو بعينه كذا الاية التاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم
تكرره فقط لان لا تكذب يفيد نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على ما مر
ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غير وهو معنى لا غيره انك لا تظن ان
عدم الكذب في هذه الحالة الى التكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما السند انما هو الضمير
على سبيل التجوز اذ السهو والنسيان وليس معناه ان نفي الكذب فحسب فيه
فلينا مل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي
بل يفيد صدور السعي من المتكلم تعينه من غيره بجوز اذ سهوا ونسيان وهل الذي
قصد صاحب المفتاح حيث قال ويعلم اذا قلت سعيت في حاجتك
او سعيت انا في حاجتك يجب ان لا يكون ان عند السامع وجود السعي
في حاجته قد وقع خطا منه في فاعله فتقصد ازالة الخطا بل اذا قلت
اي المثال الاخير ابتداء مفيدا السامع صدور السعي في حاجته منك غير

مشوب بجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما يعرض لبقي النحو
لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص النسيان بالمثال الاخير لانه
هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز
او السهو والنسيان مالا يدركه النظر فيه على التعجب والتحير وذلك
انه قال انك اذا قلت ابتداء من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت
في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيد وجود السعي منك
صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء
لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا
بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما
يستعمل لرد الخطا في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعمل لافادة
وجود السعي فاما ان يكون بانا عتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار
انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيان ان عرف
ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في
الابتداء بل عند خطا المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى
الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لساهلة
كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على
الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بني على كلامه الاخير والشجرة تنبي
عن الثمرة هذا الذي ذكره من التفصيل اذا بني الفعل على معرف واما بناء الفعل
على منكر افاد التعميم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل
نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص
واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امر ثم يقع القصد الى

واذا انتفى التخصيص لم يصح بوقوعه مبتدأ لخلاف العرف فانه يجوز وقوعه
مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يترك الا عند الضرورة ويجيء في المكرر دون
المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم
والتأخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر اي معناه رجل جاءني
لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص
اما على التقدير الاول اي تخصيص الجنس فلما مناح ان يراد بالمهر شر لا
خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكتاب لا يهره ولا يقرعه واما
على التقدير الثاني اي تخصيص الافراد فلقوله اي هذا التقدير عن مظان
استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد
الى ان للمهر شر واحد لا شران وعند اظهار ذلك قد صرح الائمة بتخصيصه حيث
تأولوا بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه
وقولنا بوجوده المانع من التخصيص تنطع شان الشر تنكير واي جعل التنكير للتعظيم
والتهويل كما مر في تنكير السند اليه ليكون المعنى شر تنطع عظيم اهر
ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم شر اهر ذا ناب الا شر اي الا شر
تنطع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما منع من التخصيص الجنسي والفردي
فبناءً على التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا يجرد جعل النكرة مخصصة بالوصف
المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص مع ظهور تأولوه
بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتنطع لم يحصل
النوعية لابد من اعتبار كونه في الاصل موصوفا على ان فاعل مع فقط كما هو
مذهب يعيد الحصر فيناقض التوفيق والنكرة الموصوفة صحيح وقوعها مبتدأ
كالمعرف فلا يصح فيها ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف بعينه وقوعها

مبتدأ ولا يدفع هذا الابهام بقال ان شرط اعتبار التقديم والتأخير افادة
التقديم الحصر والحصر هنا ليس بمستفاد من التقديم بل من الوصف بنا
على ان التقييد بالوصف انما يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني
معناه لا قصير جاءني غير مقيد كونه موجودا بدليل على ما هذا فقال بالتخصيص الحصري في
نحو قولنا ما ضرب الكبرا خوك وهو في معنى ما ضرب احد الا الكبرا خوك اي
فما ذهب اليه السكاكي واحق به مذهبه نظرا الى الفاعل اللفظي والمعنوي
كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل
والتابع تابع قبل امتناع تقديم التابع اولى واولم يبقيا على حالهما فلا امتناع
في تقديمهما واما اذا كان فجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل
لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسح عن التابعية وهو جائز
كما في جوه مطبقة واخلاق فخاب وقوله والمؤمن العائذات الطير
لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل
مبتدأ وأقيم مقامه ضمير فلا وقد مر في الفسح في التابع دون الفاعل تحكم والا
سند الاول بالوقوع فاسد لان عند اعتبار محض منافكما تعتبر في جوه مطبقة
فلتعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق
واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كما لنا تأكيد في
قوله بنيت بها امس الخان الليلة فكان محافا كله ذلك الشهر فان تأكيد
لك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام عليك ورحمة الله وبركاته
الحاله لو كان بتكلمي الا الاموات الذي الا احياء بعدهم مزشيخ الكلم
الشتكيت لا شكاتي وساكنة قبر بشيء او قبر على فهمه فان قوله
وساكنة عطف على قبر وهو انا وانت وهو في قولنا انا فعلنا وانت فعلتما

وهو قائم عند قصد التخصيص ليس ببدل ولا عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم
والبدل نعلبة وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال
كونه بدلا مشابع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير
عطف بيان للعائذات لا موصوفا واعتمدوا على امتناع ما جاءني الا اخوك
احد الرفع على الابدال لامتناع تقدم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع
تقدم الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ قائم هنا بينه وبما قوله فكان محالا
كلمة ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت تماما يستشهد به يحمل ان يكون
كلمة اكيدا لضمير الستر في كان كما مر لدلالة قوله قبل المحال على الشهر فكان
قوله ذلك الشهر بدلا منه وخبر له ولو سلم فيكون نفيا ذا واو محمولا على الغرر
فلا بدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب
جواز تقدمه على العامل ايضا ثم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو
والفاء وثم واو الحال على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرطان لا يتقدم
المعطوف على العامل وانما تقديم التأكيد والبدل في السعة على التبوع والعامل
جميعا لتمام بدل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص بصورة النكرة اعني رجل جاءني
لولا تقدير التقديم فخصوصه اي التخصيص بخبره اي بخبر تقدير التقديم كما ذكر
السكاكي في شر احر ذا ناب ثم التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك
مما يستفاد من التنكير فيه وان لم يصرح بان لاجله التخصيص سواء لكن استلزم كلامه
ذلك حيث قال انما يترتب ذلك الوجه البعيد عند التنكير لفوات شرط المبتدأ ولا
يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او بخبره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم
فلا بد منه محال لانا نقول قد ذكرنا ان التخصيص بالوصف يمنع الناخبر به لصحة
وقوعه مبتدأ كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من العقل فلا توجيه

لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص
النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني
يعني لا امرأة ولا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهرشة لا جزاذا دليل عليه
لا عقلا ولا نقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شة لان المعنى ان الذئب اهرته
مهرشة من جنس الجر ثم قال السكاكي ويقرب منه قبل هو قائم زيد قائم في
النحوي لتضمنه اي قايم الضمير مثل قائم فتذكر الاسناد وتنحوي الحكم وقال
انما قلت يقرب ودون ان اقول نظيره لان قايم لما لم يتغادث في الخطاب
والحكاية والغيبة في انا قايم وانت قايم وهو قائم اشبه الحالي عن الضمير وهذا معنى
قوله وشبهه اي شبه السكاكي قايم مع انه منتصب للضمير بالحالي عنه من جهة عدم
تغيره في الكلام والخطاب والغيبة كالا يتغير الحالي عنه نحو لنا غلام وانت غلام
وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه بمتغاير وبظن انه اسم منصوب على انه مفعول
اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته الحالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب
يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التنحوي والثاني عدم كمال التنحوي بقوله
لتضمنه الضمير على الاول وقوله وشبهه على الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف
اراد عند المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي
وشبهه بالحالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة وانما في صلة الموصول فانما حكم
بذلك لكونه نبيها نعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة
لام التعريف على صريح الفعل ولا عامل قايم مع الضمير معاملتها اي الحكاية في
البناء حيث انوجب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجلٍ قائمٍ ولحاصل انه لما كان
متضمنا للضمير ومشابها للحالي عنه رجوعت منه الجهتان اما الاولى فبان
جعل قريبا مما هو قائم في التنحوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا حاصل

معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم
بناء على شبهه بالمثالي لوجب ان لا يحكم بالاعراب والافراد فيما اسند الى الظاهر
نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل يجيء اذا الفعل لا يتفاوت عند الاسناد
الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا
معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا
لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال
المصنف معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا
كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله يسهو اذا حاصل ما لهذا الكلام وبما
يرى تقدمه على المسند كالملازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية
في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود يعني انت تجود وفي الايجاب نحو مثل الامير
يحمل على الاوعر والاشهب وغيري باكثر هذا الناس يخدع اي الامير يحمل
وانما لا تخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن
اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن سد مسده او نفي عنه
على العكس او صافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها
كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا
لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل
او نفيه عن المخاطب لان من اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود
عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له
من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى ان انسانا
سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع
لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية

وعم بقصد

وعم بقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان عاقل او مغاير لمن اضيفا
اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وقوله غيري جنا وانا المتعاقب فيكم فكاني
سبابة المتندم فان التقديم يس كالملازم عند قصد هذا المعنى والى هذا
اشار بقوله من غير اراده تعرض بغير المخاطب بان مر برا د بمثلك
وبغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه
حال كون ذلك القول او الكلام ناشئا من غير ارادة التعرض اي لم يشأ
من ارادة التعريض كما تقول اضرب يتيما غير ذنب اي ضربا لم يشأ من ذنب
كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله وهذا مقام آخر يستعمل فيه
غير على سبيل الكناية ويلزم فيه من نفيه له نكوه اي يرى تقدمه كالملازم
لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية الى
المطلوبة بهما من نفس الحكم واثبات الحكم طريق الكناية ابلغ فالتقديم
لكونه مفيد التقوي اعون على اثبات الحكم طريق المبالغة وقوله يرى
تقديمه كالملازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس
وموجب العرف ان يجوز الناخر ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم
يرى كالملازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت
اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل
اذا قصد بهما هذا المعنى ونرى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما له
قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رأيت كلاما مغلوبا عن جهته ومغيرا
عن صورته ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ورأيت الطبع يأبى ان
يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المقرون بكل على المسند المقرون بحرف
النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد

ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد
من افراد الانسان بخلاف لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة
الافراد لا عن كل فرد فالمقدم يفيد عموم السلب وشمول النفي لا يفيد الا سلب
العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة المقدم النفي عن كل فرد والتاخير
عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لمقرر المعنى
الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لا فادة معنى آخر لم يكن
حاصلا قبله بعني لو لم يكن المتقدم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيد النفي العموم
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد
لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض
بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فليس
بذكر لان الغاية اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك
في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة
والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان اللازمة اما في صورة التقديم
فلان نقول انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه
معه وله تحول لان وجوب السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا
يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب و
السلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند
وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية
والا فالسالبة الجزئية اعم منها صدقا عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا
انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة
الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية

عند وجود الموضوع فلو لم يقم بعض الانسان يعني انهما متلازمان في
الصدق والا فقد يحكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من
ان يكون جميع الافراد او بعضها وانما كان صدق نفي القيام عن البعض و
كلها صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة
فكلها صدق انسان لم يقم صدق قام بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير
وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان
صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل
فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض ما الافراد ثابتا لبعض آخر وعلى كل
تقدير يلزم منها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد فجاز ان يكون منفيا
عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسانا لم يقم بدون كل
معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه
ايضا كذلك كان تاكيدا لانا سيأتي فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس بغير
آخر لا التاكيد بل المعنى الاول وانما خير نحو لم يقم انسان سا
المهملة لا سورها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن
كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا
المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن
بعض دون بعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فلما
بلغظ الاستلزام ليعم ابحاث السالبة الكلية فانها تقتضي خبرها
نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية
وقد حكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود
موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي

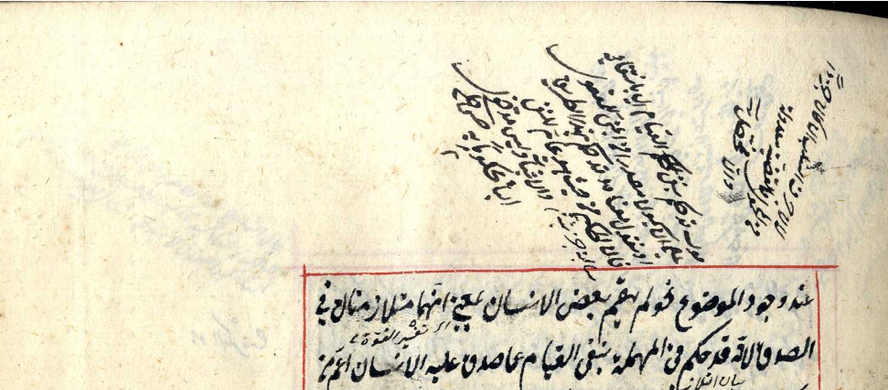

عن الجملة اما بان يكون منفيا فقط عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد
ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان
هو الفهم الاول فقط فالحمل عليه نا كيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل
انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فاما اذا جعلنا
النفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا فطعا لان هذا المعنى لم يكن
حاصلا قبله فافهم ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان دالة
كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لما مر انها قد تبين فيما ان الحكم مسلوب عن كل واحد
من افراد الموضوع لا يقال ستجيء مهملة باعتبار احوال السور اعني اللفظ الدال
على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي الكلية التي يكون
موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب
او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي قد بين فيها ان
الحكم على كل افراد الموضوع فظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما
هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها لممنوع اذ التقدير انه قد
بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة
ولا يعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا
واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا
طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون
جعله القضية وكون الموضوع نكرة منفية او دخول التنوين عليه سور الكلية
كما انه في الموجبة سور للجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف
واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة
العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى

لنفي الشمول

لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان انحرت عن اداة سواء كانت سورا
لاداة النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب فما كل ما يبدي المرء يدركه
بجري الرياح بالاشتهى السفن او غير فعل نحو قولك ما كل ما يتمنى المرء حاصلا على اللغة
الحجازية او النميمية او معمولة للفعل المنفي اما بان يكون عطفا على داخلة في حيز
النفي واما بان يكون بتقدير فعل عطفا على انحرت والمعنى او جعلت معمولة
وكلا جالسين سيبدد لان كلا امر الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي
شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه بالواو واما الاول فظاهر
واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فاصل نحو ما زيد كل
القوم واما جاء في كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل تمنى
المرء حاصلا فان حصص التاخير باللفظ فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على
الفعل المنفي وان جعلت اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان
واما ما كان فالكلام لا يخلو عن التعسف وانما وضع به لتغيير عبارة الشيخ
وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا
يعني كما اذا قدم منها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول
التاخير عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على انحرت بتقدير الفعل ويكون المراد
بقوله انحرت عن اداة النفي ما ازالهم بدخول اداة النفي على فعل عامل في كل على ما
سبق به المثال المذكور والمعنى بان انحرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل
العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او نا كيدا نحو ما جاءني
القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم لنا كيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك
منا خر اعني اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مفعولا نحو كل الدراهم لم اخذ
او الدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على السبق وجعل الفعل

منصبا بلم لان النفي بالا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين
في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت
كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور نوجه النفي الى الشمول خاصة لا الى
اصل الفعل واذا كان الكلام بثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان
كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا
في الفعل ما كل القوم يكتب وما كتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا
وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض القوم ولو قال ثبوت الحكم
لشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة لكان
احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى
مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل تمنى المرء
يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذتها وانما آخذ بعضها
كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض ما تمناه وتعلق الاخذ
ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الدوق والاستعمال قال الشيخ
اذا تأملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كذا
وبعضا لم يكن ودونه نظرا لا نجده حيث لا يصح ان يتعلق الفعل ببعض كقولنا
ما والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل
حلاف مهين فالمعنى ان هذا الحكم الكلي لا كلي واذا كان لم يكن داخلا
في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تنو معموله للفعل النفي ثم النفي
كل فرد مما اضيف اليه كل واذا دخل النفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي
ثم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل فصرت
ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر

ولا النسيان

ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله لكل فرد فرد قوله اي قول ابي النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعى علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا
مما ندعيه علي من الذنوب قال المحقق المعتمد في اثبات المطلوب الحديث
وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام
عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم
فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما رادا على المستفهم وتخطئته كما في اعتقاد
ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله ع
كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه عليه السلام قال للنبي عليه السلام كل ذلك
لم يكن فقال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا
كليا لما صح بعض ذلك قد كان رد اله لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا
واذا الاحتجاج بالخبر رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم
فلانه فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم
على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا ما يمنع الوزن وبسائر
كلا لم اقل شيئا مما ادعت عليه هذه المرة فلو كان النصب مفيدا ذلك
العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الفصيح الى الرفع
المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة والعاقل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها
لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر المستعمل في كل
الاتأكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم و
تظيره بعينه اذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في
كلهن على الابتداء وحذف الضمير الجار عليه اذ لا ضرورة تلجئه
اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه

مضطر الى الرفع اولو نصبها لاشتغل بها وهو غير جايز لان كلا اذا اضيف
الى المضمر يستعمل الا نادرا كبدا او مبتدا لانه قياسها ان يستعمل تاكيدا فقط
يا اشتملت على ضمير لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اذا
اضيف الى المضمر كانت حالا منتقلا وذكرها في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا
لان العامل فيه معنوي لا يجري في الصورة وعاج عليه للذلك يقال ان الامر
فكلا لله بالرفع والنصب والاجمال ان الامر ان كلا لله خذ اكلا مرة واما تاخيره فلا يقتضيه
المقام تقديم المسند وسمي بيانا نحو هذا الذي ذكرته من التعريف والتذكير و
الاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كلها مقتضى الظاهر من الحال
وقد خرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الحال
اياه فوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل فان
مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه
وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد الى متعقل معهود في الذهن بهم با
عتبار الوجود الكامن فيه في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير للبيان
لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين
خصلة والنزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ
اشعار بالفاعل ولا يلبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان
ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم الرجل في الابهام والاجمال ولابد من تفسير
المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثلا نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب
في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف وامافي قول من
يجعل المخصوص مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من
هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو

مقدم

مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلا بتانيث الزمان
ونعما رجالا اذا بدون ولغاة الابهام المقصود في وضع الباب ولما صح تفسيره
بالنكرة اولا مع له قلت فد اغفرة هذا الباب نحو اخرى فحوزان يكون من
خواصة التزام كون ضمير مستترا مميزا غير ابرز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع
لشابهته الاسم للجامد بعدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام
ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا
الاعتبار يجوز التمييز بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للنا كيد مثله في نعم الرجل
رجلا فان الله تعالى ذرءها سبعون ذراعا او لرفع لبس المخصوص بالفاعل كما
وقولهم هو اوحى زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه خلاف مقتضى
الظاهر وبحتاج ان يثبت هذا القضية اذا كان في الكلام مؤنث غير مقصود بهذا
هند مليحة فانها لا تعني الابصار قصدا الى المطابقة كما ان راجح في ذلك المؤنث
ولم يسمع فيها الا مبنيا على فتحة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه
وانما لم يعرض المصنف نحو قولهم بالرفع رجلا وبالرفعة ورب رجلا وقوله تعالى
فقضيهن سبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه لانه ليس من باب المسند اليه
لتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر بما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء
على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير مع اكثر
انتظاره اي انتظار السامع بما يعقب الضمير لفهم منه معنى لما جبل الله النفوس
عليه من التشوق الى المعرفة فاضمارها به فيتمكن المسموع بعده في ذهنه
فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له
في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون
مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذهاب بطيء وهذا اي قصد

الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان
وهو مقتضى التزام ان خبر المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل
ابو موسى مجدك نعم جدا او شيخ لحى خالك نعم خالا وهو نليل ولا يخفى ان ا
ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظر انا يجيء في ضمير الشان دون
الضمير في باب نعم اذا السامع عالم بسوق الكلام يعلم ان جيء ضمير انما جيء وضع
المضمر موضع المظهر في باب نعم كما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع
المظهر لاستهجاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القرآن اولانه بلغ
من عظم شانه ايان صار متعقل الاذهان كحي هو الحي الباقي اولادعاء
ان الذهن لا يلتفت الا غير كقوله في المطلع زارت علينا للظلام رواد و
قد يعكس اى يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر
اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اى تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع
كقوله اى ابن الرزو قد مدحتكم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بديع كما
العقل معناه فيه كما تقول شغل شاغل مررت برجل رجل اى كامل في الرجولية اعجبت
اى اعجبته عجبا عجيبا او اعجبت عليه وضعفت مذاهبه اى طرقا معا
وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير
العالم النحرير اى المتفنن من نحا العلم انقنه زندقا كما مر انا في اللغا
فانما لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم بديع
غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام
المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة
والعالم المتفنن زندقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض
المحسوس كانه يشير الى السامعان ان هذا الشيء المتعاقب المتميز هو الذي جاء به

تلك

تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا فيفيد اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة
عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف
او النهم عطف على كمال العناية اى للتنبيه بالسامع والسخرية كما اذا
كان فاقد البصر اولا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته
بان لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس
او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع اسم الاشا
موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قول
ابن دمينة تعالت اى اظهرت العلة والمرض كي اشجى كي احزن من شجي
شجي على احد علم يعلم وانا شجا بشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اى
احزني وما بك علة تريدين قد ظفرت به لك اى يتعلق لم يجعل به
ادعاء ان حاله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة
وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيبة اى غير اسم الاشارة فلمزيد
التمكن اى تمكن المسند اليه عند السامع كقولك هو الله احد الله الصمد من صمد
اليه اذا قصده لانه يصمد اليه في الحوائج وتنظيره من غيبة اى نظير قولك هو
الله احد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن من غير باب المسند اليه
قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية
لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في
صدر السامع وتربيته المهابة او تقوية داعي الطاعة مور اى يكون داعيا لك
امر به شيئا الا ما مثال والاتيان به مثالها اى مثال التقوية وادخال
الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا حكمك انا آمرك

او المخاطب دنارة بالاسم المظهر او ضمير الغايب ومنها نحو بازيد قم وبار جلا
له جبر خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم
لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها نكرير الطريق المنتقل اليه نحو اياك
نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي
جار على اسلوب وان كان بصدد على كل منها انه تعبير عن متكلم بطريق آخر ومنها
نحو يا من هو عالم حقي بي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا النفس ونحو
قوله يا من يعز علينا ان تفارقهم وجدا نشا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفا
في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام
المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من تفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظا
واسبق الى البعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس
آمنتم فليس بشيء وقال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدرة كان
القياس ان يقول سمتني امه حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما
كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال بروده الضمير على الاول
وحمل الكلام على المعنى لا مرية من الالتباس وهذا مع ذلك قبيح عند النحويين
حتى ان المازني قال لولا الاشعار مورده وكثرة ورده من الناس من
زاد الاخراج بعض ما ذكرنا فيه وهو ان تكون التعبيرات في كلامين وهو غلط
لان قوله تعالى بارك نا حوله لتريه من آياتنا فمن قرأ لنريه بنون العظمة
فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس
بكلام الجليل مومن متعلقات لنريه ومتمماته وهذا احض اي الالتفات بتعبير
الجمهور احض منه بتعبير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطر
من الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر عنه بطريقا منها فعدل

الى الآخر وعند الجمهور مخصص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس
كلي كما في قوله تعالى وقال الملك ايتوني به فلما جاءه رسوله قال ارجع الى ربك
له لبلة كلبلة ذي العابر الارحبي وذلك من بناء جا في وجيرته عن ابي الاسود
في الصحاح العابر قذى العين وفي الاساس في عينه قوارة وعابرها قيحة
يخص منها وبات له لبلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات فيه
البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة
التفاتا وقول صاحب الكشاف وقد التفت امرء القيس ثلث التفاتات
في ثلث ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز
ان يكون احدها في بات والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من
الخطاب في لبلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني
في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف في ذلك للخطاب
والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيجيء ان مبنى ثلث التفا
على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء
حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال عن الخطاب في لبلك الى
الغيبة في بات فد اضمحل الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون
الانتقال الى التكلم في جاءني الآخر الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكا
في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن
يتبلغ منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم تولينم
من بعد ذلك حيث لم يقل من بعد ذلكم من التكلم الى الخطا
وان الى ربك الذي فطرني واليه ترجعون ممكن ان رجع فان قلت ترجعون
ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله

الالتفات
الالتفات
الالتفات

ومالا اعبد المخاطبون والمعنى ومالكم لا تعبدون الذى فطركم كما سبق
فالمعبر عنه فى الجمع هو المخاطبون فان قلت حيث يكون قوله ترجعون واردا
على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر
قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر بمقتضى
ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب
مثل التكلم فى قوله من بناه جانى وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى الظا
وزعم ان الالتفات عند السكاكى لا ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وهذا
مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكى وفيه نظر لان مثل ترجعون وجانى
فى الآية والبيت التفات عند السكاكى وغيره فلو كان وارد اعلى مقتضى الظاهر
لما انحصرت الالتفات فى خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكى ايضا فلا
يتحقق الخلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر والا
مثل ترجعون وجانى من خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة اتانا اعطينا
الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد يجئ فى الواحد المتكلم لعظم الجمع عظما
لجلالة العظيم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب فى الكلام
القديم وانما هو استعمال المولدين ومن الخطاب الى التكلم نحو قول علقمة
بن عبدة طحابك اى ذهب بك قلبك فى الحسان متعلق بقوله
طروب قال المرزوقى معنى طروب فى الحسان له طرب فى طلب الحسان و
نشاط فى مراودتها بعد الشباب اى حين ولى الشباب وكاد ينصرم
عصر حان مشيب اى زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم بتكلفنى ليلى فيه
التفات من الخطاب فى طحابك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل
يكلفنى ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى اى يكلفنى ذلك القلب ليلى وطالبى

بوصلها

بوصلها وروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اى شد ائده
وزافرها وعلى انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله
طحابك فيه التفات آخر عند السكاكى لا عند الجمهور وقد شطت اى بعدت وتلها اى
فرعها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقى فى عادت يجوز ان يكون فاعلت
من المعاودات كان الصوارف والخطوب صارت تعاوده ويجوز ان يجعل من عاد
بعود اى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا اياما كنت عليه قبل وفى الغيبة
حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم والله
الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم
الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل فى ضرام السقط ان
من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام فى الحالين واحدا كقوله تعالى
اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله مر جب الظاهر
فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك مجرى من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف
قول جرير ربنى بالله لست له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اعنى الطلب
بافداك ابى وامى بسبب منك انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات
فى شئ لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثانى هو الخليفة
فهذا خص من تعميم الجمهور وقول ابى العلاء هل برز جركم رسالة مرسل
ام ليس ينفع فى اولاك الوكد ففيه التفات عند الجمهور من الخطاب فى برز جركم
الى الغيبة فى اولاك بمعنى اولئك وهو قال انه اضراب عن خطاب برى كناية
بلا اخبار عنهم وان كان برى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل
برز جركم برى كناية وبقوله اولاك انت وقد يجلى الالتفات على معنيين
احدهما تعقب الكلام بجملة مستقلة متلاقية لما قبلها فى المعنى على طريق الاستئناف

او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزعموا الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم اخبروا صرف الله قلوبهم بانهم في كلامهم اي خصم الغضب ظهري والغضب فاصمات الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اسئ بوم حقيل عارضيها بغرباء ساقية الشآم والثاني ان تذكر يعني منوهم ان السامع احتلجه شيء فتلتفت الى الكلام بعزيل احتلاجه ثم ترجع بالمقصود كقول ابن مقبادة فلما رمته بيد وفي الناس راحة ولا وصل بعيني لنا فتكارمه لانه لما قال فلما رمته بيد وقبل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي الناس راحة ووجه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل عن اسلوب الى اسلوب كان احسن ظربة اي جدة بدا واحدا ما من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد يخص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة الكلام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد منه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحق بالحمد فلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى حاتمها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف ملك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحق بالحمد والخطاب بخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والبواعث في تخصيصه متعلق بالخطاب تقول خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجها

والمعنى

والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحق بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والاستدلال به الغير وبان الاستعانة به في جميع المهمات منه لانه غيوث وغيرهم لهم مستفادة من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على ادآء العبادة ويكون اعدادا بها تاكيدا للمعونة ليتلائم الكلام يكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى اطلب الخوارج والاستعانة في المهمات فالطيفة المختصة بما سوق هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذي ذكر المحقق جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انما ذكر المحقق والجوبي عليه تلك الصفات تتعلق العلم بعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد فقيل اياك ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يخفى العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز واعرف فيه فكان تعلق العبادة به تعلقا بلفظ المتميز بالشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ايراد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله توجه النفس الى الذات المحقق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا باداة المدبر للعالم واهلا وثانيا باداة المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش وبسعادة الامر المعاد وثالثا باداة المالك لعالم الغيب والشهادة فانصرفت النفس بالكلية اليه تناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم الحق عند العبد متميزا عن ذوات حاضرة في قلبه بحيث كانه يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان تكون عن قلب حاضر كانه

بسبب ما عدد به وبراه ولا بلفظ ليا سواه وما اجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر
اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه نقال ومن خلاف المقتضى
تلقي المخاطب بغير ما يترتب بحمل كلامه على خلاف مراده لنكتة في بغير للتعدية
وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب
الذي صدر منه كلام بغير ما يترتب به هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اورده
تنبيها على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول البعيث للحجاج
وقال الحجاج له حال كون الحجاج منوعا اباه لا يملك حملك على الادهم يعني
العبد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول البعيث فاجابه
وعبد الحجاج ح في معرض الوعيد فتلقاه بغير ما يترتب بان حمل الادهم في كلامه
على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وهم البه
الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو
العبد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصد الامير من كان
مثل الامير في السلطان وبسط اليد محمد بن بان يصفدا اي بان يعطي المال
ويهب من الاصفاد لان يصفدا اي يقيد او يوثق من صفد وقال الحجاج له
ثانيا اذا اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا اجدر من ان يكون بليدا اخمل
الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على الخاطب اي تلقى السائل
بغير ما يطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك
الغير اولى بحاله اي حال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة
قل هي مواقيت للناس والحج سئلوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصا
حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ
ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا

بيان

بيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف
مقادير يوقت بها الناس امورهم من امر المزارع والمتاجر ومحال الديون
والصوم وغير ذلك ومقادير الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى
والاولى بحالهم ان يسئلوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا من علمه
بسهولة على ما هو من دقايق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وقوله تعالى
يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى
والمساكين وابن السبيل سئلوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف
تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها
وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه
اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحققه
قوله تعالى ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض على قراءة
النصب والصواب تفزع بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى
اكثر من ان يحصر ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى
وان الدين لواقع وكونه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع
له الناس اي يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك
وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون
بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وحق يكون معنى لواقع ليقع ومعنى
مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتها
عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه للاستقبال يكون وارد اعلى مقتضى
الظاهر قلت نعم لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما اذا دام يقع كالمستقبل
مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع

منزلة الواقع والمخبر عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر
ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وشبانه ما ليس في الفعل وان شئت
فقل ازين بين قولك زعم ان الدين لواقع وذلك يوم يجمع له الناس وقولك
ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعتبر على الفرق وعلى ان مقتضى الظاهر
فيهما رفع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هذا والكلام
بعد محمل النظر ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد
اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي
الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا له
كما اذا وقع ما في موضع المبتدا نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله فحسبي
القرفة باضباعا ولابك موقفا منك الوداعا اي لابك موقف الوداع
موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحة عليه
ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة
لان المعروض عليه ههنا ما يكون له ادراك ليميل به الى المعروض او يرغب
عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك
لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان
المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه لهذا الاعتبار واما قوله
فانك لالتبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار اي ذهب السواد من الناس
واتصفوا باوصاف البهائم حتى لو بغوا على هذا الوصف سنة لما يبال انسان
منهم اهجينا كان ام غير هجين يفيد انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان
اظبي مرفوع بكان المقدرة لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم
الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولابك موقف منك الوداع وجعل

المعادلة

المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام خلاف الفعل لوجود
الفعل فيه بانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي
الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدا وكان امك
خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة و
حمار عطف على ظبي لان وجود الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام
حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام فانه
قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شر
كان اياك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان الخبر عنه في الاصل هو اللام والمعنى
على اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه
ظبيا وان يكون حمارا فانهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا ايما وقع
وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشهد عليه كمال البلاغة وامن اللباس
وباني في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل درء وغيره اي غير السكاكي مطلقا
والحق ان بعض اعتبار الطيفا غير بعض القلب الذي جعله السكاكي من
اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة مشلولة بالغير
ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جسج الرجاء منصورا كان لون ارضه سماوة
وههنا مضاف محذوف اي لون سماوة وهذا معنى قوله اي لونها فالمعرى
الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سماوة بغبرتها لون ارضه وفي القلب مبالغة
ما ليس في تركه لاشعاره بان لون سماوة قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون
الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبار الطيفا رد لان العدول من
مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن نمط الكلام المقتضى للحال وهو
على نقيض احدهما ان لا يتضمن ما يؤدي هم عكس المنصوص كقوله اي قول القطا

بصف نابه بالسين فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طبت البطح
بالغدن اى القصر السياعا اى الطابن المخلوط بالبين والمعنى كما طينت الغدن
بالسباع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال لياخذوها وحاصل نظم ان
من شبطا عا ولقائل ان يقول انه يخصص من المبالغة فى بسن النافة فالاخصر
قولنا كما طينت الغدن بالسباع لايهامه ان السباع قد بلغ من العظم والكثرة
الى ان صار بمنزلة الاصل والغدن بالنسبة اليه كالسباع بالنسبة الى الغدن
والتقاق ان يخصص بالذكر جسم بتلك المقصود فيكون ادخل فى الرد كقوله ثم انصرفت
وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة فارح الاقدام والمعنى فارح البصيرة
جذع الاقدام بعلة ما حال من الضمير فى انصرفت ولم اصب بمعنى لم ابرح وذلك
لان للبذرقة حذاقة بالسير والقروح قد منه ونناعيه فالمناسب وصف الراكبة
والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والافخام فى المعارك بالجذع وتلك كما يقال
اقدام عز ورأى مجرب فليس فى هذا الغلب اعتبار لطيف بل فيه ابهام
لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب الغلب لان قوله جذع البصيرة
حال من الضمير فى لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف ما اصبت الشئ اى الفته
ووجدته اى لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام وفارح
البصيرة وليس معناه لم ابرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه برح وحذر
منه الدم ولان فحوى كلامه الدلالة على انه برح ولم يبرح اعلاما بان الاقدام
ليس بعلة للجام وحثا على ترك الفكر فى العواقب ورفض الحزر خوفا من الوقا
كذا فى الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اى برحت جلح قرينة
على ان لم اصب بمعنى لم ابرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه ودلالة
الكلام على اثبات البرح له لا ينافى ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا

من لم اصب صار المعنى لم ابرح فى هذا الحال بل جرحت جذع الاقدام فارح
البصيرة وعلى انه لما جعله بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا لانا
لا حال لانه احسن نادبة للمقصود والجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقى
وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير فى انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه
على بصيرة الى كان عليها اولا ولم يعرض لذاته ندم فى الاقتحام ولم يتطرق اليه قاعدة
عن الاقدام وفروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذو
لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما ارقت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا
منى وانا على بصيرتى الاولى ولم يبد لى ندم فى الاقتحام ولا عتب به استبارى بالتطرق
والانحراف بل قد صار انقداد امى فى الحروب قارحا لطول ممارستى وتكرر مباشرتى

الباب الثالث احوال المسند اما تركه فلما مر فى حذف المسند اليه واما قال به
المسند اليه حذفه فى تركه رعاية للطبقة وهو احوال المسند اليه اعلم ان كثيرا من الكلام
انطوت على الاحتياج اليه نحو الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر انتظارا لذكره
لفوات الاحتياج اليه ثم اسقط الغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فى الا
فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اى قول صالحى بن الحارث الترجمى ومن يك
امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب فى الاساس الما فى رحله اى فى منزله
وانا وقيار اسم جمل لا لفظ البيت خبر ومعناه الحث على الغربة والتوجع من الكربة
حذف المسند من الثانى والمعنى ان لغريب وقيارا بها غريب لقصد الاحتراز
عن العبث فى الظاهر مع ضيق المقام بسبب الجزم ومحافظة الوزن ولا يجوز ان
يكون غريب خبرا عنهما بقرائنه لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر
نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفى ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل
اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا لكون العطف بعد مضى الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر

حاشية على قوله الا بتاء ان الشق فى ام اصب راجع الى الكلام الذى هو مدلول

لكن ما اشار اليه المرزوقى

باوراده ليس هذا قيدا احترازيا لانه اذا كان شئ او مجموعا
لا يصح كونه خبرا عنهما ايضا كما فى المثال المذكور بل للتخصيص
على ان الاخبار لا يصح كونه خبرا عنهما لانه يجوز ان يعتبر موصوفة
مفردا اللفظ متعدد المعنى كلفظ الجمع بالكون

جناح

قوله لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر هذا عند البصرية لان العامل
بالخبر المبتدأ عندهم هو الابتداء وهو خبر ان لم يعطف قبل مضى الخبر بناء على محل
اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء وملزم اجتماع العوامل المؤثرة على اختلافها
وهو رفع الخبر وانما عند الكوفية فالعامل فى الخبر ان بمعونة الابتداء الذى كان
عاملا قبل دخولها فلا يلزم فى العطف المذكور ما ذكر لكونه على محل
اسم ان لان الخبر عند بعض النحاة وعند بعض المعطوف عليه
فى مثل هذا محل الا واسما حسن حلبى

مثل الاحتضار بدون العطف بقوله ان زيدا وان عمرا قال ثم علله ان مثلا يقع على هذا
الاسلوب الذي هو حذف جزاء الشرط ظرفا ولم يعهد ان يحذف بدون ضيق المقام
فافهم وقوله سبحانه فلو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقدير لو تملكون تملكون
فحذف تملكون الاول وابدل منه ضمير المتصل الذي الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر
الاتصال بسقوط ما يتصل به فالسند المحذوف ههنا فعل وقيل تقدم اسم او جملة
والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الكلام تقرير المقدر
فلو اظهر لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل
الفعل المحذوف لا مبتدا ولا تاكيدا ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم
تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يجوز حذف المؤكد و
العامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما
يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم
المخصوصون بالشح اتباعا لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة
المبتدا والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص
كذا لو انتم تملكون لكونه مثله في هذه الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان
قولنا انا عرفت عند الاختصاص بجملة فعلية وانا لبس نبتدا بل تاكيد متقدم وهذا
الكلام صريح في مناقضته بل هو حجة عليه لانه قوله فصبر جميل تحمل الامر من حذوف
المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل فعلى المحذوف
تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون خاصا
في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الا الى الله وترجح حذف المسند اليه بانه اكثر
فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر به والاخبار بان الصبر الجميل
اجمل لا يدل على حصوله به وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا او حمله

على

على حذف المبتدا وموافقوه دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف
المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اي اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر
لان وجود القرينة شرط الحذف فلا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو سهولة
ويرجح حذف المبتدا ايضا بقراءة من قرأ صبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر
صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة
اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل اذ اجمل من صبر
صبر جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحمل الامرين
قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي ولا تقولوا الهنا او في الوجود آلهة ثلثة او ثلثة آلهة
فحذف الخبر او الموصوف والمميز اي ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون
في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة
قيل هم ثلثة فحذف المبتدا قاله صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء
على ان ذكره يجر الى ما ليس بمراد كقولك لمن قال ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت
ام عندك عمرو اوام عمرو عندك خرج عن الاتصال بالانقطاع وذلك لانه اذا
ولي ام الفعل جملتان مشتركتان في احد الجزئين اي المسند اليه والمسند
وتغاير على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو او زيد قائم ام هو قاعد
او زيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لانه لا تقدر
على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير
كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة
على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقام ام قعد
او اقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب
بين معنيي الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ونحكم ولا بد للحذف

على

انه اذا اصاب الانسان مكروه
فكثيرا ما يقول الصبر خير
صار هذا المقام مما يفهم منه
هذا المعنى

على خصوص حذف الخبر

صبر جميل اجمل فيه الاتيان بالمصدر المنكر لتفخيم شانه بان يكون اصل الخبر
الصبر المخصص بكونه جميلا فحذف المبتدا واقيم المصدر مقامه

من قرينة كون نوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن الله اى خلقهن الله فحذف المسند لان بعد الكلام عند تقدير شوت
ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وهم هو الزنخاة على ان المحذوف
فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل
اولى وجيه نظرا لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لما مر
وان اريد ان السؤال عن فعل الفعل وصدرته فتقدير مبتدا اى فالقائل الله
خلقهن هو وفي هذا البحث وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير الفاعل
وهو حاصل في قولنا الله خلقهن الظاهر ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل
الاولى انه مبتدا والجزء جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا
عن الفعل وتقديم المسند اهتم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين
لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق
اى كونوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول حزار بن نهشل يمدح مرثية يزيد ابن
مسهر الشيباني يشبك يزيد كانه قيل من يشبكه فقال ضارع اى يشبكه ضارع اى ذليل
خصوصية متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل
اى يشبكه من يذل لاجل خصوصية لانه كان عليها وظهر الالذال والضعفاء و
تعلقه بيشبك المقدر ليس بقوى من جهة المعنى وتمامه ومحبط تمائم الطوائح
المحبط الذي بانيك للمعروف من غير وسيلة يقطع من الاطاحة وهي الاذهاب و
الاهلاك والطوائح جمع مطيحة بلا تاء غير القياس كالطوائح جمع طائحة بغال طوحته
الطوارح واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وتمائم بتشديد الحاء
وما مصدرية اى سبائي تمائم اجل اذهاب الوقايع ماله او يشبكي المقدر اى يشبكي لاجل

اهلاك

لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اى فضل نحو يشبك يزيد ضارع وهو ان يجعل
الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر
جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو يشبك يزيد ضارع بالبنا للمفعول ونصب
يزيد مفعولا بتنكير الاسناد او قد اسند الفعل اجمالا ثم فصلا وذلك لانه
لما قيل يشبك يزيد فقد علم ان عنك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما
قيل ضارع اى يشبكه ضارع فقد اسند اليه مفصلا ولا شك ان الاسناد مرتين
اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال
ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر رابع مرة يشبكه لانه سؤال عن تعيين الفاعل
المعلوم اسناده اليه على الاجمال والابعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنتين
اجمالا وواحدة تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه
بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل كحصول
نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اى ذكر الفاعل فيكون الفاعل
رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذي بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع
في ذكر الفاعل والعارض ان يفضل نحو يشبك يزيد بنصب يزيد وبنا الفعل
للفاعل على خلافه سلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ابهام الجمع بين
المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام
بزيد دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به
فوق الاهتمام بالفاعل وبان به اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم
المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اى ذكر السند
فلما مر اى في ذكر السند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو يزيد فا

ومن الاحتياط لضعف العقول على الفورية نحو والذين سئلتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبيا في جواب
من قال من بتكم ومنه قوله تعالى فعلته كبيرهم هذا بعد قوله ءانت فعلت
هذا يا ابرهيم وغير ذلك الآن يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا مجردا
الثبوت او التجدد كما سنذكره ليصح ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك
زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كشل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول
التعجب بدون الذكر ممنوع بل القرينة انما تدل على نفس المسند وانما يتعجب
المتكلم للسامع فيما لذكر المسند اليه عنه في الظاهر واما اقراره اي جعل المسند جملة
فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوى
نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قايم فليس بمفيد للتقوى بل موضوع
لان زيدا قام في اعتبار المتكلم مع عدم افادة تقوى الحكم ومعناه مع عدم
افادة نفس التركيب تقوى الحكم بحذف فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوى بحرف
التكرير نحو عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا قايم ونحو ذلك او بمعاملة
تقوى الحكم في الاصطلاح هو انا اكيده بالطريق الخصوص نحو زيد قام وانا مع قام بفعل
مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح بسهل صورة التخصيص نحو انا سعيت
في حاجتك او رجل جاني وانا تالت انا تالت هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه
يفيد ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوي و
اجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا
انا اكيد مقدم لامبتدا والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه
ووضع قوله غير سببي موضع الفعلي في عبارة المفتاح على البيه المص لان
صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه

او بالانتفاء عنه فرجع المحترز بشمل السببي بهذا لان كل مسند محكوم به بالثبوت
للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء
او بنفيه عنه والقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا النفي على المسند السببي
لانا نبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه
هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدا فظاهر انه
لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة
خبر مبتدا قد المسندات اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم
بمفهوم لمفهوم وهو آ بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت
مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق
الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد هنا الثبوت بالفعل حقيقة
لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا
فقد حصل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوى يقتضي افراده وبما
ذكره الفاضل العامة في شرح المفتاح هنا ان المسند في زيد منطلق ابوه
فعلي بخلافه في نحو زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه
هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله سببي بخلاف الحكوم به
في زيد منطلق ابوه هو المقرون بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا احتياط ظاهر لان
اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه فقط ولم يلزم منه ان يكون المسند
هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه
ليس بفعلي كما انه ليس سببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا
من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل به وارجحنا القول بان مفهوم منطلق
ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه بحكم محض ثم المذكور في قسم النحو

لفظ اذا في موضع الالتباس مع رسابته في الاقرب الذي لا التباس فيه اتى قوله اذا كان
المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق
وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في حذين المثالين وقد يكون
جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق ويلبس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي
يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان
يكون مسنده ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا
في جملة وقد عد مسندا اليه مبتدأ ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا
محذوفا هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند
سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت
كون المسند سببيا وقت كونه كذا وحينئذ يكون المسند السببي هو المأخوذ من
مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد
للمسند احد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان التكلم
والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو ما اجتمع
من اواخر الماضي واوايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي
والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات
الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم الآن
او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه
فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم
الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير
قار الذات اي لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم
او كلما وردت عكاظ هو مشتق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون

اسم مكان

وبنو فزون

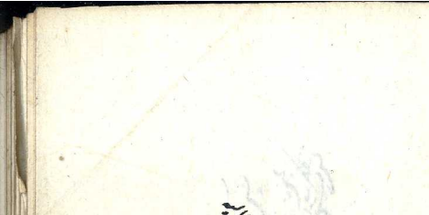

مطلقا او مطلقا لا كان لان مطلقا او نفس السند حقيقة او الاصل زيد مطلق
وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمطلقا كما في قولك زيد مطلق في
الزمان الماضي وايضا وضع الباب لغير هذا الفاعل على صفة اي جعله وشبهه على
صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الجزء على انها اي تلك الصفة متصفة
بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون
اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف
بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء
الخبر حكم معناها فان للمعنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل
زيد اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال اما تركه
اي ترك التقييد فلما منع منها اي من ترتيبه الفائدة كعدم العلم بالمقيدات
او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع
او غيره من الحاضرين على زمان الفعل ومكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف
ان ينصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على الكلام فيتولد منه العداوة
وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان اكرمني او ان تكرمني
اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين
ادوات اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في
علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول
ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك
اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية
فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك
وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت

مجيئه

مجيئه فمنهم صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص مجموعهما
في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط
بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الخبر قد اخرجته الى الانشاء كما استفهام
ولذا لا يتقدم عليه افي جزءه ولا يصح عمرا ان تضرب اضرب واما ذكر الشارح
العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي
نظرا الى انها مجردة عن التقييد بالشرط لما مر لان التقييد
بالشرط يخرجها عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ولهذا الدقيقة قيده
بقوله في نفسها فتعرف منه وتخلط الكلام اهل العربية بما ذهب اليه
المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزء من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع
عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالشرط
بين القضيتين نفوه لنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا احتمال الصدق
والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر
وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على
تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية
بحسب اعتبار المنطقيين غير هابحسب اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه بوجود محكوم به و
الشرط قبوله ومفهوم القضية ان الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس فظاهر
ان الجزاء بما هو على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة
الحكم بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه
هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها
باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن

المطلقة للمقطوع بها كثرة وقوعا واستعمالا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقصى حق
البلاغة لكونه اول على افضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي تحققها ان تكون
بة ونوعا كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول
وان اريد العهد يناسبه عليه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة العهد الحاضر
في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم و
يكون اقصى حق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس
على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقصى حق البلاغة
اما معنى فلكونه اول على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت
لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء
الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظايم من الحسنات ولا يشكرون
الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوء معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس
اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاول دون
الثاني ويلزمه ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعد ترك الاول دون
الثاني واما لفظا فلان اذا قصد بها العهد يكون واقعة موجودة فيوافق لفظي
اذا وجد بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم
اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا
اوليا ويلزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اشد واجفا وقوعا
جنس الحسنة ليس الا وقوع افراد ما واما من حيث هي فمتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا
لا محالة واذا جعلت الحسنة بمعنى الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر
وح يظهر فساد ما قيل انه اقصى حق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونه
اشارة الى حاضر معهود ولا يخفى انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة المعهودة

بنا في

بنا في القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان مبنى كونها معهودة
انها عبارة عن جنس معين من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومبنى كونها مطلقة ان
المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقصى
حق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي الى في جانب السيئة بلفظ المضارع
مع ان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا ذكرت ليدل بالتنكير
على تقليلها فان قلت جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى فاذا مس
الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله تعالى واذا اذقنا الناس رحمة فرحوا بها قلت
قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المبني عن مجرد الوقوع واما التنكير فهو للتقليل
واما الانسان المستحق ان يلحقه كل ضرر لبعده عن الحق وارتكاب الضلالة فنبه
بلفظ اذا واما الماضي على ان مساس قدر يسير من الضر يثلج صدره ان يكون في حكم المعدوم
المقطوع به واما الثاني فلان العنصر في مسمى الانسان المعرض المنكر المدلول عليه بقوله
واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه نبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل
هذا الانسان بالشر بحيث ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع
الشرط تجاهلا كما لا تنفع العلم الجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار
وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطال
عليك بتقول ان تطلع الصبح وبغض الليل افعل كذا فتجاهل تهويلا وتعجبا و
فسر على هذا الوجه بجزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فاذا تفعل
او تنزيلا اي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمقتضى
العلم كقولك لمن يؤدي اباه ان كان اباك فلانا فتوذه مع علمه بانه ابوه لكن
مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتنزيل المخاطب على الشرط وتصوير ان
المقام لاشتماله على ما يثلج الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لغرضه

98

اى فرض الشرط كى يفرض المحال الغرض تبعيتها بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة
وخذ ذلك فخذ اضربوا عنكم الذكر اى انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر
والنهى والوعد والوعيد صفحا اى اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما
مسرفين بمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اى مشركين
مستطرد به لكن جىء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الكسر اف وتصوير ان الاسراف
وكان المناسب اذا هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض
المحالات لاستعمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغى ان
يصدر عن العاقل اصلا فهو منزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل
فى فرض المحالات ينبغى ان يكون كلمة لو كما فى قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم
يعنى الاصنام هم دون ان مما مر من انه بشرط ينبأ بعدم الجزم بوقوع الشرط
ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل كان
لو طار لانا نقول ان المحال فى هذا المقام بنزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل
المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فرض هذا جمع استعمال ان فيه كما ذكر
صاحب الكشاف فى قوله تعالى قال آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا اذ مر باب
التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل مجىء كلمة الشك على سبيل الفرض
والتقدير اى ان حصلوا وبنا آخر مساويا له لديكم فى الصحة والسداد فقد
اهتدوا فى قوله تعالى فان احد افضل منهم ان كان هذا هو الحق من عندك
فامطر علينا حجارة اى ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفى حقيته وتعليق
العذاب بكونه حقا مع اعتقاده انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان
كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب عبر المتصف به اى بالشرط على
المتصف كى اذا كان القيام قطعى الحصول بالنسبة الى البعض وغير قطعى

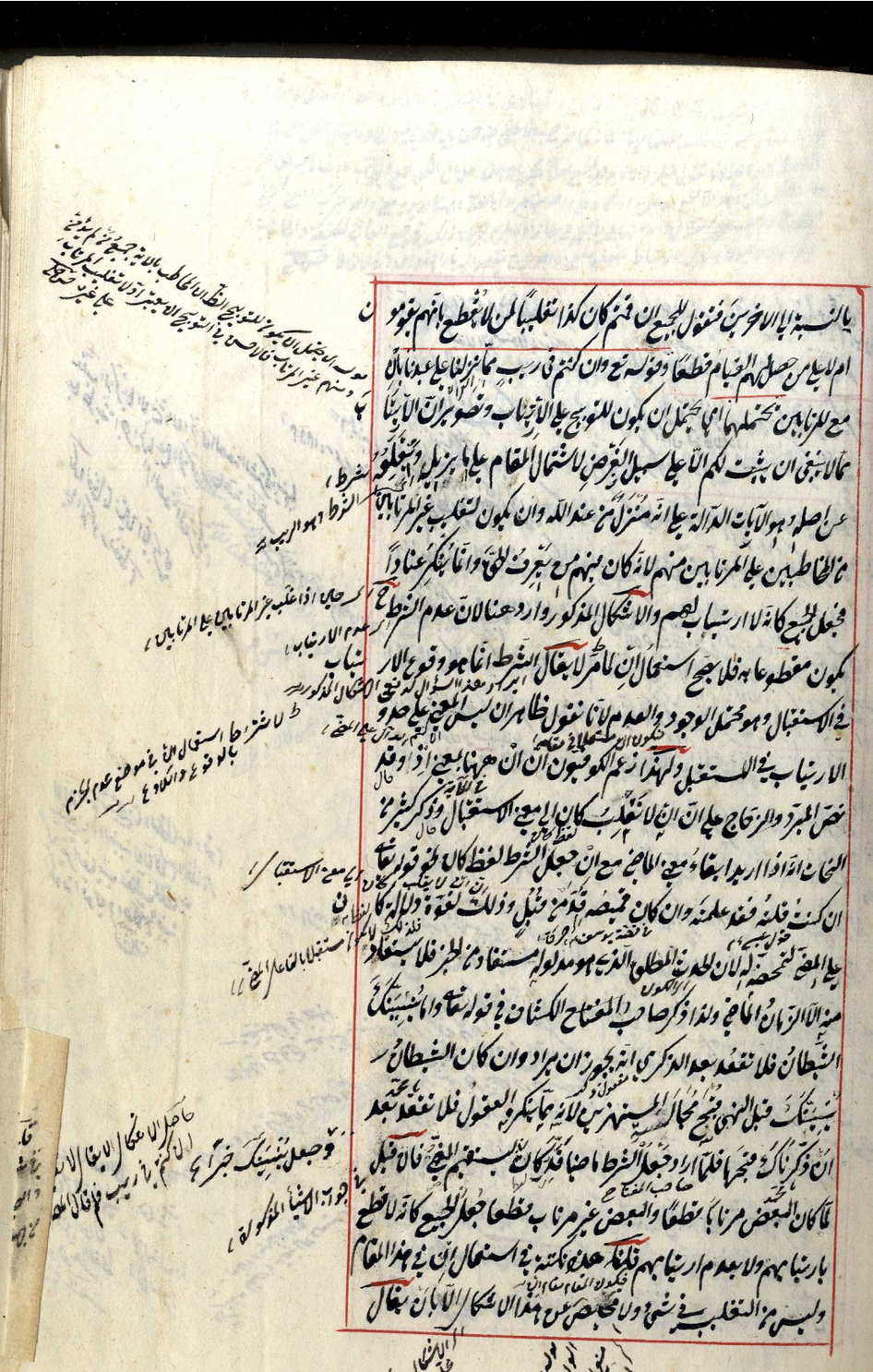

بالنسبة الى الاخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا استغلبا لمن لا قطع انهم يقومو
ام لا على ما حصل لهم القيام قطعا وقوله نح وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا ان
مع المرتابين فكملها اى يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتيا
مما لا ينبغى ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما ينزيله وينبغيه
عن اصله وهو الايات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين
من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا
فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم الشرط ح
يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما من شرطه ان لا يقال الشرط انما هو وقوع الار
فى الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان نفس المعنى على حدو
الارتياب فى المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان هنا بمعنى اذ وقد
نص المبرد والزجاج على ان لا تغلب كان لما مضى الاستقبال وذكر كثير من
النحاة انه اذا اريد بها معنى الماضى مع ان جعل الشرط لفظ كان لغو قوله تعالى
ان كنت قلته فقد علمته وان كان قد قيل وذلك لغة قليلة وقوله تعالى
على المضى لتحققه له لان الحدث المطلق الذى هو مدلول له مستفاد من الخبر فلا يستفاد
منه الا الزمان الماضى ولذا ذكر صاحب المفتاح الكشاف فى قوله تعالى وان يمسسك
الشيطان فلا كاشف له بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان
يمسسك قبل النهى فيجىء مجال المسبب بين لانه مما ينكره العقول فلا ينقدح
ان ذكرناك فيجىء فلما اريد جعل الشرط ماضيا فقد كان يمسهم فيجىء فلان قبل
فلما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع
بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم فلذلك عدل نكتة فى استعمال ان فى هذا المقام
وليس من التغليب فى شىء ولا مختص من هذا الاشكال الا بان يقال

غُلِّبَ على المرنا بان خطعا غير المرنا بين قطعا اعج الذين لا تخطع بارنبا بهم من
يجوز منهم الارنباب وعدمه ويكون معنى الكلام والتغليب غير المقطوع بانصافه
بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه بالمثال المذكور ثم التغليب يجري في فنون كثيرة
منه تغليب المذكور على الاناث بان يجري على المذكور والاناث صفة مشتركة المعنى
بينهم على طريقة اجراء الصفة على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت
الانثى من المذكور القانتين بحكم التغليب لان التنوث بما يوصف به المذكور والا
والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل للابتداء
الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون اخي موسى
والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بسرايع ربها وبكتبه وكانت
من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم
قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عايد الى قوم ولفظ قوم
الغايب لكونه اسما مظهرا الكنية في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب
على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والعمرين للشمس والقمر
للحسنين والاشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على
الآخر بان جعل الآخر منعقبا في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد بهما جميعا
ويبقى ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث
كالعمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وعمرين من هذا القبيل لما مر قبل قوله تعالى وكانت
من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجري الوصف عليهما المشتركة
بينهما على طريقة اجراء الصفة على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما منعقبا للاخر في اسمه
ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يبقى في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد
من الاتفاق في المعنى ولذا تاولوا لفظ الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق عمران

عطف على الطاهرين او الحيضين لا على طهرن وحيض قلت هو فيه مختلف فقال الاكثرون
يقال القمران في غاية الشهر وغاية المنيران فيهم يعبرون في التثنية والجمع
الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز
لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضوع للمذكور الموصوفين
بهذا الوصف فاطلاقه على المذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له ونص على
هذا الجمع الاستلة بالسباقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على
فرد من غير هذا الجنس يعبر فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله
تعالى واذ قلنا للملئكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس كان من الملائكة لكونه جنيا
واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع
وصف محض بالاكثر كقوله تعالى حكاية تخر جتك باشعب والذين امنوا
معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا او دخل شعيب بحكم التغليب في العود
الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن
ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغايب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد
ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغايب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم
فعلتم قال الله تعالى وباركنا عليه وعلى اسحق ومن ذريتهما محسن وظالم والمعنى على
انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعبر خطاب من
سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر
من غير عطف او تثنية او جمع وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم
اي جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم
لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب
اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم معلق بقوله خلقكم

قوله وجمع باب التغليب الخ قال في شرح التلخيص وانما يجوز التغليب والعلاقة فيه ما ذكر اي نوعه فتمام امر اقسام
وههنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا حقيقة كما صرح به ولا يخفى فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز فلا يقال الكل مع ذلك مجاز
اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول يلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لان كل واحد من العلة في الكل جمع والجمع بما اشار اليه الناظر
حاشية الكشاف وهو ان الجمع اي يلزم ان كان كل واحد منها مرادا باللفظ وههنا اريد به معنى واحد منتزع من المجموع
والمجاز ان وضع يستعمل اللفظ في واحد منها بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني للحقيقة والمجاز
كما اشار اليه بقوله وجمعا كل اشرنا بالاول الى ان الاكثر يقصدان معنى والاخر يقصد اليه بالواو فيه واحدة في الالفاظ

لا يقول اعبدوا حتى يخص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا العلكم
تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء
على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص
بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غير
كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق
لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام
ايضا من انفسها ذكورا واناثا يكثركم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا
التدبير والجعل الحاصل من التمكين من التوالد والتناسل فهو كالمنسوخ والمعدوم
للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام
المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع
ايها الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على
غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا
التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم وايا عاكذا في الكشاف والمفتاح
وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض
اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم
ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من معا
ما يحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء
ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا نعيشكم ويتيسر لكم ركوبها وعليها وعلى الفلك
تحملون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا اسب لنظم الكلام مما قدروه
وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الوجود على العدم كما اذا
وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين

يؤمنون بما انزل اليك وللمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب
ما وضع بوجه مخصوص على ما وضع لغيره لهذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت
ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال يزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي
تغليبا ولكونها تعليل لقوله كان كان كل قدم يثبت الحكم من اول الامر معللا
فيكون له في النفس استقرار لا يكون بما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا
لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره وهو حصول مضمون الشرط في الاستقبال
معلق بغيره بما فيه جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال
ولا يجوز ان يتعلق تعليق امر الان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال
الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول
الدار في الزمان المستقبل كان كل من اذا وان هو في الشرط وفي الجزاء
فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفوض للحصول في الاستقبال فيمتنع
ومضية واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال فيمتنع
تعليق حصول الحاصل المناسب على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتنبه
ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته
على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر خلاف الشرط فانه معرض
الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا تخالف ذلك لفظا الا لنكتة
تطبيقا للفظ بالمعنى ونفاذا بامر مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء
وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين ان جعلتا كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية
ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس
معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر

فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين
كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر ما يناسب
المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالجزمي وهم لانه ليس بلغو وض الصدق كان شرط
بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير المستقبل قياسا اذا كان
الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا
جعل بمعنى في مقام المذكيد مع واو الحال نحو والربط والوصل ولا بد ان يكون حالا
نحو زيد وان كثر ماله يبخل وعمرو وان اعطى جاهه يبخل وفي غيرذلك قليلا كما في
قول ابي العلاء وما وطني ان فاتني بك ساعة من الدهر فليتسع لساكنك
البال وقوله ايضا وان ذهبت عما اجن صدورها فقد الهبت وجدا
نفوس رجال لظهور ان اللهب على الملهب دون الاستقبال وقد يستعمل اذا لما
كقوله تعالى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا اجعله
نارا اولكاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابرز غير
الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المناحة في حصوله نحو ان
اشتريت بيتا كذا حال انعقادا سباب الاشتراء او كون عطف على قوة
الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده بالواو لانها كلها علل
لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع نحو لك
ان مت كما كبوت منه انه تعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحققه وقوعه
او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت
بحسن العاقبة هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان
اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب
اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي حضور الطالب ذلك

الامر

الامر فربما يحمل ذلك الامر اليه اي اياه ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ
الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله مع ولا انكر هواي منكم
فيما بكم على البغاء ان اردنه تحصنا جيء بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في
اراد نهن التحصن فان قيل تعليق النهي على الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي
جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لا نسلم ان التعليق بالشرط
يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بانتفاء الشرط بوجب انتفاء
الشرط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء وفي غاية السقوط لانه غلط
من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء
بل هو المذكور بعد ان في نحو انه معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل
مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناها اللغوي يقال
شرط عليه كذا اذا جعله علامة الثاني ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
شرط وبجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا يستلزم انتفائه
بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الفاتي
انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا
لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي
عن الاكراه بمعنى انهن اذا اردن العفة فالمولى احرى بارادتها او لان الآية
نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان المكره هو
معناه كما تحرم الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة
التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ لانه انما يكون
على فعل بريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا
يتحقق الاكراه عليه هو والرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه

بحسب الظاهر نظرا إلى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر
يدفع بالقاطع قال السكاكي أو للتعريض أي إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل إما
لما ذكر أو للتعريض بأن يسند الفعل إلى أحد وليس المراد غيره نحو قوله تعالى ولقد أو
حي إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد
عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بالشرط الماضي إبرازا للاشراك
في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك
بأنهم قد حبطت أعمالهم كما إذا اشتمك أحد فتقول والله ان شتمني الأمير
لأفرينه فتوالي عليك أنه لا يعني التعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان
ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله وإنما كان في هذا الكلام من الضعف
والضعف نسبه إلى السكاكي والأولى ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره أي
نظير لئن أشركت في التعريض لأن استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط
للتعريض قوله تعالى وما لي لا أعبد الذي فطرني أي وما لكم لا تعبدون الذي فطر
بدليل وإليه ترجعون أذ لو لم التعريض لكان المناسب بسياق الآية ان يقال
وإليه أرجع ووجه حسنه أي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم الخاطبين الذين
اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه بغضهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح
بنسبتهم إلى الباطل وبين عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي في شيء
وجه متعين على قوله أي على قبول الحق لكونه أي كون ذلك الوجه أدخل في الحمل
النفع حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه وشبيه بهذا النوع من الكلام
المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب أنصفك المتكلم بدا ولان المتكلم
فد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب وسمي ايضا
الاسترداج لاسترداجه المخصم أي الاذعان والتسليم وهو من مطايا الا

وقد كثر

وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت ما قوله تعالى ان يثقفوكم
اي ان يجدكم مشرفوا مكنة وظفر والكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة و
يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم ودوا
لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم ويرتفع العداوة
والقتال وقد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة وقد عدل
في الثانية إلى لفظ الماضي فما نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو الملحوظ
في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين و
ارتدادهم لانهم يريدون ان يطفئوا بهم مضار الدنيا والدين ويستوفي المضار
عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من اموالهم
لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم
ان يردوهم كفارا لعداوتهم والطفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاول
لها اي لكونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة
اليها الان وودادتهم لكفر المؤمنين غائبة البتة ولا حب اليهم من بغضهم لكفرهم
اخر الانتهاء بالمؤمنين واتفقا للمشركين لا خسام مادة الخاصمة وارتفاع المقاتلة
والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤها
لدى المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وما تشتملوا عليه من قولهم اذا
ملكت فاسجح واما انتفاء وداده فكغيره بان يسلم المشركون ايضا فيه وان كان ممكنا
محتملا لكن لا يجيء انفا بعد ان جيء فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط
فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح
وقوعه جوابا كقولك ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف
على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنت وخرجت وهذا في البيع

على كلا مايين اى اذا رجع استاذنته واذا استاذنته خرجت كذا في دلائل
الاعجاز فانه في الاية ان كان من الضرب الثاني لم يكون مجموع الجمل الثلث لازما
واحدا ام حيث انه المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ود
الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون
قوله ودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فالواو عاطفة الشرط
وغيره على الكلام قال الله نعم وان بقاء لم يتوكم الادبار ثم لا ينصرون
عطف على مجموع الشرط والجزاء وقال الله نعم وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو
انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على فاء فلا تقتلوهم الظاهر انه من الضرب
الاول والمراد اظهار كفرهم واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف
على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا بهم
بظفروا بالفعل ان الاية نزلت في خاطب ابن ابي بلتعة حين وجه كتابا
بالمشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه لغتالهم ظفر المشركين بهم يظنونهم
كفارا مثلهم فلا عداوة ولا وداوة للمسلم وربما الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوا
مؤمنين لم يحقق العداوة وبسط الايدي والالسن ووداوة الردة بالكفر فالاتقوا
هو انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلى انه خاطب الكفر والنفاق والله
يقول القصة ان الكتاب لم يصل اليهم واتاخذه اصحاب النبي عليه السلام عن الطريق

ولو للشرط اى لتعليق مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فانها اذا مع القطع
بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني اكرمتك معلقا الاكرام
بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها
لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك
معلقا امتناع اكرامك بامتناع مجيء مخاطبك فغيها اشكال لانه جعل

قوله مع وضوح فساد كل منهما اذ الصواب تعليق المنع
بالمنع او تعليق الامتناع بالامتناع على ما ذكره والا يجوز
جعل ما مصدرية في الموضعين ليكون تعليق الامتناع
بالامتناع لا نفس المصدرية حرف عنه بجمهور ائمة
النكاح وتم بوفق كلام الموضح اراجع الصحيح الحواشي
وقد ارجع الهما ناقش فيه وبينت بقوله زيني
عاطر صاحبه رحمة الله رحمة واسعة

اقول وجعل المعلق نفس الجزاء او المعلق عليه امتناع الشرط
فلانه يلزم حينئذ ان يتحقق الجزاء مع مثل لو جئتني لاكرمتك
مع انه غير متحقق وانت وشكه ثلاثة يلزم
ان لا يتحقق الاكرام لانه يعلق امتناع تقدم الجيء وهو غير
صحيح

اولا المعلق نفس الجزاء هو المعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء
والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من
اطلع عليه بانه على حذف المضاف اى امتناء التعليق امتناع ما امتنع وتعليقا
لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم
بالوصف مشعر بالحيثية وكانه قيل انما تعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا
معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف ويتجه الكاكي
على هذه العبارة وعلى عنى اللام من متعلق كنايه عنه وهي لتعليق الامتناع
بالامتناع القطعي وعلما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء
والمآل واحد وفي الجملة هي الامتناع الثاني اي الجزاء لامتناع الاول اي الشرط
سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فانا
النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو لم اتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع
عدم الاتيان اي لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور وارتضى
عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من
المسبب فيجوز ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء
السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب
الا ترى ان قولنا لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا انما يصح للاستدلال بامتناع
الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء
الفساد فيجوز ان يجعل الله تعالى سبب اخر فلا يلزم انتفاء الاول لامتناع
الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط
عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كان الشمس طالعة كان النهار موجودا
او شرطا نحو لو كان لي مال حججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة

الشرط هنا السبب

اقول التعليق

واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم فانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معلوم المضمون ممتنع مضمون الشرط
الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع
الثاني اعني لبدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس
الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع
التالي فنحو لنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس
بانسان ونحو لنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هكذا ما ذكره
جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس كما قولهم لان
لامتناع الثاني لامتناع الاول انما يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني
حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او
اللازم بل معناه انها للدلالة على انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء
الاول فنحو لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية
فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء
مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء في الاذهان هي ان نقول
لو لا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لو لا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي
سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا
قطعا قول ابي العلاء المعري فلو دامت الاولى كانوا كغيرهم رعايا ولكن
ما لهن دوام الا بري ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما قرر في المنطق
وكذا قول الخانجي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران
الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فلينامل واما ارباب المعقول فقد جعلوا
لو وان ونحوهما اداة للملازم والة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع
بانتفائهما

بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فينتج بستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء
الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة ان انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير
العكس لا ان علة انتفاء الجزاء في الخارج هي انما يستعملونها في القياسات
لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب
العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على ما عدا
اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا ظاهر ان الغرض منها التصديق بانتفاء فعدوا الالهة لبيان سبب انتفاء
الفساد فتعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد
غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا قال قبل لا يصح ما ذكرتم من
لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في قوله ع عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم
يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفع اشهاب وقد افاد
لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان فلما قد تستعمل ان ولو للدلالة
على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط
مما يبعد استلزامه ذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب
والبق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط
وعدمه فيكون واما سواء كان الشرط والجزاء متباينين كقولهم اعتني لاشتغلت
عليك او متغايرين كقولهم لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين كقولهم ان ما في الارض
من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقولهم لو لم
تكن لي لاشتغلت عليك فمتى هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط
مع استبعاد لزومه فوجوده عند عدم الشرط بالطريق الاولى وتستعمل

لهذا المعنى لولا ايضا لجاز لولا اكرامك ايانا لاثبت عليك بمعنى انتفى عليك
على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا و
لولا الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها
من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف
مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا ايقاع
انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على عدم ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام
فلم لا يجئ على احد الاحتمالين الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجئ
ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييد بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لا
كرمتك اكراما مرتبطا بالمجئ ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك
هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجئ وليس كل ما له دخل في لزوم شئ لشئ
او شبوته له يجب ان يكون ملحوظا للمتكلم عند الحكم وقيد ذلك الشئ
وزعم ابن الحاجب ان مفهوم لو امتناع الجزاء بلفظ الثبوت دون المنفي اذ لا عموم
للمثبت فجوز في نحو لو اكرمتني اليوم لاثبت عليك ان يقدر الثناء
المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لم يخف الله لم يعصه
نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات وبنى فاضي وهذا
وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء وهو الذي يكون المعنى لو اثبتني
لاثبت عليك ثناء مرتبطا باهانتي فلا نسلم ان المنفي عام بل معناه لو لم
يخف الله لم يعصه عدم العصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاء
بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اخذ
على اطلاقه فلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله لو علم الله فيهم
خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه صورة قياس اقتراني فجب

ان يتبع

ان يتبع لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا
يحصل منهم التولي بل الانقياد والجواب بانها مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب
ان يكون كلية ولو سلم فانا نجيبه ولو كانا كليتين وموجبتين وهو ممنوع ولو سلم فا
سنحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله بهم خيرا محال اذ لو خيرهم والمحال جاز ان
يستلزم المحال ومنه اغلوطة لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس
الاقتراني وانما يستلزم المحال يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض
التالي لاستلزام امتناع الشئ الثاني لامتناع غيره ولهذا لا يجري بالاستثناء نقيض
التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اختلت فيه
شرائط الانتاج وانى فائدة يكون في ذلك وهل يتركب القياس الا لحصول
النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على فاعدة اللغة يعني
ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء قوله ولو اسمعهم لتولوا
كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير
الاسماع فكيف على تقدير لا اسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروه اقول يجوز ان التولي
يكون مستندا بسبب انتفاء علم الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض
عن الشئ وعدم الانقياد له مع تقدير عدم اسماعهم ذلك الشئ كم يتحقق منهم
التولي والاعراض ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد فان قبل انتفاء التولي خيرا وقد
ذكر ان لا خير فيهم فلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خيرا وانما يكون
خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا اشتاقوا ثم انقادوا له ثم بعوضوا وهذا كما يقال لا خير
في فلان لو كان له قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم
القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تع ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا
فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان

تقدير ح

حاشية السيد

قوله في سنحالة النتيجة اي استحالتها على تقدير وقوع المقدم
واما قوله لانه حينئذ يستلزم الخ فيه نظر اذ استحالة الشيء
في نفسه تلازم بينها وبين كل

بي الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام الآن المضارع يفيد الاستمرار
فاحوج الوعد عليه اما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول
والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد الاستمرار الثبوت يجوز ان
ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب
الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت ولهذا قالوا ان قوله تع وما هم
بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت
وما مررت بزيد لاختصاص النفي لا النفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي
يفيد الاختصاص ولهذا انتظر في كلامهم ورود قول لو على المضارع في نحو ولو ترى
الخطاب لمحمد عليه او الكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقوعه على النار اي ارد وها
حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او اذ خلوها فعرفوا مقدار
عذابها من قولك وقفته على كذا اذا انهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت
امرا فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع
او الكلام عن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض
فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة اذا
هي في المستقبل اما ان تكون في العين لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فان
استعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي وحكم المناسب ان يقال ولو ان ترى
ولكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده
بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقق ماض بحسب الناء وهل كانه قيل قد انقضى
عند الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجبا هكذا ينبغي ان يفهم
هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي عليه ولو للتمني فلا استشهاد ولان لو للتمني

في صورة رجل تكيف اذا كان انسانا وحينئذ ان يكون عالما حصل لو تماثلا الشرط
والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذلك الملك في صورة
رجل واذا كان لو للشرط في الماضي يلزم عدم الثبوت والمنفي في جملتها ايضا
الغرض اذ الثبوت بناء في الفعلية والحصول الغير المتوقع والاستقبال بناء في المتوقع فلا يجعل
في جملتها على الفعلية اما في نونية الا لكنية ومذهب المبرد انها يستعمل في
المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا ولو العلم اي ولو وضعت
في دجلة الهمام لم تغرق من لجرع الا والغلوب نحو الجوف تأسف مغارفه
بغداد وشوقا ركابه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء ليدل قصدا الى
ان وضع ركابه الهمام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه اليأس وانقطع
الرجاء وصار في حكم المقطوع به لانتفاء قيد خولها على المضارع نحو لو اطيعكم
في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار التعنت فما منع
وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم اذا رأيتهم استمرار على النبي عليه السلام على ما
ما يستصوبون وانه كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله
في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزئون حيث
لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده
وقتا بعد وقت والاستهزاء وهو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال
الهوان والخفاء بهم وهكذا كانت حكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة
بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قولهم قصد
استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان استغناءكم بسبب انتفاء
استمراركم على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكره في المفتاح ثم ان المعنى ان امتناعكم
بالاستمرار امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا

يدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا انه قد التزم ابن السراج
وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون
ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوزا ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوعه للحال
والاستقبال بعدها فنحو ربما يود ومن تنزيل المضارع منزلة الماضي في نحو ولقد نعلم
وانا لنوقن فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة الاستعمال
كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق برب محذوفا
اي رب شيء يود الذين كفروا التحقق وثبت فللاجتزاء به عن التعسف ورب
ورب هنا للتقليل لانه يجيء انه بكفهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدت
منهم افاقة آمنوا اولئك ويجوز ان تكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب
انها تخلف من التقليل الى التحقيق كما تخلو قد اذا دخلت على المضارع من التقليل
الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو
للتمني حكاية لودادهم جيء بها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله
ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الوارقعة
بعد تعلل بهم منه بمعنى التمني وان مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا
مسلمين او الاستخبار الصورة عطف على قوله لتنزيله بمعنى صورة رؤية الكافرين
موقوفين على النار قائلين يا بستنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية
الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم متقاولين بنبلك الفعال
ثم قال الله تع فتسبح حمدا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح
استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اي صورة انا
السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة الدالة انقلابات المقاوة
وذلك لان المضارع تما يدل على الحال الحاضر الذي تشاهده ان يشاهد فكانه مخبر

بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في
امر مهم يشاهد به لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون
ونحوها يدل على ان الفعل من الفظاعة بحيث يجدر ويحق ان يعبر
عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث
لو بقي الامر الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعذول عن ثبوت الجملة الثانية
اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات
المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجار الاولى ولا تتبع الا فعلية البتة واما
تنكيره اي تنكير المسند فلاراده عدم الحصر في العهد المفهوم من تعريفه كقولك
زيد كاتب وعمرو شاعر وبدخل فيها اذا قصد حكايته عن المنكر كما اذا قال لك
قائل عندي رجل منطوق تصديقا لقائل الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد
او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب
او للتحقير نحو ما زيد شيئا فاصابه الفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة
كذا جاءني فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ممتنع
يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداع
وقوله يكون مزاجها عسل وماء يمتنع ما يغلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس
بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك
وكم درهما مالك وكذا ما اذا اضيفت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صفته
وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدا والمعرفة بعده خبره واستدل
بعضهم على ان كون المبتدا نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل
في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في
المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين متعقد

عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شئ يستلزم جواز حكم العقل عليه وذلك
الشئ وبذلك للحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشئ لامتناع
الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد واما الاول فلان وجوب
كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا او النكرة المخصصة بل النكرة المخصصة
معلومة من وجه والحكم على الشئ انما يستدعي العلم به بوجه ما وان قوله لا فائدة
في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجئ في تعريف المسند وان ما ذكر على تقدير صحته
انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني
فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة
كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشئ يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم
به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف
نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم كما مر من ان زيادة الخصوص يوجب اتمية الفائدة
وجعل بعضهم ان المسند كالحال وهو من المفردات والاضافة والوصف من التخصصات
مجردا اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقض الشيوع ولا شيوع للمفعول
لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال مقيده والوصف يجئ للكلام الذي فيه الشيوع نحو
فتخصيصه وهذا اوهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول
فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم
مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد وبتعرض ما من غير دلالة على
التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب
وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات
تخصص الا بري الصحة فولنا ضرب شديدا بالوصف واما تركه فلترك تخصيص
المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند للنوع من جزئية

الفائدة

الفائدة والا تعريضه فلا فائدة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحدى طرق
التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة
اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بانحو مثلا
اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحد
طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد
هو المنطلق فقوله باحد اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب
المفهوم ليكون الكلام مفيدا فحينئذ ابو النجم وشعري شعري مما اول بالحذف
المضاف باعتبار حالين اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي المعروف والمشهور
بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر
على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في قولنا زيد شجاع ومن سمعته يقاوم الاسد
فهو هو فاحد الضميرين لمن سمعته والآخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل اولازم
حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم حكم امر معلوم باحدى
طرق التعريف بامر اخر مثله وفي هذا اشارة الى ان يكون المبتدا والخبر معلومين
لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من
الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا
والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما بالآخر والحاصل ان السامع قد علم المرين
لكنه يجوز ان يكونا منعدين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود
الخارجي بسبب اتحاد زيد الاخير وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في الماضي
الاخير معرفا باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا المثال لما سيجئ من ان المحصر
وما ورد على تعريف العهد قول ابي فراس فان تكن نوابر اوانس من حنانه فان
من نحر الجاني هو الجاني اي هو هو يعني ان النائب صير الجاني والجاني سيان

على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا ولا فرق بينهما في جواز اضافة الجنابة الى كل منهما حسب اضافتها الا الاخوية يجوز ان يكون المعنى فيها الكامل في الجنابة المرتبة على كل جانٍ ولم يرد ان مرتكب الجناية تفد حتى جنايته حتى يصح له النكير والذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا اشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على الآخر مشعر بأن ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيد ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار ذلك النسبة للغلام من غلمانه والام يسوى فيه بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام صاحبة وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسند اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان لمخاطبه اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه للمخاطب اصلا وعكسها اى وضع عكس المثال الاول وهو اخوك زيد والمظلوم عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اضافة احدهما دون الاخرى فحتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فانها كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان يحكم عليه بالاخوة يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وانها كان بحيث يجهل السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب ان يحكم بشيوعه

للذات

للذات او بغيبة عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح بقولنا ربت اسود غائبا ولا يصح ربما انا الغائب لغرابة الاول وشهرة الثاني ولهذا قيل في بيت السقط بحوض بحر اشعر ما ذوه ان الصواب ماذوه بنصبه لان السامع يعرف ان له ماذوه وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان اخلاقا ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلب على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تع واولئك هم المفلحون ان اذا المفاك ان انسانا من اهل بلدك تأب ثم استبرت منه وفعل زيد التائب محل نظر وفسر على ما ذكرنا سابقا طرفي التعريف والثاني اى اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء مخصص غير محقق مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اى قصرا غير محقق بل مبالغة لكماله فيه اى الكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اى الكامل في الشجاعة فتنزيل الكمال في صورة نوعهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا يتجاوز له لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصور عاين رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان خلت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال ان لام الجنس فامره ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد

وكل شجاع عمرو على طريقة ان الرجل كل الرجل وان كملت على الجنس والحقيقة فهو
يفيد ان زيدا او جنس الامير وعمرا او جنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان الحمل
يتحد بالموضوع في الوجود وظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود والخارج على الاخر
ثم يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى
القصر فان قلت هذا اجار بعينه في الخبر المنكر كقولنا زيد انسان او قائم مثلا فانها
متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر
قلت المحمول هناك مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاد زيد مثلا
اتحاد جميع افراد الغير المباينة له بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا
يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل
ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام
الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اى لا غير هما والامير الشجاع اى لا الجبان والامير
هذا او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التقوى كل على الله والتقوى خير الامر
والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس يتحد مع واحد ما يصدق
عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون
الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان
يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم على هذا القياس فليتأمل فان فيه
دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الله تعالى قصر الجنس على الاتصاف بكونه كذلك
على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والوصول
الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور
قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار قيد
بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة

هو الرجل

هو الرجل الكريم وهو الشاعر البارع الكامل وهو الوفي حاتم لا باغي احدا لا احد وهو الواهب الى
فنطار فالمراد بالاعم هو الواهب لمائة المصطفاة اما محاضا واما مشارا فقصر
عليه هبة المائة من الابل حال كونه محاضا او عشارا الهبة المطلقة اما حال كا
والهبة مطلقا سواء كانت هبة ابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد للمطلق
باعتبار العهد لان العهد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى عينه
مخصوصة هي بمنزلة الشخص ومنها نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا
انت الطيب ليس معناه في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به محبب
كما في انت الشجاع ولا ان اعدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات
في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم علي مع لم يحب احدا اظلم مثل الظلم
الذي اصابك مني كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة
عليك وليس لغيرك حظ في محبتي منها نحو مثل زيد المظلوم اي الذي كان منه الا الظلم
المعهود والا ان ههنا نوعا من المبالغة لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك
ولم تعد المحبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المظلوم اذ لا وجه لحمل
المحبة والوقت زيد المظلوم في حاجتك اي الذي من شأنه ان يسعى في حاجتك عرض به معنى المحبة ح منه في انت الطيب وقوله قد يفيد بلفظ قد
اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قولك انت الطيب اذا فتح البكاء على قتيل رأيت
بكاءك على الجبال فانها لم تزد قصر الحسن على بكائه لا بنجاوزه الى شيء آخر والام
بحسن جعلته جعلا جيدا بالقوة واذا فتح البكاء على قتيل افاد المبالغة في القصر نحو قولنا
اذا فتح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يجفى على مزيته وفضله بأسالب الكلام
تظهر ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من ان يحسن بكاء غيره من القتيل
كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا اسقط ما قيل

هو الرجل

انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الجنس على بكماء يعني انه لا
يتجاوزه الى بكماء غيره ولا انه لا يتجاوز الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان
اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان
وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت
له العبودية ثم يجعله ظاهرا لا امرا مشكوكا معروفا بها كذا في دلايل الاعجاز فان قيل اللام
ح لا يكون للجنس قلنا بناء في القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر واما قلنا
قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه او فروعه
وكذا البيت الذي انشدناه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اي
تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة
والمعهود في زيد المنطلق بعينه تساوي المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون
الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما شبه ذلك وكذا الخوض في اذا
جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال
له القصر في الاصطلاح وقبل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالة على
الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالة الزمان على الاول
لانه يلي المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومشتملا لمعنى
يلي الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا او مشتملا بمعنى والذات هي
المنسوب اليها والصفة هي المنسوبة نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد
يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا وردّ هذا القول بان المعنى الشخص الذي
له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها
والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يسبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب
هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب

البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما يكون هو من جهة ان السامع قد عرف
ذلك الشخص بعينه واما المجهول عند اضافة يكون صاحب اسم زيد ونحو
هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب
قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان
في الواقع مخبرا به شخص واما كونه اي المسند اليه جملة فقد توهم كثير من
النحاة ان الجملة الواقعة خبرا مبتدا ولا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل
الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت
في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند اليه المبتدا لا الذي يحتمل
الصدق والكذب والغلط في اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت للخبر للمبتدا
انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا لان الانشاء وعندهم اعم من الاخباري
والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو ابن زيد وابي لك هذا ومتى القتال
وما شبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا وهو
كذا قوله صح بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم انا زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو
نعم الرجل زيد على احد القولين ودلائل ان تقدير القول في جميع ذلك ضعيف
فلما قوي او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي
الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف
الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا اسبب من ذاك اي مفعول به من ربط لان
السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما
ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا مبتدا به يسند الى ان يسند اليه شيء فاذا
فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا اليه لانه سواء
كان خالصا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير

به بان لا يكون مشابها للمخالى عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدا او يخرج عنه
نحو زيد ضربته وينبغى ان يجعل سببيا كما سبق الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ
فى دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يبوئ به معرى عن العوامل الا الحديث فقد تبوئ
اسنادة اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار
عنه فتهيأ نفسه لوطيئة له وتقدمة للاعلام فاذا قلت قام دخل فى قلبه دخول الما فى الكوس
وعند اشتد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وهذه الجملة بسبب الاعلام بالشئ
يغتفر مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجرى مجرى ما كيد لا
فى التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به واما الشبهة
فان قلت هب انه لم يتعرض الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره
وكونه واحدا منعينا بالكلم كان ينبغى ان لا يتعرض لصورة التخصيص مثل انما
انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما الشبه فذلك مما قصد به التخصيص قال
السند عهنا جملة منقطعا نتفت هو داخل فى التقوى ضرورة تكرر الاسناد فكانه
قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوى يشمل التخصيص
مع حيث انه تقوية وفى عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر فى نحو زيد يعرف
ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوى واعتبارهما يفيد التخصيص
ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف وقد ذكر فى بحث انما ان لبس التخصيص الا تاكيدا
على انه تاكيد وهذا ظاهر فساد ما قيل ذكر العلامة فى شرحه من ان المعنى انه يفيد
التخصيص فقط دون التقوى لانه لا يفيد فى التخصيص من تسليم ثبوت اصل
الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح
بان السند لا يكون جملة الا التقوى او لكونه سببيا مع تصريحه بان السند نحو
انا سعيت فى حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسمية وفعلية او شرطية

فالمر وظرفيتها الاختصار للعلمية اذ هى اى الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان
الاصل فى التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل نيابة عنه فالاول عند الاجتماع
ان يرجع الى الاصل لانه ثبت تعلقا بالفعل خطعا فى نحو الذى فى الدار ابوك
فعند التردد يحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل فى الخبر ان يكون
مفردا لاصالة المفرد فى الاعراب على الاتصاف هو لان المفهوم من قولنا
زيد فى الدار نائب منها او مستقر اثبت او استقر ثم عبارة النحويين
فى هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف عبر بالجملة بالفعل قصدا الا ان
التعبير قد استعمل فى الظرف ولم يحذف مع الفعل فحينئذ يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه
لو قصد عند الوجوب ان يكون اذا المقدر فعلا لا مع قولهم الظرف مقدر بالجملة
انه يجعل فى التقدير جملة لا مفردا او حينئذ لا مع لعبارة المصنف اصلا مع ان
فيها فسادا آخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة
باسم الفاعل على غير الاصح ونسادة ظاهر لان الظرف فى ذلك المذهب مقدر
لا جملة فكان ينبغى ان يقول اذا الظرف مقدر بالفعل واما ما خبره فلان السند
اهتم كما مر فى تقديم السند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالسند اليه اى تعين السند
على السند عليه ما مر فى ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام
لا يتجاوزه الى القعود ونحو لا فيها غول اى بخلاف خمور الدنيا واعترض بان السند
هو الظرف اعنى فيها والسند اليه بسببه مقصور عليه بل على جزئه المجرور اعنى الضمير
الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفى
خمور الجنة او على الحصول فيها لا بمجاوزه الى الاتصاف بفى خمور الدنيا وان اعتبرت
الفى فى جانب السند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة فى
خمور الدنيا فالسند مقصور على السند مقصورا غير حقيقى وكذا انواعه فتدبر

ولي دين معناه وبنكم منصور على الانصاف بلكم لا بنصف بلي ودبني منصور
على الانصاف بلي لا بنصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه
البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله مع انّ حسابهم الآية على ان
معناه حسابهم منصور على الانصاف بعلي ربي لا بنجاة ونحوها الا الانصاف بعلي وليس
القصر حقيقيا حتى يلزم ان يكون دبني منصورا على الانصاف بلي لا النجاة ونحوها
غيري اصلا وكذا نقيض لكم دبنكم ولا مبرما قول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح
المفتاح من ان الاختصاص المناسب هاهنا بين ان دبنكم لا بنجاة ونحوها لا بغيركم ودبني
لا بنجاة ونحوها لا بغيري بل على عكسه اي ان المختص بكم دبنكم لا دبني والمختص بي دبني لا دبنكم
كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود والا ان غيره لا يكون قائما فليتأمل
الى هنا في هذا المقام من الخلط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد
التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب
فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد نفي ما عليه ثبوت الريب في سائر كتب المدح
بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر
كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس ان يكون حقيقيا بل الفائدة
ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله مع كما ان المعتبر في
مقابلة حور الجنة قصور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على التخصيص
اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت
لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل
مكي في البعد والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان في مدح
النبي عليه الصلوة والسلام له اسم لا منتهى لكبارها ولا منتهى الصغرى اجل من الدهر
فانه لو اخر الظرف الذي هو له عن المبتدا اي عنهم توهم انه نعت لا خبر ثم هذا التقديم

واجب

واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدا بتقدم
الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام
رجل وبشرط ان يكون الخبر ظرفا او لا يصح قايم رجل لان الاصل في الاخبار ان يجوز
ان يكون قايم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولان
دلالتهم استوى الظرف وغيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة
فلا يجب التقديم كقوله ءاله مع الله وانور وعلى نحو في الدار رجل ان
التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم بكون الحكم على غير محصص ضرورة
ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ليس بشيء هذا المقام
ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا
حصلت الفائدة فاخبر عما شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح
وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعد بفرة وجهك الايام او التشويق
الى ذكر المسند اليه نحو له ما في السموات وما في الارض ان في ذلك لعبرة
المقدم والمسند اليه شمس الضحى وابو اسحاق هو كنيته المنصف بالله ثمة هذا هو المسند
هو الدنيا والضمير العايد الى الموصوف اعني ثمة هو المجرور في قوله بهجتها اي حسنها
اي تبصر الدنيا متزينة بسبب هذا الملك وبهائها وقد توهم بعضهم ان نشر مرتب
لا خير ثمة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على حذف اذكر او مع الفعل المقدر
وهو شمس الضحى وابو اسحاق هو كنيته المنصف بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند
خصية الاستفهام نحو كيف زيد وكونه اهم عند المتكلم نحو عليه في الرض ما يستحق
اصلها المصدر اما الاول فلشهرة امره والان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان
الاهمية ليست اعتبارا مطابقا للاعتبارات الذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم
وجميع المذكورات تفاصيل لما مر من تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا

لتقدم المسند كون المراد من الحكم افادة التجدد كخوف زيد وشركه لانه كلام بتقدير خبط
والاشكال يشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال اوان يكون المراد من الحكم افادة التجدد
دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى او
قوله في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل
فيه يسند اولا الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطته نحو ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه
في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الاشكال صريح في ان
خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى
والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه يقرر بتقوي الحكم على عكس ذلك حيث قال
ان المبتدا لكونه مبتدا يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه
صرفه اليه اولا نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان حاليا في ضمير المبتدا او منفصلا له
ثم اذا كان منفصلا له صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسب الحكم قوة وهذا ظاهر في ان
اسناد الفعل الى المبتدا وان انعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير على هذا الكلام
الآتي ناقض وثانيهما ان الاسناد والفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت انت عرفت وزيد عرف
اذا كان الضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في
الدرجة الاولى والحال ان الفعل متقدم على المسند اليه في الدرجة الاولى الا ترى انك تقول
ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلاثة اسناد بتقدير مرتبة في التقدم والتأخر
اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا
قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام
بواسطة عود الضمير الى زيد يسند عن حرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني
فلان الاسناد عنه لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شئ آخر
ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فلما تحقق الطرفان انعقد
بينهما

بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر فكلامه ههنا صريح في ان الاسناد والفعل
الى ضمير المبتدا مقدم على اسناد والى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق
الالتزام وكلامه هيهنا بحيث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد
من غير اعتبار توسط الضمير مقدم فلا تناقض فالحاصل ان احد الامرين لازم اما
التناقض

واجيب عليها اما فيما افاده القول بالاسناد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى
المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد والفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل ثانيا
اولا وثانيا ثالثا وان كان غيره كان مع الاسناد بين الاخرين ثلثة وعن الثاني
بانه لما كان اول الاسنادين في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد
والمسند اليه بهذا الاسناد ومقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله
في الدرجة الاولى بخلاف عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل
والفعل مقدم عليه لكن هذا يعترض صعب لا دفع له وهو ان قوله ثانيا
الفعل فيه يسند اليا ما بعده هو الضمير ابتداء الى آخره لا يجلي تعليلا للاحتراز
عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل
الى الضمير المطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا
المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان
اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى عند خلاصته ما اورده بعض مشايخنا
في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد
الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب
في ذلك كلاما طويلا لتجدد وحدوث وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل
وهو على قرار ان الاول الاسناد في الدرجة الاولى اعني بلا واسطة شئ كالاسناد
الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اعني بواسطة
شئ كالاسناد الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا وهو صيرورة المبتدا
بانفسه محمولا على الفعل الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول
على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية تمام ما يقتضيه الفاعل
وح لا تناقض هذا الكلام بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان في القول بتحقق ثلثة

اسنادين وذكر انه ان اراد الاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد
الفعل بواسطة الضمير فلا به من بيان جهة تقدم على الاسناد بواسطة الضمير
كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه
منشأ الاشكال وقد اهمله ولا بد من المعهود بزيادة لفظ القسم والا فقضاء
تغاير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يتعرض بحقيق منهم لكلام
الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يعترض بحقيق معهود والكاكي منهم هذا المقام
ولم يرد ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح تلميحا لما كان عند
الناظر قرة وتشنيعا على جرمي عليه وانا اقول في كلام الشارح نظر من وجوه الاول
ان لفظ المفتاح صريح بان لكون السند الجملة فعلية نحو زيد انطلق او ينطلق انا هو
لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد ونحو ان زيدا قائم
يحتمل الثبوت والتجدد بحسب قرائن فحاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية
يفيد الثبوت وسم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بان
التجدد والثبوت مغايران باعتبار الاسناد دون ما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول
صاحب المفتاح وقول في الدرجة الاولى او الاخرة كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد
في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم الثالث ان
حمل قوله في بحث التقوي صرفه المبتدا الى ما تقدم اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد
لانا لا نسلم ان المبتدا المكونة مبتدا بسندي غير اسناد الخبر لظهور ان تخالفهما
انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا فباعتبار
انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال مع ضمير والمتصلة
فعل والرابع انه ان اراد بالاسناد المنسبة المعنوية الخصوصة فليس في
نحو انا

نحو انا عرف الاسناد واحد هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف
الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان
الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالجزء
في قولنا ادخلت غلام زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر
ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا به هنا من زيادة اعتبار كالخامس
انه اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما
مع انه المتفق عليه حقيقة وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا قصدا مع ما فيه
من الاستدراج والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ
الاسانيد اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير
الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتدا
وهذا مما لم يقل به احد ولم تلجئه اليه ضرورة فان قلت فعلى ظهر مما ذكرت
ان ليس مراد الكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
كلام الشارح ايضا لائح عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف
بتمام المقصود فما رايك بنا نحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن
نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه
ان الاسناد في الدرجة الاولى وهي الدرجة الثانية واحدا بالذات مغايرا
بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في
الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر والاسناد الى الضمير
العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اولا تفاوت الا في اللفظ
فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد
الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو ادخلت غلام زيد فقام ان قام مسند الى زيد

باعتبار اسناده الى الضمير وكلامه ههنا صريح بتقدم الاعتبار الاول على الثاني
وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الى
هو الجملة الى المبتداء لانه الذي يسند عليه المبتداء لكونه مبتداء وهو المراد بقولهم
صرفه للمبتداء الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لانه
عند الاسناد مما يقتضيه ذات المبتداء وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء اخر
بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون باعتبار خصوص الخبر المضمر وكونه عائدا
الى المبتداء والا يخفى ان كون الخبر مقتضيا للضمير او غير مقتض وصفه المتاخر عن
ذات المبتدا الاعتبار قال ثم اذا كان مقتضيا لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء
ثانيا بيقين بعد صرف المبتداء الخبر نفسه ان كان الخبر مقتضيا للضمير اي مسندا اليه
لزم اسناد الفعل الى المبتداء مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك
الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير المقدم عليه على
اسناد الجملة بهو الاعتبار الاول منه وحينئذ لم يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي
الاسناد الى الجملة على الوجه المبعد كما زعم واما الثاني فهو ان مبنى كلامه انه
اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند فعلا ويقدم
ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يبقى فاعلا سواء
وجد ههنا اسناد اخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتداء
وقام خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد
والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز
بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني من اسناد الفعل بتوسط الضمير
الى المبتداء فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل
البتة على هذا المسند اليه وهذا معنى الاحتراز عن زيد عرف وانا عرفت

وانت

وان عرفت لما ذكره الشارح من انه لا يفيد التجدد تنبيه كثير مما ذكر في هذا
الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما
كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك مما سيجيء والغرض اذا تعين اعتبار ذلك فيها اي في
البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من الفاعل والملحقات بهما والمضاف اليه
وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كحضر الفصل فانه مختص بالمسند
لان كل فعل مسند وانما فلما صح ان يكون غير المسند فعلا نعم صح ان يكون جملة
فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ذلك ان جريا لا يجري في غير البابين كما
التعريف بالحال والتنوير كالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا
جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل
غير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه وكفى لعدم الاختصاص بالبابين
شيوعه في واحد مما يغاير هما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

بعث اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة
في البابين لكنه اراد ان يفرد البعض تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد
دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل
وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول
كالفاعل مع الفعل مع الفاعل اي ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل
والمفعول مع الفعل الا ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتامل اذ قد يلتبس به اي يلتبس
الفعل بكل منهما لكنهما يغايران بان يتلبس بالفاعل من جهة وقوعه منه ويتلبس
بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم
ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا التمهيد لحذفه وتقديمه وان كان سائر المفاعيل

بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكر جامع المتعلق افادة ثابته بها
من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك فالافادة وقوعه مطلقا اى ليس
الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وشبوته في نفسه من غير اراده ان
يعلم من اول او يعلم من وضع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا
بل الكلام كقولك ان يقال وضع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة
على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اراد بديهة ظن وضع منه فقط ترك المفعول
ولم يذكر معه واذا اراد بديهة علم وضع عليه فقط ترك الفاعل وبنى للمفعول
واسنده اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اى مع الفعل المتعدى اسند الى فاعله
فالغرض ان كان اثباته اى اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اى نفي
الفعل عن فاعله مطلقا اى من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده
او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن
عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول
لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع بنوعهم منها ان
الغرض الاخبار بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فنقض
غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان
جنس ما تناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت
له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اى هذا القسم
الذي نزل منزلة اللازم قسمان لانه اما ان تجعل الفعل حال كونه مطلقا
اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه
اى عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة
او لا تجعل كذلك الثاني كقوله تع قل هل يستوي الذين يعلمون والذين

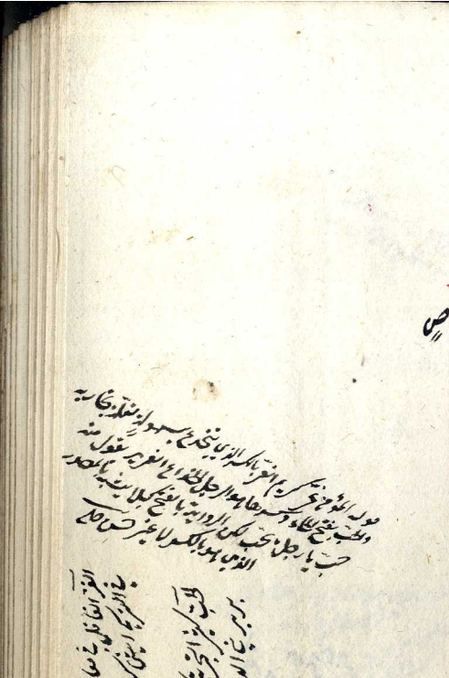

لا يعلمون فان الغرض من اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم في افراده ولا خصوص
ومن غير اعتبار تعلقه بعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم
ومن لا يوجد ومع هذا لم تجعل مطلق العلم كناية عن العلم بعلوم مخصوص بدلالة
القرينة واما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله وذكر السكاكي
في بحث افادة اللام للاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله
عليه الصلوة والسلام المؤمن غركم كريم والمنافق حب لئيم حمل المعرف باللام
مفردا كان او جمعا على الاستغراق لعلة انهام ان العهد اما في فرد دون آخر مع تحقق
الحقيقة فيها ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد
يكون للقصد بان نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم فدعا بانه نحو فلان
يعطي الى يصلح منه ان يفعل الاعطاء وهو بوجه هذه الحقيقة ابهاما للمبالغة بالطريق
المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة
الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق والبه اشار بقوله
ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل ونفيه بمنزلة منزلة اللازم من غير اعتبار
كناية اذا كان المقام خطابيا بكفي فيه مجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه
اليقين البرهاني فاداى المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اى كون الغرض
ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل ودفعا للتحكم
اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتقيضه ان معنى بعطي ح يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام
الخطابي على استغراق الاعطاء آت وشموله اجمالا عن ترجيح احد المتساويين
لا يقال افادة التعميم في افراد الفعل بناء في كون الغرض ثبوته لفاعله
او نفيه عنه مطلقا لان الغرض مع الاطلاق ان لم يعتبر عموم افراد الفعل

ابكى ودما بكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعدوته زفي الكلام العلة
وسهم الشتا باثر مولع فان تعلق فعل الشبه ببكا الدم فعل غريب فلا بد من ذكر
المفعول ليقترن بغير السامع ويأنس السامع به واما قوله اى قول بالحسن
على بن الحد للجوهري ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت
تفكرا فالبس منه اى مما تنزل فيه حذف مفعول الشبه بناء على عزيمة تعلق
به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الاقتراح من ان المراد لو شئت ان ابكي
ابكي بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول الشبه ولم يقل لو شئت تفكرا الان
تعلق الشبه بكيت تفكرا ابكا التفكر غريب كتعلقها ببكا الدم فدفع
هذا الوهم وصرح بانه لبس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكا الحقيقي
لا البكا التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا
بل اراد ان يقول افنى بكائي الدموع فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى
لو شئت البكا من تعذيب جفوني وعصرت عيني لسبل منها ومع لم
اجد دمعا فصرح منها بدل الدمع التفكر فالبكا الذي اراد ابقاء الشبه
عليه بكا مطلق مبهم غير متعد الى التفكري الشبه والبكا الثاني مقيد
متعد الى التفكر فلا يتم تغير اللاول وبيانا كما اذا قلت لو شئت
ان يعطيني درهما اعطيت درهمين كذا في دلايل الاعجاز وتمامه شفاء من
سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي
والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام
بل الغرض الخ لا يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في
ماؤه الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت بان ابكي
تفكرا ابكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا

فيكون

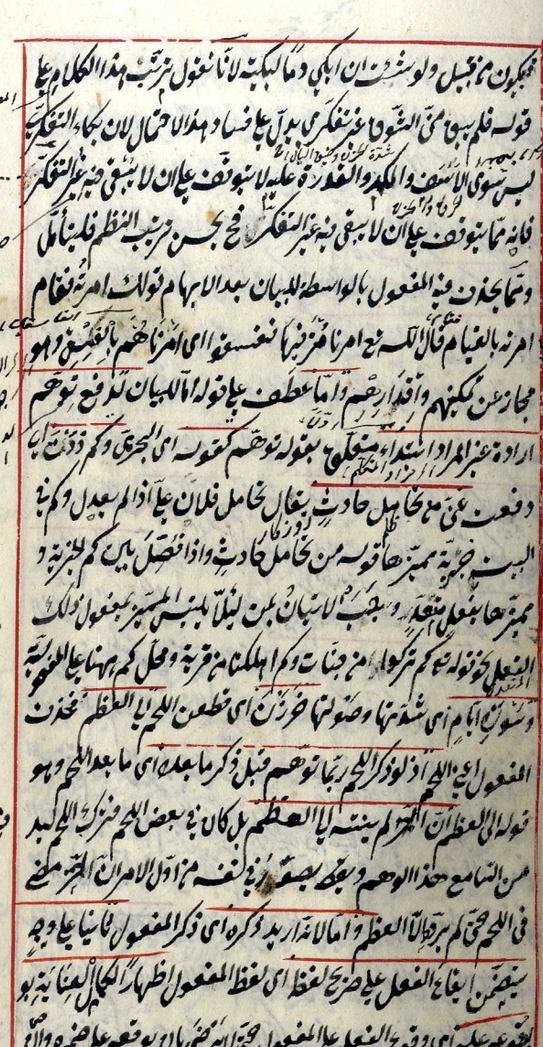

فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما بكيته لانا نقول بترتب هذا الكلام على
قوله فلم يبق مني الشوق الا غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر
ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر
فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فح يحسن ترتب النظم فلينأمل
وتما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام
امرته بالقيام قال الله تع امرنا مترفيها ففسقوا اى امرناهم بالفسق وهو
مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم
ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اى البحتري وكم ذدت ايدي
دفعت عني مخايل حادث بفعال تخامل فلان على اذا لم يعدل وكم في
البيت خبرية مميزها محذوف اى وكم ذدت ايدي مخايل حادث واذا انفصل بين كم الخبرية و
مميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك
الفعل نحو كم ملكت من قرية وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا على النصبية
وسوء ايام اى شدتها وصولتها فرزئن اى خطمن اللحم اى العظم فحذف
المفعول اى اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما توهم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد اللحم وهو
قوله الى العظم ان المترام ببنية الى العظم بل كان في بعض اللحم فيترك اللحم لبعد
من التامع حذف الوهم وبعضهم يصحف في نفسه مزاول الامر ان المترام مضغ
في اللحم حتى لم يبق الا العظم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه
يتضمن ايقاع الفعل عليه صريح لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية به
بعد وقوعه عليه اى وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان
كان الضمير كناية عنه كقوله البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السود والمجد
والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره

لكان المناسب في قوله لم يخذ الانبان بضم وای فلم يخذ وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع
نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى
بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لشيء ان يكون اصابه
ما لان اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع
نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء فيجوز ان يكون السبب
اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري تركت متوجها نحو المدوح بجلب مثل له
قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان طلب المثل صريحا قد يدل على نحو بخله
بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده في الجملة وايضا في هذا الحذف
بيان بعد الابهام واما التعميم في المفعول مع الاختصار كقولك فلان يعطي
ما يؤتى اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن
ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار فح وعليه
اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعو الى دار السلام اي يدعوا
العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة عم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق
المستقيم الموصل اليها يخص من يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فان
الاول ينفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وبهما وان احتمال ان يجعلا
من قبيل ما تنزل منزلة اللازم لكن التامل الذوقي يشهد ان المقصد في
هذا المقام ولذا اجعل الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق
بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا اجعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي
للعموم في غير المفعول به قوله نح واياك نستعين اي على كل امر يستعان
فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليستلزم الكلام وههنا بحث وهو ان
ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير

المفعول

المفعول بحسب القرائن وح ان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون
عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فالدلالة على التعميم
فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام و
الحذف انما هو للجزء والاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الا
ختصار وقد دفع في بعض النسخ عند ايهام قرينة وهو ان ذكره كما سبق
في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند
قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا خارج في
سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني
وعليه قوله مع اريني نظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث
على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يؤتي كل احد يكون الاعمام على اللفظ
من حيث الظاهر فظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو بين
بفساده واما اذا حذف فيكون الاعمام على العقل ظاهرا فلا يتم الا ما
يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فنقول ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم
خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يؤتي كل
احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فنقلت اولا تقييد التعميم بالذي
لا يوهم خلاف المقصود مما دلالة اللفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف ح انما
يكون لدفع الابهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فذكر الغرض المالي
مزيد اختصار في الحذف اعني دفع الابهام والتعرض المالي ليس كذلك اذ التعميم
غير مناسب وثالثا ان هذا الاستغراق في نحو قوله نح والله يدعو الى دار السلام
تمام قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الله لا يوهم خلاف المقصود بل
يتحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف

وقولك لا غير صرح في المغني بنعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص
جميع ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكرته ما انا قلت هذا ولا غيري
وكذا يجوز زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان
له واما الثاني فلان معنى الكلام ليس على ان الظاهر انه الضرب فيرده الى الصواب
في الاكرام واما الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال
ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفت فنا كيد ان قدر الفعل المحذوف
المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر
المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم
على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص
ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهذا
ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد
معلوم ان ليس الغرض التخصيص الا تاكيد اعلمنا تاكيد فبقوي بازدياد التاكيد
لا محالة وعند امعن قول صاحب الكشاف في قوله وابامي فارعبون انه من
باب زيدا ضربته وهو اكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في المغني
بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير ابامي ارعبوا فاعبدون وتحقيق الفاء
بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يتعرض فيه التخصيص لان
الغرض منه مجرد تفسير الفعل لابيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان
ارضي واسعة فاياي فاعبدون فنحو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون فالفاء
في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا
العبادة لي في ارض فاخلصوا حالي في غيرها فحذف الشرط وعوض منه تقديم
المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفيه جعله الفاء في فاعبدون جزاء

الشرط

الشرط تسامح بناء على انه غير ما هو الجزاء اي فاعبدوا انكاته هو هو واما
الفاء وآت الثلث فاولها ها جاء الخ كانت في الشرط المحذوف اثبت بها
على سببية ما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر و
الثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد
وقع في بعض النسخ واما نحو فاما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص
وذلك لامتناع تقدير الفعل معه اما نحو واما ثمود فهديناهم فلان لزوم وجود
فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما
يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يتبع في الدنيا شيء يتبع معه قيام زيد فهذا
جزم هو نوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دام
الدنيا فاذا وقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط الخ يمكن من شيء
واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء الموزن بان ما بعدها لازم
لما قبلها ليحصل الغرض الكلي الخ لزوم القيام لزيد والا فليس هناك موضع
الفاء لان موقعه صدر الجزاء ومحصل التخفيف انابة الملزوم في فضلة الكلام
اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اي الشرط وحصل من قيام جزء الجزاء مقام
الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان خبر ما الشرط حذفه ينبغي ان يشتغل
شيء آخر وحصل ايضا ابقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء
السببية في ابتداء الكلام ولذا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المعمول الظرف
وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يتنكر
اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل
هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الفاء المانع وبظهر لك من هذا التحقيق
ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص بظهور ان ليس الغرض انا هديناه

ثمود دون غيرهم ردًّا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل
الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الابرى انه اذا جاء
زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدًا فاكرمته واما عمرًا
فاهنته وليس في هذا حصر ولا تخصيص لانه لم يكن عارفًا بثبوت اصل الكرم و
الاهانة وكذلك اي ومثل قولك زيدًا اعرضت قولك بزيد مررت على اعتقد
انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعلومات نحو يوم الجمعة سرت
وفي المسجد صليت ونادٍ ديباجا ضربته وما شابه فحجت والتخصيص لازم
للتقديم غالبًا يعني ان التخصيص لا ينفك عنه غالب الامر عن تقديم ما حقه
التاخير يعني انه لازم للتقديم لزومًا اكثريًا كما يقال تحرك الفلك الاستقبال
لازم للمضغ غالبًا اي خلاف النحاة وقوله غالبًا اشارة الى ان التقديم قد
لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة
كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك
قال الله تع وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه
ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعًا فاسلكوه وقال وان علينا
للحافظين ثم قال اما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما
بنعمت ربك فحدث يا غير ذلك من المواضع مما لا يحس فيه اعتبار التخصيص
لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في
اياك نعبد وايانا نستعين لمراعاة حسن التنظم السجعي الذي هو على حذف
النون للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المص بقوله ولهذا يقال
في اياك نعبد وايانا نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي
اليك الحشر ون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير في

في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدًا عرفت والثاني بواسطة مثل
بزيد مررت مع ان الذوق ايضًا يقتضي ذلك وبهذا اسقط ما ذكره ابن الحا
من ان التقديم في نحو الله احمد وايانا نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للتخص
لان الذوق وقول ائمة التفسير والبيان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانا ينا
الاختصاص والبه اشار بقوله وبعد اي التقديم في الجميع وراء التخصيص
اي بعد الاهتمام بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانهم وهم بشانه مهتمون
اقول قال الشيخ في دلائل الاعجاز اتم تجدهم اعتدوا في التقديم بشيء يجري مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يعقل وجه العناية بشيء ويعرف له معنى و
قد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غيره ان يبد
من ابين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضًا ان يجعل التقديم
مفيدًا في كلام فائدة وينكر مفيد في آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب
في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما بدّ منه ثم لا يدل اخرى
لان الشعراء كانوا يبتدئون باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات والعزى
فيقصدون بالوحدة تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم اورد
اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدًا للاختصاص والا
تمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تع احق
برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهتم فيه القراءة لانها اول سورة
نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق
بافراء الثاني اي هو مفعول القراءة الذي بعده ومع الاول او وجد القراءة من غير
اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار
تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك بافراء

الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذ
الخطام واخذ بالخطام والاحسن ان اقراء القراءة والباء للاستعانة او الملابسة
الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة او اوجدها
او المفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او الملابسة
اي مستعينا باسم ربك او متبركا او مبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو
التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق
الاول قوله باسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض ان
كان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول
عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم
على المفعول لانه عمدة ينتظره اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه
والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا ينفصل بينهما بشيء
والمفعول الاول نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول
الثاني لمقارنته مع الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ العطاء وانما ترتب الفاعل
فقبل الاصل تقديم المفعول ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواو
ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر
الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع
التوابع الاصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل ثم البيان او لان ذكره
اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم فقد جعل الاهمية ههنا قد تكون
الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملة له ولغيره من الامور المقتضية
لتقديم المسند اليه وكلام صاحب المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه
فمراد المص بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع

بسنانه واهتمامه بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم
المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي لتخلص الناس من شره وكقولك
زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يعتد برميه انه يقتل احدا فالغرض الاهم
الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل اولان في التأ
اخلال لا يسيبان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه كونه
لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يعلم
انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة
اصناف والسبب في تقديم الاول انه مؤمن ظاهر لانه اشرف الاو
واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان لا ينوهم خلاف المقصود والا
في الناخر اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة
موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف
وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها
قسمان احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف
على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الا غير ذلك و
ثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول
على العامل في قولك وجه الجيب لمن قال لك ما الذي تصنع وتقديم
المفعول الثاني على الاول في قولك اعطى وجعلوا الله شركاء على انهما مفعولا جعلوا
فان ذكر الله وذكر وجه الجيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه
عرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان محاطبك
ملتفت اليه منتظر لذكر كيفية نعتك وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى
بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على ضمائر موسى ومعاملة اصحاب العربية

الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لازمام حديث يذكر القرينة على
فيما مرت خبر ام كلما كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العامل خلاف
قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض و
كي اذا اعرفت ان في الناخبر ما نعا مثل الاخلال بالمقصود يعني قوله تعالى وقال الملأ من قوم
الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال
اي من قومه على الوصف اي الذين كفروا اولوتوجيه لقومه انه من صلة الدنيا لا
هنا اسم التفضيل من الدنو وليست اسما والدنو بعد من بين ومثل الاخلال
بالفاصلة في قوله تعالى آمنا برب هرون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى
احق بالتقديم واعترض عليه المص بوجوه احدها ان قوله وجعلوا الله شركاء منهم
للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلقا جعلوا لله منكر الا باعتبار تعلقه بشركاء
اولا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا لله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار
تعلقه بلله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد
بالمفعول لابن لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم
احدهما على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه
ما يدل على ان المنكر تعلقه جعلوا لله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه
ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وابراده في الذكر اهم لكونه في
نفسه نصب العين المؤمنين ولا يخفى انه كما يرد هذا ما ذكره وفاته انه
جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود اولرعاية الفاصلة من القسم
الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب ما تعذ
ان يكون نصب العين وقالت ان تعلقا من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره
وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو بمعنى

بعض لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفناهم الكفرة وقتلناهم
في الحيوة التي دنت من قوم نوح ثم اللهم الا على ورد بعيد مثل ان يراد دنت من
حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم وشبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان
منافيا في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الطلب على المنفي
من باب تقديم معمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من
انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر
نعم قد وضح البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه تم الحكم تعميما للغاء
وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يتبع
الاعتناء تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل واحتاج التقديم
على الفعل من جهة الحرون لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه
على الفعل **الباب الحادي عشر القصر** وهو في اللغة الحبس يقال قصرت الفحيحة
على فرسي اذا جعلت دريئة للغير وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء
بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون
بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب
الاضافة النسبية الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي
لان تخصيصه بالمذكور يرد على الاطلاق قبل الاضافة الى المعين آخر كقولك
ما زيد الا قائم يعني انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا يعني انه لا يتجاوز
الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون
التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات والمراد بقصر صاحب المفتاح تقسيمه الى الحقيقي
وغير الحقيقي نقله جدواه توهم المص انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال
حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون فان او بوصف مكان

آخر او لا يختص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا القصر
شامل للحقيقي وغير الحقيقي لان المراد بقوله لثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر
اعم من ان يكون واحدا او اكثر لا ما لا نهاية له او لوارد الواحد لخرج عنه اكثر
من امثلته غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر
ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمرا او خالدا او بكرا شعراء
فليتأمل فيه هذا ما سنا لنا توهم اختصاص القصر بغير الحقيقي نعم انه قد او رد
الا مثلة في اثناء هذا القصر من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا
عن وصمة الكذب وكلامنا لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر
لا غير وليس غير وليس الا او مثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيدا الا عمرا
واذا ما ملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال ممن او خلت الشيخ على
الوصف السليم بثبوته ونفيه الخ لحكم العقل بإثبوته للمدعى لان
عالما كقولك في الدنيا شعرا وفي جبلة كذا شعرا، وان خاصا كقولك زيد
وعمرو شاعران فحينئذ اول النفي ثبوته لذلك ممن قلت الا زيد افاد القصر وكل منهما
اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
والفرق بينهما راجع فان الموصوف في الاول لا يمنع ان يشاركه غيره في الصفة
لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة ولكن تلك الصفة يجوز
ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمنع تلك المشاركة لان معناه
ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن
يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة المعنوية التي
معنى قايم بالغير لا نعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فبينها غير المقول
وبينها عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا العالم حسن وصدقه بدونها على الرجل

المعنوية

المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل
في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسرنا بها
دخول على ذات باعتبار معنى هو المقصود وعموم من وجه لتصادقهما في جاءني
رجل عالم وصدقهما بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني
هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالصفة في هذا المعنى والاول اسبق وانما
قولك ما هو الا زيد وما زيد الا ذاهب وما الباب الا مفتاح وغير ذلك تمام وقع فيه
الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اراد انه مقصور على الكون زيدا
او ذاهبا او مفتاحا فليتأمل والاول قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد
الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر
الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة
المتكلم بها فكيف يصح منه حصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان
هذا النوع من القصر منصرف الى المحال لان الصفة المثبتة تقتضي البتة وهو
ايضا من الصفات فاذا انتفت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا
اذا قلت ما زيد الا كاتب على انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا
بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة
على الموصوف من الحقيقي كقولنا ما في الدار الا زيد على ان الكون في الدار مقصور
على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين
لا يجري في الحقيقي كما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد
بغير المذكور كما يقصد في قولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيدا
في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا او ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات
المقصود بالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة

ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد
بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء ودقيق
فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة
دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني
اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر آخر
او مكانه ولفظ او للتنويع فلا ينافي الغير وقوله دون اخرى معناه
متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد الشراكة في صفتين والمتكلم
يخصصه باحدهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من
الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في
الاحوال والرتب نقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز حد لحد وتخطي حكم لحكم ولقائل ان يقول ان قوله دون
اخرى ودون آخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد
آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر بأكثر من صفتين
او بثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقد كاتبا
وشاعرا او منجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو
وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع
فقد دخل القصر الحقيقي في هذا القسم لانه تخصيص امر بصفة دون سائر
الصفات او تخصيص الصفة بامر دون سائر الامور وكذلك الكلام
على قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر
الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر
يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما انتفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا

مما لا يقع

تمما لا يقع وكذلك الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير
الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه
ليس رد على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد
هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصص بغير الحقيقي
لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم
الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ
العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات
غير صفة واحدة ولا يرد ايضا بين ذلك لكذا اشتراك صفة بين جميع
الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان
كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف قد بان
الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر
والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان
آخر فالمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف
واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة
في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يجوز
يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك
زيد وعمرو في الكتابة وسع هذا القصر افراد لقطع الشركة اي سع
لقطع الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل منهما هو
تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد
العكس اي عكس الحكم الذي اسنده المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا

ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام ويقولنا ما شاء
الا زيد منه يعتقد ان الشاء عمرو دون زيد وبسبع هذا القصر قصر قلب لقلب
حكم المخاطب اذ ساوى بادى النظر انه عطف على قوله ما يعتقد العكس ولفظ الا
صريح في ذلك اى المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من يساوى
عنده الامران اعنى اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها فهو قصر الموصوف
على الصفة واتصاف غيره بتلك الصفة فيه قصر الصفة حتى يكون
للمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على
التعيين وبقولنا ما شاء الا زيد منه يعتقد ان الشاء اما زيد او عمرو من غير
ان يعلمه على التعيين وبسبع هذا القصر قصر تعيين لتعينه ما هو غير معين
عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شئ بشئ دون آخر قصر افراد وتخصيص
شئ بشئ بمكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا
عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعلم المتكلم
احدهما كيف يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة بمكان
آخر ولا لم يثبت بالصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا يرى انك
اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد منهما القيام والقعود على
السواء فقد خصصت بالقيام منجاوزا القعود وكم ولم تخصصه بالقيام
بمكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى تنوع القيام
مكانه وكذلك الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شئ
بشئ دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذى سماه المص قصر تعيين و
جعل تخصيصه بمكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المص بالاخر
احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين فالمراد قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد

اتصافه

اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام بمكان الصفة الاخرى
اى باحد الصفتين الذى اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة فلت
مقتضى قوله بمكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا
اريد بالاخرى احدى الصفتين فهى صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب
لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل
اعتقد اتصافه باحدى الصفتين مع غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل
واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة بمكان اخرى بل تخصيصه
بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله بمكان اخرى لا يقتضى ان يكون
اعتقاد المخاطب نفى الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفى فيه تجويز
نفيها واثبات الاخرى وهنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما يجوز
ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود وعلى التعيين
فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام بمكان الصفة الاخرى التى
تجوز ثبوتها له على التعيين وهو القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا
اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد
الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة بمكان الشعر لان الكتابة في مكانها قلت بعد
ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق
في قصر التعيين تخصيص شئ بشئ بمكان آخر لكنه لا يقتضى ان يمتنع فيه تخصيص
شئ بشئ دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يتردد بالقيام والقعود
تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله
دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب
بهذا من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من يساوى عنده

وغايته ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا او تقاربه
المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او نسبا وبالثاني من يعتقد العكس او
نسبا وبعنده وسيع القصر الذي يكون المخاطب به من نسبا وبعنده سواء كان دون
اخر ما او مكان اخر قصر تعيين وكفى دليلا على منانة كلام المفتاح وركاكة هذا
الكلام انه بتقرر ما هذه التكلفات ولعله عفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة
وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب
اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما
لا كونه منجما لامتناع اجتماع الشاعرية والمنجمية لان الافحام هو وجدان الرجل
غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين
ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما
سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كما
لو قام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماع
فمنوع واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها طريق القصر مشعر
بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا كما في زيد
قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي تنافيها
المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو الذي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا
عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء
الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به وبقول ما زيد الا قاعد ايضا
ويخرج قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي
بين الشعر والكتابة بحيث لا شبهة كذا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح
والحق ان في عدم اشتراط هذا الشرط وامّا ما يقال من ان هذا الشرط حتى قصر القلب

فمما لا يفهم

فمما لا يفهم من اللفظ بادنى ملاحظة الاصطلاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن
قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا اذا قال ان المراد التنافي في اعتقاد
المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط حتى يكون ضابطا لانه
قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس الخ ثبوت ما نفاه
المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب
معتقدا للعكس فلا يحسن قول المصنف ثم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين و
لا عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل
فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او
غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتغايرين لا يتصور
امكان اجتماعهما وللامتناع نكتة مادية جعلي مثالا لقصر الافراد والقلب يصلح
مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يجعل
القصر بتوسط حضر الفصل وتعريف المسند وبخو قولك زيد مقصور على القيام ومحصور
وما شابه ذلك فكانهم جعلوا القصر حسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون
طريقا من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من
طرق القصر لكن تركوا ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض
لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يجيئان غير المسند
والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول
الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصر الموصوف على
الصفة افراد ازيد شاعر لا كاتب او ازيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما
ان يكون الوصف الثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف

اليه

هو قد لكنهما يجيئان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا ويمكن ان يقال ان هذا
الاخير وان اشتمل الوسط على المسند اليه والمسند يظهر ترجيحهما ان عدم
طرق المتقدم كان قد عمل بانها باب الرابع لذا لا يجعل لكنه لا يناسب
والاولى ان يقال ان ذكر ما يتعلق بالمسند اليه والمسند من احكام لم يذكر مفصولة ومناسبة
ثم لفظ انما الخ

لحروف العطف وانا لكن نظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف
انه يصح طرحها ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك بقولنا العطف وقلبا زيد
قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على انهما لا يجتمعان لكن لم
يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فناظر بها القصر ودلالة على هذا المعنى
بخلاف مجرد الاثبات فانه خال من هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد
في قصرها اي قصر القصة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو بل زيد
ويصح ان يقال ما شاعر ولكن زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما
بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكرنا في
شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فلذا اذا لم يعمل امكن
اصلة العمل واما التوافق في اللغة العالمة بوجه غلط فاحش لا يعرف له
وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال للافراد صالحا لان يكون
مثالا لا يستثنى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح
لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر القلب لم يتعرض لذكره
وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصر افراد
ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد
والكل يصلح مثالا للنفيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها
انما كقولك في قصر افراد انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا
وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما
يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس الامر وقولهم ان لا تستعمل على
عن الثاني ما وجب للاول انما تستعمل عن الثاني ان يكون قد شارك الاول
في الفعل الا يرى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل

ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان المجيء
زيد لا عمرو وفيه كلام مع من غلط فزعم ان المجيء عمرو لا زيد لا من اعتقد
انهما جاءا ثبان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم
يكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اشبهه لزيد عن عمرو
فهو كلام مع من زعم ان المجيء عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا بان قال زعمت
ان المعنى انما جاء بين هذين القوم زيد وحده فانه تكلف في الكلام هو الاول وبه
الاستبداد اذا الحمل ولم يعتبر بجوده لانه السابق الى الفهم الاشهى كلامه و
انما كان مفيدا للقصر لنضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما
ليست هي النافية بل ما تضمنه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته
القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه
بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل
بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا بد ان تدخل على الاسم او
النافية لا تستغني الا ما وقد خلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه
ليس بمجرد ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان او فرق بان ان يكون في الشيء
مع الشيء وان يكون الشيء على الاطلاق فغلب كل كلام يصلح فيه ما والا
يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول
بقوله لقول الفرزدق انما يحرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما يحرم عليكم
الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير
هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة
وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير
الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة

ما كان

خطأ اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام
معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا البتة ثبت انا نفض
معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد
محذوف والبتة خبر ان فقد بروا الذي حرمه الله عليكم البتة وهذا يفيد القصر
كما مر فيعرف السند ان نحو المطلق زيدا او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق في
زيد فان قلت جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب
قلت انما على قراءة حرم مبتدا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا قطع
انما البتة بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله مع قطع وجه كرفع البتة الا على انا
انما حرم الله شيئا هو البتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة
والعائد محذوفا والبتة خبر ان والمقدر ان الذي حرمه الله عليكم البتة لا
مجال للارتكاب بهذا التأويل واما على قراءة حرم مبتدا للفعول فيحتمل ان يكون
ما كافة وان يكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون
ما كافة وحرم مسندا الى البتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والبتة خبرها
اولى لنفي ان عائدة على هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ونقول الخ فانا لا
نثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف
نحو انما زيد قائم فلانا لنثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر
الصفة نحو انما يقوم زيد فلانا لنثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما
فاسوى للحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص بظهور انه لا ينفي كل
حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده لموصوف اولا ثباته
على الصفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله وصحة انفعال
الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ فيه تقرر

في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر خصوصة مثل
التقدم على العامل والفصل بينهما بالغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية
ههنا سوى ان يقدر به الفصل لغرض ونحو ذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا
ثم تشهد صحة هذا الانفصال بيت الشماخ ويصرح باسم الشاخر ليعلم انه
من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اولا ليس الغرض تحجر والتمثل فقال
قال الغرزدق انا الذائد من الذود الطارد والذود الطرد والحامي الذمار وهو العهد وفي
الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي باللوم بحقه ليم وعنف من حماه وحربه
وانا بدافع عن احسابهم انا ومثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع بالمدا
عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانا ادافع عن احسابهم لصار المعنى
انه بدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم
وليس كذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز
ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يجب ان يقال وانا ادافع عن احسابهم انا على
ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبره اي ان الذي بوا
انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود
والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا فرق
في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف
صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان
غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا
انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى من العام
وهو غائب وقد يستدل على خمسة معنى اولا باعمال الصفة الواقعة بعد
على ما صرح به بعض النحاة نحو انا قائم ابواك مثل ما قائم الا ابواك وقد تعمل

في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وجه انه لما كانت كلمة
ان لتاكيد اثبات السند للمسند اليه ثم اختلف بها ما المؤكدة نا سب ان ينفي
معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان نحو لك زيد جاء
لا عمرو لس يرد في المجيء بهما سندا اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء و
ضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا انتفيته عن
عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لانا كيد على تاكيد قلت
انا الثاني فانما الاثبات القصي فنا كيد قطعا واما الاول فنا كيد ابتدا بالنسبة الى
نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة
ذكرت لوضع انا مقتضيا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى تكون كل كلام فيه
تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا القايم ومنها اي ومن طرق القصر
التقديم اي تقديم ما حقه التاخير خبر كمبتدا او معمولات الفعل كقولك في
قصر الموصوف بصفته انا سعيت في حاجتك اي انا وكان الاصل ان يذكر مثالين لان هذا
المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والعنبسية ان سنا فنا نام يصلح مثالا لقصر الافراد
والنام يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كنت مهتما افراد السامع اعتقد انك مع
الغير كنت وقلبها لمن اعتقد انعزاله عن الغير به ونعيتها لمن اعتقد اتصاف احدهما
به وكذا الكلام في سايرمعمولات الفعل مما يصح تقدمه وهذا الطريق بعد اشتراكها
في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد
اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فمحكمه صواب في بعض وهو ابتداء
الحكم وخطاء في بعض وهو ما بعقبه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف
على احد الوصفين او كون الوصوفين والخطاء بعكسه واما في قصر التعيين فالصواب
ايضا كونه لاحدهما والخطاء بجعله لكل منهما على التساوي ويختلف مزجوه فدلالته

الرابع اي التقديم بالنحو اي بنحو هذا الكلام يعني انه افراد اهل الذوق السليم
في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح
البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي
والاستثناء وانما لمعاني تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف
ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي لامر من
الامثلة فان المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس
فلا يتركك عليها الا كراهة الاطناب كما اذا قيل لك زيد يعلم النحو والتصريف و
العروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر تشتغل بتزهما اي في هذين المقامين زيد يعلم لك
لا غير اما الاول فمعناه لا غير النحو وهو قايم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني
فمعناه لا غير زيد وهو قايم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وفي
على الخصم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا
هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا اسود
ولا امر عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير
وكما وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي و
الاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا زيد
واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف فقد يكون بان يحذف
المنفي ويقام مقامه لفظ اخر متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير
وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخر
يودي معناهما مثل ليس غير وليس الا ونحو لا يبغي العطف فليتامل فالاصل
في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون
المنفي نحو ما زيد الا قايم وانما هو قايم وقايم هو فانه لا نص فيه على المنفي اذ المقصود

والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاشكال ان النفي يتبع بلا العاطفة لا مطلق
النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقبل طريق العطف
كما في المفتاح لان الحكم مخصص بلا ودون بل لاجماع النحاة اعني النفي والاستثناء
ولا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك
في تراكيب المصنفين لانا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط
النفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك
المنفي منفيا قبلها بغير عام او اوائل النفي لانها موضوعة لان تنفي بها او وجبته
للبيوع لا لان يعتد بها النفي بل شرط قد نبهت عليه والشرط منفوي في النفي
والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وضع فيها استثناء
حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فان قلت اذا قلت
لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بالبتة وكذا اذا قلت ما يقوم الا
زيد فقد نفيت عمرا او بكرا او غيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا بلا هو
منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها قلت ما اردت قوله بغيرها
فكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت كذلك مراد به غيرها
من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا نحو اي
الكلام او علم السامع او المتكلم او شيء من الافعال القلبية على النفي مثل امتنع
رأيي وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الا
ان يصرح به المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مدفوع
بالتامل في قولنا وليت الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذي
غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الاخير لذلك الشخص فقوله بغيرها
اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا

اذ لا يتبين انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم فذا خذوا
هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو
زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا او نحو جاءني الرجال لا النساء
لا هند ولا زينب ولا غيرهن على ان يكون بدلا او يجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين
اي انما والتقديم فيقال انما انا بتميم لا تنسى وهو باق لا عمرو والتمثيل نحو زيدا
ضرب لا عمرا احسن لان المنفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي
والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران
صريحا في النفي فلا بد وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك والمعنى الموجب
فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح
انه صح ان يقال ما من اله الا الله واحد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله
وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا يدل الا في النفي واحد بهذا الملحوظ بقي
الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا
صريحا بل ضمنا وانما معناه والصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك
لا عمرو تنفي عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاءني زيد لا عمرو فانه صريح في النفي
فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد
عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي
بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الصحيح كما في انما انا بتميم لا تنسى اذ لا دلالة لقولنا
امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فتامل ثم ظاهر كلامهم يقتضي
جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقد قرئ الا يوم الجمعة لا سائر
الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان الصريح
الصريح بالاستثناء مشعر بان المنفي ايضا في حكم المصرح به اي لم ير زيد الا

لكن النفي مصرح به

القيام

وما ترك القراءة الا يوم الجمعة فيمنع ثم قال السكاكي بشرط مجامعة اي النفي
العاطفة للمثالث اي اثنان لا يكون الوصف به نفسه مختصا بالموصوف لعدم
الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع
ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن
سمع وعقل بخلاف انا نقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد
وقال عبد القاهر لا حبس الجماعة المذكورة في الوصف المختص كما حبس به غيره
وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ولم
يذكروا هذا الشرط في التقديم لوجوبه او لان السبق دلالته على الحصر
اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما مجيء فيه النفي بعد تارة نحو
ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو وبدا آخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت منذر
لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا
دليل على امتناع نحو ما جاءني الا زيد ثم يجيء عمرو ما زيد الا قائم لكن هو بقاعد
وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الشيخ
ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره خلافا الثالث اي الوجه
الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل الشيخ النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي
استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها خلافا فان اصله
ان يكون للحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح و
قد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما يجيء لخبر لا يجهله
المخاطب ولا ينكره او ما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكره او بحكم فيه انكار
لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطاء لم يصح الحصر
بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شأنه ان لا

يجهله

يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا خبر فيه على هذا
هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريقا انما ان يسلك مع المخاطب في مقام
لا خبر فيه خطاء او يجب عليه ان لا خبر ثم انه قد يترك كل من الاصلين خروجا
للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك
لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا
اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم
منزلة المجهول لاعتبار مناسب يستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي
والاستثناء افرادا اي حال كونه نصا لافراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصورا على الرسا
لة لا بعدا على التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين
عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك
لكنهم لما كانوا يعدون حلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم حلاكه منزلة
انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب
هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي فيما
بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او فيها عطف على قوله افرادا اي او
يستعمل الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدو
نا عما كان يعبد آباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام
وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا
منزلة المنكرين لاعتقادهم القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخا
طبين على دعوى الزيادة اي لان الكفار القائلين لهذا القول اعني ان انتم الا بشر
كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد
خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة

فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخراج البشرية بناء على ما اعتقدوا
من التنافي بين الوصفين فغلبوا امارة الحكم وعكسوا وقالوا ان انتم الا بشر اي
انتم مقصورون على البشرية بسبب لكم وصف الرسالة التي تدعونها وانما كان
هذا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد اعترفوا التنافي بين البشرية والرسالة
وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين
على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم
اشارة الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم
من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان والمساهلة معه
بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور
وهو الاطلاع حتى يراد بتسليمه اي امساكك الخصم والزامه لا تسليم انتفاء
الرسالة فان الرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره
ولكن ذلك لا ينبغي ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا جلي جوابا
لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق
كلامهم الخصم كما هو دأب المناظرين وبكن نظر بسبب السؤال بوجه آخر وهو انه
استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون
ذلك بل يدعونه والاول وفق بجواب المتن فليفهم ومما اشتمل على تنزيل
المعلوم منزلة المجهول قصر قلب في قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا
رسل عيسى عليه السلام ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
فقولهم ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما قوله ان انتم
الا تكذبون فظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون
انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح

على انه

على انه قصر افراد بنفي الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على انكاره وهي ان الكفار
تنزل المخاطبين وشبههم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر
عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب
كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين فقصر وهم على الكذب فصار عينيا وقوله
كقولك عطف على قوله كنفولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل
فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك وبقرينة قوله
انت تريد ان تقصر عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك واقفا منتفيا
على ذلك الخ والاول بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لما علم
الظاهر لانه لما لم يشعر على احد نكانه اخطاء فرد بانه ليس باحد لكنه غير
مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شانه ان
يكون معلوما للمخاطب لاصراره على انكاره وادعاء ظهوره فيستعمل له
الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا
ان كونهم مصلحين امر ظاهر ومن شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره و
لذلك جاء الاتهم هم المفسدون للرد وعليهم مؤكدا بما ترى من ايراد
الجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي
هو ناكيد على ناكيد وتوسيط ضمير الفصل المذكر لافادة الحصر وتصدير الكلام
بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما حقه الغفلة والعناية اليه مصروفة ثم
التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله
ولا يشعرون فعلم ان باب الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر و
ثلاثية كاشتراك الثلاثة الاول في الدلالة على القصر بوضع والثلاثة
الاخيرة في انها لا تختص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وشتان

ثمة

كما شرك الاخيرين في صحة الجامعة مع لا العاطف ومزية انما على العطف
انه يعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا
بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قايم لا
قاعد اوعلى العكس نحو ما زيد قايما بل قاعد فتعقل الحكمين معا رجح
اولا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعا
اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بحال الكفار
من خرط جهلهم كالبهايم بمنطوح النظر والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من
البهايم قال الشيخ اعلم انك اذا استعرضت وجدتها اقوى ما يكون واعلى
ما يرى بالغلب اذا كان لا يراد بالكلام بعد ما نفي معناه ولكن التعريض
بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان نفس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر
اولوا الالباب ان يعلم الناس معنى ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان غاير
انهم من خرط الجهل كالبهايم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل والفاعل
نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيدا الا عمرا وما ضرب
عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما
الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين
الفعل وساير المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام
الا في الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا غلا وكذلك وكذا
بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني
احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا تاديبا وما سلب زيد الا ثوبه فحق الاستثناء
يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل
على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع

فتعا

في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا
وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقدم
مجالها اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور
حال كون المقصور عليه والاداة بحالها وهو ان يكون الاداة مقدمة على المقصور
عليه والمقصور عليه بليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول و
التقدير ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب الا زيدا عمرا في قصر المفعول على الفاعل
والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا الشهي باقوم الاكارها باب
الامير ولا وفاح الحاجب وقوله كان لم يمت حتى تسوك ولم يغم على احد الا
عليك النوائح وكذا سايرالمعمولات وانما قيل ذلك لانه لا يستقيم قصر الصفة
قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو هي الاول في الضرب المسند الى زيد و
الصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب
فلابد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما
جاز مع قلته لانها في الحقيقة ناشية بذكر المتعلق في الاخر وانما قال حالها احترازا
عن تقديمها مع ازالتها عن مكانها بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه
كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول
على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب الا
عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه
ممنوع لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه
يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع
او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمها حالها ايضا ممنوع
بعض النحاة وقوله الشريف في قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم

لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيحتمل الحق لان التقدير في ما ضرب الا عمرا زيد
ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد و في ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احدا الا زيد عمرا
طفا عند قوله يجوز استثناء شيئين بمادة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز
ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا
لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديرها بحالها انما يجوز على تقدير ان لا يجعل
الاستثناء مقدارا ويجعل المقصور في البيت متقدما ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعد استثنا بها الا ان كثير النحاة على منع ذلك
الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاء في الا زيدا احد واتبعها للمستثنى نحو ما جاء في الا زيد الظريف
او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو ابيك اذا لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول رايت والعامل في الموت
لم يبق والمعنى

135

أراد لنا بادي الرأي منصوب بمضمر اي انبعوك بادي الرأي وكذا
باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامير والنواح في البيت الثاني
مرفوع بمضمر اي قامت النواح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل
واعتبار الضمير لا يجلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر
المنصوب ومن هذا قبيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر
كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل ما ضرب بفتح فعل عمرا اي ضرب عمرا
قال المص وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان ما
ضرب لا بها سه استفهام عن جميع ما وقع عليه الفعل حتى كانك اذا ضربت
زيدا او عمرا او بكرا فقيل لك ما ضرب فعلت زيدا لم يتم الجواب
حتى تاتي بالجميع نعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مقصورا على زيد
ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على
بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه
اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاءه
القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه المنع
اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما يلي المبتدا والخبر او الفاعل
والمفعول او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي لم يذكر المستثنى
منه فمفرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا ينوب في
مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا من عام
ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج والا يلزم التخصيص من غير مخصص
قال صاحب المفتاح ولذلك مر انا في علم النحو نقول نائب الضمير في كانت
في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي نثري مبتدا المفعول في قراءة

الحسن فاصبحوا الا تبرى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذوي الرمة وما
بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام
معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان
حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال نائب الفعل
بالنظر الى ظاهر اللفظ كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل
والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والاكثف بسند
الفعل المنفي الى الفاعل المراد ظهوره وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة
هو ذلك المقدر العام وليس بمذكور فرفع الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم
اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما دخل عليه وكقوله تعالى
ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فان فاعله ضمير عائد
الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهب سيبويه يكون هند مثلا في ما قام
الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجز
النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العائد
الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في
جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي ما كسوته لباسا وفي
نحو ما جاءني الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات
وفي ما صليت والا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس والا يتحقق تغير
المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ
ليس المقدر في ما كسوته الا جثة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في
سائر الامثلة المذكورة بل المراد خصوص ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا
او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر

العام المناسب للمستثنى منه وصفة فاذا اوجب منه اى من ذلك المقدر شئ
بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشئ على صفة الانتفاء واعلم انه تدفع
بعد الا بة الاستثناء المفرغ للجملة وجع اما خبر مبتدإ نحو ما زيد الا يقوم او صفة
نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم وبعضهم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك و
كثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اكرمني وجع للحا
ما ايس الشيطان من بني آدم الا اناهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم
تعقب مضمون ما بعد الا ما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال نحالا يفارق
مضمونه بمضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير اى ما ايس الشيطان من
بني آدم من جهة غير النساء الا عازما على اغوائهم من قبل ان تقول هم خرج الامير
معه صقر به غدا اجعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع للحاصل وفي انما يوخر
المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير مما وقع بعد انما نح
بعد الا تكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اى تقديم المقصور عليه على
غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء
على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا
ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب
عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيدا الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيدا
فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان
تقديم المقصور عليه جايز اذا كان غرض التقديم مجرد الاهتمام كما في قولنا انما
زيدا ضربت فانه لغرض الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامي ما لم تزده معرفة
وانما لذة وكرمنا جها اى ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما
اذا كان الغرض استفادة امر انما ونحو هذا ليس كذلك وغير كما لا يفيد الغرض

صايا ٢ ص

اى لغرض

اى لغرض الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا وتعيينا تقول
في قصر ما زيد غير شاعر افرادا او ما زيد غير قائم قلبا وفي قصر عاما شاعر غير زيد
بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد
غير شاعر لا متجرا ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها
منفيا قبلها بغير عام من كلمات النفي الطلب السادس الاستفهام قد يقال على الكلام
الذي ليس بخبر خارج نطاقه او لا نطاقه وقد يقال على نفس الكلام الخ
الغاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد وههنا هو الثاني لانه قسيم الطلب
وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرها واراد بها ما عداهما
لان الكلام اما مشتمل على هيئة بقرينة قوله والفظ الموضوع له كذا وكذا يظهر ان
ليست مثلا موضوع لافادة معنى التمني لان الكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي
ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود
بالخبر اليه آخر الامر فان الانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي وغير طلب
وغير الطلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم
ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا الطلب لاختصاصه
بمزيد احتياج الى البحث لم نذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشائيات الغير
الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح
لان السابق في هذا الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبيا
استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض
ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا امتنع
ايجاده على معناها الحقيقي وتولد منها بحسب القرائن ما يناسب
المقام والنواهي كثيرة وجع على ما ذكره والمصنف حصر التمني والاستفهام والامر

والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا والثاني التمني والاول ان كان المطلوب
به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في الخارج
فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد
حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منا التمني وهو طلب حصول شئ على سبيل المحبة
واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا يحب المحال
ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجئ وقد يكون محالا كما تقول ليت
الشباب يعود يوما لكنه اذا كان ممكنا يجب ان يكون لكن توقع وطمعا عنه في
وقوعه والا لصار ترجيا وتستعمل فيه لعل وعسى وما ذكرناه موضوع للتمني
اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم
ان لا شفيع له لان فيه جعله على صفة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم ولا
سند عاء الاستفهام بهل لشبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن
ليت هو ابراز المتمني بكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد
يتمنى بلو نحو لو انني فاحدثني فاحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة
على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما عممنا
في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكما تعرض بلو غير الواقع
واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طمع فيه في وقوعه وقبل نحو الا ليت
بعد فصل فيه معنى التمني نحو وددت لو تذهن وجيء بحرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها
عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان
لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف
التقديم والتخضيض وجيء نحو هلا والا بمنزلة الهمزة ولولا ولو ما ماخوذة
منهما مع صل ولو للتمني حال كونها مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمنها

علة

كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب و
التزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني لتولد علة لتضمنهما يعني ان الغرض
من تضمنهما معنى التمني بعد ان تولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين
هما اياه في امثاله التقديم نحو هلا اكرمت زيدا ولو اكرمته على معنى ليتك اكرمته
فصار الجملة ناديا على ترك الاكرام وفي المضارع التخضيض نحو هلا تقوم ولو ما تقوم
على معنى ليتك تقوم فصار الجملة حثا على القيام ومعنى هذا ظاهر بخلاف ما ضرب من
التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب من قوله
لتضمنهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا و
ان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبتين مع ما و لا
المزيدتين مطلوبا بالالتزام التركيب التي على الزام هل ولو معنى التمني وهذا
مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد
ايضا محصول لما كلام المفتاح حيث قال اذا قبل حقا هلا اكرمت زيدا فكان
المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التقديم والتمام يجعل تركيبها من اول الامر
لتضمنهما معنى التقديم والتخضيص من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة
فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التقديم وما يستقبل
السؤال والتخضيض وانما ذكرنا هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لا
احتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتقديم والتخضيض من غير اعتبار التركيب
قال التصريف في الحروف تماما يأتي كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فينصب لحكم
ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك
بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فينسب بعده عن الحصول الشبيه المحال

والممكنات التي لا طماعية في وقوعها ينبو لد منه التحق فلا مقر من انه طلب محال او
ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله من
ثمة لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشتياق فالطمع
ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشتياق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت
الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ز منها اي ومن انواع الطلب الاستفهام
وهو طلب حصول صورة الشئ في الذهن فان كان تلك الصورة وقوع نسبة بين
الشيئين اولا وقوعها فمحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة
له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف وابن واني ومتى واتان فبعضها مختص
بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص شيء منها بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار اعم فقدمه المص فقال فالهمزة لطلب
التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد
وما يجري مجراهما نحو اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما
بالايجاب او السلب ولكن بطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة
كقولك في طلب تصور المسند اليه او بس في الاناسم ام عمر فانك تعلم ان
في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند اي الخاصية نحو اثلك
ام ابن الزرق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخاصية او الزرق
والمطلوب هو المعين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي وبطلب
بالاستفهام تفصيله ولهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يجئ في طلب تصور
الفاعل ازيد قام كما جئ هل زيد قام ولم يجئ في طلب تصور المفعول اعمرا
عرفت كما جئ هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يسند الى حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها

يكون

يكون لطلب التصور ونعيين الفاعل والمفعول وهذا ظاهر اذا عمرا عرفت وانا في
ازيد قام فلا اذ لا يلزم ان تقديم المرفوع يسند الى حصول التصديق بنفس الفعل
غاية انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب
التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام
بان هل يعم عند الاباية محض طلب التصديق كما سبق والسؤل عنه بها اي الذي
يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضرب زيدا اذا كان الشك في نفس
الفعل اي الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد وارد بالاستفهام ان علم
وجوده نحو على هذا الطلب التصديق اصدر الفعل عنه واذا قلت اضرب زيدا
ام اكرمته نحو لطلب تعيين المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل
بثبوت احدهما فتامل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور
المسند ونبوا بينهما بحسب القرائن وكقولك افرغت من الكتاب الذي
تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل نحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال
عن نعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المص لا يخلو عن تعسف والفاعل في ان
ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل منه هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد
والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول منه هو مع القطع بوقوع
ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار جلست واليوم الجمعة
سرت وانا ذيبا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز
ومما يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ام رأيت اليوم انسانا اذ لا معنى
ولا يصح ان تقول ام انت قلت شعرا قط ام انت رأيت اليوم انسانا اذ لا معنى
للسؤال عن الفاعل منه هو في مثل هذا الا ان ذلك انما يتصور اذا كان الاشارة
بالفعل مخصوصا نحو ان تقول منه قال هذا الشعر ومنه بنى هذه الدار وما اشبه ذلك

مما يكون ان ينصب فيه على معنيين فانه قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق
فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسئال عن فاعله وهل
لطلب التصديق بحسب وبد خل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد
اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي لان
صا
يطلب التصديق اشتغ هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على
كونها منفصلة وام المنفصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل
الحكم فمتى لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا
لطلب التصديق بنفسها فادفع فيمتنع مجلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو فقيل هل زيد
قائم فانه يصح ولا يمتنع لما سيجئ فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف
يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المنفصلة نحو ازيد قام ام
عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب
تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور
بوجه ما وفي هل زيدا ضربت لان التقديم يسند الى حصول التصديق بنفس
الفعل فتكون هل طلبا لحصول الحاصل وهو محال وانما يمتنع لاحتمال ان يكون
زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضرب زيدا ضربت
لكنه يمتنع لعدم اشتغال الفعل بالضمير وقبل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم
لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه للتغيير سوى ان الغالب في
التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يمتنع لوجوب المبنى على قصد الا
هتمام دون الاختصاص ولا قائل به دون ضربته اي لم يمتنع هل زيدا ضربته
لجواز تقدير الفعل قبل زيدا اي هل ضرب زيدا ضربته بل هذا ارجح لان
الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يسند الى حصول التصديق بنفس الفعل فتكون

هل لطلب

هل لطلب التصديق فحسب ويذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في
الكلام لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بفعل مضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل
زيدا ضربته بل لابد من ابرازها آياه لفظا وجعل السكاكي فتح هل رجل عرف لانه
اي لان التقديم يسند الى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم
والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في
قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما حكم بالامتناع لاحتمال ان يكون
رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يفتح هل زيد عرف لان التقديم
المظهر للمعرفة ليس للتخصيص حتى يسند الى حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر
مع انه فتح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان هل زيد خرج على تقدير الفعل
فضعيف لوجوه اقبحها البعيد لانه شائع حسن وهو هنا ظاهر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك
لجواز ان يكون نسيا لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم
مطلقا فغايته انفي الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي فتح هل زيد عرف لانه
يلزم عدم فتحه وعلل غيره اي غير السكاكي فتحها اي فتح هل رجل عرف وهل
زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقولك اهل عرفت الدار
بالقرآن وترك الهمزة قبل لام الكلمة وهو نادر في الاستفهام فاثبتت في مقام الهمزة
وقد اطلعت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فلذا جاء بمعناه
فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها
الاسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل
زيد قام قلت الفرق انها اذا رات الفعل في حيزها تذكرت عهودا لها الحمى وحنت
الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراقه الاسم بينها بخلاف نسبتت
عنها اذ علة وهي اي هل تختص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كما السين

و اذا لم يفسره فاجز نا ما ذكره

وسوف فلا يصح هل تضرب زيدًا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدًا وهو اخوك يعني
انه لا يصح استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال يعني انه لا ينبغي ان
يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالا
لاستقبال فلا يصح لانكار اثبات الفعل في الحال تعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك
ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال للاستفهام عن وقوع الضرب
في المستقبل وقد صرح العكاكي بذلك وقال يجب ان يكون الضرب واقعا في الحال
وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع يعني
انه لا ينبغي ان يقع يعني لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في المثال
او حالية كما في قولهم اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واشتمك
السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذه المواقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع
ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا تقييد بالحال لعدم المغايرة لان الواجب
مغايرة الحال لوقوع الفعل وانتفاؤه وهاهنا ممنوع الا يرى الى صحة قولنا سيجيء
زيد راكبا وسأضرب زيدًا وهو بين يدي الامير قال الحاكي سألت عن العلامة
بالسيف جالبًا على قضاء الله ما كان جالبًا وفي التنزيل يسيء خلون جهنم دا
خرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة
الحالية عن علامة الاستقبال مما سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل
المقيد بالحال يجرد عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال
والرد قول النحاة دليلًا على كلامه وهو بناء على حظائه ولم ينقل عن احد
امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث
مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا خائفون على القاصرين ان يقعوا فيها من غير تأمل
ويأخذوها مذهبًا والاختصاص التصديقي بها اي الكون هل مقصورة على طالب

التصديق

التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال نختصك بالعبادة يعني لا نعبد
غيرك وتخصيص المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيًا
اظهر مما موصولة وكون مبتدأ وخبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشأن الذي
زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء مدلوله بخلاف الاسم فانه انما
يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيص المضارع
بالاستقبال عند ذكره فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلًا واما اقتضاء الاول اعني
اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء
والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الهيئات التي هي مدلولات الافعال من
حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات
فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل
كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم
تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما
سيجد في معرض الثابت ادل على كمال العناية لحصوله من العناية باعتباره على اصله
كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة
على الفعل تقديرًا لان انتم فاعل فعل محذوف بعده الظاهر وايضًا فهل
انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار
كون الجملة اسمية لان هل اوفى للفعل من الهمزة فتركه معه اي ترك الفعل مع هل
ادل على ذلك اي على كمال العناية بجعله ما سيجد ولهذا اي ولان هل ادفى للفعل
من الهمزة لا يجوز هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يفعله به الدلالة على
الثبات وابراز ما سيجد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يعرف بينه
وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله في

اى هل تستعمل بسيطة وح الى يطلب بها وجود شئ اولا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة اولا موجودة ومركبة وح الى يطلب بها وجود شئ اولا وجوده كقولنا هل الحركة دائمة اولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة اولا وجوده لها وقد اخذ فى هذه الشبهتان غير الوجود وفى الاولى شئ واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود فى البسيطة محمول وفى المركب رابطة والبقية مع الفاظ الاستفهام تشترك فى انها تطلب التصور وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شئ آخر فقط فبطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم وبيان مفهومه وانه لاى معنى وضع فيجاب باىراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية الشئ اى حقيقته الخ هو بما هو كقولنا الحركة اى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ ويجاب باىراد ذاتياته من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة فى التركيب بينهما اى بين ما الذى لشرح الاسم و الذى لطلب الماهية يعنى ان مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم فى نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان للماهية ما به يكون الشئ هو هو والمعدوم لا هوية له والعرف بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية الذى تفهم من اللفظ بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم منه ما وقف عليه الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما اللغة فلا يقف عليه الا المتناص بصناعة المنطق فالموجودات لما كانت لها مفهومات وحقايق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحقة

بحسب

بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة ثم ان ابوضع فى اول التعا
مر حدود الاشياء والى يسير عن شيا وجودها فى اثناء التعاليم ثم ما يح حدود فى بحسب شرح
الاسم ثم ما اشتبه وجودها ويبرهن عليها صار ذلك الحد وبعضها حدودا للذات
والحقيقة كما اذكره الشيخ فى الشفاء فعلم ان الجواب الواحد يكون حدا بحسب الاسم
وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد فى وقتين
وبمن العارض الشخص لذى العلم اى يطلب من الامر الذى يعرض لذى العلم
فيفيد شخصه ونعنيه كقولنا من فى الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد
شخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما
اشبه ذلك فانما يقع من جهة ان المخاطب يفهم من الشخص بحسب انحصار الاوصاف
فى الخارج فى شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال
السكاكى يسئل بما عن الجنس تقول ما عندك اى اى اجناس عندك وجوابه
كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية الحقيقة نحو الكلمة اى اى اجناس
الالفاظ فجوابه لفظ مفرد موضوع والاسم اى اى اجناس الكلمات هو وجوابه
الكلمة الدالة بالمعنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او عن الوصف تقول
ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفى الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما
المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسئل بمن
عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل اى البشر هو ثم ملك ام جنى وفيه
نظر اذ المسلم انه سؤال عن الجنس انه صحيح فى جواب من جبريل ان يقال ملك
بل جوابه انه ملك بانى بالوحى الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد السامع شخصه
او نعته واما ما ذكره السكاكى فى قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما
يا موسى انه معناه ابشر هو ام ملك ام جنى فساده بظهر من جواب موسى

بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه
على اذكر نا وتسال بای عما يميز احد المشاركين في امر يعمهما كاي الفريقين خير
مقاما اي اكثر ام الصحاب محمد ام قال الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد قد
اشتركا في الفريقية نسألهما عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك
فيه هو معنى ما اضيف اليه اي بوضحه قوله في الافتتاح يقول القائل عندي ثياب
فتقول اي الثياب هي فمخاطب منه وصفا يميزها عند ك عما يشاركها في
الثوبية فمثل اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم
متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي يميز
لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز وتسال كم عن العدد نحو سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثمائة ام غير ذلك
والغرض من ذلك السؤال التقرير والاستفهام استفهام تقرير اي حمل المخا
طب على الاقرار ومن آية بيانية كم يميز ما وقع بعدها اذا فصلوا بينه وبين ما يميزه بفعل
متعد وجب زيادة من فيه كملا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض
المحققين ان مميز الاستفهامية لم اعتبر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر
ولا اول على جوازه كتاب من كتب النحو اقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة فجملة وتسال بكيف عن الحال وبأين عن المكان وبمتى عن الزمان
ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل فقط وقد يستعمل
في مواضع التفخيم مثل سيعلم اذا يوم الدين واني يستعمل نادرة بمعنى كيف
ويجب ان يكون بعد فعل تحو فانوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال و
من اي شق اردتم بعد ان يكون اما في موضع ظرف ولم يجئ اني زيد بمعنى
كيف هو وانى بمعنى من اين كقولك هذا اي من اين لك هذا الزرق

الآتي

الآتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين
وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا ذكر بعض النحاة ان اني
بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين شرق
لنا الجاه من اني او مقدرة كقوله تعالى اني لك هذا اي من اين لك هذا الرزق وقد
قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه فتظهر
ان كلا من الاستفهام بعضا مختص بطالب التصديق كهل وبعضا مختص
بطالب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضا مشترك بينهما كا
لهمزة فانها تجيء لطالب التصور والتصديق بمعنى اشتراك في الاستفهام ولهذا
يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تع ام هل
يستوي الظلمات والنور وقوله تع امن هذا الذي هو جند لكم وقوله تع
ام اذا كنتم تعلمون وقول الشاعر لعمرك ما يدري البعير اذا غدا
اقيد اذا ناض بالليل ام هما بمعنى بل التي تكون للاستفهال من كلام
الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تع ام انا خير من هذا الذي هو مهين
وبهذا انجلى ما قيل في قوله تع اكذبهم بآبائي ولم يخطر ببالهم احد استفهام
تعلمون من ان ام ان كانت منقطعة فشرطها ان يليها احد المستفهام بآبائي
والآخر يليها الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة
بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام
والحاجة الى ما قيل في الجواب من انها منقطعة والمعنى اكذبهم ام لم يكذبوا بل
ذا لم يكذبوا بآبائي شيء كنتم تعلمون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن
وتقع كبقية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه تمام تحقيق احد قوله

كالاستظهار نحو كم دعوتك ومنه قوله تع حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه
متى نصر الله وبئت السعط الام ونحو تشغلنا ركاب ونا مل الامكون
لنا اوان وذ التعجب نحو الى لا ارى الهد هدا والتنبيه على الضلال نحو فابن
تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب ام ادوب فلانا اذا علم ذلك والتقرير
قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت ويقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار
بما يعرفه او الحكاية اليه وهو الذي يقصده المص ههنا بالبلاء والمقرر به الهمزة
اعلم ان شرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة
الاستفهام من ابلاه والمسؤل عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان
تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا اضربت
في تقريره بالمفعول وكذا ابزيدا مررت وارا كبا سرت وغير ذلك
وانما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله مع حكايته انت فعلت هذا
بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام
قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى المفعول في قولهم
انت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل
لكان الجواب فعلت ام لم افعل واعترض المص عليه بانه يجوز ان يكون
الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابرهيم
هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه
يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم
بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رأى كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا
انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم
قد علموا ذلك من حلفه وذمه الاصنام وقد روي انهم عرفوا وتركوه

في بيت الاصنام بسبب معه احد فلما ابصروه كسرهم اقبلوا اليه يسرعون
ليكفنوه وقوله يا بلاد المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها
قد تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي
فان حق يكون للتقرير بغير الحكم نحو هل ثوب الكفار والاستفهام
للتقرير بما يليه كما عرفته نحو كم آتيناهم من آية وما اذا فعلت بفلان
ومن الذي قتله ونحو ذلك والانكار كذلك اي يا بلاء المنكر الهمزة يعني
اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار فلا يجري فيه
هذا التفصيل وهو مثل قولك اذا يضربك لو فعلت كذا ومتى تفعل
كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تدري ما العار من الزنا
وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي لانكار ما يليها كالفعل في قوله ا
اقتلي والمشير في مضاجعي فانه ذكر ما يكون مقام الفعل فلو كان
لانكار الفاعل وانه ليس ممن ينصور منه الفعل على السبيل الذي الوهم
لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله ع اهم يقسمون رحمة ربك
فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله
ع اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله لا اتخاذ الولي و
اما خوف ع اتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلهذا
اولي الفعل الهمزة وكالحال في قولك ازاجلا اسير اليه وكذا غير ذلك
من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل
بحسب تقدير المفسر وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار
على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على
ان يكون التقديم للجزء والمفعول وجعل صاحب المفتاح قوله ع افانت

بنكرة الناس وانكرت شيعهم من قبيل تقويته حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب
وهو النبي صلعم لم ينفعد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلها صاحب
الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه صلعم لم يقرط شيعه بايامهم وبالغ
في حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لاجل همزة الانكار بمنزلة ان
النفي وقدم ان ما بلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فيكفي بحمله السكاكي
على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي
في ذلك قال السكاكي لم يفرق بين ما بلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا
للتقوي والتخصيص مقررا ان كان ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا
منكرا او للتقوي ان كان معترفا وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم
قال فلا تحمل قوله صلعم الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله
دون غيره ولكن احمله على الابتداء من غير ارادة منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم
ان مثل هذا التركيب يكفي حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى
وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سيجيء الى ان المظهر المعرف لا يحمل اعتبار التقديم
فكانه بني على هذا حسب الفهم ومنه اي مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده
اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال
ان الهمزة فيه للتقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما دخل النفي وهو الله كاف
لا بالنفي وهو ليس الله وهكذا قوله صلعم الم نشرح لك صدرك والم نجدك يتيما
وما شبه ذلك فقد قال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما
حسن فعلم ان التقرير ليس بواجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل
بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله صلعم افانت فلان للناس اتخذوني
وامي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرف عليه من هذا الحكم لا بانه

قد قال

قد قال ذلك فافهم قوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل
ان يلي الفعل الهمزة وانما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار
اليها بقوله والانكار الفعل صورة اخرى وهو نحو ازيدا ضربت ام عمرا
لم يرد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه
بهما فقد تعلقه منه اصله لانه لابد له من محل يتعلق به وعليه قوله صلعم الله كربن
حرم ام الانثيين امتهما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض
انكار المحرم عن اصله وكذا اولبها الفاعل نحو ازيدا ضربت ام عمرا ولم يرد
الضرب بينهما وغير الفاعل نحو اني الليلة كان هذا ام في النهار واني السوق
كان هذا ام في المسجد اي غير ذلك والانكار للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون
ذلك ... الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع ففي هذا الاستفهام
تقرير بمعنى التثبيت والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله اغوتني
البدر بوضع لي مرادفا له للتقرير مع مناسبة من الانكار باوعاد انه اعلى مرتبة
من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث المتحقق المعلوم ما دخلت عليه
الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتقضي ربك بمعنى لا ينبغي ان يقع
العصيان او لا تكذب بمعنى انا ما كنت نحو افانت فعلتم ربكم بالبناء اي لم
يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك
الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها وقهركم على الاسلام والحال انكم
لها كارهون بمعنى لا يكون هذا الالزام وعليه قوله صلعم هل جزاء الاحسان
الا الاحسان وقول الشاعر وعلى تبرخ الصبر غام فونا ليوم اذا اوخ الفعل
اطعا بالهجر وبما قد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا
كقوله صلعم ماذا علبهم بمعنى اي تبعة وبال عليهم في الايمان وترك النفاق

لو امنوا بالله

وهذا اللذم والتوبيخ والا فكل معلوم له تعالى والتهكم عطف على الاستفتاح نحو اصلوا الكفر
ما امركن ان تشركن ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو منهذا او التهويل كقوله ان ابن
عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين
والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه
هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقة تولد منها
القرائن ما ناسب المقام والا يتحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا يتحصر ايضا
شئ منها بأداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب
فلا ينبغي ان تقصر في ذلك على ما سمعته او مثال وجدته من غير ان
تخطأ وبل عليك بالتصفح والاستعمال الرديه والله الهادي ومنها
ايا ومن انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء
واحترز بغير الكف من النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب
العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا على الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه لا يخرج
عنه الكف عن الفعل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر اذا وضعت
فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو
الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بمعنى
كونها للقدر المشترك وبمعنى الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب
والندب والاباحة موضوعة لكل واحد منها ومثل للقدر المشترك
بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن
الدال الا مفيدا للقطع شيء من ذلك لم يخرجهم المصنف بشيء واشار الى
ما هو اظهر عند العقل لقوة امارته فقال والاظهر ان صيغة المقترنة

بالكلام

بالكلام نحو ليحضر زيد وغير عاجز اكرم عمرا ورد بكرا فيفهم الاستعلاء بالاقسام
صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بالفعل غير المخاطب
والثاني ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاول
والثاني لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر عرف طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سماهما النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او غيرها حتى ان لفظ الغير
يا مر عندهم واما الثالث فلما كان اسمائهم يسمونه امرا غير ابين الباء بان موضوعة
لطلب الفعل استعلاء اي كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه
او لا النادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة اي ذلك الطلب اي طلب الفعل
استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح
واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر لقولهم صيغة الامر ومثال
الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يدل على انها
حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم
ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الطلب في هذه
حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام
الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وامثلتها
فليتأمل ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن فسيمنهم نحو قم وليقم امرا دون
ان يسموه اباحة مثلا بمجرد ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد يستعمل
صيغة الامر لغير اي غير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن
وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل
الاستعلاء فالاول اشار بقوله كالاباحة والثاني بقوله والدعاء

نحو جالس الحسن او ابن سيرين والنهد بداعي النحو يف وهو اعم من الا
لانه ابلغ مع نحو يف وفي الصحاح هو نحو يف مع دعوة فالنهد بدنحو
اعلو ا اكشتم والنعجير نحو فاتو بسورة من مثله والتسخير كقولهم افردة قا
سئابين والاعانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان
يطلب منهم كونهم فردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في
التسخير تحصيل الفعل وهو صيرورتهم فردة خفية ودلالة على سرعة تكوينه
مع انهم فردة وانهم مسخرون له منقادون لا تسخيره وفي الاعانة
لا تحصيل الفعل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اعلامهم عدم
بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينهما وبين الاباحة ان
المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل
فابيح واذن له في الفعل مع علم الشرع كما في الترك وفي التسوية كانه
توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه
فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل
الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الا صباح الصبح و
الانكشاف بقول لينزول ظلامك بعضا الصبح ثم قال وليس الصبح
بافضل منك عندي الذي انا شئي علوي نهارا كما انا سبرها ليلا منك الليل
لانه لا يقدر على ذلك لكنه بتمني ذلك تخلصا مما عرض له في الليل من تبا
ريح الهوى ولواجع الاشواق والاستطالة تلك الليلة كانه لا يرغب
انجلاء حا وليس له طماعية ولا توقع فلهذا اجمل على التمني دون الترجي
والى الثاني اشار بقوله اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل
الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على

ندا د

التسخير بابا

ولان نهاري يظلم في عيني لا ازدحام الهموم على فليس الغرض طلب الانجلا من الليل ص

الانجلي ص

سبيل

على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلا
وبدون التضرع ايضا مدا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على
سبيل نوع من التضرع لا الى حد الله عا ثم الامر قال السكاكي حقه الفور
لانه الظاهر من الطلب عند الاطلاق كما في الاستفهام والنداء ولنا
انهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه ايا ما غير الامر الاول دون الجمع بين
الامرين وراوه التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم
اضطجع مثلا دل انهم ايا ما غير الامر بالقيام ايا الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع
بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو
المقام عن القرائن على ان سبق منعه الا الطلب الاستعلاء والفور والتراخي
مفوض ايا الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شئ منهما ومنها
اي ومن انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وقوله
حرف واحد وهو لا الجازمة نحو لا تفعل وفي عرف النحاة سمي هذه الصيغة
نهيا اي معنى استعمل كما سبق افعل امرا وهو كالامر في الاستعلا لانه
المتبادر ايا الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي
يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا ايا
قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تحرك فالاشبه المرة وان
كان راجعا ايا ايجاد الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال
وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف
عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض
فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال
باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربا

ن

فى الجملة فقد يستعمل النهى فى غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف والترك
كالتهديد كقولك لعبدك لا يمتثل امرى فانه ظاهر ان ليس المراد
طلب كفه عن الامتثال ولا طلب تركه او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن
لا على سبيل الاستعلاء بل على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تعذبنى
اعذابا وعلى سبيل الخطاب الملاطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك
لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهى لطلب الدوام والثبات
على ما عليه المخاطب عليه من الفعل والترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن
الله غافلا اى دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعنى التمنى والاستفهام
والامر والنهى تجوز تقدير الشرط بعدها واجراء الجزاء عقيبه مجزوما بان
المضمرة مع الشرط كقولك فى التمنى ليت لى مالا انفقه اى ان ارزقه
انفقه وفى الاستفهام ابن بيتك ازرك اى ان تعرفنى ازرك وفى
الامر اركع اركع اى ان تكن منى اركع وفى النهى لا تشتم تكن خيرا لك
اى ان لا تشتم تكن خيرا لك وقد ذكرنا فى تحقيقه وجهان احدهما ان
هذه الاربعة تدل معنى الطلب والطلب لانتفاء عن سبب حاصل
للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحاصل مسبب عن ذلك الطلب
فى الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت
بحسب ذاتها علة كالعلة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغائية يتقدم فى
الذهن على الكل المعلول ويتأخر فى الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول
الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعنى كون وجود السبب الحاصل مسببا
عن الطلب فى الخارج مفهوما من ذكر الطلب وذكر المسبب الذى صح
مسببا حاصلا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب

اوليس

اوليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثانى فالجزم
السبب الحاصل بان مفهوما بعد هذه الاشياء وشابهها ان كل واحد كلام
لابد فيه من حاصل للمتكلم عليه والحاصل على الكلام الخبرى افادة المخاطب
بمضمونه وعلى الطلبى كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره بنحو
ذلك الغير على حصوله او توقف غيره على حصوله وهو معنى الشرط فاذا
ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما جعل توقفه على المطلوب تجوز الى
كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده وذلك
غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن مع الشرط
مع ذكر ذلك الشئ فى ظاهر هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان
يكون جزاء مما مر مفهوما وفصل السببية بخلاف قولنا ابن بيتك اضرب
زيدا فى السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنى بيته اضرب زيدا فى السوق واما
قوله تع قل للذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة
تامة لحصول الجزاء بل يكفى فى ذلك توقف الجزاء عليه وان كانا موقوفا
على شئ آخر نحو ان تتوضأ تصح صلاتك واذا لم يقصد السببية يبقى
المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم فى خوضهم يلعبون او وعدا نحو اكرم
رجلا يجئك واستبناها اى جوابا عن سؤال يقتضيها قبله نحو تم
يدعونك واما العرض وان عدة احد الاشياء التى يقدر بعدها
الشرط ويجزم فى جواب المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اى
ان تنزل تصب خيرا فقوله من الاستفهام اى ليس هو بيانا على حدة
الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا فان استفهام عنه يكون طلبا
للحاصل فقوله منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه

بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفى واستمع حملها على حقيقة ص

بغير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق
للعبادة فلك ان تقول كل ما فيه معنى الشرط حكمه حكم ذلك الشيء والاجتثى
على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فانه اخوك بالفاء جعلا ذا الضرب
زيدا انه اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو والحالية وذلك
لانهم وان جعلوا الاستفهام الانكار بمعنى النفي لم يجعلوه الا ان لا فرق بينهما
اصلا لان كلا سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه صحيح وقوع احدهما
حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير واسع عرض له في بحث
في الايجاز ان شاء الله وتسمى هاي ومن انواع الطلب النداء وهو
طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا وادبا وحبا
للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة

وبالنسبة

وبالنسبة الى الامر الذي بناديه اي انه بلغ من علو الشان بالحيث ان
المخاطب لا ينبغي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ
جهده فكانه غافل عنه بعيد وامي والهمزة للتعريب وقد يستعمل ان
في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقولهم
سكان معان الاراك تعقلوا بكم في ربع قلبي سكان وانما يقبل حقيقة في
البعيد لانها طلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها
في القريب اما لاستحضار المدعو نفسه واستبعاد وعن مرتبة المدعو
كقولك يا الله وانما للتنبيه على عظمه وعلو شانه وان المخاطب مع تنزله على الامتثال
كانه غافل عنه بعيد كقولك يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك وانما للحرص على
اقباله كانه امر بعيد كقولك يا موسى اقبل وانما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من
التنبه كقولك اسمع يا ايها الغافل وانما لانحطاط شانه بتبعيد المجلس
كقولك يا عدا وقد يستعمل صيغة اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب
الاقبال كالاغراء في قولك لمن لا تنبغي ظلمه يا مظلوم فانه ليس لطلب
الاقبال لكونه حاصلا وانما لغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى
والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل
اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب
الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بانسبه اليه وهو
انا في معرض التفاخر كقولنا انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الر
جال باكرام الضيف او التصاغر كقولنا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة
او مجردا لبيان المقصود بذلك الضمير للتفاخر والتصاغر كقولنا اذا دخل
ايها الرجل من باب كذا وخرج فتقول ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء

وليس بهذان آيا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل
عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق معه النداء
اصلا فكره التصريح بادائه فقولك ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع
كما ياء النداء ولكن يحكم عنه في محل النصب على المحل ولهذا قال المصنف في غير
اي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف با
اللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء
وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف باللام
ليس منقولا امر النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو يا ايها الرجل من
منقول قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون مقدرا وكونه مثل
المعرف فيكون منصوبا بفعل سبق او اختص قال الاولى ان يمثل لما
في قوله اما بني تميم لا ندري لاب الغرق بان ان ينصب بني تميم على الا
فخاص وبان ان خبر رفع على الخبرية هو انه لو جعل خبرا كان فصله اي
تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لولك لا يخ من قبول فهم وجهل
من المخاطب بشانهم واذا نصب امن ذلك فعال مفخم اذا اذكر
من لا تخفى شانه لانتفاء كذا اكذا او مما يستعمل فيه النداء للاستغاثة
نحو يا لله من آلام الفراق ومنها التعجب نحو يا لله ويا لله داهيا كانه لغرابته يدعوه
ويستحضره ليتعجب منه ومنها التلهف والتحسر كما في نداء الاطلال والمنازل
والعطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وكقوله
يا نافي جدي لقد افنت انا تك بي صبري وعمري واحلامي ودانساني
ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان
منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة

منصوبا بيا ص

كقولك

كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول نعال فانا منشاك اليك و
امثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام
ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور
الحاصلة اي حقا ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله
للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان
الطالب اذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يجيل الى حاصلا
فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من
البليغ يخرج الامر بحملها اي التفاؤل واظهار الحرص في وقوعه واما
غير البليغ فهو داخل في هذه العبارات او للاحتراز عن صورة الامر
كقول العبد للمولى بنظر المولى الى ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة
الامر وان كانت دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على الغلط
بان يكون المخاطب ممن لا يجب ان يكذب الطالب اي يسب الى
الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك يا بني غدا اقدم
اسنى تحملك بالعطف وجه على الاستيناف لانه ان لم يكن غدا اخرت كاذبا
من حيث الظاهر كون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصورة مجاز
لاستعمالها في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الا
عتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في
الطلب حتى كان المخاطب سارع الى امتثال ومنها القصد الى استعجال المخا
طب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع بنى
على المفعول من الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبا
رات التي تنبه الانشاء كما ظهر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني

احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر

فليعتبره اى ذلك الخبر الذى يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر والمناظر
فى الاعتبارات والطائف الاعتبارات فان الاسناد والانشائى
ايضا اما مؤكدا او مجردا عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكورا او محذوفا مقدما
او مؤخرا معرفا او منكرا او مجردا عن ذلك وكذا المسند اسما او فعلا مطلقا
او مقيدا بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما مقدما او مناسبا
مذكورة او محذوفة والاسناد ومتعلقه ايضا اما مقصورا او غير مقصور والاعتبارات
المناسبة فى ذلك مثل ما مر فى الخبر ولا يخفى عليك اعتبار بعد الاحاطة
بما سبق والله المرشد الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف
بعض الجمل على بعض والفصل تركه اى ترك عطف بعضها على بعض
فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما
تعرف بملكاتها واما فى صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل و
الوصل طارئ عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف
كلام على كلام ليشمل الجمل التى لها محل من الاعراب وذلك لانهم
وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين الكن للاصطلاح المشهور على
ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا
لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا
فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها
ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك
جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة
بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا فالاول اى

ب

بعد التدبر ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اى
للاولى فى حكمه اى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او
صفة او نحو ذلك عطف الثانية عليها لسد العطف على التشريك
المذكور كما لمفرد فانه اذا قصد تشريكه بمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعلا
او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا تكون لها من الاعراب
الا وهى واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك
فشرطه كونه اى كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان
يكون بينهما اى بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب
ويشعر كما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطى ويمنع كما بين
الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطى
وذلك لان حق العطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد
على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما
جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط فقوله ونحوه
اشارة الى ان المراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء
وثم وحتى وهذا فاسد لان الحكم مختص بالواو ولان كلا من الفاء وثم وحتى
مع اذا وجد كان العطف مقبولا سواء كان وجه بين المعطوف و
المعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى
اذا كان بعد مدة من الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له
هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابن تمام فى قوله لا والذى
هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم من اجل عدم المناسبة بين
كرم ابى الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه ونوى غيره فهذا العطف

غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او جملة على جملة
باعتبار وقوعه موقع مفعول العلم لان وجود الجامع شرط فيها قوله لانفي
لما ادعت الجبيبة عليه من انذارهن هواه تدل عليه الابيات السابقة
وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال بالملوى ورسوم
فاعل زعمت ضمير الجبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم
البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت من سنن الوداد الاعدت نفسي
على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في
حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي
ليس بمقصود ونحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن
مستهزئون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا
معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قوله انا معكم جملة في محل النصب
على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه
مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مفعول
قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انا نحن مستهزئون لانه
بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى التابع اي على تقدير ان لا يكون للاولى
محل من الاعراب ان قصد ربطها اي ربط الثانية بالاولى على ما مر في
عاطف سوى الواو وعطفت برا اي عطفت الثانية على الاولى بذلك
العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج
عمرو اذا قصد التعقيب والمهلة وذلك لانها سوى الواو ومن وجوه
العطف بغير مع الاشتراك معان محصلة وتفصيل ذلك ان حتى
والعاطفتين الاتفقان في عطف الجمل وآووا ام في عطف

الجمل

الجمل مثلها في عطف المفردات وليست او مثل قوله تع كلح البعراء وهو
اقرب وقوله الا ماءة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استدراك
للجر والاضراب بمع بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها
في المفردات الا انها قد يكون للاضراب فقط بل ثم للجر والانتقال من
كلام الى آخر اعم من الاول بلا قصد الى ابطاله او تقريره والاول وجعلها في حكم السكوت
كقوله تع بل هم في شك منها بل هم منها عمون اما الفاء وثم فالفاء
يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون
المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها
عقيب ما قبلها في الزمان كقوله تع ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها
فبئس مثوى المتكبرين فان مدخل الشرع او دخوله بعد جرى ذكره ومن
هذا الباب عطف تفصيل الجمل نحو وناداى نوح ربه فقال وحكمه من قرينة
اعلمنا هاهنا بها بسنا بيانا الان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا بد في
ان يكون منها معنى السببية كقولهم زيد فغضب عمرو ثم كقولهم للمرتب
بلا مهلة لا بد في كون الثانية في المرتب مما يحصل بسببه من زمان
طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تع الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يتسبب عن نزول المطر لكن
لا يتم الا بعد مدة ولو قال ثم اصبح ظل الاخضرار جاز وثم للترتيب
مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما يجيء لاستبعاد ومضمون الجملة الثانية
عن الاول وعدم مناسبته له ثم استئنافا وخلقا آخر وكقوله ثم الذين كفروا بربهم
يعدلون لاستبعاد الاشتراك بخالق السموات والارض وكذا قوله
ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المرتبة بالايمان

وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والا
نقطاع بالكلية الى الله وهذا مع التنزل اكثر منه ان يخص وقد يجئ مجرد الترا
سبب
والتدرج في ورجح الاتقاء منه غير اعتبار تعقب او تراخ كقولك ان من
سادنم سادابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله ع وما ادريك
ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرف فيقول اذا عطف
بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه
الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا اعم ظهر فحاله
حكم ايا ما شئت وهذا استئناف بثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد
الجمع بين معطوفي الجملتين في الحصول خصوصا لانك اذا قلت بعثر يد تشفع
من عثر واحتمل ان يكون تشفع رجوعا عن قولك بعثر واطلاقه
كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم
والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متساوية فبينهما ما يحسن فيه العطف
عما لا يحسن وهو الذي تنسب فيه العبارات والآ اسي وان لم يفصلوا
ربطه الثانية بالاولى يفيد مع عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم
لم يفصلوا عطاؤه للثانية فالفصل واجب كما لملا يلزم من الوصل الشتراك
في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الى شياطينهم الآية لم يعطف الله يستهزئ
بهم
على قالوا لملا يشاركه في الاختصاص بالظرف عامة من ان تقديم المفعول
ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون الاستهزاء لله
بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا
اياهم من حيث لا يشعرون محتقا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك
بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا سلم ان اذا في الآية ظرفية

بل شرطية

بل شرطية وبعد التسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا
التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد مصادرة الشرط كما لاستفهام ولو سلم فلا
نسلم ان العطف منبئ شيء يوجب تقييد المعطوف به لذلك الشيء قلت اذا
الشرطية اي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا
اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى ما اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء حصل
ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم العبد
اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم
الجمعة سرت وضربت زيدا او قولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس
بمقطوع لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء
على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزاء نحو ان
تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على
المعطوف ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه
كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع استأذنت
واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ على
قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله
بهم فهذا غير مستقيم لان الجزاء هو الاستهزاء لا الله بهم انما هو على نفس استهزاء
ربهم واراد منهم اياه لا على اقتبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل
انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسليم عن نشرهم لم يكن عليهم
مواخذة كذا في دلائل الاعجاز والآ عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي
وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم
زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك وان قصد اعطاؤه للثانية ايضا

فان كان بينهما اى بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اى بدون ان يكون
في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اى احد الكمال
بين
ذلك سميت الفصل والا اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام
ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو
للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة
لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل
لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم مقصود اعطاؤه للثانية ستة الاول
كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع
الرابع شبه كمال الاتصال والخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس
التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة
الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع
فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق الفاصلة
الستة فقال اما كمال الانقطاع فلا حتمالهما خبرا او انشاء لفظا ومعنى
اى ان يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا
ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاول فلحق حتف اقرى تجري بمقدار الرائد
الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اى اقيموا من ارست
السفينة اى حبستها بالمرساة نزاولها اى محاولها وتعالجها والحتم
للحرب اى قال رائدهم القوم ومقدمهم اقيموا قاتل فان موت كل
نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن وتجنبه ولا اقدام يرد به
وقيل الضمير للسفينة وقيل للخبر والوجه ما ذكرناه واما كمال الاتصال فلكون
الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما الشبه فلتمام التمييز عن
عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس
وعدم الملبس حالا تحقق له في الجمل لم تنزل الثانية من الاولى منزلة النعت
من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى بكون لدفع توهم نحو زيد او
غلط وهو فسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التأكيد المعنوي

جوابا

جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارتساء بالمزاولة والامر في الجزم
بالعكس اي يصير الارتساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان فلت
هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب
والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول
قال فكيف يصح قلت لما ذكرنا انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل
لاولاهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال ونحوهما اشار الى تحقيق
هذه المعاني من غير نظر الى ان يكون لاولاهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا
مثال الجزء كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل
هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب والا لخرج
ما في نحو المثال لان المثال تمام هذا المصراع والجملتان فيه مما لهما الاعراب
ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انا مستهزؤن مما لهما محل من الاعراب على
ما مر قوله مع اى لا تحتملهما خبرا او انشاء مع بان يكون احديهما خبرا مع
والاخرى انشاء مع وان كانتا خبرتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان
رحمه الله اي لعن الله فهو انشاء مع فلا يصح عطف على مات فلان او لانه عطف
على احتمالهما والضمير للشأن لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد
طويل وعمرو قائم الا لعلم حسن وجه زيد يصح واما كمال الاتصال فلكون
الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما الشبه فلتمام التمييز عن
عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس
وعدم الملبس حالا تحقق له في الجمل لم تنزل الثانية من الاولى منزلة النعت
من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى بكون لدفع توهم نحو زيد او
غلط وهو فسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التأكيد المعنوي

من متبوعه بافادة التقرير مع الاشعار في المتبوع او منزلة التاكيد للمقطع في الاحاد
المتبوع فالاول نحو لاريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون
لم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة خبرية
ولاريب فيه جملة خالية على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة
عن المقصود فانها لا تليق في وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق
بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بوالغ متعلق
الباء في قوله تجعل المسند اذ ذاك وتعريف الخبر للاهتمام وذلك لما مر من ان تعريف
المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتميزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة
الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام سيد الاخصار حقه نحو
الله الواجب او مبالغة نحو فلان لكرم في ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل
كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي ينبغي ان يسمى
كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس
برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع
قبل التامل انه اي كما قوله ذلك الكتاب مما يرتاب به جزافا من غير ان يكون
صادرا عن روية وخبرة فانبئ على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر
عائد الى قوله لاريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب باي
ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لاريب فيه
نابعا لقوله ذلك الكتاب تنبيها لذلك التوهم فوازنه اي اوزان لاريب
فيه وزان نفه في جادبي زيفه والثابت فهو هدى اي هو هدى للمتقين
فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة كاد يدرك كنهها الحكم
فان تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة

مع

جب جعل

جب جعل الجار مصدرا كالاسم فاعمل عمل عفاه للمتقين وهذا مع
ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كما نه في الهداية ان
الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية بقال لبكين علك بحسب ذلك اي على قدره
وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها يتفاوت الناس في درجات الكمال لا
بحسب غيرها فان قلت قد يتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغة
كالقرآن فانه فاق سائر الكتب بالاعجاز نظما فكيف هذا داخل في الهداية
لانه ارشاد والاتصاف بها دليل عليه فهو رتبة اي وزان هدى للمتقين وزان
زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لمفهوم ذلك الكتاب مع انتفائهما
في الكم بخلاف قوله لاريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى
فلهذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
ان قوله لاريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة
تثبيت له وبمنزلة ان يجعل هو ذلك الكتاب بعد ذلك الكتاب فتعيده
مرة ثانية ليثبته او بدلا منها عطف على قوله مؤكد الا واي الا ترى
الثاني من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير
وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبه غير
الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي شان المراد لان الغرض من الابدال
ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه
لنكتة ككونه اي ذلك النكتة مثل كون المراد متطلعا اليه نفوس او خطيرا او
عجيبا او بسطا فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض والاشتمال
من متبوعه فلا يعطف عليه بما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر
بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظ غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة

ودونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الإعراب
فالأول وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام
يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا بالغة او ذريعة الى غيره والثاني ان
قوله امدكم بانعام الى آخره او في بناء دونه اي تاديته المراد به الدلالة اي دلالة
الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين
المعاندين فهو ازيد تاكيد وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول
لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين وجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل
منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا او الا تكن في السر و
الجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في
السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة
المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا او في بناء دونه المراد به الدلالة عليه اي لدلالة لا
تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالكناية لا المطابقة مع التاكيد
الحاصل من النون فان قلت لا تقيمن عندنا ابدل بالمطابقة على طلب
الكف عن الاقامة لانه للنهي واما اظهار كراهة المنهي عنه فمن لوازمه ومقتضيا
ته فدلالته عليه يكون بالكناية لا التزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار فيه لنا
لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه
كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد به كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة
حضوره والتاكيد بالنون على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا
على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وفرق بين هذا وما يقال انه
لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه

فصلا

فصلا صريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته
ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالا
لتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره
بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب الفتاح
ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي
لان ارحل معناه اطلب الرحلة طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه
عن الاقامة اظهار الكراهتها فظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس
جزء مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني
على ان الامر بالشيء ينتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل بدل بالتضمن على مفهوم
لا تقم عندنا وهو اظهار الكراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف
وموزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها
لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل
او بدل كل او بعض او اشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا او الا تكن في السر
والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في
السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة
المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا او في بناء دونه المراد به الدلالة عليه اي لدلالة لا
تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالكناية لا المطابقة مع التاكيد
الحاصل من النون فان قلت لا تقيمن عندنا ابدل بالمطابقة على طلب
الكف عن الاقامة لانه للنهي واما اظهار كراهة المنهي عنه فمن لوازمه ومقتضيا
ته فدلالته عليه يكون بالكناية لا التزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار فيه لنا
لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه
كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد به كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة
حضوره والتاكيد بالنون على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا
على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وفرق بين هذا وما يقال انه
لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه

لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل
او بدل كل او بعض او اشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا او الا تكن في السر
والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في
السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة
المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا او في بناء دونه المراد به الدلالة عليه اي لدلالة لا
تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالكناية لا المطابقة مع التاكيد
الحاصل من النون فان قلت لا تقيمن عندنا ابدل بالمطابقة على طلب
الكف عن الاقامة لانه للنهي واما اظهار كراهة المنهي عنه فمن لوازمه ومقتضيا
ته فدلالته عليه يكون بالكناية لا التزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار فيه لنا
لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه
كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد به كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة
حضوره والتاكيد بالنون على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا
على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وفرق بين هذا وما يقال انه
لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه

الاولى مع انتضاء الغمام ازالة نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك
على شجرة الخلد وملك لا يبلى فاقتا وزانه اى وزان قوله فقال يا ادم وزان
عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر وحيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا
وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص
ولا يجوز ان يقال اقدم من باب عطف البيان للفعل لانا اذ قطعنا النظر
عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد
تعطف الجملة التي صلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها او مغايرة
للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم
ويذبحون بالواو ومحت طرح الواو وجعله بيانا ليسومونكم وتغيير للعذاب
وحيث اثنيها جعل الله تعالى يذبح تفسيرا ليسومونكم لانه اوفى على جنس العذاب
وازداد عليه زيادة ظاهرة كانه جيء اخ وقد يكون قطع الجملة عما قبلها
لكونه بيانا وتفسيرا لمفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله
مرجعكم فانه بان عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم اياه من هو قادر على كل شيء
فكان قادرا على اشد مما اراد من عذابكم ولا فرق عند كمال الانقطاع والاتصال
اراد ان يشير الى شبهها فقال وانما كونها اى كون الجملة الثانية كالمنقطعة
عنها اى عن الاولى فلكونها عطفا عليها اى عطف الثانية على الاولى موهما
لعطفها على غيرها تماما يؤدي الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار
انه يشتمل على مانع من العطف وهو ابرام خلاف المراد كما ان المختلفتين
انشاء وخبرا والمنقطعتين اللتين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا
دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة وبسبب الفصل
لذلك قطعا مثاله ونظم سلمى التي ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم

فان بان الجملتين الخبريتين اعني قوله ونظم سلمى وقوله اراها مناسبة
ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى
محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على ظن لئلا يتوهم
انه عطف على قوله التي وقعا اقرب اليه فتكون هذه ايضا من مظنون سلمى
وليس كذلك وجعل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الغزل فقال
اراها تخبر في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تعالى يستهزئ بهم
عن الجملة الشرطية التي قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فانه عطف
عليها بوضع عطفه على جملة فالاولى جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر
ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم المكاكي لانه لم
يبان امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف
غير الشرطية على الشرطية وظهوره لانا نقول الاول ممنوع
فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى
وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تعالى
فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذلك
التنافي ظهور المناسبة بان المسند بين اخبار استهزاء الله بهم وتقاولهم
المقولان او فاتت الحلوات بل الاتحاد بهما في التحقيق وكذا بين المسند
اليهما لكونهما متقابلين بسبب هي كل واحد منهما بالآخر بدليل ان قطع
الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم جائز لا بعدم الجامع بينهما
فليفهم واما كونها اى كون الثانية كالمنفصلة بها اى بالاولى فلكونها اى الثانية
جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اى منزلة السؤال لكونها
مشتملة عليه ومقتضية له تنفصل الثانية عنها اى عن الاولى كما يفصل الجواب

من قوله (لئلا يتناوله الاختصاص في الظرف)

عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي اي النوع الثاني من الكمال المقتضية
للقطع ان يكون الكلام السابق بالجواب كالمؤكد للسؤال فينزل ذلك السؤال
المدلول عليه بالمحوي منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جواباً
له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالمحوي منزلة الواقع
لا يصار اليه الا لنكتة كما عنا والسياق ان يسأل او ان لا يسمع منه عطف
على اعناه اي مثل ان لا يسمع من المتكلم شيئاً فيخبر اليه وكرر هنه لاستيناء
كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد بالتكرير الى شمول
اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غيرك فليس في كلام السكاكي
دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف نظر
بل ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها
انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته وحاجة الى ذلك
لان كون الجملة الاولى مثل السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة
الكفار عن قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها
مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار
من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب
وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم
وان الفجار لفي جحيم ثم قال قائل فلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون
جار على المتقين فما اذا ابتدأته وبنيت الكلام صفة المؤمنين ثم
عقبته بكلام اخر بنا صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم
قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف

والفرق بين قول المصنف وقول السكاكي ان المنزل منزلة الجواب المتضمن السؤال منزلة ذلك السؤال وان السكاكي نزل ذلك السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع

(اي الواقع جواباً عن السؤال)

ف

وانه مبني

وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى
وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه وبسبيل الفصل لذلك
اي لكون الثانية جواباً عن السؤال المقتضى الاولى استيناف وكذا الجملة الثانية
منها حتى استيناف كأنه قيل مستأنفة وهو اي الاستيناف ثلثة اقرب
لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقاً نحو قال لي كيف
انت قلت علل سهر دائم وحزن طويل اي ما لك علل اوما
سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا اكد قيل فلان علل ان يسئال
عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا الا
سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما
اسبعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب اعطى ودون السبب الخاص وبعد
التأكيد ايضا شعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ
نفسي ان النفس لامارة بالسوء كأنه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم
ان النفس لامارة بالسوء فالتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص
فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم
كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب ان كان متردداً في الحكم طالباً له حسن
تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان
لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب
للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له فاذا قلت فالعبادة حق
له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل
واذا قلت العبادة حق له فهو وصل حقيقي تقديري لاستيناف جواب
للسؤال عن مطلق السبب اي لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين

وانواعها فبتفاوت عدد الثلثة بحسب المقامات وانما غير بهما اى غير
السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اى فما زاد قال ابراهيم
فى جواب سلامهم فمثل قال سلام اى فتحيتكم تحية احسن من تحيتهم لان
تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اى نسلم سلاما وتحيتنا با
لاسمية الدالة على الدوام والثبوت اى سلام عليكم وقوله زعم العواذل التى
فى غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جاعة عاذلة لا امرءة عاذلة بدليل قوله
صدقوا وانما كان هذا مظنة ان ينوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو
شان اكثر المحنات والشدايد سندركه بقوله ولكن غمرتى لا تتجلى فضل
قوله صدقوا انما قبله لكونه استيناقا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا
فى هذا الزعم ام كذبوا فمثل صدقوا ومثل المحض مثالين لان السؤال عن غير
السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما فى المثالين الاول او ان يشتمل
على خصوصية كما فى المثال الثانى فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب
وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن ايضا
منه وهذا اقسم آخر للاستيناف وهو ان منه ما يأتى باعادة اسم المسئو
عنه اى او تبع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل المسئوف عنه
للحديث نحو احسنت انا يا زيد زيدا حقيقا بالاحسان ومنه ما ينبنى على
صفة اى على صفة ما استوفف عنه دون اسمه بمعنى يكون الاسناد اليه فى الجملة
الاستينافية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه اى صفة
جعلى لترتب الحديث على الوصف وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتى
باعادة صفته اى اعادة ذكر ذلك الشئ بصفة من صفاته نحو احسنت الى
زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيها ماذا احسن

الية اهل

الية او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اى الاستيناف المبنى على صفة ما
استوفف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم
لتقدم الصداقة فى المثال المذكور ما سبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف
ان الوصف علة له واما اذا اعيد المستانف عنه فى الكلام السابق
بصفاته ثم ذكر فى الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت
الى زيد الكريم الفاضل حقيق بالاحسان فالظاهر انه من قبيل الثانى وعليه
قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان السؤال فى
الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة
اسم ما استوفف عنه او مبنيا على صفته وان كان من غير فلا معنى لاشتماله
على بيان السبب كما فى قولهم تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل
البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت
وجهه انه اذا اثبت لشئ حكم ثم قدر سؤال عن سببه واهل له وارید ان
يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون
تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة
باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وبس
يجرى هذا فى سائر صور الاستيناف فلينامل وقد يحذف صدر الاستيناف
فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل من يسبحه
فقيل رجال اى يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على
قول اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اى هو زيد ويجعل الجملة
استينافا جوابا للسؤال عن غير فاعل نعم كما مر وقد يحذف الاستيناف
كله ايضا مع قيام شئ مقامه نحو قول الشاعر يبكى بناتى الخ زعم ان اخوتكم

فرسّخ لهم الف اى ابلاف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجارة رحلة
فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى الصيف الى الشام وليس لكم الا الف اى مؤلفة
فى الرحلتين المعروفتين وبعد اولئك اوبسوا جوعا وقوفا وقد جاءت
بنو اسد وخافوا كاذبهم قالوا اقصد فقارا فى هذا الزعم ام كذبنا فعليك كذبتهم
فحذف هذه الاسبنان كلها واقيم قوله لهم الف وليس لكم الا الف مقامه
لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الا الف جوابا لسؤال
اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتهم قالوا لم كذبتنا فقال لهم
الف وليس لكم الا الف فيكون فى البيت استبنافان كذا فى الايضاح
فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى
كذبتهم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استبنافا جوابا له وبيانا لسببه
فاى فهم مقام المسبب فلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعله فى الوجه
الاول مؤكدا للجواب او بيانا له او بدون ذلك اى بدون قيام شئ مقامه
كقولهم الماجدون اى نحن على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا
محذوف اى هم نحن فحذف المبتدا او الخبر جميعا من غير ان يقوم شئ مقامهما
فلما فرغ من احوال الاربعة المقتضية للفصل شرع فى حالتين المقتضيتين
للوصل فقال واتاك الوصل لدفع الايهام فلعلهم لما ابتدك الله فقولهم
لا رد الكلام سابق كانه قيل حمل الامر كذلك فقيل لا اى ليس الامر كذلك
فهو جملة اخبارية واتبدك الله جملة انشائية معترضة لازمها بعض الادعاء
فيهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه
لو قيل لا اتبدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاكيد
فلدفع هذا الوهم جيئ بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على

على الاخبارية

لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول لمذهب الى فلان
تقول كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال
فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لابد له من فعل فاما ان يقدر
خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى
احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون منفيا لا لفظ آخر اهوان يكونا
انشاءين معنى فقط بان يكون كلتاهما خبرتين لفظا او يقدر من اول الامر
صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى
في صورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون فيلزم في قوله تعالى يا ايها
الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله
لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون
خاصة بدليل قوله تعالى بالله ورسوله وبالثاني هو النبي صلعم وهما وان كانا
متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب
آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون
بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون
اي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل
يا ايها الذين آمنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فابشر
يا محمد وبشر يقال بشرته فابتشر اي سر اي صار مسرورا ومما اتفق
للمثلثان في الخبرية بمعنى نفط والثانية انشاء وفي معنى الاخبار قوله تعالى
قل اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم
وبالعكس قوله تعالى لم تكفرون بآيات الله وانتم تشهدون اي لم تكفرون
وقوله تعالى ولم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وانتم تعلمون
اي لا تجمعوا بين هذين القبيحين وقوله تعالى ولم تصدون عن سبيل الله
من آمن تبغونها عوجا اي لم تصدون وقوله تعالى ولم تكذبون على الله
الكذب وانتم تعلمون اي لا تكذبوا وقوله تعالى ولم تخلطون الحق بالباطل
وتكتمون الحق وانتم تعلمون اي لا تخلطوا ولا تكتموا وقوله تعالى
ولم تصدون عن سبيل الله من آمن اي لا تصدوا وقوله تعالى ولم تلبسون
الحق بالباطل اي لا تلبسوا وقوله تعالى ولم تكفرون بآيات الله وانتم
تشهدون اي لا تكفروا وقوله تعالى ولم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون
الحق وانتم تعلمون اي لا تلبسوا ولا تكتموا وقوله تعالى ولم تصدون
عن سبيل الله من آمن تبغونها عوجا اي لا تصدوا وقوله تعالى ولم
تكذبون على الله الكذب وانتم تعلمون اي لا تكذبوا وقوله تعالى
ولم تخلطون الحق بالباطل وتكتمون الحق وانتم تعلمون اي لا تخلطوا
ولا تكتموا وقوله تعالى ولم تصدون عن سبيل الله من آمن اي لا تصدوا
وقوله تعالى ولم تلبسون الحق بالباطل اي لا تلبسوا وقوله تعالى
ولم تكفرون بآيات الله وانتم تشهدون اي لا تكفروا وقوله تعالى
ولم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وانتم تعلمون اي لا تلبسوا
ولا تكتموا وقوله تعالى ولم تصدون عن سبيل الله من آمن تبغونها
عوجا اي لا تصدوا وقوله تعالى ولم تكذبون على الله الكذب وانتم
تعلمون اي لا تكذبوا وقوله تعالى ولم تخلطون الحق بالباطل وتكتمون
الحق وانتم تعلمون اي لا تخلطوا ولا تكتموا وقوله تعالى ولم تصدون
عن سبيل الله من آمن اي لا تصدوا وقوله تعالى ولم تلبسون الحق

ان يكون بان زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك
وعلى البلكة يكون احدهما بسبب من الآخر وملابسة بخلاف زيد شاعر
وعمرو كاتب بدونها اى بدون المناسبة بان زيد وعمرو فانه لا يصح
وان كان المسند ان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا
صرح السكاكى بامتناع العطف في نحو حي قيوم وبخلاف زيد شاعر وعمرو
طويل مطلقا اى سواء كان بان زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم
المناسبة بان المسندين اعنى الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز
اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه
في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر في الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير
او النقيض للخبر في الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لم يكن خلفا
من القول السكاكى لجامع بين الشيئين فد نقل المص كلام السكاكى وتصرف
فيه بما جعله محتملا لخلفا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا
لما ذكره السكاكى ثم نشير الى ما في نقل المص من الاختلال فنقول من القوى المدركة
العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة
للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس
كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة مع في الذئب
ومنها الخيال وهي قوة يجمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها
عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات الظاهرة من
طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم
بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس
الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل و

والتركيب

والتركيب بين الصور كما في نحو في الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم
بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة ولها من شانها ان
يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اى نظام تريد فان استعملتها
بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة
وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكى
انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل
او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان
يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر يقتضي العقل
اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكى هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في
تصور مثل الاتحاد في الخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيوده هما مثل الوصف
او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا
يجلي التصوري والتصديقي بحاث على المعلومات التصورية والتصديقية
او تامل هناك اى في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون المتخيل
مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثالين
من الشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته
الجزئي من حيث هو جزئي بل بتجريده عن العوارض المشخصة في الخارج و
بانتزاع منه المعنى الكلي فيدركه فالمثالان اذا جردا عن الشخصان
صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضورا للآخر وانما قال
عن الشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد انه شخص
عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي
بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه حكم با

بالحلبيات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكل ادراكه
للكلي بالذات وللجزئي بالآلات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك
فان فارق تجريدهما عن الشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما جواز
ان يتعدد ابعاد عرض كلية حاصلة في العقل مثل ان تعلم من زيد انه رجل
اسمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف
كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار
العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل
اذا كان جاريا على ما يوافق صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة
زيد وعمرو ومثل الافراد والاحداثة ونحو ذلك لانها مماثلة لا مشتركة فيها
في الانسانية وغيرها مطلقا والجواب ان المراد بالمماثل المشترك فيها في وصف
له نوع اختصاص بهما ويتفرع ذلك في باب التشبيه او تخالف وهو كون
الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول
كل منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وعدا مع الجمع بينهما اما
بان العلة والمعلول فان كل امر صدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة
انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس
الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر فان كل عدد صغير عند العدد الكبير قبل عدد
آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول
مثال للمتضايف بان الامور المعقولة والثاني مثال للمتضايف بان
ما بين المحسوسات والمعقولات وجه نظر لان المتضايف انما هو بان متفوهي
العلة والمعلول وبين متفوهي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا بمعنى ان
تعقل ذات الواجب يستلزم بالقياس الى تعقل ذات ممكنة فانه وبالعكس

وكذا

وكذا تعقل خمسة من الرجال يستلزم بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس
والمفهوم ان صور معقولة لا محسوسة وان اريد ان ما يصدق عليه الاقل
والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار
والكرسي فانهما محسوسان وان اريد ان العلية والمعلولية مفهومان
لكونهما نسبيتين فالاولية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف
على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر يقتضي الوهم اجتماعهما
في المفكرة فانه ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي
ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصورهما شبه تماثل كلون
بياض وصفرة فان الوهم يبرز هما في معرض المثلين من جهة انه يرى
ان الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف
انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة و
السواد وكذلك اي وان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويحسن
في الجمع بينهما في المفكرة حس الجمع بين الثلثة الخ في قوله ثلثة تشرق الدنيا
ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق والقمر فان الوهم يبرزهما في معرض الاشتا
ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض المشخصات
بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض
هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في اي الاسحق مجانا او يكون
بين تصورهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان
والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد
لان الايمان هو تصديق النبي صلعم في جميع ما علم مجيئه به ضرورة اي قبول النفس

لذلك والاذعان له من غير اباء والجحود على ما قرره المحققون من المغايرة بين
مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه اللهم الا ان يقال
الكفر انكار شئ من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجودا مثله او ان يتصف
بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل
الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين
وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان
وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء
والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجودتان
احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان
على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول
والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فلان الاول هو الذي يكون
سابقا على الغير لا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط فاشبههما المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين لا
يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين
بالاولية والثانية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين
باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض الاول
والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت ان الوصفين
المتضادين في الاسود والابيض جزء من مفهوم كل منهما بخلاف نحو السماء
والارض فانهما لازمان لهما خارجان عنهما وان كانت الاولية
والثانوية جزئين من مفهوم كل منهما لكنهما ليسا بمتضادين فليس بينهما
غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوم

فلا يكونان

فلا يكونان وجوديين ثم بيان سبب كون التضاد وشبهه جامعا و
مجتمعا بقوله فانه اي الوهم ينزل لهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة
التضايف بانه لا يجوز احد المتضادين او الشبيهين لهما الا و
يجوز الآخر ولذلك يجد النفس اضداد اقرب خطورا بالبال مع الضد من
المغايرات التي ليست اضدادا له فانه فلما يخطر بالبال السواد الا و يخطر
به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل
يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي الخيال اجتماعهما
في الفكرة او خيال عطف على وهمي ويعني بالجامع للخيالي امرا مبهما يقتضي
للخيال اجتماعهما وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو
بان يكون بين صورهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب
مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة و
لذلك اختلف الصور المتقابلة في الخيالات مرتبا ووضوحا فلكم من صور
لا اشتراك بينها في خيال وجمع في آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب
عن خيال وجمع في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني تفصيل اجمالي
لا معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع
لا سيما للخيالي فانه جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد
الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وبين الاسباب مما يعسر
الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما
ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي
ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد
وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن

مسبوق بالغير

في الخيال البسيط الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة و
بعضهم قام بقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان
فكيف يجوز ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما
منضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا
لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد
هذا السواد وهذا البياض جزئي فمماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه
ايضا مع جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل
والتضاد وشبه التضاد فانها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات
واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يجوز جعل بعضها على الا
طلاق
عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي وهو تقارن التصورين في الخيال
ظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه يمنع المعاني وجميع ما ذكرنا
يظهر بالتامل فيما ذكرناه لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تعبير كلام المفتاح
شعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد
من مفرداتهما مثل الاتحاد في الخبر عنهما او في الخبر او في قيد من قيوده وفساده
واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط
زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو حتى صيغ وحاكى ضبي
وحو الشمس والالف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في
هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي
في صحة العطف ام لا فمعروض لما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح
فيها بامتناع العطف فيما لا تناسب بين الخبر عنهما وان كان الخبر آن
متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف

لما اعتقد

لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه عبر به الى
ما مر من قوله اذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اشارة في التصور مقام
قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في الخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيوده هما
فظهر الفساد في قوله الوجه ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبههما
وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو
بين السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو
بين نفس التصور فيجاب ان يريد بتصوريهما متعلقيهما حتى يكون له وجه صحة واما ما
يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو
مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه
سهو منه ومقصوده بهذا التغيير اصطلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه
وبأباه قول في التصور معرفا كالمجتمع على منزلة او في معرفة باسالب
الكلام فليتامل في هذا المقام فان فيه خفية على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله
الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في
الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين
في الماضي والمضارع وما شاكل ذلك كونهما شرطيتين مثلا اذا اريد مجرد
الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام
زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو
قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان
يكون زيد وعمرو مبتدائين وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون
زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان تقدرا اما اسميتين
او فعليتين لان تقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية والمعنى انه كلام

في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل
منها جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة
فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا للحفظ على المناسبة
بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وعمر قعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره
السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمر اكرمته من انه اذا ارتفع عمرو فالجملة
عطف على الجملة الاسمية واذا انتصب بفعل مقدر الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي
خبر المبتدا والضمير محذوف اي واكرمت عمرا عندك او في داري وانما ترك
سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية
وفي المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والادب بشهره
كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها
ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف
عليه في الوجهين واحد والاختلاف الاعرابي باعتبار الاعتبارين وبهذا
يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان قد يحمل عنه
الجمهور وخفي على كثير من النحول الا كما منع مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي
الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى
المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا يصدون وقوله تعالى فمنهم كافر ومنهم
مؤمن وغير ذلك مما تقدم او يراد في احدهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط
مثل اكرمت زيدا وان جفاني اكرمته ابدا ومنه قوله فقالوا لولا انزل عليه
ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تنبيه شبه تعقيب باب الفصل
والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو وانما وبغير الواو واخواتها بالنسبة
وهو جعل الشيء ذا نسبة لكنه لما كان هذا التتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له

والحال

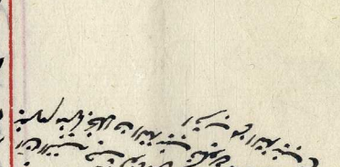

والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأي من جعلها
للجملة مطلقا على رأي والحق ان الحال التي ليست مما يثبت دائما وبزوال الخبري
كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة
اسمية لزمه ان يجعلها اسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة ومن قسم دائمة او ثابتة
بنى الجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو وشذ ارتباطها بما قبلها فلا
يبحث عنها الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو ولا تها مؤكدة
بالاضافة والاشتقاق والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني
الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها
وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف متعلق آخر كالواو والاستدلال المنصب
على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ
فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا
من حيث انك بثبت بالحال المعنى لذي الحال كما بثبت بالخبر المعنى للمبتدا وانك
في قولك جاءني زيد راكبا بثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب
الا ان الفرق انك جئت به لتقيد مع به باخبارك عنه بالمجيء وهم قصده
ابتداء باثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت
به للمبتدا ابتداء وقصدا او وصف له اي والان الحال في المعنى وصف لصاحبه
كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد بالحال ان صاحبها كان على
هذا الوصف حال مباشرة الفعل مقيدة للفعل وبيان للكيفية وقوعه
بخلاف النعت فان القصد وبيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير
نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض
والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا استقال فيها فعلا حالا

وبالجملة كما ان مزجى الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت
الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي
فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد
الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تقترن
بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر
مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم وكذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل
تنبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح الخ قوله ولها كتاب معلوم حال
عن قرية لكونها نكرة بمسوغ النعت وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة
مخصصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال
ان يكون بغير واو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة واما
جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويجوز ان يكون القيد مضمون
الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اى الجملة الواقعة حالا من حيث هي
جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت
من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر
من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا لغيرها حكما
ثم توصل به الحال وتجعلها مرصلة لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة
الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها جميعا
الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير
بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته
انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم يمنع عائق الى زيادة ارتباط والا فالواو

اذا اشتد

او اشتد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام
احوج الى الربط فقد ترك الجملة الخ اصلها الاستغلال بما هو موضوع للربط الخ
الواو الخ اصلها الجمع ابتداء من اول الامر بينهما ثم سمي بها كل ما في الحال المفردة فانها ليست
بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه تابع للمنعوت
وكونه للدلالة على ما مع انه صار كذلك من تتمة فالكل في الجميع ما اضمر في الجملة الواقعة
صلة فان الموصول لا يتم جزءا للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون
بالضمير والكل مقام منقول الجملة الخ تقع حالا اما ان يكون خالية عن ضمير صاحبها
او لا يكون فالجملة الخ تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا
عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز جاء زيد على الباب
وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على خلاف وتا باين ان اى جملة يجب فيها
الواو واراد ان يبين ان اى جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واى جملة لا يجوز ذلك
فبدأ فقال وكل جملة خالية عن ضمير اى الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه
الحال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصصا لا مبتدأ
ولا خبرا ولا منكرا محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ هو قوله
تصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اى عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اى
افرا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم لم يقع وقوع الجملة حالا
عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع
تلك الجملة حالا عنه لدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المقصود بالمضارع لان
ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه

حال منشأ والا للمصدرة بالمضارع الحالية عن الخبر المذكور فيصح الاستئناف بها نحو قوله
الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاءني زيد وهو يتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون
قولنا وهو يتكلم عمرو حالا عنه لما سيأتي من ان ربط مثله يجب ان يكون
بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية و
حينئذ يجوز ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يعقل منه
الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة
تصح وقوعها حالا بنفسها لا بتقدير شيء سوى الكلام قال قلت
هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا
اراد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما ارتبط الحال عنه نحو جاءني
زيد وهو ان يسأل بعطف ليكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية
وذلك لان الشرطية لتصدرها باحد الحروف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط
بشيء قبلها الا ان يكون له مقتضى قوة ومرجع اقتضاء لذلك كما في الجزء
الثاني فان المبتدأ لعدم استقلاله عن الخبر يجري الى ما وقع
بعده مجانبة او ذي صلوح لذلك وكذا النفي لما بينه وبين المنفي من
الاشتباك حروفا واتحادا والمعنى حتى كأنهما شيء واحد بخلاف الحال فانها مفضلة
تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله
من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالمزوم لذلك الكلام
السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني

واطلبوا العلم
ولو

واطلبوا العلم ولو بالصين فقد صحب صاحب الكشاف بانها للحال والعامل فيها ما
تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الطيبي انها للعطف على محذوف هو ضد
الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان يشتمني واطلبوا العلم ولو لم يكن
بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وبعض الجملة الاعتراضية
ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا بها بمعنى مستأنفا على طريق الالتفات
كقوله انت طالق والطلاق آلبة وقوله نرى كلا ما فيها وحاشاك
فانيا وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله وما انا سببة اوان آدم والآخر عطف
على قوله ان خانت اي وان لم تحل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون
فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع
اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها
يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك و
بيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع
دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو لا تمنن تستكثر اي لا
تمنن مستكثرا فانه تقطع حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال ان يجيء
للمفرد فيجري في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهو اي المفرد
يدل على حصول صفة لانها للبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول او الهيئة ما يقوم
بالغير وهذا امر الصفة خبرا ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة بمقارنة ذلك
للحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول هذا التقييد ثم قال فلما احتمل نحو قوله
تع الله اذن لكم على التقريع فلبس المراد ان الاذن منكر من الله دون غيره و
لكن حمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا بوهم ان مثل هذا

وهذا مع المقارنة وهو كذلك المضارع المثبت بدل على حصول صفة غير نابية
مقارن لما جعلت قبله كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة
اما الحصول اى اما دلالته على حصول صفة غير نابية فلكونه نعلا مثبتا فالفعلية
تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات تدل على الحصول واما المقارنة فلكونه
مضارعا والمضارع كما صلح للحال ايضا اما ان يكون مشتركا بينهما او يكون
حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذى هو مدلول
المضارع انما هو زمان المتكلم وقد مر ان حقيقة الحال الجزء الذى هو مقارن منه
او آخر الماضى او اول المستقبل والحال الذى نحن بصدده يجب ان يكون
مقارنا لزيادة وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد
يكون استقباليا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان
المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول
واو الحال عليه مثله والا كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع
المثبت بالواو في النظم والنثر استشهد لجوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض
العرب قمت واصك وجهه وقوله اى عبد الله ابن الهمام السلولى
فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فمقبل على حذف المبتدا
اى وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله سمعت
لم تودوني وقد نعلم اني رسول الله اى وانتم قد تعلمون وقبل الاول اى قمت
واصك وجهه شاذ والثاني اى نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر
في اى الواو وشبهها اى في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال
ولبس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي و
الاصل قمت وصككت ونجوت وارهنت عدل من لفظ الماضي الى المضارع

طلبة

حكاية للحال الماضية وسمعنا حاكين بعوض ان ما كانت في الزمان الماضي واقع
في هذا الزمان نعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثم
هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا
منفيا فالامران جايزان بيد دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو
فهو كقراءة ابن زكوان فاستقيما والاتبعان بالتخفيف اى بتخفيف النون
فان لا للنفي ودون النهي لثبوت النون الخ جعل علامة الرفع فيكون اخبارا لا
بصيغة عطفه على الامر قبله فيتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان
بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو
فاشار اليه بقوله ونحو ما لنا لا نؤمن بالله اى اى شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع
حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع
المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه فعلا منفيا
والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على
حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي
ههنا المنفي بما او لا ودون لن لانها حرف استقبال وبشرط هي الجملة الواقعة حالا
خلوها عن حرف الاستقبال كالتاتين ولن ونحوها وذلك لان هذه الحال والحال
التي تدل على الاستقبال وان تباينا بينا حقيقة لكن لفظ بركب في قولنا جاءني زيدا
بركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم
لكنهم استشعروا تغاير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظة ما يجب ان يكون بدون الواو ولا
المضارع المجرد جعلا للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما
وجوابه ان قوات الدلالة على الحصول جوز ذلك الشيخ عبد القاهر في قولك

مالك بن ربيع افاد وامن دمي وتوعدني وكنت وما يتهنى الوعيد ان
كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير متهنئ
بالوعيد مبالٍ به والا فمعنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران
اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى
كقوله تع اخبارا عن بعض الكبر بالواو وقد بلغني الكبر وقوله تع اجاءوكم
او جاءوكم حصرت صدورهم بدون الواو وعكسه فيما هو ماض لفظا
واما الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما تقلب معنى الفعل
الى الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله اني يكون لي غلام ولم يمسسني
بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم
ان ندخل الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واعمل مثال المنفي بلما مجردا
عن الواو ولانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز
الامرين في الماضي مثبتا كان منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول مع
حصول صفة غير نابئة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي
لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي
المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد يقرب الماضي من الحال
ويريد هنا الاتصال المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها
لحصول مضمون العامل لا زمان التكلم وان كان العامل والحال ماضيين
يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظة قد في الماضي انما
يقرب الماضي بالحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي
سببا لعدم مقارنة مضمون العامل كما في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية
وقد ركب فرسه وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي

ع

وان كانت

وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما يقرب به من حال التكلم فقط والحالان
متباينان لكنهم استشعروا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا
بلفظ قد لاظهار الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في
اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد
لمجرد استحسان لفظي واكثريا انما يفيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع
قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول
ابي العلاء اصدقه في مرة وقد امترت صحابة موسى بعد اباء النسع وهاجلة
يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصول عامله في الحال التي
هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر جلاء ما قال السكاكي من
ان انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت
الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان بشروع في الكتابة وقد
مضى منها جزء الا انه ملتبس بها مستديم لها فلا تقتضي جزء منها جرى وباء الماضي
لتسببها وديمومة عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال وان الماضي
المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا
منفيا احتاج في تخصيص المقارنة منه الى زيادة بيان فقال اما المنفي اي ان
جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول
اي دلالته على المقارنة فلان ما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء
الى حين التكلم كقولك ندم زيد وما نفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال
التكلم وغيرها اي غير ما اي غير ما مثل ما دام للانتفاء مستقبلا على زمان التكلم مع ان
الاصل استمرارها اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان
التكلم كقولهم لم يضرب زيدا امس لكنه ضرب اليوم فيحصل كلمة اي بالنفي او بدال الاصل

فيه الاستمرار الدلالة عليها اى على المقارنة عند الاطلاق اى عند عدم القيد بما
يدل على انقطاع ذلك الاستمرار كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن يضرب
اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد ومن غير ان يكون
الاصل الاستمرار فاذا قلت ضرب زيد مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب
في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع
اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم اراد وا ان يكون النفي والاثبات المتعلقان
بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء
لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفي في الاثبات بوقوعه مطلقا
ولو مرة وخصوا ان النفي الاستغراقي هو اذا استمر النفي
اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار ودوام
الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه
اي وتحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار
العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود فيحتاج الى بقاء الحادث
لانه اذا لم يكن سبب موجود وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود
بعقب وجود وكل وجود لحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم
فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل
في الحادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه
والا فهو يفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه
اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من جملة
الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول
فلكونه منفيا عنوا كان الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز

ترك

تركها اى ترك الواو ولعكس ما مر في الماضي المثبت اى لدلالة الاسمية على المقارنة
لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالة على الدوام والثبات نحو كلمته
فوه الى فيّ ورجع عوده على بدئه فمن رفع فوه وعوده على الابتداء اى رجوعه
على ما ابتدأه على ان البدء مصدر بمعنى المفعول او ان دخولها اى والمشهور
ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لتعدم دلالتها اى الجملة الاسمية على عدم
علم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلما جعلوا
لله اندادا وانتم تعلمون اى وانتم من اهل العلم والمعرفة او انتم تعلمون
ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن
الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضميرا ذي الحال
وجبت الواو سواء كان جزءا فعلا كجاء زيد وهو يسرع او اسما كجاء زيد
وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو التي تدخل في صلة العامل
وتنضم اليه في الاثبات وهذا مما يمتنع وتقدير تقدير المعوز في ان لا يستأنف
لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك
اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة
اسمه صريحا فانك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وضمه اليه
في الاثبات لان اعادة ذكر لا يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع
والا لكنت عرضت للمبتدأ بصفة وجعلته لغوا في البيان وجرى مجرى ان تقول
جاءني زيد وعمر يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدأ
للسرعة اثباتا فعلى هذا فالاصل والقياس ان لا يجيء الجملة الاسمية الا مع
الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشاذ الخارج عن قياسه واصله بجرب
من الناء وبالوقوع من التشبيه وذلك لان مع فوه الى فيّ مشافرها ومع عوده

على هذه الوجه فاعرفه بطريقه الذي جاء منه وأما قوله اذا ثبت ابا مروان شجاعا
وجواد حاضرة الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك وجد
حاضرة الجود والكرم اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره
ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء
الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب
الواو في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وجاءني زيد وعمرو يسرع
امامه او مسرع او بلا منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا
في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه او خرج الناس
عليه كان كلاما نافرا لانك لم تبن في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو مقلد
سيفه وخرج وهو لابس الناج ففي ان المنع على استيناف كلام وابتداء
اثبات وانك لم ترد جاءني كذا وكذا ولكن جاءني وهو كذا وكذا فظاهر منه ان الجملة
الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو والاقرب من التأويل والتشبيه بالمفرد وبهذا
يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تع بهبانا او هم قائمون ان الجملة
الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استغناء للاجتماع بحرفي عطف
الواو والحال هي واو العطف استعيرت للفصل فقولك جاءني زيد راجلا وهو فارس
كلام صحيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر قوله اهبطوا بعضكم لبعض
عدو انه في موضع الحال اي متعادين بعكس بعادهما ابليس وبعادهما فاول
وتنزله منزلة المفرد وبعد اختلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب
ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ
في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاءني زيد
مسرعا في انك تثبت به مجيئا في اسراع وتفصل احد المعنيين بالآخر

وتجعل

وتجعل الكلام خبرا واحدا كما انك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو
مسرع او وغلامه سبي بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت
فاثبت المجيء ثم استأنف خبرا وابتدأت اثباتا فانبأت بما هو مضمون الحال
ولهذا احتيج اليها ما يرتبط الجملة الثانية بالاولى مجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد
منطلق وعمرو ذاهب وشبهها واو حال لا خبرا عن كونها مجتلبة لضم
الجملة الى الجملة كالتي تفيد في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت
لربط جملة ليس من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة في جاءني زيد يسرع بمنزلة
الجزاء المستغنى عن الفاء والذي من شأنه ان ترتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني
زيد وهو مسرع او وغلامه سبي بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء
الذي ليس من شأنه ان ترتبط ثم قال الشيخ وان جعل على كتفه سيف حالا
كثر فيها اي في تلك الجملة تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة
او نكرتها خرجت مع البازي على سوادي او لم يعرف قدري اهل بلدة ولم ار
فهم خرجت منهم وفارقتهم منكرا مصاحبا للبازي الذي هو اكبر الطيور مشتملا
على شدة من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سوادي اي بقية من الليل
ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف
لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا هو صونا ان الظرف في تقدير
اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال الخفاجي لعله اذا
اضمر يقدر باسم فاعل لرجوعه الى اصل الحال وهو المفرد ولهذا كثر فيها ترك الواو
وانما جوز التقدير بالفعل الماضي مجردا بالواو وقليلا كقوله وان امرءا اسرى الى
دونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع
لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلام وهنيه نظر

ة كما ان اصل الافراد تنكير الجزء والتعريف فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار
الاخر فيجاء الحال على الحصول دون الجزء والا لما سلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب
امتناع الواو وجواز ان يكون المقدر عنده وجود الواو وهو الماضي الا ترى ان الجزء
تتقدر به المفرد ومع هذا لم يمتنع الواو معه ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع
والحق ان نحو علي كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف
خبره فتكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد وقائم زيد ويحتمل ان
يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم
الفاعل او الا ولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو ومن
اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة مفيدة والا فالواو
واجب تلافيا بلبس الحال بالصفة نحو جاءني فارس وعلى كتفه سيف وما اسكنا
اعلمنا من قرينة الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله وكثر جئت
اي ترك الواو في الجملة الاسمية ثانيا نحو قول حرف النداء على المبتدأ فجعل بذلك
الحرف نوعا من الارتباط لقوله اي قول الفرزدق فقلت عسى ان تبصر بي كانما
بي حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بي الاسود جملة اسمية
وقعت حالا من مفعول تبصر بي والواو دخول كان عليها ثم حسن الكلام الا بالواو قوله
حوالي اي بي الكمائن وجوابي حال من بي كما في صرف التشبيه مع الفعل وكثر
الترك ثانيا اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الزرقاء
والله يبغيك لنا سالما مبرورا بتجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها
قوله سالما لم تحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز اجتماعهما في
الاحوال المترادفة ويجوز ان يكون متعددا فصاحبها واحد كما كان في يبغيك
ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة ويجوز ان يكون صاحب الحال المتأخر

الاسم

الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان تجعل قوله مبرورا تجيل حالا
من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ مضمرا في الحال وجب الواو والا فان كان
الضمير فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو قوله اني واجهتهم وانا قليل
خبرا خوه وجدته حاضرا او الجود والكرم طلما يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابطة
في اول الجملة وهذا ان البيتان من هذا القبيل والا ضعيف فليتأمل كقوله
نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن في الايجاز والاطناب والمساواة

قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبتين اي من الامور النسبية
التي تكون تعلقا بالقياس اي بما تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا
بالنسبة الى الكلام الزيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى
كلام متوسط بينهما والمساواة بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على
التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا العقد الذي هو الكلام ايجاز وبذلك العقد الذي
اطناب او ترتب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة
الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك
اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف
الاوساط الذي لبس بالعجم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في مجاري
عاداتهم في تأدية المعاني عند البلاغة المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام
لا يجد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا
لان غرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجردة تأليف
يخرجها عن حكم النبوي فالايجاز اداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف والاطناب
اداؤه باكثر منها ثم قال الاصفهاني كونه نسبيا ثم رجع فيه تارة الى ما سبق اي
الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بالبسط

مما ذكر اى من الكلام الذى ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما
سبق بعض الاوهام حتى يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة
المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر
كقوله تع رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا فانه اطناب بالنسبة
الى المتعارف وهو قولنا يارب فد شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه
المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والحاح المشيب فينبغى ان يبسط
فيه الكلام غاية البسط ويبلغ فى ذلك كل مبلغ فعلم ان للايجاز معنيين
احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثانى كونه اقل مما هو مقتضى
ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف
ومقتضى المقام جميعا قبل رب فد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة مع
صدق الاول بدون الثانى كما فى قولنا اذا قال الحبس نعم بحذف المسند فانه اقل
من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لغيره
يقتضى حذف المسند اليه كما مر وصدق بدون الاول كما فى قوله تع رب انى وهن
العظم منى ويمكن اعتبار هذين المعنيين فى الاطناب ايضا لكنه ترك لانسباق
الذهن اليه مما ذكر فى الايجاز والنسبة بين الاطناب ايضا عموم من وجه وكذا
بين الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب فليتأمل وقد توهم من كلام السكاكى
ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف
والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكى قد صرح
باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قبل الايجار اخص واصطلا
لاتم بطلقه على هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان
كون الشئ مناسبا لا يقتضى فهمه الحتمى معناه لان كثيرا من الامور السببية

والمعانى

ان يكون للفظ انا فصاحة واغرابه والاطناب ان يكون للفظ زايد اعليه لفائدة
واحترز بهذا عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافٍ
ببيانه كقوله اي للحارث بن الحلزة اليشكري حي والعيش جيد في ظلال النوك اي الحمق
والجهالة ممن اي ممن عيش من عاش كدا اي مكدودا ممنوعا اي الناعم في ظلال
العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك جدير بالعيش الشاق في
العقل ولفظه غير وافٍ بذلك فيكون مخلا وبه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش
المعتد به اعني العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتألمين
في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم
الشاق كناية عن عيش العقلاء المحجرين في امورهم واشار بالعطف وجه ايا
ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا
عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم في ظلال العقل لكان كالتكرار وبنيته على ذلك
لفظة الظلال ولو احترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زايدا اعلى اصل المراد
لا فائدة ولا يكون اللفظ الزايد منبئا كقول عدي بن الابرش يذكر غدر الزباء
بجذيمة الابرش وقد وقت الاديم لراهشيه تخاله اي وجد قولها كذبا وبمينا
والكذب والبين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان
عرقان في ظهر الزندين راعين والضمير في راهشيه وفي الذي بجذيمة وفي قد وقت
وقولها للزباء وقوله عن لحشو الفقد واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا
لفائدة بحيث يكون الزايد منبئا وهو قسمان لان ذلك الزايد اما ان يكون
معد اللسجع او لا يكون فالحشو المعد كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت
ابن الطيب ولا افضل منها اي في الدنيا بالشجاعة والندى وجبر النقص لولا انها
شعوب وجمع اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث وانما صرفه للضرورة فالمعنى

انما لا افضل

انما لا افضل في الدنيا بالشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت
وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاعي اذا تبقن بالخلود
وعلم عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في
ذلك فضل وكذا الصابر اذا تبقن بزوال الحوادث والشدايد وبقاء النعم
وعلم عليه صبره على المكاره لوثوقه بالخلاص عنها بمجرد طول العمر وانما يهون
على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال حبب الى صبر ايوب ومن ابى
عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تبقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه
اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تبقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا
قيل فكل ان كانت وأطعم حارث فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما يقال ان المراد
بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على
تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس لانعدام المحترز عنه الا مور التي من شانها
الاهلاك وهذا بعينه مع الشجاعة والاقرب ما ذكره ابن جني وهو ان في
الحلو والمتفكه الاحوال التي من عبر عبرا يا بشير ومن شقة ايار خاء ما يسكن
النفوس ويسهل اليها البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير مفيد كقوله
اي عن الحشو الغير المفيد للسجع كالمذكور قبله في قول زهير بن ابي سلمى فاعلم علم
اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت فقد يقال ابصرته
بعيني وسمعته باذني ومشيت اليه بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه
في التنزيل نحو قوله تعالى ممن كتبت ايديهم فالت امثال هذا ذلك انما يقال في
مقام يفتقر الى التاكيد كما في قول من ينكر معرفة ما كتبه باحد القلمين
بيمينك هذه واما قوله تعالى في ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا عضد له
ببرهان فالمراد ان اللفظ ينبغي ان يقال له لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي احراس

وتعم لأمعانى لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظ مقول بالنسبة معناه ومؤثر فى القلب
ومالا معنى له مقول بالنسبة لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم مالا يسر فى
قلوبهم انما وان تقدمها لانها الاصل والمعنى عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ
الا باهله وقوله اى قول النابغة بخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذى هو مدرك
وان قلت ان المنتأى هو اسم موضع مرادا شتقاقى منه اى بعد عنك واسع
اى ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصف به حال سخطه وهو له والمعنى انه لا يفوته
الممدوح وان اسعد فى الهرب بعضا را يا قطع الارض لسعة ملكه وطول يده والان له فى
جميع الآفاق مطيعا لا وآمرو بزدا لها رب اليه فاى قبل كلا المثالين بغير صحيح
لان الآية حذف المستثنى منه فى البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا
لا ما وانا قلنا اعتبار ذلك امر لفظى ورعاية للقواعد النحوية من غير ان
يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون خطوطا
وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة
بان مثل هذا الشرط اذا كان الشرط حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان
ايجاز قصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير
لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم
على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض
وان كان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف المفعول
الذى يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده ووجب تركه لعدم اقتضاء
تأدية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان خطوطا بل صح ان ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به
اصل المراد وتقدير المفعول انما هو لمجرد رعاية امر لفظى وهو ان حروف الجر لا بد ان
يتعلق بفعل وفضله اى رجحان لقوله ولكم فى القصاص حيوة عليها كان عندهم او خبر

كلام

بهذه العبارة

فى هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما بنا ظرا اى اللفظ
الذى بنا ظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم فى القصاص
حيوة وما بنا ظر منه هو فى القصاص حيوة لان قوله ولكم لا محل له من الاعراب
لكونه زائدا على ما مع قولهم القتل انفى للقتل محذوف فى القصاص حيوة احد
عشر ان اعتبر التنوين والا فاثنا عشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر
والعبرة للحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة
والنقص على المطلوب الذى هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشمل على التعريج بما
وما بعده فكثير حيوة من التعظيم لشانه اى لشان القصاص بانهم فاكانوا عليه من
قتل جماعة بواحد فالمعنى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيوة عظيمة
او النوعية عطف على التعظيم اى لكم فى القصاص نوع من الحيوة وجاء الجهة الحاصلة
للمقتول اى الذى يقصد قتله او القاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص
من القاتل لانه اذا علم بالقتل تعلم انه يقتص منه فارتدع وسلم صاحبه من القتل
وسلم هو من القود واطرادة اى يكون قوله ولكم فى القصاص حيوة مطردا لان
الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى
للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل
ادعى له حلوة اى بجلوة قوله ولكم فى القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه
يشتمل على تكرار القتل والتكرار وهو من حيث انه تكرار من عيوب الكلام مع ان ما
يجلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا
بالفصاحة فان قيل فى هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات
قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا الابناسب
رجحان الخالى عن التكرار وانما قال الاحسن بدل رد العجز على الصدر ان لا

خطرة

يؤدي الى التكرار بان يكون كل من المتعاطفين بمعنى الآخر واستثناءه اى وباستثناء

قوله ولكم في القصاص حيوة متعلق بمحذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى

الفعل الذي للمثل من تركه والمطابقة اى باشتماله على صفة المطابقة ومع الجمع

بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص

قتل وتعذيب للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبدلا منه عز وتوالى الاسباب

الخفية التي تنقض سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفان محرر

مثلا صفتان الآتي موضع واحد وجملة عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب

الظاهر وهو ان السمع يبقى نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم

الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا اذا النكرة مثل

في الدار رجل لا يفيد الاختصاص واجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون

بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به والا يكون

مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو

واسئل القرية اى اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلا

الثنايا اى اضح العمامة تعرفني الشيبة العفية وفلان طلاع الثنايا اى كامل

لصعاب الامور اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او جلا الامور اى كشفها

فحذف الموصوف وشبه ان الصفة اذا كانت جملة لا تحذف موصوفها الا بشرط

ان يكون الموصوف بعض ما اضيفت جملته الى المجرور بمن او بفي كقوله تعالى منهم دون ذلك كنا

طرائق قددا اى منا فريق دون ذلك او كقولهم ما في القوم دون حذاء خ غيره نادر لانه اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة

فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كبزيد في قوله بين ذراعي وجبهة اسد

بني يزيد ظلما علينا ليهم قد بزيد لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه

بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل ولا فرق اولا زيادة كزيادة الفعل

وتحقيق ذلك ان الفعل المنون اذا العلمية اذا اعتبر موصوفا فاعله وجعل الجملة علما

في محل الآخر حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم

ملك يأخذ كل سفينة غصبا اى صحيحة او نحو حاكسا له او غيرها صعبة

او ما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله او هو قوله فاردت الا اعيبها فانه يدل على ان

الملك كان انما يأخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء

او جواب شرط او الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم

وما خلفكم لعلكم ترحمون اى اعرضوا بدليل ما بعده وقوله تعالى وما تأتيهم من آية

من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمحرر

الاختصار يغني بكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اى جواب الشرط

شيء لا يحيط به الوصف او ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن

ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف

ما اذا ذكر فانه يتعين درجا سهل امره عنده الا يرى الى قول العبد

والله لئن فعلت اليك وسكت تنزل عليه من الظنون المعترضة

للوعيد ما لا يتنزل لو نص على مؤاخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال

المنجم ان رأيتني ثنايا وسكت جالت الافكار له عالم تجلى له واتى بالجواب

مثالها اى مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب

نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم

ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله

جواب الشرط اى او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول

والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بسيتين اى منه

والمستثنى نحو زيد جاءني ليس الا او المضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو
يا رب يا غلام وجواب القسم نحو والعجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما
وتله للجبين فان معطوف ونحو العطف نحو لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله
اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف
على الجزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل
الا تفعل تكن فتنة ومنه قول ابي الطيب ان الزمان بنوه في شبيبته فسرهم
وابتناه على الهرم اي فساءنا او سبب للمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب
بعصاك الحجر فانبجست الا قدر نضربه بها فيكون قوله تعالى نضربها جملة محذوفة
هي سبب للمذكور وهو قوله فانبجست ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة
فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس بما اختلفوا فيه
ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انبجست فيكون المحذوف جزء
جملة هي شرط كقوله تعالى فان الله هو المولى اي ان اراد دوابا ليأتي فالله هو المولى
فالفاء في مثل قوله فانبجست شبيهة فاء فصيحة نظام كلام الكشاف ان تسميتها
فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا ظاهر كلام
المفتاح على العكس وتمثيل امثالها فصيحة على التقديرين
والمشهور في تمثيلها قوله قالوا اقترح شيئا اقضك
ما يراد بنا ثم المفعول فقد جئنا شيئا اقترحته او غيره على اي
غير السبب والسبب نحو فنعم اما هدوا

على ما مر

على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدأ والخبر في قول من يجعل المخبر
خبر مبتدأ محذوف وامثالها كثيرة اي والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا
ابنكم بنا ويله فارسلون يوسف اي فارسلون اليه يوسف ايها الصديق افتنا في
الرؤيا فافعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط طربن
فاحرث اسكنها وهج لاشكن ثم اعاود ها وندا فعني الى ان فضحت
العجب من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها والحذف على وجهين
احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر
لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له
بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فافهم مقام المسبب ثم الحذف لا بد
له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي الحذف والمقصود
الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل
دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد
ههنا من محذوف والمقصود والاظهر دل على ان المحذوف تناولها لان الغرض
الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل
ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان بدل البعض سامح
لان ان يدل بعض الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل
العقل عليها اي على المحذوف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك
اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله ويدل
على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس
المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتأمل و

ومنها ان يدل الفعل عليه والعادة على التعيين نحو فقد لكن الذي لتمني نفسه
فان الفعل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان
على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه وانما تعين المحذوف فانه
يحتمل ان يقدر في حبه لقوله فقد شغفها حبا وفي امراوده لقوله
تراوده فتاها عن نفسه وفي شأنه فهي تشمله ما اي الحب والمراو
والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه
عليه في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا
يصح ان يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا له وبتعين ان يقدر في
مراودته نظرا الى العادة ومنها اي ومن ادلة تعيين المحذوف الشرع
في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الذي شرع
فيه واما الدلالة على المحذوف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له
من فعل يتعلق هو به على ما شهد به القواعد لان الخوض في وبدل على تعيينه
الشروع في الفعل في نحو بسم الله بتقدير ما جعلت التسمية مبدأ له
اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع
في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه
ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام
او المخاطب بالفعل كقولهم للعريس بالرفاء والبنين اي اعرست
فان كون الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف
اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق تقول رفأت
الثوب ارفوه اذا اصلحت ما يجب منه الاطناب اما بالايضاح بعد
الابهام ليرسخ المعنى في ذهن السامع مرتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى

موضحة

ن

ى

موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما
طبع الله النفوس عليه من ان شوق اذا ذكر مبهما ثم بان كان اوقع
فيها من ان يبان اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان
الادراك لذة والحرمان منه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فاذا
علم المجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل الشعور
بوجه دون وجه تشوقت النفوس الى العلم به وربما علمت لفقد انها
اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به
للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذة نال
لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم ومما يواخي ذلك ما في قوله تعالى
ينظرون الآن بأشبههم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب بالتبهم
من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من
حيث لا يحتسب كان اعم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر
فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كان الصاعقة
من العذاب المستطعم لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله
ما لم يكونوا يحتسبون كقوله رب اشرح لي صدري فان الشرح لما يفيد
طلب شرح لشيء ما له اي للطالب او صدري يفيد تغييره اي تغير
ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون
لاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون لتفخيم الشيء والتبيان وتعظيمه كقوله
واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت
بالاضافة ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين
اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاخبار

كقولك نعم زيد فتاً فقيل نعم الرجل زيداً ونعم رجلاً زيد كان اضطراباً ابهم
حتى الفاعل اولاً وفسّره ثانياً وقوله اذ لو اريد الا اختصار مع
بان الاختصار قد يطلق عليها بمقابل الاطناب وهو الايجاز والمساواة
وهذا بواقعها اصطلاح الكتابة ووجه حسنه اي حسن اباب نعم سهو
ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظراً
الى الاطناب من وجه حيث قبل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف
المبتدأ الذي هو صدر الاستئناف وابهام الجمع بين المتباينين
الايجاز والاطناب وقبل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع
بين المتباينين من الامور العربية الشطرفة التي تظهر في النفس
عند وجدانها اثراً عجيباً وانفعالاً عجيباً واما قال ابهام الجمع لان
حقيقة جمع المتباينين ان يحدث على ذات واحدة وصفان يمتنع
اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال
ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيح وهو ان يؤتى في عجز الكلام
بمثنى مفسر باسمين تأتيهما معطوف على الاول نحو يثلب ابن ادم
ويثلب به خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل
ويثلب به الحرص وطول الامل لكنه اتمهم اولائم اوضح ما سبق وسمي
بهذا النوع بالتوشيح لف القطن المنوف وكأنه بجعل التعبير عن المعنى
الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر
بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ونفي بذكر بعد
ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قيل
واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح ذلك للتنبيه على فضله اي مزيته

الخاص

الخاص حتى كأنه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلاً للتغاير في الوصف
منزلة التغاير في الذات نحو انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من
الاوصاف الشريفة جعل كأنه شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله
لفظ العام ولا يعرف حكمه من بل بحسب التنصيص عليه والتصريح به وذلك
قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى
من الصلوات او الفضلى من قولهم الافضل الاوسط وهي صلوة العصر
على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى من كان عدواً لله وملائكته ورسله
وجبريل ومكائيل وقد يكون في الكلام نحو قوله تعالى ولتكن امة منكم
يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى
اصبروا وصابروا الآية المصابرة اشد من الصبر ذكر بعده تخصيصاً لشدته
وصعوبته وامّا بالتكرير نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا الاولى
على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون جميع همه وان يهم بدينه
وسوف تعلمون انذار لينجاوز ويتنبه عن غفلتهم اي سوف تعلمون
الخطأ فيما انتم عليه واذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكرير
تأكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار
الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للناصح افول لك ثم اقول لك
لا تفعل وذلك لان ثم اصل في الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء
لمجرد التراخي في الرتبة وفي الاخبار تقاعد من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك
الرتبة والاولى الثانية بعد الاولى في الزمان وذلك اذا تكرر الاول
بلفظ نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك

مايوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينبغي التنبه والاعتناء
عن نسبة الغفلة ليتقبل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي
آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا
متاع ومنها زيادة التوبيخ والتحسر كما في قوله فنبا فتبر معن انت اقل
حفرة من الارض حطت للشماتة مضجعا وبا فتبر معن كيف و
اربت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما قد يعد
بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابطة كما في
قوله ثم ان ربك للذين هاجروا من بعدها فتنوا ثم جاهدوا
وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد حمى علم الحي
اليمانون انني اذا قلت اما بعد انني خطيبها وقد يكون مع رابطة
كما في قوله سبحانه ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير
لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالا
من او غل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في غيره فقيل هو جمع البث
بما يعيد نكتة تتم المعنى بدونها لزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء
في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي المهداة به كانه
علم اي جبل مرتفع في رأسه نار فان قولها كانه علم واد بالمقصود
وهو شبهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في رأسه نارا
بغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اي وتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ
القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي خبائنا وارحلنا الجزع
الذي لم ينثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالجيم والخرز اليماني

الذي

الذي فيه سواد وبياض فشبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم ينثقب
ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير منثقب كان اشبه بها
العيون وقال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حديثين ضبعوا نهما
كلها سودا فاذا ما نابا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد و
بياض بعد ما مؤنث والمراد كثرة الصيد بعني مما اكلنا كثرة العيون
عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه تبين بطلان ما قيل
ان المراد به فد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى الفت الوحوش
رحالهم واخبيتهم وكم مع توهم غير المقصود في بيت السمط فسقيا
بكاسين من زمزم مثل خاتم من الدر لم يثقبه بثقبه قال فانه لما
جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا مما
يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه
بانه لم يقبله ملك منكسر بنكف غيره بمعنى هذا يختص الايغال بالشعر
وقيل لا يختص بالشعر بل هو في كل الكلام بما يعيد نكتة تتم المعنى بدونها ومثل
ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا
وهم مهتدون قال فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول
مهتد لا محالة عليه لكن فيه زيادة حث على الاتباع في مرغب فيه الرسل
اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وترجون صحة دينكم فينتظم
لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب جملة بجملة تشتمل
على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد عليه للتعقيب فالتذييل
اعم من الايغال من جهة انه يكون في تتم الكلام وغيره واخص منه من
جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد وهو اي التذييل

ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل
توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا
الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء الخصوص
فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان يقال الجزاء
عام لكل مكافات يستعمل نارة في مع المعاقبة فاخرص في مع الاثابة
فلما استعمل في مع المعاقبة في قوله تع ذلك جزيناهم بما كفروا ابعنى
عاقبناهم بكفرهم حتى وهل نجازي الا الكفور يعني وهل نعاقب
فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب
اخر خرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما
قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وشيوع الاستعمال نحو وقل
قل جاء الحق وزهق الباطل وان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع
الضربان في قوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم
الخالدون فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله
كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا
اي التذييل ينقسم قسمة اخرى والفظ ايضا تنبيه على ان هذا قسيم
للتذييل مطلقا يعني قد علم ان ينقسم الى القسمين المذكورين وهو
ايضا ينقسم قسمة اخرى الى قسمين آخرين ولولا قوله ايضا لتوهم
ان هذا قسيم الضرب الثاني كما توهم نظرا الى امثلة بعض من لم
ينبه بالتنبيه فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة
اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق
في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني

الزرباني وليست عشية اخلاقا ذميمة حال عن اخلاق المعهومة بوقوعه
في سياق النفي او عن ضمير المخاطب في ليست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخلاق
يعرف بالتأمل سمي لانقطاع على استغناء موده اي حال كونك ممن لا
تامة ولا تصلح غير شعث اي تعرق وذميم خصال اي الرجال المهذب
المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت وآل ممهومه على نفي الكامل من
الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي
لا مهذب في الرجال واما التكميل وبسمي الاحتراس ايضا لان الاحتراس
هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقع عن ابهام خلاف المقصود وهو
ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء
يدفع ذلك الابهام وذلك مثالين لان ما يدفع الابهام قد يكون في
وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك
غير مفسدها اي غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اي قوله صوب
الربيع اي نزول المطر قد يكون وقوعه في الربيع وقد يكون في غيره اي سبيل
لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك
بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله سع فسوف يأتي الله بقوم
يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على
وصفهم بالذلة لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى
على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين ودفع هذا الوهم واشعارا
بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذلك عدي الذل بعلى لتضمنه معنى
العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز
ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم

وفضلهم على المؤمنين حافظون لهم اجتهادهم ومن هذا القسم قول كعب
بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو
مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لأوهم ان ذلك في عجزه فلما
زال هذا الوهم بان حمله انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون
عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه تكميل
لازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا
يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون
مهيبا في عين العدو والا لم يحالفه فيكون هذا تذييلا لما قبله لمفهوم لا
تكميلا كما زعم بعض الناس وجهه نظرا الى ان من لا يكون حليما حين
لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عدو عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا
يهاب ولا يبعد ما ذهب اليه المصنف من ان مع البيت اللطف وادق مما
يشعر به كلام المفصل وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال
يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة
وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فدفع ذلك الوهم بقوله
مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة اي يحسن
فيها الحلم يحيث يهابه العدو لتمكن مهابته في ضميره فكيف في تلك الحالة
واما بالتنبيه وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة
لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه ره وهو ان لا يكون الضمير
في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله
اي يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتأويه واصل المراد
وكتعليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا

مع ان الاسراء

مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه اسري
في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام
ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما
مع الفضلات والشوارح والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا
للاول او تاكيدا او بدلا منه كما ستريه في قوله ويجعلون لله البنات
سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل
وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله
لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء
في قوله اي وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني بشكو كثرة وضعفه
ان الثماني بن وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه
اذا فسره بلسان آخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه
يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تع واتخذ الله ابراهيم خليلا انما
اعترض لا محل لها من الاعراب نحو الا هل انا هاها والحوادث جمة وقد
مر تمامه وجوب اتباع ملته ولو جعلنا عطفا على الجملة قبلها لم يكن
لها معنى ومثله ما ذكره في قوله تع والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى
انه اعترض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله اني سميتها مريم ومثل
هذا الاعتراض كثير انما يلبس بالحال والغرض وقد اشار اليه صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله تع اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان
قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها

او اعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتسبيه فى قوله اى وكالتنبيه فى
قول الشاعر واعلم علم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا ان حيث
للمفاجاة ومن الشائلة وخبر الشائل محذوف يعنى ان المقدرات اتيته وان
وقع بينهما جمل فى اللفاظ شبيهة بالاعتراض نحو سهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه
جملة معترضة مصرحة بان اعلم ومفعوله والفاء اعتراضية وجملة الشائلة
من السبيبة وما جاء اى ومن الاعتراض الذى بين كلامين وهو اكثر
من جملة ايضا اى كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله ح فانوهن
من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم
حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض
باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار بايا اتصالها بقوله
فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فانوهن من حيث امركم الله
يعنى ان الاتى الذى امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصيل فى
الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث
يتاتى منه هذا الغرض والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما امر وابه
والتنفير عما نهى عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة
التاكيد فى امر يتعلق به كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حسنا
حملته امه وهنا على وهن وفصاله فى عامين ان اشكر لى ولوالديك
فقوله ان اشكر لى تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا بالوصية
بالوالدين خصوصا وتذكير الحمل العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستطراد
فى قوله ابى الطيب وخوف فلب لولا ثبت لهبه يا جنتى لرايت فيه
جهنما فقوله يا جنتى اعتراض للمطابقة مع الجهنم والاستطراد ومنها

بيان

بيان السبب لما مر فيه غرابة كما فى قول الشاعر فلا هجرة بيدو ولا فى البأس راحة
ولا وصلة بعضو لنا فى كارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب
فبين سببه بان فى البأس راحة وقال نعم قد يكون النكتة فيه اى فى الاعتراض
غير ما ذكر ثم مما سوى دفع الابهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ابهام
خلاف المقصود ثم تجوز بعضهم وقوع يعنى ان القائلين بان النكتة فى الاعتراض
قد يكون دفع الابهام ايضا افترقوا فرقتين فمجوز فرقة منهم وقوع
الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة منفصلة بها بان يليها جملة اصلا فيكون
الاعتراض فى آخر كلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا اصرح
فى موضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى فى اثناء الكلام
او فى آخره او بين كلامين متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا فى جواز كون النكتة دفع الابهام
وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبنى الشرط ان لا يكون لها من الاعرا
بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل
وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما قول الحماسى وما مانا منا
سيد فى قومه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المعنى الثانى تكميل
لانه لما وصف قوله بشمول القتل اتبعه او هم ان ذلك لضعفهم فاتا
هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم وكلامهم مع هذا وان دل على
ان الجملة فى التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا عام
بشموله تفسير يجوز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب جملة
اخرى مشتملة على معناها باعرابها بدلا منها او تاكيدا او يكون الغرض منها
تاكيدا الا ولا يلتئم الا ان يقال انه اعتد فى هذا الاشتراط على الاشتمال

والاعتراض بهذا التفسير بين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة
لا بد لها من اعراب وبعضهم كونه اي وجوز العرفية الثانية من القائلين
بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الابهام لا يكون الاعتراض
غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير
بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين معنى وغير بكلامه على ما ذكرناه
ظاهرا وعلى ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض
ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولكن لا تشترط
ان يكون جملة او اكثر من جملة فيخ يشمل من التتميم ما كان واقعا
في اثناء كلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا
في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر
فقيد حينئذ لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون
له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط فلم يصح تجويز كونه
غير جملة لان المفرد لا يدخل في الكلام من الاعراب ولم يشمل حينئذ التتميم
اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط
فلا حاجة بما قوله ولا محل له من الاعراب لا يشمل من التكميل ما كان
واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم
الا ان يقال الاعتراض اذا كان جملة يشترط عندهم ان لا يكون
لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو
لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه لا يخلو

ع خبط

عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام
او ابكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اقتصر على ذكر يؤمنون به
لان ايمانهم لا ينكر من يشبههم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما
وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه
مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا
الاطناب بغير ما دخل فيما سبق ظاهر بالنسبة الى ما قبل منها ومن الامثلة الخ
اورد ها هنا لغرض في هذا المقام قولهم رأيته بعيني وقوله تعالى يقولون
بافواههم وكذلك وجه لان عند ما دخل في التتميم اذ قد اوتي فيه
بفضلة لنكتة مع التأكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على الستنهم
من غير تكلف ثم رحمة على عز علم في الغلب ومنها قوله فصيام ثلثة
كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة
توهم الاباحة قال الواو يجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين
الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وجه نظر لانه
ح يكون من باب التكميل اذ الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها
قوله تع اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقون لكاذبون فانه
لو اقتصر على قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الآية لتكذيب
المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وجه دفع توهم انهم
كاذبون في غير الامر وجه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض
عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الابهام واعلم انه كما يوصف الكلام

بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما بسواه والمراد اوزاد
عليه فلذلك توصف الكلام تارة بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة
حروفها وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اى لذلك الكلام في اصل
المعنى كقوله اى قول الاخر تمام بحصة اى بعرض عن الدنيا اذا عنّ اى ظهر
سود اى سيادة وتمامه ولو بزّ بزّت في زي عند زاهد الزي
الهيئة والقوم اذا لبسوا والزاهد المراد الذي زهد فيها اى ارتفع وقوله
اى قول الشاعر الآخر وليست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت
العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى مسببه اعني الراحة وبالفقر المحنة
يعني ان السيادة مع التعبة الشديدة اجلب له من الراحة والدعة
بدونها بصفة بالميل الى المعالي فمصرع اى تمام ايجاز بالنسبة الى
هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب
بالنسبة اليه ومثل هذا الاخير يجوز ان يكون ايجازا بالتقصير
السابق وان يكون مساويا وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الا
وتجب منه اى من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون
وقول الحماسي وننكر ان نشنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول
حين نقول اى نغتر ما نريد بغير من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض
علينا انقيادا لاهوائنا واقتداء بحكمنا يصف رياستهم ونفاذ
حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رايتهم فالآية ايجاز بالنسبة
الى البيت والحماسي واجب لان ما في الآية يشمل كل فعل والبيت
مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا تم علم المعاني
بعون الله وحسن توفيقه ولله الحمد على جزيل نواله وفضله على النبي وآله

محمد

محمد وآله وسلم نسأله التوفيق في اتمام القسمين الاخرين وجوده بمنه

علم البيان

فقدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة
ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع
وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة
عليه اراد بالملكة الخ بقدرة يقتدر بها على ايراد كل جزئي او على الاصول والقوانين
المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فلا حاجة الى التقدير علم بالقواعد
اى ادراكها والالتفات فيها على ما هو المتعارف واراد بالمعنى المعنى بالحمل على ما
ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي في تبعه المطابقة بمقتضى
الحال واراد بالطرق التراكيب الدالة الدلالة العقلية كما سيجيء
والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على كل ايراد لكل معنى واحد
يدخل في قصد المتكلم واراد به تراكيب يكون بعضها اوضح دلالة
عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى فوق لنا زيد
جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد
للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق مختلفة بعضها اوضح دلالة
على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء
وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو
اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء
مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان والحاجة
الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كلا واضح هو جلي بالنسبة
الى ما هو اوضح منه ومعمى بالنسبة الى ما هو اخفى فهما في الوضوح ان بعضها اوضح الدلالة
وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتغيير الذي ذكرناه للمعنى الواحد يخرج

ملكة الاقتدار على التعبير عن المعنى الواحد بعبارات مختلفة كالاسد و
الغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما
يأباه المفهوم من الدلالة الوضعية كما سياتي ثم لا يخفى ان تعريف
علم البيان بما ذكر هنا او بكل ما تعرف به بمعرفة اجزائه المعنى الواجد كما
في المفتاح وقد لالة اللفظ يعني ما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن
كل دلالة بجعل الواضع والحق وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على
ما هو المقصود منها والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به
العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول ان كان لفظا فا
الدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة العقود والخطوط والنصب
والاشارات ودلالة الانسان على المؤشر كدلالة خان على النار فاضاف
الدلالة الى اللفظ احتراز عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها
بما يكون للوضع مدخل فيها احتراز عن الدلالة الطبعية والعقلية
لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا يكون فالاول
هو الذي يسمى بها الفهم وضعية وهو الذي ينصرف اليه المطابقة والتضمن
والالتزام والثاني ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهو الطبعية
كدلالة آخ على الوجع فان طبع الانسان يقتضي التلفظ بذلك
عند عروض الوجع له او لا يكون وهو الدلالة العقلية المعرفة كدلالة
اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر
هنا هو الذي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبعية و
العقلية لاختلافهما باختلاف الطباع والافهام والمصنف ترك
التقييد لوضوحه ولكون سوق كلامه في بيان التقسيم شعرا بذلك

ثم عرفوا

ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلا
بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبعية
والعقلية لعدم توقفها على العلم بالوضع واردوا بالوضع وضع ذلك
ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لكما يخرج عنه النقض و
الالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر
من المبني للفاعل اي الفاعلية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول
اي المعنوية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة والاخبر عنها
به فلا ويا ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق
للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع
المعنى من اللفظ او افهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفهوم يصح ان يشتق منه صيغة
تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ وافهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها
منه الا بواسطة مثل ان يقال اللفظ مفهم منه المعنى الا بريء الصحة فولنا اللفظ
متصف بافهام المعنى منه كالة متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم
حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ الخ
يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان فقط او على خارج عنه
كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى بعينها الدلالة على ما وضع
له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له ومعنى
الدلالة المنسوبة الى الوضع وبسبب كل من الاخريين انما الدلالة على الجزء
والخارج عقلية لان دلالة عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان

حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم
يستلزم اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية مع ان الوضع
مد خلا فيها ويجعلون العقلية بايقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وتقييد
الاول بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون
الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له
قال قبل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر
دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له
مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء ولا نه موضوعه يصدق
عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل
مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به
الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام
ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه
موضوعه يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة
لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه
لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم
على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على
وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له
من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع من حيث
انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم
وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية
كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فان اللفظ

ان اطلق

ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فالمشترك
اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو يراد ايضا لم تكن تلك الارادة
على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد
المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام
الموضوع له فالدلالة مطابقة وان كان جزءا فتضمن والا فالالتزام فيه
نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع
فانا قاطعون بانا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه
سواء اراده اللافظ والمعنى بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة
موقوفة على الارادة مما باطل للاستهزاء بالتضمن والالتزام حتى ذهب
كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم
في ضمن الملزوم وانما اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كان ايجازا ان
صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا ولا التزاما وعلى ما ذكره هذا
القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ
واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام
يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان
اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها
مطابقة ام تضمن وانما اخذت بصدد عليه تعريف الآخر وكذا الملتزم
بين الملزوم واللازم يظهر ان التقييد بالحيثية لا بد فيه وشرطه اي
وشرط الملازم الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه
اي كون العلم بالخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله
فيه اما على الفور وبعد التامل من القرائن والاكتابة بنسبة الخارج

الى الموضوع له كنسبة سائر المجازيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون
غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اى ولو كان
ذلك اللزوم الذهنى مما ينشأ اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لان المفهوم
من اطلاق العرة او غيرة كالشرع واصطلاح ارباب الصناعات وغير ذلك
مما جرى مجرى خاص وكلام ابن الحاجب فى اصوله مشعر بالخلاف فى اشتراط
اللزوم الذهنى ووجهه العلامة فى شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك
بل جعل دلالة الالتزام بان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان
الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او غيره من قرائن الاحوال والاظهر
ان مراده من اللزوم الذهنى ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامى عن
تعقل المسمى لان مع اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا
اللزوم خرج كثير من معانى المجازات والكنايات فان يكون مدلولا التزاميا
بلا لم تكن دلالة الالتزام ايضا مما ينشأ فيه الوضوح والخفاء والابراد المذكور
اى ابراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح لا تتأتى بالصفعة اى با
لدلالات المطابقية لان المتسامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك
المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اى وان لم يكن عالما
بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد منها والا عليه يتوقف العلم على العلم
بالوضع مثلا اذا قلنا حاتم يشبه الورد فى السماح ان كان عالما بوضع المورد
والهيئة التركيبية امتنع ان لا يكون كلام يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة
اوضح من دلالة قولنا حاتم يشبه الورد واخفى لانا اذا ضممنا مقام كل كلمة
منها ما يرادفها فالمتسامع ان كان عالما بوضعها لذلك المفهوم كان
فهمها عاما من المترادفات كفهمها اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت

والا لم يكن

بالاضافات في الوضوح والخفاء وان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة
دون دلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون
واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة
المفتقرة الى الوسايط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب
قطعا عند العلم بالوضع وسرعة حضور معنى المطابقة المطابقية في العقل
وبطوءه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطوءه ولهذا يختلف
باختلاف الاشخاص والاوقات وبنائي بالعقلية اي والاسر لو المذكور
بنائي بالدلالات العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح
اعني مراتب لزومها للاجزاء للكل في المتضمن ومراتب اللزوم للملزوم في
الالتزام فظاهر جواز ان يكون شيء واحد لوازم متعددة بعضها
اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسايط فيكون اوضح لزوما فيمكن
تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة
الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزوم
لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات
المختلفة الدالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا
هو ان يكون المعنى الخارجي بحيث يلزم حصول المتبع في الذهن حصوله منه
سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسايط متعددة وسواء
كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى
قولنا زيد جواد يلزم منه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد و
جبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك المعا
الى بعضها اوضح ودلالة عليه من بعض واما في المتضمن فبيانه انه يجوز

ان يكون

ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فيكون دلالة الشيء
الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك
المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان
عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل
ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم
من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلت الامر كذلك
لكن العموم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى المتضمن انما
ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على التضمن هو فهم
الجزء ملاحظة بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء
كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس لم يخطر بالبال ومعنى النوع
بالبال ولم تراع النسبة بينهما فانها بهذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز
ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان تمكن
قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدي به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو
لا محالة يكون معنى تركيبيا وذكرت انها من التأدية بالعبارات المختلفة
انما هو في المعاني الافرادية فلك تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ
ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم
مباحث البيان وكثير امن مسئلة الكناية انما يجيء في المعاني الافرادية لكنا ما
سامحنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه
التركيبي لجواز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح
دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فانا عبرنا بمعنى تركيبي
بتركب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى

كان هذا تأويلا للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية
ما يتسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به
لازم ما وضع ذلك اللفظ له بيّن باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان
داخلا فيه كما في المتضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة
على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يدل قرينة
على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب
الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم
الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم
الى الملزوم بسبب بيّن او دلالة اللازم من حيث انه لازم على الملزوم
والالتزام انما هو الدلالة على لازم المعنى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام
يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا
لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز على
الكناية لان معناها محل لجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فلفظ
لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون
المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج
اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا لموافقة الوضع
الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبنى على التشبيه وهو الاستعارة الخ كان اصل
التشبيه تذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له
اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتناء
عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان
قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه

فلم جعل

فلم جعل مقصودا برأسه ودون بجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة
مباحثه وعمومها فوائد ارتضع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق
ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على
ما اخترعه السكاكي واست جبر ما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم
البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه
المباحث من غير التفات الى الاجناس الخ اورد ها في صدر هذا الفن
التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبنى عليه الاستعارة و
هو المقصود الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه
اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى غيره وبقوله التشبيه اي مطلق
التشبيه سواء على وجه الاستعارة او على وجه يبنى عليه الاستعارة او غير ذلك
ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يأت بالضمير ليكون عودا الى المذكور المخصوص فان
الكلام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت
فهو عين الاول فليس على اطلاقه بيّن ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو
مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديت له هو ان يدل على مشاركة امر
لامر مع فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه
الشبه وظاهر هذا التفسير يشمل نحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد
وعمرو والشبه ذلك والمراد ههنا ما يكون اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه
في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى بحيث لا يكون
على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة
بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها الا على وجه التجريد نحو لقيت بزيدا
اسدا والعين منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة

على مشاركة امر لآخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح
خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رايت بغلان اسدا
ويعني منه اسد من قبيل التشبيه فمنع التشبيه في الاصطلاح عند المص هو
الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة
بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج
عنه نحو قاتل زيد عمرا وجائني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة
بالكناية لان الاستعارة التخييلية وجها بنات الاظفار للمنية في المثال المذكور
ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المص لان المراد بالاظفار عندهم معنا
المخلب على ما يستحق ان شاء الله فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي
ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد
بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف
منه اداة التشبيه وجعل المشبه بعين المشبه به او في حكم المغاير سواء كان
مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني قوله في صم
بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان المخصوصين وهو اعلى انه يسمى تشبيها
بليغا لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية
ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة
الحال او محتوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في الباب
التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصود
انما هو في اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به
ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة
المذكورة انما باعتبار انها ما خوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة

امر لام

امر الام الاخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح
كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكور نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة
طرفاه اما حسيان قدم الجنس طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بـ
طرفيه والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة
بخلاف الوجه والاداة فان طرفي المشبه والمشبه به اما منسوبان بالحس
كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات
والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ
حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن تضاعيف الفم والكهة
وطعم الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم
والحرير في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع مسامحة لان الصوت الضعيف
والهمس والكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد دون الخد
رائحة العنبر والمذوق طعم الريق والخمر وبالجملة ملامس الجلد الناعم والحرير دون انفسها
لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما والمكنة قد يستمر في العرف ان يقال ابصرت
الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او سمعت فلانا يقول
اما حسيان كالعلم والجوهر وجه الشبه بينهما كونهما مما يدرك على البسيط بحقيقة
او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا وعلى العكس فالاول
كالمنية والسبع فان المنية امر عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه ان يكون حيا
والسبع والثاني مثل الخطر وخلق رجل الكريم فان الخطر وهو الطيب محسوس
بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال سهلة بسهولة وقيل ان
تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان المعلوم العقلية مستفاد في الحواس
ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من

وذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للنوع
اصلا والاصل فرعا وهو غير جايز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف
الشمس بالظهور والمسك بالطيبة فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك
كخلق فلان في الطيب كان مستجفا من القول واما جاز في الاشعار من تشبيه
المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك
المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به
ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الجنايات والوجعيات
والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحس والمعقل تنبيها للاعتبار وتسهيلا
للام على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان
اسهل ضبطا واشار اليها بتعميم غير الحس والعقل بقوله والمراد بالحس
المدرك هو او ما دونه بالحواس الحس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم
والذوق واللمس فدخل فيه اي بزيادة قولنا او ما دونه دخل في الحس الجناني
وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس
كما اي كالتشبيه به في قوله كان محض الشقيق هو من نابه جرد قطيفة اراد
به شقايق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان
لانه حمى اراضي كثيرة بذلك اذا نصوب اي مال الى السفل من صاب المطر
اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية يأقوت منشور
على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية
مما لا يدرك بالحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند
المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تركب هو منها كالا
لاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوسة بالبصر وبالعقلي

ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو او ما دونه مدركا باحد الحواس
الظاهرة فدخل فيه الوهمي اي الذي لا يكون للحس فيه تلك غير منتزع منه
بخلاف الجنابي فانه منتزع منه ولهذا قال الذي ما هو غير مدرك بها اي باحد
الحواس المذكورة ولكنه يجيء فيما يدرك للحاس مدركا بها وبهذا العبر يتميز
عن العقلي كما في قوله اي كالتشبيه في قول امرئ القيس ابتقاني والشر
مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ابتقاني ذلك الرجل
الذي يوعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي ليست منسوب
اي مشارف اليمن وسهام محددة النصال يغال سن السيف اذا حدده
ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب
الاغوال مما لا يدرك بالحس لعدم تحققها في الخارج مع انها لو ادركت لم
تدرك الا بالحس البصري مما لا يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بها
الجنابيات الصور المرتسمة في الخيال المنادية اليه من طرق الحواس ولا بها
الوجعيات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث
الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما نادت
اليه الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال
ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لها ليست
مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم يدرك الا بها وليست
ايضا مما تحقق بصورة زيد وعمرو ادرك عمرو بالتخيل في هذا المقام ان
من قوى الادراك ما يسمى مخيلة ومفكرة ومنها متركبة الصور
والمعاني وتفصيلها وتفصيلها والتصرف فيها واخراج اشياء لا حقيقة
لها كانسان له جناحان او رأسان او لاراس له وهي انما لا تشكل

ند او لا يلتفظ ولیس علما منظما بل النفس حين تشغل بما على اى نظام
تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة
القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالى هو المعدوم
الذى ركبته المتخيلة من الامور التى ادركته بالحواس الظاهرة وبالوهمى ما ادرك
المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شئ يهلك الناس كالتنين فاخذت
المتخيلة فى تصويرها صورة السبع والغراب فاعطتها كما للسبع وما يدرك بالوجدان
اى وجدان بصفاء العقل ما يدرك بالقوى الباطنة وسمى وجدانيات كاللذة
والالم الحسيين فانه المفهوم من اطلاقها بخلاف اللذة والالم العقليين فانها
ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والجهل وتحقيق ذلك
ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم
ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما
حسى وعقلى فالحسى كادراك القوة الغضبية او الشهوية ما عندها وكما
كتلبس القابضة بالحلو واللامسة باللين والباهرة بالملاحة والساهمة
بصورة حسن للشامة ببرايحة جلية والعقوبة بحصول شئ من وجوه وكذلك
السوائق فهذه مستندة الى الحس واما العقلى فلما شكك ان للقوة العاقلة
كمالا وهو ادراكاتها المجردات البحتة وانما تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو
اللذة العقلية ويقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة
بالحواس الباطنة وكذا الالم وهو الظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما
كانا عبارتين عن الامور الكيفية المدركة والادراك ليس الا بواسطة الحواس
الظاهرة وخلا بالضرورة فيما عند المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا
من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من

الوجدانيات

الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والحزن
والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجه ما يشتركان فيه اى وجه التشبيه
هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والاول زيد و
الاسد فى قولنا زيد كالاسد يشتركان فى الوجود والجسمية والحيوانية
وغير ذلك من المعانى مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى
له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد
القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين فى وصف هو من اوصاف
الشئ فى نفسه كالشجاعة فى الاسد والنور فى الشمس نحو ما فى قوله
اى مثل والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك فى احد طرفيه او فى كليهما
الا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما فى قوله اى مثل وجه الشبه فى قول القائل
النور حتى ترى كان النجوم بين دجاها جمع وجيه وجه الظلمة والصبح للبيان
او للجزم بسبب من ابتداع فان وجه التشبيه فيه اى فى التشبيه المذكور
فى هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة ببعض فى جوا
شئ معظم اسود فهى اى تلك الهيئة غير موجودة فى المشبه به الا على طريق
التخييل وذلك اى بيان وجوه فى المشبه به على طريق التخييل انه اذا صور
للسنان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل بجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة
فلا يهتدى للطريق وراما من ان يتمثل مكروها شبهت البدعة وكل ما
هو جهل بها بالظلمة فقوله شبهت جواب لما وتلزم طريق العكس اى
طريق ان يثبت لاحد الضدين ضد ما يثبت للضد الآخر ان يشبه
السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما
ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اى كون البدعة والجهل كالظلمة

والسنة والعلم كالنور حتى يحيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم حاله
بياض واشراق فحوانبتكم بالجنة البيضاء والاول على خلاف ذلك
اي ويحيل ان البدعة وكل ما هو جهل حاله سواد وظلام كقولك
شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثاني
حاله بياض واشراق والاول حاله سواد وصار تشبيه النجوم بين الدجى
بالسنن بين الابتداع كتشبيهها مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب
في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده فما سواده مخفق او بالانوار اي
بالازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فما
سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن
بين الابتداع في كون كل منها شيئا اخر ذا بياض خاص بين شيء ذي سواد
على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا وعلم ان قوله السنن
لاح بينهن ابتداع من باب الغلب والمعنى السنن لاحت بين الابتداع لكان
اللطيفة فيه كثرة السنن حتى كان البدعة جمع التي تلمع من بينها فعلم من
جواب اشتراك وجه الشبه بين المشبه والمشبه به نساد وجعله اي جعل وجه
الشبه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا
والكثير مفسدا ان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا
يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد
ذلك في الكلام قل حصل النحو فيه وانتفى الفساد وغيره وصار منتفعا به في
فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به
بل ينتظر كوقوعه في عمياء وعجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد
بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه

اواقل

اواقل او اكثر فالحق ان وجه الشبه فيه قد يكون استعمالها مصلحا او مفسدا
لها منفعة والمعنى ان الكلام لا ينتفع به ولا يحصل منافعه التي هي الآلة
على المقاصد الاخروية من احكام النحوية من الاعراب والترتيب الخاص كما
لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وجه المنفرية فلم يصلح ٧ ! على ؟
من جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو
استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما لا يفيد الكلام
وهو اي وجه الشبه اما غير خارج عن حقيقتها اي حقيقة الطرفين وذلك
بان يكون تمام حقيقتها النوعية او جزءا منها مشتركا بينها وبين ما هيئة اخرى
او مميزا لها عن غيرها كما في شبه ثوب بآخر في نوعها او جنسها او
فصلها كما يقال هذا العسل مثل ذلك في كونها حلوا شيئا او غرضا او من العطر
او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال
صفة وذلك الصفة اما حقيقية اي صفة متمكنة في الذات مستقرة فيها
او الصفة الشبيهة اما نسبية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المحسة
بالاجسام مما يدرك بالبصر او بغيره مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين
تملآن بياض منتشر فان ابا البياض من الالوان والاشكال والشكل هيئة
لحاطة نهاية واحد او جسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة
او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع او غيرذلك والمقدار
المقدار كم متصل قار الذات وقع بالكم بقبل التجزي لذاته وبالاعتبار
ان يكون لاجزائه حد مشترك مثلا في عندوبه احترز عن العدد وبكونه
قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار
جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبل في الطو ل

والعرض وحطان فيلزمان في الطول نقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول
الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر ع عبارة ع مجموع الحصولين وهذا
مختص بالحركة الأينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج
وهو يجعل المقادير والحركات من الكيفيات فظن الأول المقادير من مقولة الكم اع
الذي ينقسم الغير قارة لذاته والحركة من الأعراض النسبية والكيفية لا ينقض
لزومها قسمة والنسبة بنكاية اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر
والتوسط بينهما والحركات كالسرعة والبطء والتوسط وما يتصل بها
اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بها الشخص باعتبار الخلقة الخ
هو عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار
الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الواقعين
تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت
في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات مع الا
الصفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين
والصوت حصل من القرع المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع
الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع
وبحسب قوة المقارنة وضعفها تختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف
في صلابة المقروع او ملاسته كاوتار الاعاني المتخذة اوتار قصر المتخذ او
ضيقه او شدة التوائه كاوتار المزامير الملتوية بختلف جلة وثقلا او بالذوق
وهو قوة منبثة في العصب المفروش على لحم اللسان من الطعوم والصوابها
نسيم الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة
والحلاوة والتفاهة او بالشم وهو قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ

الشبهتين

الشبهتين المذكورتين من الروائح والاصح انواعها لا اشياء والاسماء الآتية جهة
الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة بما يحللها كرائحة
المسك او الى ما يغايرها كرائحة الخلاوة او بالحس وهو قوة منتشرة في البدن
كلها بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة عند الاربعة
هو اوائل الملموسات التي بها ينفعل عن الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض
فيتولد منها المركبات والاولى منها انفعالتان لان الحرارة كيفية من شأنها
جمع الشتاكلات وتفريق المختلفات والبرودة كيفية من شأنها تفريق الشتاكلات
وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة
التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة
هو كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اوالبعض وبعضه ارفع والملاسة هو
كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء او اللين هو كيفية تقتضي قبول الغمز
الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال ينفعل عن وضعه لا بتدير اسهولة
وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة هو
بمقابل اللين ويكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والثقل
هو كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يمنعه عائق والثقل
هو كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يمنعه عائق وكل منهما
في الحقيقة مبتدأ من اضافة محسوسة بوجه مع عدم الحركة كما يجد الانسان من
الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه من اضافة عاطفة والحركة فيه وكما يجد
الذي المدفوع فيه اذا جذبه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه من اضافة صاعدة
والحركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالليونة والجفاف والزوجة والهشاشة
واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن اوعقلية

عطف على حسية اى الصفة الحقيقية اما حسية او عقلية كالكيفيات النفسانية
اى الخفية بذوات النفس من الذكاء اى حدة النفوذ وجودة شدة قوة للنفس
معدة لاكتساب الآراء وقبل هو ان يكون سرعة انتاج المقدمات وسهولة ا
استخراج النتايج ملكة للنفس كالبرهان اللامع بواسطة كثرة ممارسة المقدما
المنتجة والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسم بحصول صورة من الشئ عند العقل
وعلى الاعتقاد المطابق الجازم الثابت وعلى ادراك الكلى وعلى ادراك المركب
وعلى ملكة يقتدر بها على استحضار موضوعات ذوات اغراض صادرا
عن البصيرة بحسب ما يمكن لها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة
النفس مبدأها ارادة الانتقام او الحكم وهو ان يكون النفس مطمئنة للاجر
الغضب بسهولة والاضطراب عند اصابة المكروه وسايرة الغرايز جمع غريزة
وهى الطبيعة وتسمى باسمها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها
الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاخلاق
مدخلا فى الخلق دون الغريزة وملكة الغرايز مثل الكرم والقدرة والشجاعة
ومقابلتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقة
كما يطلق على ما يقابل الاضافى الذى لا يكون متقررا فى الذات بل يكون مع متعلق
بشئين كالة المحاسبة تشبيه للحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة فى
ذات الحجة او الشمس ولا فى ذات المحاسب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتبارى
الذى لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوجيهة التشبيهة با
لحلب او بالناب للسبعة واياكلبها اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف
العقلى مخصوص بين حسى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى ونسبى كا
تضاف الشئ بكونه مطلوبا بحسب الوجود او العدم عند النفس او كاضافة شئ

صورتى

صورتى وهمى محض وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد مركبا من
متعدد واما مركبا حسيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور محسوسة
او مركبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا ينحل
لفظ المفتاح وبه نظر كما ستعرف وكل منهما اما الواحد واما ما هو بمنزلة حسى او عقلى
واما متعدد وعطف على واما بمنزلة الواحد اى وجه التشبيه اما واحدا وغير
الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراكها
الطرفين فى كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه
لم يقصد اشتراكهما فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة المنتزعة او الحقيقة
الملتئمة وذلك المتعدد وكذلك اما حسى او عقلى او مختلف اى بعضه حسى
وبعضه عقلى والمتعدد الذى يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسى
او عقلى او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من
الاجزاء لم يلتفت الى التقييد بالحسى طرفا وحسبان لا غير يعنى ان وجه التشبيه
سواء كان تمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا
حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك با
لحس من غير الحسى شئ يعنى ان وجه التشبيه امر ما خوذ من الطرفين موجود
فيهما وكل ما يؤخذ من العقلى ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس
لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلى اعم يعنى يجوز
ان يكون طرفا عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والآخر
عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسى شئ ما ذلا امتناع فى قيام المعقول
بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسى وبعضها عقلى ولذلك
يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم من التشبيه بالوجه الحسى يعنى ان كل ما يصح

فيه التشبيه بالوجه الحسي يجمع بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل معنى
وجه الشبه مشترك فيه فهو كلي والحس ليس بكلي تعرير السؤال ان وكل وجه
الشبه فهو مشترك فيه لامتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي
لان الجزئي لا يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فنقول وجه
شبه فهو كلي والشيء ما يصح بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر
عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه الشبه بحسي
وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه الشبه حسيا ان افراده اي جزئياته
مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراده الحمرة وجزئياتها
الحاصلة في الورد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينها مما
لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا الاعتراض جوابا عما ذكره صاحب المفتاح
وهو ان المحقق في وجه الشبه بأي ان يكون امرا عقليا لان الغرض قد يحصل
من المحقق بالمسامحة كما ترى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام
المذكورة دون وجوه ضبطها ان وجه الشبه اما واحد او مركب او متعدد
وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت
سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او الشبه حسي والمشبه به
عقلي او بالعكس فتصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين
يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من البصرات
والخفاء ان خفاء الصوت من السموعات وفيه مسامحة لان الخفاء ليس بمسموع
وطيب الرائحة من الشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس
من الملموسات فمما مر اي من تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس
والنكهة بالعنبر والريح بالخز والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالهداية

ثم الفائدة

من الغائظة والجرأة جمع جبان ومن الجرعة الشجاعة ويقال جرؤ الرجل جراءة فهو جريء
وانما اختار الجرأة على الشجاعة لان الشجاعة على نوعين الحكماء مختصة بها وان
الاشعرية يوجب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيها على ان
الجرأة فانها تعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطاب النفس
في تشبيه وجود الشيء العديم المنفع بعده فيما طرفاه معقولان فان الوجود
والعدم من الامور العقلية سواء كان الموجود معاينا بالحاسة او غير معاين
وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان يثبت
لاحد امرين من معاني ذلك او حكما من احكامه كما ثبات للرجل شجاعة
الاسد والعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور
بين الاشياء واذا كان للرجل الغليل الغائب هو معدوم او هو والعدم
سواء لم يشبه به ما من شيء قبل انه منفي وجوده كما اذا كان ليس هو بشيء ومنتف
هذا لا يستحق تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا بالظاهر فوجدنا موجودا كالمعدوم
ومنتفيا كالاشياء ووجوده شبيه بالعدم فان بنيت الامر على الظاهر فلا مضاء
فيه الرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما الشبه عقلي
والمشبه به حسي فان العلم به يحصل بالحق ويفرق به بين الباطل كما ان بالنور يدرك
المطلوب وينفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما الشبه محسوس
والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وجدة بعض الامثلة
تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالمراد من الغائظة واستطابة النفس وقد ذكر
في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة
في كونها جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراك
كان جزئية كعلم النحو مثلا والحياة شرط لادراك والسبب والشرط يشتركان

بانّ كونها طرفين بالادراك وبقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل
ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحبوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل
واللوت عدم الانتفاع كان ايضا موصوا بالمركب لكن الاصح من وجه الشبه
لا تقسم باعتبار رسية الطرفين وعقلية بعضها كما عرفت من ان الحسي مطلق لا يكون
طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان
او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب
ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم
ان لبس المراد بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة
ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه
الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا تركيب فيه
الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة اذا عد او ضان
شيئ واحد منتزع منها هيئة وتجعل هي مشبها او مشبها به او وجه الشبه ولذا
ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بان كلا من المشبه والمشبه به
هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وح لا يخفى عليك ان وجه
الشبه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون مع منتزع عامة اشياء الكل
منها وخل في حقيقة لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان مركب الطرفين
بهذا المعنى اعني بمعنى ان تقصد الى متعددين وتنتزع منها هيئة ثم تقصد
الى اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه
مركبا فلينا مل وبهذا يظهر ان ما ذكره في المفتاح من ان وجه الشبه اما ان يكون
امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة بسيطة
واما اوصافا منضودة من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر

فالمركب

فالمركب الحسي فيما اعمى في التشبيه التمثيلي طرفاه مفردان كما في قوله اعمى وجه التشبيه في
قول ابي حجلة بن الحلاج او قبس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود
ملاحية الملاعي بجر الميم عنب ابيض في حبة طول وقد جاء بشد يد اللام كما في هذا
البيت حابن ثورا اعمى تشبيه نوره كذا في اسرار البلاغة يقال ثورت الشجرة
وانارت اذا اخرجت نورها فمن الهيئة بيان ملاحي كما قوله الحاصلة من تقارن
الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرآى وان كانت كبارا في الواقع
على الكيفية اعمى تقارنا حال كونها على الكيفية المخصوصة المنضمة اليها المقدار المخصوص والمراد
بالكيفية انتزاعها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق والا جاز شديد الافتراق
بل الكيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة كما نجده في رأي
العين بين فلك الاجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير
المقدار مخصوصا اعمى مقدارا في القرب والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما فكانه اراد
بالمقدار مخصوصا مجموع مقدار التربا والعنقود وما لهما من الطول والعرض المخصوصين
ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص
ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء
وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس
الثريا والمشبه به هو العنقود وحين تتفتح نوره وسيجيء ان العنقود قد يكون معقدا وانه
لا يقتضي التركيب ابدا والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول
بشار كان مثار النقع فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اعمى تساقط بعضها في اثر بعض والاصل تشبها وهي محذوف احد
التاءين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من
الالطائف التي قصدها الشاعر على سنطلع عليه في انشاء شرحه وقوله من الهيئة

بيان لما فى قوله الحاصلة من هوى بفتح الهاء اى سقوط اجرام مشرفة مستطيلة
متشابهة المقدار متفرقة فى جوانب شئ مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى كذا اطرفاه
كى حققه الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النفع والسيوف فيه
بالابل المتراوحة كوكبة لا تشبيه النفع بالابل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب
من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسبانخ حكم الحاصلة بالمصدر
لئلا يقع فى تشبيه تفرق وبتوهم ان تكلفنا كان منار النفع ليل وكان السيوف
كواكب ونصب الاسباب لا يتبع من تقدير الانتصار الآن الواو وتبعا بمعنى مع
كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس لك ان تقول لو تركت
الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين وتمانيه على ذلك ان قوله تراها وهى
كواكب جملة وقعت صفة للابل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع للابل ولو
كانت مستبعدة بسببها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان
السيوف فى اثناء العجاجة كالكواكب فى الليل بل عبر عن هيئة السيوف و
قد سلك من اقامها وهى تعلو وتنسب وتجىء وتذهب وهذه الزيادة
زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع فى النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة
وذلك ان للسيوف فى حال اصدام الحرب واختلاف الابدى فيها للضرب
اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا
بقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانحفاظ وان السيوف
باختلاف هذه الامور تتلألأ وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف
مستطيلة فنبه على هذه الدقايق بكلمة واحدة وهى قوله تراها وهى فان الكواكب
اذا تراءت اختلفت جهات حركاتها وكان لراءتها وبهاءتها دفع وتداخل
ثم انها بالنسبة الى مستطيل اشكالها فاما اذا لم تنزل عن اماكنها فهى على صورة الاستدارة

رضعنها

هذا كلام

هذا كلامه وقوله ان اسبانخ حكم الحاصلة بالمصدر معناه انه ليس عطفا على منار
النفع بل هو تمام ما يتعلق به معنى الاشارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال فى قولنا
زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا فى حكم الحاصلة بالضرب وليس امرا وان المنار بمعنى
المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الجمع فيما طرزناه محكما محاسنان احدهما
معقود والآخر مركب كما مر فى تشبيه الشيخ باعلام بانوت نشرن على رماح
من زبرجد فى الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر
مستطيلة محروطة فالشبه معقود والمشبه به مركب وملكه كما سبق فى تشبيه نهار
مشمس شبه بزهر الربى بليل مقمر وسبق الى هذا زيادة تحقيق فى تقسيم التشبيه باعتبار
الطرفين ومن بديع المركب قوله اى وجه الشبه الذى يجىء فى الهيئات التى تقع عليها
الحركة اما ان يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة
وغيرهما ويعتبر فيها المركب ويكون ملحوظا فى تلك الهيئات بناء وجهين احدهما ان
يقترن بالحركة غير عامن اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة
الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزاد به التشبيه دقة وسحرا ان يجىء
فى الهيئات التى تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة فى التشبيه على وجهين احدهما
ان تقترن بغير عامن الاوصاف والثانى ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يرى غيرها فالاول
كما فى قوله اى كوجه الشبه الذى فى قول ابن المعتز او ابى الجهم والشمس كالمراة فى
كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة
مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه بهم
بال ينبسط حتى يقبض من جوانب الدائرة ثم يعيد وله يقال بدا له اذا ندم وبدا لله
ظهر له راى غير الاول فيرجع من الانبساط الذى بداوه الى الانقباض كانه يرجع
من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها لبياض جرمها

ف

وجه عامودية الهيئة وكذلك المراة اذا كانت في بدا الاشكال والوجه الثاني
ان يخرج الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا بيّن كما لا بدّ في الآدر من ان
يغتر بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بدّ من اختلاط الحركات كثيرة
للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه
الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والالتكان ووجه الشبه مغوذا وهو
الحركة لامر كبا لحركة الدرج والسهم لان تركيب بنيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف
في قوله اي قول ابن المعتز كان البرد مصحف قارئ بحذف الهمزة اي قارئ
فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرارا وينفتح انفتاحا اخرى فان
فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى
جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا دام
يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يجري ويمتد وكلما كان التعاود في الجهات
اكثر يتحرك الى اعراض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطائف
ذلك قول الشاعر في صفة الرياض صفت بسر وكالبنان تلتحف خضر الحرير
على قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغي النعانق ثم يمنعها الخجل وقد
يقع التركيب في هيئة السكون كما مر قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن الطيب
في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليتين جلوس البدوي المحتطب
بارع مجدول لم تجدل اي بقوايم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان
والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موضع كل عضو منه اي من الكلب في
اتفاقه في ذاته يكون لكل عضو منه في الاتفاق موضع خاص وللمجموع صورة خاصة
مؤلفة من تلك المواضع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاحتطاب والنار مو
على الارض ومن لطائفه ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد

فذ

صفحة

يوم الوداع الى توديع مرتحل او قايم من نعاس فيه لوثة موا صيل
لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصيل غطيه مع التعرض لشبهه وهو اللوثة و
الكسل فنظر الى الهيات الثلث فلطف بسبب التركيب والتفصيل بخلال تشبيهه بالمتمطي
فانه من غريب التناول يقع في نفس المراة للمطلوب بكونه امرا جليا والمركب
العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بالبخ نافع مع تحمل التعب في استجلابه
في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا بجمع سفر
بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل
محسوس وهو الحمل ان يكون المحمول شيئا محسوسا وهو الاسفار التي هي اوعية العلوم و
ان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب الشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد
فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر
الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة بقال ابرق القوم اذا اصابهم
برق وابرق الرجل بيضه اذا لمع به والاصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكى
ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة
اذا تحببت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم
فحذف الجار واوصل الفعل فلما راوها اشتعت وخلت اي تغرثت وانكشفت
فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه
من الجميع اي جميع البيت قال المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات الثلثة
السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تغرقها وانكشافها بانجلال اي بواسطة
انفصال يجيء باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه انفصال ابتداء
مقطع بانتهاء موصل لان البيت مثل في ان ظهر للمضطر الى الشيء الشديد
الحاجة اليه امارة وجوده ثم ينوله ويبقى بحره وزيادة تشريح فالباء في قوله

باتصال البيت هي التي تدخل في الشبه بل ان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والشبه
ظهور الغامة ثم انك زعمت ان وجه مثل الباء في قولهم الشبه بالوجه العقلي اعم فلينظر هل
فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض الشبهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر
شبيها واحدا الان ان انتفى او على احد الجزئين بين بطلان الغرض من الكلام لان
الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين واجد بهما لا ندري فلنا
الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطلقا متصلا بانتزاع
مؤسس وكون الشيء ابتداء لا آخر امر زايد على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد يصفو
ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير تصد الى امتزاج احدهما بالاخرى
لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء
في الصفاء حالة على حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب
المقتضي ربط احد الوصفين بالآخر كذا ذكره الشيخ وقد نقله عن اسرار البلاغة
ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل من قبيل الاستعارة بالكناية
على ما سنعرفه ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر مما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تتفاوت في
التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه
اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا
قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص
بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي
في افادة معناه والله اعلم وقد قرن وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد
فالمفرد منها اما حسي في الثلاثة او عقلي او مختلف والمتعدد كذلك
كالون والطعم والرايحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر والذكاء
والسخاء اي نزوا الذكر على الانثى وفي المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر

بالغراب

بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي
وتباهة الشان اي شرفه والشان الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس
واعلم انه اذا اضيف للشان قد ينتزع الشبه اي الشمائل يقال بينهما شبه بالتحريك اي
تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اي وجه
الشبه من غير التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما
مضاد للآخر ثم ينتزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان
بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاء اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء
فيقال للحيان ما الشبه بالاسد والبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح
والتهكم وانما يعرف بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة
من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح
من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر نادر وان قولنا هو حاتم
مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في
علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي
في قول الحماسي انا بني منبع الرسن وعبد قيس غير الضحاك ان حسبي ان قابل هذا الابيات
تقصد بها الهجاء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لا اشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه
بين الحيان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبان والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم
وحينئذ لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الحيان كالشجاع في التضاد اي في كلا منهما مضاد
للآخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء فجوابه انا نقوله ثم ينتزل منزلة
التناسب بل لا معنى له اصلا فانك لا تجد في علم احدا انا اذا قلنا للحيان هو اسد
للبخيل هو حاتم وارد نا التصريح بوجه الشبه لم يبق لنا ان نقول في التضاد اذ
في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجود ومعلوم ان الحاصل في التشبيه

ه او مثل

ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التهكم
او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة يوجه الشبه في قولنا
للجبان هو اسد اغاهو للجراءة لكن باعتبار التهكم والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا
المقام واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان
الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر
في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على
حذف الموصوف اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم
بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو
كانك قائم وكاني قائم والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد
التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اسد وكانه يعلم كذا وهذا
كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسابر ينتمي من المماثلة والمشاركة وهو المضاهاة
وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد
كلفظ نحو مثل وشبه بخلاف نحو كان وعامل ونشابه ان يليه المشبه به اما لفظا
كقولنا زيد كالاسد او كونه الاسد وقوله تع مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان
المشبه به هو مثل المستوقد باي حالة وقصة العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تع
او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق للاية فان التقدير كمثل ذوي
صيب محذوف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق
عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اي عطفه
على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمشبه به قد يلي الكاف لان المقدر في
حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما يلي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف و
الايضاح فيما يلي المشبه به الكاف كقوله وانما مثل الحيوة الدنيا كماء ان ليس المراد

فاعلم وذكر

تشبيه

تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بقوله آخر بشيء يحل لمعتبر فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا
مقدرا فانه من قبيل ما يلي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف به الايضاح بان
قوله يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى من انصاري الى الله على ان ما
مصدرية والزمان المشبه بالكاف لان التقدير كقول الحواريين انصار الله وقت قول
عيسى من انصاري يا الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيتك خفوق
النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدار بعد الكاف كمثل ذوي
صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ ليس المراد تشبيه كون المؤمنين
انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري يا الله قال صاحب المفتاح اوقع الشبه
بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما
المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره تنويها بهم من ظاهر قوله اوقع
الشبه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول المشبه والثاني المشبه به فحجم بان الصواب
المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح
العلامة قدر قول هذا البعض بان الآية ح لا تكون نظيرا للقول المحكي به بيان شبه
الكون بالقول مما لا حاجة اليه وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر
التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى ح ان المراد ايقاع الشبه
بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره ووقت قول عيسى كما هو
صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب
من السماء وبينه وما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو
ان معنى كلامه اوقع الشبه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام
للعهد بين اي وابرز بين كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويستلزمه
قولهم نحن انصار الله وبين قوله لعيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله

يا ايها المشبه به الكاف ح
لان التقدير كقول

والشبه يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون
قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم
بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوضح شبه بين كون الحواريين عمم
المؤمنون لانهم حواريو محمد عليه وعليهم افوز الرجل صفيه وخلصائه والله اعلم
وقد يليه غير اي قد يلي الكاف غير الشبه به وذلك اذا كان الشبه به مركبا
لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما فعلنا ذلك احترازا عن نحو قوله مثل الذين
حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه
عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اي الحال والقصة العجيبة الشان ذو اضربت
لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض
فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء والا بغوا آخر
بتحمل تقدير بل المراد تشبيه حالها في خضرتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك
والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس
فيطير الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر مضاف محذوف اي كمثل
ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقدير كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير
لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله
يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع فان صاحب الكشاف لو لا طلب
هذا الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لاني ارى
الكيفية المنتزعة سواء وليت حرف التشبيه مفردا تاتي به التشبيه ام لا الا ترى
الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه
الدنيا بالماء ولا بغوا آخر يتحمل التقدير وما هو بين في عدا قول لبيد وما الناس
الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار

وانما شبه

وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها
وسرعة نهوضهم عنها وتركهم اياها خالية هذا كلامه فان قيل سبب ان طلب مرجع
الضمير حوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى التقدير مثل لا يقال لان المشبه به
ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير
مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع
القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انتفى باب
الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي
لانه ادل على المقصود واشد ملاءمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقدنا فلينامل
وقد ظهر مما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف
المضاف فالمشبه به هو بل الكاف لكونه محذوفا فتقدير سهو بينا وقد يذكر
فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد
انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق الشبه وتحققه
وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه او في بعيد لما في الحسبان
من الدلالة على الظن دون اليقين فضلا عن اشعار بان شبهه بالاسد ليس بحيث
يتبين انه هو هو بل بطرق ذلك وتخيل وفي كون هذا الفعل مبنيا عن التشبيه نظر
للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا
لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل
او لم يذكر كما في قولنا زيدا اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد
لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو
اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود
وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول الطيب

قال تنفي الانام وانت منهم قال المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول
ان الممدوح يجد فاح النكس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلاً
برأسه وجنابته وهذا في الظاهر كالممنع لاتباعا وان يتناهى
بعض احاد النوع في الغضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها
فاحتج لهذا الدعوى وبان امكانها بان شبه حال المسك الذي هو من
الدماء ثم انه لا يعتد من الدماء بما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في
الدم قال قلت ابن الشبه في هذا البيت قلت بدل البيت عليه ضمنا
وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تنفي الانام مع انك واحد منهم فلا اشتباه
في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فارقها حتى لا يعتد منها بحالك بشبهة
حال المسك وليتهم مثل عداتك شبهها ضمنا او تشبيها مكنيا عنه او حالة تطلق
على امكانه اي بيان حال الشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما خ شبيه ثوب
باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها
مبينة او مقدار عداتك اي بيان مقدار حال الشبه في القوة والعضب والزيادة
والنقصان كما في شبيهه اي شبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي
شدة السواد او تقدير عام نحو معطوف على بيان امكانه اي تقدير حال
الشبه في نفس السامع وتقويته شانه كما في شبيه من لا يحصل من سعيه
على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقدير عدم الفائدة وتقوية شانه
ما لا تجده في غيره لان الفكر بالمحسات اتم منه بالعقليات لتقدم الحساس وفرط
الف النفس بها الا يرى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم
كالطول ما يتوهم او كانه لا اخوله فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله
ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا

اذا قلت

اذا قلت في وصف يوم بالقصر يوم كالقصر ما ينصور وكالبحر وكانه سمائة لا
يجد فيه ما يجد في قولهم ايام كايام الغطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي
سعيد بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذاكرا
عن ذكر غيره خواطره عليا امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف
فيه من الاريحية ما يصادفه من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب
عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاعراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه
اتم وهو اشهر اي وان يكون المشبه به وجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة
ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون
المشبه به وجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا عليا امكانه لكنه لا
يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به وجه الشبه
اشهر كما اذا كان ثوبان متشابهين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود
وكذا بيان مقداره لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه
في وجه الشبه لان زيد وان انقص لنقاص مقداره على ما هو عليه ولذا قالوا كلما
كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان الشبه ادخل
في القبول واما تقدير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفي ابلغ الاتم اشهر اميل
فالشبه به يزيادة التقدير والتقوية اجدر فان قلت لم حصر هذه الاربعة
بذلك قلت لان التشبيه والتشويه والاستطراف لا يقتضي الا بعضا
ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بقلة الظبي للتمييز مع
ان سواد قرنها ليس اتم منه في وجه ولا اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة
بين الوجه المجدور والسلعة بالجامدة المنقورة ليست في السلعة اتم ولا هي بها اشهر
وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واغرب كان الشبه بناء به هذه

الاغراض وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به
ان يكون اعرف بوجه الشبه من المشبه واحق ببيان بها واقوى حالا معها والا
لم يحسن ان يذكر المشبه به لبيان مقدار الشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقرير
ولا لابراز في معرض المتنازعين او المشبوه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقدير
الشئ بما يساويه بالتقريب لا بالبلغ او في معرض الاستطراف كما في شعشعة ثم فيه بحر
موفد بحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر
الموصوف الى الواقع وهو العجم المذكور بسطرف المشبه بصيرورته كالممتنع لشئ
ابا او للوجه الآخر اى نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن الا مطلقا او عند
حضور المشبه بمثل ما ذكر اى بسطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح
العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واحق وأقوى
في صورة الاستطراف غالبا اعم التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول
بالمجهول وعندا نسب ببيان كلامه وبا جملة فذيله لا يطابق دعواه لانه لا يدل
على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه الا فيما يكون لزيادة التقرير
نعم لا بد فيما يكون للتنازعين او المشبوه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاحساس
او الاستفتاح او الغرابة والندرة ليحصل الغرض دائما في وجه الشبه الذي هو الهيئة
المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة المشبه المقصد الذي توجه
اليه المشبه اعني الامر الذي لاجله ذكر المشبه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به
اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره
لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف عالما بمقدار المشبه في
وجه الشبه لا زيد ولا اغض ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق
الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه

فيما يقصد

فيما يقصد من وجه الشبه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه
وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف
على بيان امكانه اى تزيين الشبه في عيان السامع كما في شعشعة وجه اسود
بغلة الطيبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد عرتها الدماء
او استطرافه اى عد المشبه بطريفا حدثنا كما في تشبيه مخم فيه جمر موفد بحر
من المسك موجه الذهب لابرازه اى انما استطرف الشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه
في صورة الممتنع عادة والاستطراف وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو
ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه مخم فيه جمر موفد واما
عند حضور مشبه كما في قوله اى قول ابي العتاهية بعف التفسخ والتاز درية تزهو
قال الجوهري زها الرجل فهو زاهٍ اى تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها
يزهو زهوا اذا زرقتها بين الرياض على حمر البوادي فيجوز ان يريد بها الازهار
للحمر المشبهة بالبوادي فكانها فوق فاقات ضلعن بها او ابل النازع في اطراف
كثيب فان صولة اشتعال النار باطراف الكثيب لا يندر حضورها في الذهن
ندرة بحر من المسك موجه الذهن لكن يندر حضورها عند حضور صولة التفسخ
فيستطرف لمشاهدة عينا بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر
انه اراك شبها النبات غض يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولي
عليه اليبس وبنى الطبايع على ان الشئ اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان
ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشعف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه بالمشبه به
وهو ضربان احدهما الهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب
وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى دعاء انه زايد كقوله اى قول
محمد بن وهيب قد بدا الصباح كان غرته وهي بياض في جبهة الفرس قول الدرهم

غرة الشيء لاعدّه واكرمه وغرة الصبح لسياقه وجه الخليفة حيان بمدوح فانه قصد
ابرهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حيان بمدوح دلالة
على انتصاب الممدوح بعزة هي المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاضافة اليه
والا رتباح له ويمكن كونه كما ملا في الكرم حيث ينصف بالبشر والطلاقة عند استماع
المدح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالشبه به كتشبيه الجامح وجها كالبدر
في الاشراق والاستدارة بازغ وسبح هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع
من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشبهين مشبها والآخر
مشبها به اما كون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي
الغرض منه اما التشبيه او ادعاء كما في التشبيه الذي يقصد الغرض منه اما التشبيه به بالمبالغة
في وجه التشبيه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كلا بس مما يقصد فيه الحاق الناقص
في وجه الشبه على ما قررنا فما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من
غير قصد الى كون احدهما فاقصا في ذلك الامر والآخر زايدا اسوأ وجدت الزيادة
والنقصان او لم يوجد فالاحسن ترك التشبيه بالحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشبهين
مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كغرة اي ابي اسحاق
الحلبي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل في الكاس عينين تسكب فوالله
ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني بغال السيل الدمع والمطر اذا مطل واسبلت
السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزيادة على ما توهم ام من عبرتي كنت
اشرب لان اعتقد السامع اي من الدمع والخمر دم يقصد ان احدهما زايد في الحمرة والآخر
ناقص محاملحق به حكم بهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشبهين
في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس
متى اريد ظهوره وتميزه في مقام اكثر منه اي من ذلك المقام من غير قصد الى المبالغة في وصف

غرة الفرس

فان الشيخ في اسرار البلاغة جعله من القبول
اخذ بالقصد وضرب من المبالغة في ان ناقص
الصفة شيئا ولم يقصد الى ابهام في ان الشبهين في
انه كالزائد اقتصر على ان الجمع بين الشبهين في
مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين
على وجه يوجد في الفرع على حده او قرب منه
في الاصل فان العكس يستفيد في التشبيه
فتى اريد شيء من ذلك لم يكن ناقصا

المرآة بمعقد بكسر ففتح كما في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما ذكر
مفرد والمشبه به غير مفرد اما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار
النقع البيت وقد سبق تحقيقه وجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه
والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى مفردا بعضها الى بعض
فتنتزع من مجموعها بانظار عاود تشبيه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد ضامت و
تلاصقت حتى عادت شيئا واحدا بالاخرى مثلا ثم تشبيه المركب بالمركب فد يكون
بحيث يحس تشبيه كل جزء من احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله
وكان اجرام النجوم لوامعا دررا نثر على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر
وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسي لكن ليس هو تشبيه الذي يدرك
الهيئة التي تلا القلوب بسرورا وعجبا من طلوع النجوم موانقة متفرقة في ارديم السماء
وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون الهيئة الحسية كقوله كانما المريخ في المشتري
فداله في شماخ الرفعة منصرف بالليل من دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه
لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن مشبها وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعاين لكل
جزء من احد طرفيه ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما
في قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من
التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لمواصوا احد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول
الفصل وان ذهب الجزل ان جعلتها من المفردة فلا بد من تكلف وهو ان يقال
في الاول تشبه المنافع بالمستوقد نارا واظهار الايمان بالاضاءة وانقطاع
انتفاعهم بانطفاء النار وفي الثاني تشبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به
من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب

الكوة

من الافزاع والبلايا والفتن من جهته اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد
بمركب كما مر من تشبيه الشفق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فانه
تشبيه مفرد وهو الشفق بالمشبه به مركب من عدة امور كما مر وكذا تشبيه الشاة
الجبلي بفحام اسود مشقوق الشفة والطرفين بليل رأسه شجر ناعم والغرض
بيان المركب والمفرد والمتبادر الحوج شيء الى التأمل فالشبه به في قولنا هو كالرائم عيلا لماء
انما هو الرائم بشرط ان يكون رتمة عيلا الماء وفي تشبيه الشفق والشاة الجبلي هو المجموع
المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه
الشاة الجبلي من تشبيه المفرد كتشبيه السفط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود
المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس
من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة اخميت بحول
فيها ذهب ذاب وقوله كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله كانما
المريخ من تشبيه المركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة
من عدة امور ولم يعرض تشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكرناه اقرب
كان الفرق بين تشبيه الشفق وتشبيه الشاة الجبلي بانه قصد في الاول ما يدخل فيه
الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني فضعيف والمشبه مركب بمفرد كقوله
اي قول ابي تمام باصاحبي تقصيا نظركما اي ابلغا فحصي نظركما واجتهدا في
النظر يعال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس قربا وجه الارض
كيف تصور اي تصور بحذف التاء يقال صورته صورة حسنة تتصور تربا
نهارا مشمسا ذا شمس لم يشره غمام شبه اي خالطه زهر الربا حصها الانا
اخضر واشقر حمرة كلاهما اي ذلك النهار الشمس مغمر اي ليل ذو غمر شبه
النهار المشمس الذي اختلط به از هار الربوات تنقصت باحمرارها

من نور الشمس حتى صار يضرب إلى السواد بالليل للغمر فالتشبيه مركب والشبه به
مفرد ولا يخ عندا من سناج وأيضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو
انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى بما طرح العطف او غيره با
لشبهان او لاثم بالشبه بها كقوله اى فوارم النفس يصف العقاب بكثرة
اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها الدى وكرها
العقاب والحشف هو اردء التمر اليابس شبه الرطب الطرى من قلوب
الطير بالفتات واليابس العيص منزا الباب اذ ليس لاجتماعها هيئة مخصوصة يقصد
بها وبفقدها شبهها ولذا قال الشيخ فى اسرار البلاغة انا نستحق الفضيلة من حيث
احضار اللفظ وحسن الترتيب بنية الاول اليه فائدة فى عين التشبيه او مفروقا وهو
ان يؤتى بشبه ومشبه به ثم آخر آخر كقوله اى قول المرتش الاكبر يصف نساء العشر
الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير والاطراف الاكف وردية اطراف البنان
عنم هو بجمر الغضا ان تعدد طرفه الاول يسمى التشبيه دون الثانى فتشبيه الشوية
كغصون الكثيب وحاجبى كالهلالين او تعدده فى صفاء واد مسمى كالاول وان
تعدد طرفه الثانى يسمى التشبيه به دون الاول تشبيه الجمع كقوله اى قول البحترى
بانت ندبا حتى الصباح اعند مجدول مكان الوشاح كانما بسم ذلك الاعند
اى الناعم البدن عن لؤلؤ منضد مرتصع منتظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع
اقحوان وهو ورد له نور شبه تعدد بثلثة اشياء وفى قول الحريرى يفتر عن لؤلؤ
رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حب شبه لحسنه وفى كون تعدد
البيان فى باب التشبيه نظر لان المشبه به اى الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان
لفظ كانما فى بيت البحترى يدل على انه تشبيه لا استعارة وسنسمع لهذا كلاما ان
شاء الله تع ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد فى وصف ابيات احمد بن الهيم

انتهى

انتهى بالمس ابياته تغلل روحى برد حبه الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب
وظل الامان وسبل الاماني وعهد الصبا ونسيم الصبا وضعف العنان ورجع
الشبان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اى التشبيه باعتبار
وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثانى تحلل ومفصل والثالث
قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما الثانى فتمثيل وهو ما اى التشبيه الذى
وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه
فى بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وتشبيه الكلب
بالبقر فى المصطل والتشبيه فى قوله تع مثل الذين حملوا التورية الآية والتشبيه
فى قوله كما ابدوك اول مرة اعطاشا اليت اياذلك وتعده اى المنتزع من متعدد
السكاكى بكونه غير حقيقى حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان
منتزعا من عدة امور حص باسم التمثيل كما فى تشبيه مثل البهود بمثل الحمار فان وجه
الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكدر والتعب فى استصحابه فهو وصف
مركب من متعدد وليس بحقيقى بل هو موهوم عاند اليها التوهم وكذا قوله تع مثلهم كمثل الذى
استوقد نارا الآية هو ما اشبه ذلك فالتمثيل بتغيير اخص منه بتغيير الجمهور واما
صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه قال الشيخ فى اسرار البلاغة التمثيل
التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه غالبا بحال انه يستحق التشبيه والاخبار
ان به تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان بغاير
ضرب الاسم مثلا كما ذا بغاير ضرب النور مثلا للقرآن والجوزة للعلم واما غير تمثيل
وهو بخلافه اى خلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند
السكاكى ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعقود
المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكى وايضا تقسيم للتشبيه باعتبار وجهه

وهو اما مجمل وهو ما لم يذكر وجه شبهه اي ما فيه من الجمل ما هو ظاهر وجهه او ما من الوجه الغير المذكور
ما هو ظاهر عند كل احد نحو زيد كالاسد وهو منه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم كالحلقة
المفرغة لا يدري اين طرفاها اي متناسبون في الشرف يمنع شبهين بعضهم فاضلا
وبعضهم مفضلا منه كالزنا اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمنع شبهين
بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونه مفرغة مصمتة للجواب كالدايرة فحينئذ فلا يمكن
معرفة الجوانب فكان موضع الانعراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله
ان هذا قول الاعرابية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل
وعمارة الوهاب وعبيس الحفاظ وانس الفوارس سماه الاقرع به والعبسي ذلك لانها
سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لانه فلان لانه فلان ثم قالت لكنهم
ان كنت اعلم ايهم افضل عمي كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول مرضي وصف
بالمل المطلب للحجاج حتى سئال عنهم وايضا منه اي من المجمل دون ان يقول وايضا
اما كذا اشعار بان هذا من تتمات المجمل لا من تتمات مطلق التشبيه وهذا معطوف
على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومنه مجمل لم يذكر فيه وصف احد الطرفين بيع الوصف
الذي يكون منه اما دايما وجه الشبه نحو زيد اسد فقط او زيد الفاضل اسد يكون عاما يذكر فيه
وصف احد الطرفين اي الفاضل الا بشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يعنهم ومنه اي ومن
المجمل ما ذكر فيه وصف الشبه به وحده بيع الوصف الشعر بوجه الشبه كما مر ومنه نحو
كقولهم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلوم
الطرفين مشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني في فاتك شبه الملوك
كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفها اي وصف الشبه
والمشبه به كليهما كقوله اي ابي تمام في الحسن بن سهل يصحح العيس بين والليل عند
في كتيبة ذكر الرضى في سائر الغضب صورت عنه اي اعرضت ولم يصرف مواجهة عني

اعاوده

وهو ما وقع فيه ذكر وجه الشبه صريحا نحو كالاسد في الشجاعة او كالبدر في الحسن او
ضمنا وهو ما لم يذكر وجه الشبه صريحا نحو كالاسد في الحسن او كالبدر في الشجاعة
وهو ما لم يذكر فيه وجه الشبه صريحا ولا ضمنا نحو كالاسد او كالبدر وانما قلنا
صريحا وضمنا لان ذكر وجه الشبه ضمنا كما في المثالين الاخيرين يجعل التشبيه
مفصلا لان ذكر وجه الشبه ضمنا يجعل التشبيه مفصلا كما ان ذكره صريحا يجعله
كذلك وانما قلنا ضمنا لان ذكر وجه الشبه ضمنا في المثالين المذكورين انما هو
بالنظر الى ان الاسد مشتهر بالشجاعة والبدر مشتهر بالحسن فكان ذكر المشبه به
ذكرا لوجه الشبه ضمنا وانما قلنا صريحا لان ذكر وجه الشبه صريحا في نحو
كالاسد في الشجاعة او كالبدر في الحسن ظاهر وانما قلنا ضمنا لان ذكر وجه الشبه
ضمنا في نحو كالاسد او كالبدر ليس بظاهر لان ذكر المشبه به ضمنا انما يكون
بالنظر الى ان الاسد مشتهر بالشجاعة والبدر مشتهر بالحسن فكان ذكر المشبه به
ذكرا لوجه الشبه ضمنا وانما قلنا ضمنا لان ذكر وجه الشبه ضمنا في المثالين المذكورين انما هو

وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة
فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو ضعف ادون ذلك الذي يخطر بالبال
ان مع كلام السكاكي ان تسامحهم في تغيير وجه الشبه اياما الحس والعقل وتغييره
بعضه حينا انما هو من قبيل التسامح في نسبته بما يلازم وجه الشبه وذلك
لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد وهو الحمرة المشتركة الكائنة اللازمة للجزئية
المحسوسة فيهما الاعتبار سعوا وجه الشبه في مثل خد احيانا فليتأمل وايضا
تقييم قال للتشبيه باعتبار وجهه وهو اذا ما قريب مبتذل وهو ما ايّ التشبيه
الذي يتنقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادئ
الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من مبدا الامر سيد واي ظهر وان جعلته بحيث
من مبدا لمفناه في اول الرأي وظهور وجه الشبه في بادئ اي يكون لوجهين اما
لكونه امرا جليا لا تفصيل فيه قال للجملة السبق اياما النقص من التفصيل الاتي اذ
الانسان من حيث انه شخص او جسم او حيوان اسهل واقدم ما ادراكه من حيث
انه جسم حساس متحرك بالارادة قالي لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان
العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس
قال الرومي يفضل اولا اياما الجملي ثم التفصيل فانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حق
وقال لم يعين النظر ولم ينله وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروا
ويعز ذلك في هذه الثانية الا بدرك في المرة الاولى او قليل عطف على قوله امرا
جليا اي او لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما
عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع
ما يناسبه اسهل حضورا منه مع لا يناسبه كتشبيه الجمرة الصغيرة بالكوز
في المقدار ما والشكل قال في وجه الشبه متفصلا حيث اعتبر المقدار والشكل لكن

الكوز

الكوز غالب الحضور عند حضور الجمرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور الجمرة المشبه
وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا كون النكرة بمنزلة اي النكرة المشبه به على الحس
اذ لا يخفى ان ما ينكر على الحس كصورة القمر مختفيا اسهل حضورا عالما ينكر على الحس
كصورة القمر مختفيا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستعارة والاستعانة
قال وجه الشبه متفصلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب
والنكرة التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به
بسبب قرب المناسبة او النكرة على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال
مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والنكرة
على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والنكرة يقتضي
سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به يقتضي وجه الشبه كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير
سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما
قريب مبتذل وهو كلمائة اي هو المشبه الذي لا ينتقل فيه من المشبه اياما المشبه به الا
بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي الخفاء اي وجه في بادئ الرأي وعدم الظهور
يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كصورة الشمس كالمرآة في كف الاشل قال وجه
الشبه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل وكذا لا
بتنع في نفس الرائي للمرآة الدائرة الاضطراب الاسبدادي بستأنف فاعلا
ويكون في نظره منتهيا او ندور اي او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه
لبعد المناسبة كما مر من مشبه النقيع بدماء الكبريت واما مطلقا وندور
حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كاذيال الاغوال او مركبا خياليا كاعلام
ياقوتية منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا
كالمرآة استعارة بالمذكر نا من الامثلة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله

والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر بها الحس لانه
ربما يغض الرجل وعمره ولا يتفق ذلك لمن يرى مرآة في يد اشل وانما كان ذلك نادر الحضور
الشبه بسببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنها يستقل اليه لكونه المشترك
والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان او لا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه
اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه
الشبه والثاني في نفاية تكرر الشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف
واحد لشيء واحد او اكثر بحيث ان تعتبر في الاوصاف وجودها وعدمها او وجودها
البعض وعدم البعض كذلك من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلهذا
قال وتبع اي التفصيل عطف وجودا كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضها من الاوصاف وتدع
بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت
ردينيا كما ان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان او تعتبر الجميع كما من تشبيه الثريا
قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان مجمل التفصيل عبارة جامعة معناه ان تعمد
وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا واحدا او تفصل بالتأمل بعضها
من بعض وان يكن في الجملة حاجة بالا ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر
في الشيء الواحد اليه اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان تأخذ بعضا
وتدع بعضا كما تفعل امرأ القيس في اللهب حين عزل الدرفان عن السنا والجمرة
والثاني ان تنظر من الشبه في امور تعتبرها كلها وتطلبها في الشبه به كما تعتبرك
في تشبيه الثريا بالعنقود الا تجد اعتبارها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة
مخصوصة في الترتيب ثم اعتبارك في العنقود والملاحية مثل ذلك الثالث ان تنظر
الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الا نفس الحمرة بل الى
ما ليس بد كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على ان غلب

الاعرف والاعد فايقة لا تكاد تضبطه وكلما كان التركيب جنسيا كان اوغل بالشعر
امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله ومنها مثل الحبوة الذي بنيا الآية
فانها عشر جمل متداخلة بعد متفرع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان
من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون
هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع والاصوجه عليه العناكب ولا يخفى ان المعاني
الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان سبيل الشيء بعد طلبه الذي موقعه
من النفس اطف وباليسر قليل ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه بعيد المنال
على الاطلاق ونعني بالبعد الظهور في بادي الرأي ما يكون سبب لطف المعنى ودقته او
ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء
فان على اول ورد تأتي الى ساحلها فتحتاج الى نظر وتأمل وحمل اخرى من الفكر اذا حاذت
منهجا قويما وطريقا مستقيما بوصل الى المطلوب وبظفر بالمقصود والخفاء المذموم
المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال
من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد ينصرف في التشبيه الغريب المبتذل بالجملة
غريبا وكخروجه عن الابتذال كقوله اي قول الطيب كم ملوم هذا الوجه شمس
نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء قال تشبيه الوجه للشمس بالشمس غريب مبتذل
لكن خروجه عن الابتذال بالغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء
ولم نلم ان كان ملوما لقبيحة يقع بها بعد فالتشبيه في البيت ممكن غير مصرح وان كان
من حيث الوقوع فاسد وعارضه ذو فعل يشبه وعن التشبيه اي لم تقابله ولم يعارضه
في الحس والعيان الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحي اذا نظرت
اياك ان تفاسئه بما فيها وقوله اي وكقول الحسين الوطواط عز زمانه مثل النجوم تواقبا
اي لوامع لو لم يكن للثابات افول قال فتشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور

اخرجه ايا الغرابة وتسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه تعرج اللفظ او سياق الكلام ومثله قوله لهي بدر سيكون الارض اي لو كان البدر سيكون الارض وهذا الغرابة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا وما قرع من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه استشار ايا تقسيم باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل قوله تع ومر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به ايا المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر ايا المغرب بوصف بالصفرة قال امرئ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي اصيلا وجهي كاللون يشبهها مناسب فذهب الاصيل صفرة وشعاع الشمس به وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وحتى وقت الاصيل لانه اطيب الاوقات كالسحر قال الاسبوزري ايا لبه السحار ومنه هو اجر كما حصلت والشمس تنفس آصال هكذا يجب ان ينعقد الذهب واللجين المذكوران في البيت لاكما يسبق ايا بعض الادعياء الغافلين للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم الخ الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعروق وذهبه هو ورقه الذي اصفر بتبر والطريف وسقط منه على وجه الماء فكل من وجهين اخبر دهما الآخر او مرسل عطف عليا ما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته وصار مرسلا من التأكيد الستاد ومن حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكور فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مفرد وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه

في بيان

في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيئا فيه اي في وجه الشبه في الحال الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي وجه الشبه معروفة عند الخاطب في بيان الامكان او مردد وهو بخلافه اي ما يكون فاقصر عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع حائمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار وكرارها كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل منها سته هذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور فظهر ح فانما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة فتصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه فقد يكون باعتبار اختلاف المشبه كزيد كالاسد او كعمرو في الشجاعة او اختلاف الاداة كزيد كالاسد وكالبحر في الشجاعة فقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها باداة ان ذكر الجميع فهو في المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلا جاء وان احدهما بسط وحذفهما هو المقصود في هذا المقام فلذا قال وعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها نقوله باعتبار متعلق باختلاف الدال عليه سوى الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى علة مرتبة مخلوقة كما قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد مقام الاخبار عن زيد ثم اعلى بعد هذه المرتبة عالان ثم للسراج في المرتبة حذف احدهما اي وجهه واداته كذلك الى فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو كاسد في الشجاعة فالاخبار عن زيد اقوى قوة لغيره اي لغير المذكورين ها الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة

عند الاخبار عن زيد فانهما متباينان اذ الاول اعلى بيانا منه واتم في القوة والاخران متساويان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينها وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او بادراج الشبه به على الشبه به مع نظر الى الظاهر فما اشتمل عليها كالاولين فهو في غاية القوة وما خلا عنها كالاخريين فلا قوة له والمشتمل على احداهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا بعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل الشبه عين الشبه به من حيث اللفظ بقي ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا الشيخ اسد بمعنى الجبان في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث بعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك اذا راجعت في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه نحو علي وجبان ادركها ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا والا خلاف ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه به مذكورا او مقدرا رجح فالمشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان واخواتها والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم الشبه اذا وضع هذه المواضع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه فما اجري عليه او بني عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد وهو ممتنع على الحقيقة فحمل على ادعاء اثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات الشبه فيكون خلقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به اذا جيء به لاثبات الشبه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه بل صوغ الكلام لاثبات الفعل ورفعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه ممكنا في الصور لا بعرف الا بعد نظر وتامل واذا اعترفت الصور فان هذا الاعتراف ناسب

ان يفرق

ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخر استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني زيدا اسد استعارة لاجرائه بالشبه مع حذف كلمة التشبيه والملاك اللفظي راجع الى غير التشبيه والاستعارة المصطلحة بين هذا اذا كان اسم المشبه به جاريا عن اسم الشبه او في حكم الجاري وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا او يقضي منه اسدا فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم الشبه به على ما هو له حتى يكون استعارة له بالاستعارة بنية كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا تسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم الشبه به ليس لاثبات الشبه اذ هم يقصد الدلالة على المشاركة والمشبه والمشبه به مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه سمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فاذا ثبت ان مطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا بحسن اطلاقها عليه وذلك بان يكون اسم الشبه به معروفا نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الاداة الا بتغيير صورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لائقة بالمشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب فان الشاعر شبه ممدوحه بالبدر والشمس في الاشراق وعزوهما عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انها لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحسن تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاقا وزيادة

قرب كقولك اسد دم الاسد المهزبر حضابه موت فرحض الموت منه بمهزبر عدة فانه لا سبيل
الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت بل في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس
السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم المهزبر الذي اقوى الجنس
حضاب بدره دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض
شرقا ومغربا وموضع رجل منه اسود مظلم فانه ان ارجع فيه الى التشبيه الساذج حتى
يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بالسواد فيه
فظهر اذا عاد راد ان يثبت للممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف
للبدر فهو مبني على تخيل انه زاد في جنس البدر واحدا له تلك الصفة فليس الكلام
موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة له كقولك زيد رجل كيسه
وكيسه لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن
اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام به مبني على ان كون الممدوح
بدرا امر مقدر استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول
الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحيث لم تقتضها هما ان يكون الخبر والمخبر
الثاني امرا ثبتا في الجملة الا ان كونه متصفا بالاسم والمفعول الاول منكورا نحو كان
كان زيدا الاسد او خلافه الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما حن فيه
غير ثابتة فدخول كان وحيث عليها كالقياس المجهول وايضا هذه الصفة اذا تأملت
وتحققت سرها وجدت محصولها انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور
الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جواز اتصافه لم يكن لتقدير التشبيه به معنى مثلا
قولنا دم الاسد المهزبر حضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور
جواز اتصاف على ذلك الجنس اي الاسد الطبيعي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول
كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو

مدت

تشبيه

تشبيه لا استعارة والذي في هذا المقام كلام مذكور في اول بحث الاستعارة الى اشباه ذلك
الحقيقة والمجاز الى هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم
البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن
الحقيقة ايضا كما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال
اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة
ولان المجاز وان كثر يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح
لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب
وقد عنون ان بالمقولين لتميز انواع الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في
الاسناد والاكثر تركه عند التقييد لانهم يتوهمون انه مقابل للشرعي او اللغوي
فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا
او شرعيا او عرفيا والحقيقة في الاصل مفعلة من حق الشيء اذا
ثبت او مفعول من حققت الشيء اي اثبته نقل الى الكلمة الثابتة
او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية وعند صاحب المفتاح
التاء للتأنيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان مفعلا مع فاعل مذكر ويؤنث
سواء اجري على موصوفه او لا فتقول رجل مظرفة وامرأة مظرفة واما على الثاني فلانه
يقول لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث بخبر مجراه على موصوفها و
مفعل مع مفعول انما يستويان في المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه فتقول رجل
مقتل وامرأة مقتل واذا لم يجر على موصوفه فالتاء واجب دفعا للالتباس
كما مر في مقتل بني فلان ومقتلة بني فلان ولا يخفى ان هذه من التكلف المستغنى عنه
لان التاء للنقل والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما هي له في المعنى وضعت تلك
الكلمة له في اصطلاح به النخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب

فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعمل اذ لا معنى له عند التأمل فاحفظ
بالمستعمل عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضع
له عن شيئين احدهما المستعمل فى غيره اوضع له غلطا كقولك جئنى بعذا القوس مشيرا
الى كتاب بين يديك فان لفظ القوس ههنا قد استعمل فى غيره اوضع له وليس
بحقيقة لكنه ليس بمجاز والثانى المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لكن اصطلح المخاطب
والمراد بغيره كالاسد فى الرجل الشجاع لكن الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل
لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله
فى اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذى استعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر غير اصطلاح ٢ ب
التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها يكون مجازا
لكون الدعاء غيرا وضعت له فى اصطلاح الشرع لانها فى اصطلاح الشرع
افعال وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء فى اصطلاح آخر
اى اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد
والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فمقول لما كان مجرى الجملة
غير مقصود فى هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اى الحقيقة فى المفرد والوضع اى وضع
اللفظ بازاء المعنى للدلالة عليه مع قيد اى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه
فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا لانه يدل على معناه المجازى لا دلالة اما يكون
بقرينة بقى ان تعيين اللفظ المجازى للدلالة على المعنى لا يكون وضعا فما قلت فيما
مر يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى
قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه الافرادى بذكر متعلقه
قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى فى غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين
من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت فى لفظ غيره كاللام فى قولنا الرجل

مثلا

مثلا بدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل وهل فى قولنا هل قام زيد بدل نفسه
على الاستفهام الذى هو فى جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن مع الدلالة بنفسه ان يكون
العلم بالمعنيين كافيا فى الفهم دون الاشتراك اى يخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع
لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه
وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك
وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر
والحيض غير مجموع بينهما يعنى ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين لهذا فهو
ما دام منتسبا اليهما موضوعان لانه المتبادر اليا الفهم والمتبادر اليا الفهم منه دلالة
الحقيقة اما اذا احصصناها باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او بمعنى
الحيض فانه ينتصب دلالة على الطهر بالمعينين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق
ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه
على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة
بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد
المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على
هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق مفهومه احدهما غير مجموع هذا تحقيق
كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض الفصل بانا لا نسلم ان معناه الحقيقى ان لا يتجاوز
الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر
او بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالمعينين مسموعا ظاهرا لان كلا من قوله بمعنى الطهر
وقوله او بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما يكون معنوية يكون لفظية وفى اكثر
النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان
الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مسماها موضوع فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا

في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس والى الرجل
انه موضوع بالنسبة اليه لازم لسبق الفكر باحدهما على الكناية وهذا واضح لظهور ان
دلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لامتناع معنى قوله بنفسه اى من غير
قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم
الدور حيث اخذ الموضوع له في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة
المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة قال وقيل
معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح
به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية منه كل منهما حقيقتان و
التعريض فان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صريح لان الكناية لم يستعمل في
لازم الموضوع له مع جواز ارادة اللزوم ومجرد جواز ارادة اللزوم لا يوجب كون
اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية انشاء الله تعالى والقول
بدلالة اللفظ لذاته ظاهر وفاسد من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض
مشاهير الائمة وحداق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من
نفسه واعترضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم
بالوضع كافيا في الفهم والعصر حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد وتوهم
ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قبل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يجعل احد
ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى فاسد يرى عنه هذا كلامه وقول كيف حال كذا بطل
كلام العصر بحمله على معنى مهجور عنه فالعجب انكم بينتم ان العصر ايضا فسر الوضع
بنفس اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا القيد عبثا و
ابطله ثم تاوله فما اليوم هذا المقال فقول من قال حفظت شيئا وغابت عنك
اشياء فنقول هذا بيد الله حيث يجيء ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها

من مخصص

من مخصص لنساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع
ومخصص وضعه هذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى
على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه وضع الالفاظ ووقف عباده عليها
تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة
من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص
وهو ذات المكلم بمعنى ان كل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية يقتضي اختصاص
دلالة اللفظ على ذلك المعنى والتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد كان دلالة اللفظ على
المعنى لو كانت لذاته كدلالته على الالفاظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم و
لوجب ان يعلم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد
يعلم من كل لفظ ان له لفظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى
المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر
بحيث لا يفهم منه غير الاطلاق الاول المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغير ذلك من النقوض
الشرعية والعرفية مما ذكروا ولامتنع وضعه مشتركا بين المتضادين كالناهل للرطب
للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض للشيء نفسه
ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اضافة بالمتضادين او المتضادين وهذا اولى
من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات للمتضادين او المتضادين لانه ممنوع
وقد تاول اى القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبه على ما
عليه ائمة علم الاشعاة والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص تختلف كالجهر
والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون
العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها عند لا بد من التناسب بينها فضاء الحكمة
كالغم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من بين والغمص بالغاف

الذي هو شدة بركة الشيء حتى يبقى وان لهما تركيب الحروف ايضا حواقل كالفعلان و
والمفعل بالتحريك كالتنزوان والحدري فاني مسماهما من الحركة وكذا باب مفعل بضم العين
مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مصدر
من جاز المكان يجوز اذا تعداه ونقل الى الكلمة المجاوزة الى المتعدية مكانها الاصلي
او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار
البلاغة وزعم البعض ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا بها
على ان معنى جاز المكان سلكه فالمجاز طريقا الى تصور معناه واعتبار التناسب
في تسمية شيء بالاسم بغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة ما
ووصفه بالحمرة فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيرها حال وضعه
للمعنى وبيانه اذا اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه لهذا اشترط بقاء المعنى
في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه بالحمرة حقيقة ويصح تسميته بذلك
فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه
على تسميتهما بغير هاتين الاسمين فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض لوجود
ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وصفته كل منهما مخالف لحقيقة الآخر
فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد واما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له
فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة
وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح
التخاطب هو متعلق بقوله وضعت لبيان دخل في المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر
كلفظ الصلوة اذا استعمله التخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا
فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في اصطلاح الذي وقع التخاطب اخ

اصطلاح

اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله التخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا
فلا بد من العلاقة المعتبرة نوعا لان هذا مع قوله على وجه صحيح وهو متعلق بالمستعمل
فخرج اللفظ من تعريف المجاز كما ستقول حذرا هذا النوع مشيرا الى الكتاب بلان هذا الاستعمال
ليس على وجه صحيح لعدم العلاقة وبخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان
الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له
قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا
والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى صار الاول وهو في اللغة
حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول منه بالعكس كلفظ الصلوة
المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء
مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له
الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض فيكون حقيقة
وباعتبار خصوصية الفرسية والتدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة واما
من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية مع التدبيب انما هي لمجرد المناسبة
في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة
على كل ما يوجد فيه التدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار رعاية المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة
اطلاق اللفظ عليه على كل ما يوجد فيه لا لزوم مراعاة المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه
الشجاعة والاصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه التدبيب والاصح اطلاق
الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي منها للحقيقة والمجاز للغوي وشرعي وعرفي
خاص وهو ما يتعارف نافلة المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وبغير ذلك او عرفي عام
لا يتعارف نافلة الحقيقة فلان وضعها ان كان وضع اللغة فهي لغوية والا كان الشارع
فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة بسبب ايا الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح

الذي به وضع المخاطب وكان اللفظ مستعملاً فيما وضع له في ذلك الاصطلاح ان
هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام
او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب
بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازاً
لغوياً والصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة
في العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعية وفي الدعاء يكون مجازاً او فعل للفظ والحدث
يعني اذا استعمل المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث
يكون مجازاً او دابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول
مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من
المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة
المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة
على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسداً
يرمي وكثيراً ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال المتكلم لفظ المشبه به
في المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيراً ولفظ المشبه به
مستعاراً منه والمعنى المشبه مستعاراً له وايا ما اشار بقوله فيما الى المشبه به والمشبه
مستعار منه والمستعار له واللفظ اى لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس
لطلب صار به مع المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة
كاليد في النعمة وجمع موضوعة للجارحة المخصوصة تلك من سنان النعمة ان يصدر منها وتصل
الى المنعم به فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضاً بها يظهر النعمة فهي بمنزلة
العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كرمت اياديّ فلاناً على عدي او جلبت
يده لدى وبخو ذلك بخلاف اشتعت البد بالبلد والقدرة وكاليد في القدرة لان اكثر ما

نظم

لخصوصه في الربيئة وجاء الشخص المرتب والعين جزؤه منه وذلك لان العين لما كانت
هي المقصودة في كون الرجل ربيئة كان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيأ بدونها صارت
العين كانه الشخص كله فلا بد في المجاز المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى
الذي يقصد بالكل مثلا انما يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منها جزءا منه
وكذلك العكس المذكور نحو شيبت الشيخ باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله
تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق والانامل جزء من الاصابع والغرض منه
المبالغة كانه جعل جميع الاصابع في الاذان لئلا يسمع شيأ من الصاعقة وشيبته اي رأسه
شيبة الشيخ باسم سببه نحو وعينا العنب اي النبات الذي سببه العنب او شيبته الشيخ
باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا يكون النبات مسببا عنه وورد في
الايضاح في امثلة نسبة السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم ظاهره انه
سهو لانه من نسبة المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في نسبة
اي الدية التي هي الدم وما كان عليه اي شيبته الشيخ باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان
الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ ع
او شيبته الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر
خمرا اي عصير ما يؤول اليه الخمر او شيبته الشيء باسم محله فليدع ناديه اي اهل ناديه
الحال فيه والنادي المجلس او تسميته الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو
واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او شيبته الشيء
باسم آلته واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر
ولما كان في الآخرين نوع خفاء صرح به في الكشاف فلا قلت فقد ذكر في معهوده هذه
العين ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها
لا يفيد الالتزام فكيف ذلك قلت تعتبر في جميع اللزوم بوجه ما واما في الاستعارة فظاهر

لان وجه

لان وجه الشبه انما هو امر خاص او صاف يشبه به يستقل الذهن منه الشبه بالبديهة لامحالة
فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لاجل امر وهو على الخصوص ولا شك في انتقال
الذهن منه للاسد اي الشجاعة وامثالي غير هذا ينظر بما ذكرته وبعض الناس فرق وهو
ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما ينصف بالمعنى
الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او القوة
كالبسر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما ينصف بالمعنى الحقيقي بالجملة
فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم ينصف به لا بالفعل ولا بالقوة فلا بد
من ان يريد باللفظ معنى لا ذا بعناه الحقيقي وهو متنا اي ينتقل الذهن من الحقيقي اليه
في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره بالملزوم او فعلي محض كاطلاق
البصر على الاعمى وسنضم ايا لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواضع واما ان يكون
احدهما عاجزا والآخر كالعكس او ان للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه والملزوم بينهما فقد يكون
للحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او شبيه احدهما للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما
شرطا للآخر مجيء ذلك يشتمل على لزوم ما ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل
استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف
اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان وآما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث
انه رقيب وهذا مما يتحقق بدون العين فانهم وان الجملة اذا كان بين الشيئين
علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا مع اللزوم
في هذا المقام والاستعارة وضع اما كانت علاقة المشابهة اي قد ان اطلاقه
على البعيد المجازي بسبب شبيهه بمسماه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة
الانسان فان اريد تشبيهها بشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد
اذ اطلاقه المفيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى تشبيه مرسل

فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا
باعتبارين وقد يقيد بالتحقيقية لهذا التقييد تتحرز عن التخييلية والمكنى عنها وانما
تسمى تحقيقية لتحقق معناها اى المعنى بها واستعمالك ايا فيه حسا او عقلا بان
يكون ذلك المعنى امرا محسوسا يمكن ان ينص عليه ويشار عليه اليه اشارة حسية
او عقلية بمعقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصل فجعل اسما لهذا المعنى جعلا بسيطا
الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسى كقولك رايت زيدا حين
ابى سلمى للرجل اسدا شاكى السلاح اى تام السلاح وكقولنا شابك السلاح وشاك
السلاح بالقلب والحذف مقدر اى اعنى قد نطق به كثيرا ايا الوقايع وقيل قد نطق
باللحم دون بعض اظفاره جسامة وسنانة تناصره لبد اظفار ثم تحمل تعلم لبدة
الاسد انتدب من شعره على منكبيه والتعليم مبالغة التعلم وهو القطع فالاسد
ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اى العقلى كقوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا
لا حسا وذكر صاحب الفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من
اللباس عندنا صحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو
ان استعار لما يليه الانسان عند وجوده من انتفاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته
وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون
عقلية وان يكون حسية لانه قال لشبه ما يغشى الانسان والبس به من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على الابس والحادث الذى غشيه يحتمل ان يريد به
الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية ان اريد انتفاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون
حسية كما ذكرت السكاكى وما الجامع بين الضرر والامر الحادث عند فتوهم
كونه تشبيها لا استعارة غلط قال الخفاجى فالاستعارة ما نقض تشبيه معناه بما وضع له

والمراد

والمراد بمعناه اعنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى الابتداول قولنا ما نقض تشبيه
معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان نقض تشبيه شئ به نحو زيد
اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا لانه اذا كان معناه على المعنى الموضوع
لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على ان ما في قولنا
نقض عبارة عن المجاز اى مجاز نقض بقرينة تسمى المجاز ايا الاستعارة وغيرها
والاسد في الامثلة الثلثة لا يكون مجازا لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا
لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في مسمى الشجاع فيكون
مجازا او استعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حالية على زيد ولا دليل لهم على ان
اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كالاسد نعم قالت قد استدل
صاحب الفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد او وقعت اسدا على زيد ومعلوم
ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته تصدا الى المبالغة
قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه
الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحة جعله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك
انا اذا افدنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسد الاستعارة فلا نعني انه استعار عن
زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف
بالشجاعة فعند اسناد زيد اسد اصار زيد رجل شجاع كالاسد فحذف ذلك الشبه واستعملنا
الشبه به في معناه فيكون الاستعارة وبدل على ما ذكرنا ان الشبه به في مثل هذا المقام
كثيرا ما يطلق به الجار والمجرور وكقوله اسد على وفي الحرب نعامة اى مجبن على صايل
وكقوله ذوالطير اغبر به عليه اى لباسه وكقوله هم هم بدعلى من سواهم واذا كثيرا ما
يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكثر الكلام
في نحو لقيت اسدا اى شجاعا كالاسد وربما اذا امكن الشبه بالكناية لكن الى

به وجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة وحذفه ولا حذف من بروج البدر بعدا
بدور وما بمعناها كالكشاف فحينئذ اشكال لان ترك الشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به
عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت
رجلا كالاسد في الشجاعة والحاصل من حصوره مثل بروج البدر في البعد فبينهما تدافع
كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه
لان المراد بكون الشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جزء كلام كما في قوله تعالى
بكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا في الشجاعة بدليل
انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تع حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا
مبين سببا وآخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان
قولنا ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله
وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه
المطوي فيه ذكر الشبه كما في الاستعارة وليس بالاستعارة وهو مشكل لان الشبه فيه
ليس بمذكور ولا بمقدر ولكن النقض على هذا الاشكال بالاستعارة يجب ان يكون
مستغنى في غيرها وضع له اللفظ وعلامته ان يصح وقوع اسم الشبه موقعها وقوع
المعنى الحقيقي موقعه ولا يثبت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان
يقال رايت رجلا شجاعا وهذا البين كذلك على ما يظهر بالتامل وذكر الشيخ ان مرادا
بالبحرين المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا
وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن ان قصد التشبيه لا الاستعارة وارادة
تفضيل البحر الانجاري على الكافر بانه قد شارك العذب فيها في منافعه والكافر
خلو عن المنفعة فيه في طريقة قوله نع فهي كالمجاز اذا اشتد قسوة وان من المجاز

لا يخرج منه

لا ينفك منه الانسان ولو خفاء وذلك وجب كثير من الناس بان الآتيين من قبيل
الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد هذا مثالا لان الاستعارة والمجاز في صفة
من شاء لفظ الكشاف وقيل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة
للتشبيه بالاتفاق والاعم منها اختلف في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي
فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة
المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي
موضوعة للتشبيه بداءة السبع المخصوص للتشبيه بالرجل الشجاع والاعم
من الشبه به والشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان
عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فح يكون استعماله في الشبه استعمالا
في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني الشبه به فيكون مجازا
لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه
بل باعتبار عمومه فليس من المجاز في شئ كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا
او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الكلام
على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت
لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق
فليتامل فان هذا شبيه على كثير من المحصلين حتى ينبغي ان يعلم ان مجازا باعتبار
ذكر العام وارادة الخاص وبعبارة اوضح انه لا دلالة للعام على الخاص بوجه
من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال
وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف بالتمام اشارة
الى الحقيقة وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها
كلام يطلق على الشبه الابعد ادعاء وقوله اي في قول الشبه في جنس الشبه به

بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان جواب ما استعمالها اي استعمال
الاستعارة في الشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له
وانما قلنا ذلك لانهم يطلقون على الشبه كبزيد بشكر استعارة ولما كان الاستعارة
ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد وعاريا عن معناه ولما صح ان
يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده
اسدا انه جعله اسدا الان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير وبعيدا اثبات
صفة لشئ حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان
نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد
الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون
مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف فيه وجعل الرجل الشجاع من
جنس الاسد وجعله فيما في الواقع واقعا مجازا عقليا ولهذا اي ولان اطلاق
اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء ودخوله في جنس المشبه به مع حسبه
التعجب في قوله اي قول ابي الفضل ابن العميد في غلام قام على رأسه يظلله
فلما تظللني ايا تو فيع اظلل على من الشمس نفسي اعز علي من نفسي فما من
تظللني ومن عجب وبردي فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اي انسان
كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي
وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل
انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في
قوله لا تعجبوا من بلى غلالة فبي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع
ايضا فقد زر ازرار على العمر بقول زررت القميص عليه ازره اذا شده و
ازرار عليه غلوا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتمان

انما يسرع

انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة العمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كما
كالعمر في الحس وزوال بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم
بضرورة انها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص او نحو
ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل
قسمان احدهما المتعارف وهو الذي له غابة الجراءة ونهاية القوة في مثل ذلك
الجثة وهائل الصورة والهيئة وذلك الانياب والمخالب ايا عز ذلك والثاني
غير المتعارف وهو الذي ذلك الجراءة وذلك القوة لكن لا في ذلك الجثة والهيكل
المخصوص والمفاد الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال
في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لبقاء المعنى المتعارف
وبهذا اندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع مبني في نصب
القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص وامر التعجب والنهي عنه في البيتين
المذكورين وغيرهما فلكونا دليلا على تناسي التشبيه فضلا عن المبالغة ودلالة على
ان التشبيه يجب ان ينجبر عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به
من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تتعارف الكذب بوجهين
بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر بمعنى ان في الاستعارة
دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين
كما ذكرنا وادعاء تأويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر لكذب الكذب فانه
لا ينتصب به قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يتبدل المجهود في ترويج كلام
ظاهره باطل عن صاحب المفتاح ان الاستعارة تتعارف الدعوى الباطلة لبناء الدعوى

بينها ان في الاستعارة يعلم التأويل وتغار في الكذب بنصب القرينة المانعة من ارادة
الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون
على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب على خلاف ما عليه الجمهور واقتضاه
السكاكي ومع هذا الحاجة لتخصيص التأويل بالمغايرة الباطل والقرينة بمغايرة
الكذب بل يجعل كل منهما المغايرة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين
الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون
الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا بقياسه الى الواقع
فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد وقد يكون
اي الاستعارة علما غالبا بسبب ما ذكرنا يقتضي او خال المشبه في جنس الشبه بجعل
افراده قسمان متغاير وغير متغاير ولا يكون ذلك في العلم بمنافاة الجنسية
لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد الا
اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه يتضمن
الاتصاف بالجود كذا ما ورد في المجمل وسحبان في الفصاحة وبافل في الفهاهة وهو
يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتناول في حاتم مجعل كانه موضوع للجواد سواء
كان ذلك الرجل المعهود من الحي او آخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع
سواء كان متغايرا او غيره بهذا التأويل يكون حاتم مستعملا للفرد المتعارف المعهود
والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون
استعمالا في غير الموضوع له فيكون الاستعارة مجازا وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد
كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة
كقوله وان تعافوا العدل والايمانا فان في ايمانا شيرانا اي سيوفا تلمع كاشعل

الشيران متعلق بقوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالشيران السيوف
لان الاتيان على ان جواب هذا الشرط محذوف اي وان تعافوا العدل فاقبلوه او ما يقوم مقامه
ملائمة مربوطة بعضها ببعض بكون المجموع قرينة لاكل واحد حتى يكون كل منها قرينة مستقلة
بقوله او اكثر كقوله لنا اي قول المجبرة وقاعدة ردي بالجر على اضمار رب وبالرفع على
انه مبتدأ موصوف بقوله من خصلة اي خصل سيف الممدوح ومجرور قوله تكفي
من الكفاء اي التغلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب صاعقة من حد سيفه
تغلبها على ازرو سس الاقران خمس سحاب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا
كسحاب اي خصبها باعتبار الكثافة في الضرب فنهلكهم بها والمراد بازرو سس الاقران جميع الكثرة
بقرينة المدح لان كلا منهم وصف بجمع الغلبة والكثرة بمنزلة الاستعارة السحاب
للانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من فصل سيفه ثم قال على ازرو سس
الاقران ثم قال خمس تذكيرا للعدد والذي هو مسند والانامل مظهر مرجع ذلك اذا اراد بها
بالسحاب الانامل وجه اي الاستعارة تتضمن باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع واعتبار
الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر ذكرته فتمس باعتبار الطرفين هو ان المستعار منه
والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء ان امكن فهو اجتماعهما
في او من كان ميتا فاحيناه او اضافا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي
وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء
والهداية بما يمكن اجتماعهما وبعدهما اولى من قول الصمال الحبة والهداية مما يمكن اجتماعهما
والاستعارة اليت للضال تلبست من هذه السبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال
فلهذا قال فاحييناه في او من كان ميتا فاحييناه وتتسم هذه الاستعارة التي يمكن
اجتماع طرفيها في شيء وقد بينه ما بين الطرفين من الاتحاد والاتصال بعطف على قوله
الا ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح لنفع اي لا تستفاد النفع

في ذلك الوجود كما في المعدوم لا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع
وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وتحقق عدمه اذا بقيت آثاره الجميلة التي يحيى ذكره
وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او الغائب
قال الموت والحيوة مما لا يكون اجتماعهما في شيء قال المعنى ثم اضداد ان كان كائنا بين
الشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف او لكل من كان
اقل علما وضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما
اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان
افعال المختصة باحد الحركات الارادية مسبوقة بالادراك فكان الادراك اقدم
واشد اختصاصا بكمال النقصان فيه اشد بعدا من الحيوة وتقريبا لاضدها
على وكذا في جانب الاشد وكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال اسم
احدهما للآخر بل المقصود اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار سعة قابل الشدة
والضعف لكل من كان وذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والمبالغة
غير دافعة بذلك وبهذا يسقط هذا الاستعارة التي لا يكون اجتماع طرفيها في شيء واحد به
لتعاند الطرفين وامتناع الجمع بينهما بالاستعارة التهكمية والتملحية وبها استعمل
في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي التنزيل
النقيض او التناقض منزلة التناسب بواسطة تلميح وتهكم على ما سبق تحقيقه في باب
التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذروهم واستعيرت البشارة التي هي الاخبار
بما يظهر سروره للانذار الذي هو ضدها بقرينة ما ذكر في جنسها على سبيل التهكم وكذا نحو
رايته اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التلميح اي اخطر ببالك اذا الاسد مشبه به والاستعارة بما
عينا الجامع اعني الاقدام اشتراك الطرفين فيه وهو الذي سمي في التشبيه وجها وههنا جامعا
فصار المعنى لانه اي الجامع اي داخل في مفهوم الطرفين استعارة المستعار منه لهما فهو اعم

جز الناس

جز الناس رجل عيشة عنان فرسه كما يسمع بمعز طار اليها او رجل في شعفة بفتح
غيمة حتى يأتيه الموت قال جار الله الصحيح الذي يفزع منها واصلها من شعاع الاسم
اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى جز الناس رجل اخذ بعنان فرسه او استعد
للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم
له فليل يدعاه ويكتفي في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران
للعدو والجامع الجبل في مفهومها فان الجامع بين العدو والطيران تقطع
المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى
منه في العدو واحال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين ما ذكر بايت اسيرا ان
الاشتراك في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف
الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور بقطع المسافة واما الاختلاف
بالسرعة وضعفها فلا يخل للشيء من الكلمات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم فارق
والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن للانف الانسان مع
ان في كل منهما تقطع المسافة والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف
الكائن في طائر مرعى في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل
ان التشبيه ههنا منظور بخلاف ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غاط المنافر
عد استعارة فاعمل ايجاكان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن
موضع الانف ونحو ذلك الا ان كرم حسب مخالفة السلف فانهم عدوها من الاستعا
وخلطوها بها فاعتدت بكلامهم في الجملة وتنبهت بها وذلك بان سمية استعارة
غير مفيدة وجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى ما يجانس
كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من وراء وراء وهذا الخلاف كما ترى
والنكتة اذ لا مجانسة بينهما فلا يحمل الاستعارة عليه فان قلت الجامع في

في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشهر ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر امتناع
الاختلاف في غير هذا الفن الى هنا والماهية لا تختلف بالشدة والضعف فكيف يكون
الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقة
الا ترى ان السواد جزء من مجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف
وقد يشبه كذا جعل داخلاً في مفهوم الطرفين لان الماهية الحقيقة والمفهوم قد يكون
ماهية حقيقة وقد يكون امراً مركباً من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون
الجامع داخلاً في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة
الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح والعدو السرعة
داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجزء للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع
الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتحمة بعضها ببعض لتفريق الجماعة ابعاد بعضها
عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم بغير الارض امماً والجامع ازالة الاجتماع الداخل
في مفهومها ويجيء في تقطيع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب
للسمر الذي هو ضم خلل الدرع بجامع الضم الداخل في مفهوم كل منهما الا ان الشدة في الاول وانما يجيء
داخل عطف على قوله اما داخل كما مر في الاستعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للموجه
المهلل وكذلك قالت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة
لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع
لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وجعله هذا قياساً غير قلت
اما كلام الشيخ فغايته تجويز دخول التقطيع بالاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة
وصف له والمستعار له هو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين
المجموع والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا صح ان الجامع غير داخل في مفهوم
الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا فسيم آخر

للاستعارة

للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها عامية وهي بمنزلة ظهر الجامع بنباهة واشتهار
اسمه كالبر مي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الدين او خواصها بهذا
الرتبة اعني طبيعة العامة والغرابة قد تكون بنفس الشبه بان يكون تشبيهاً بديعاً نوع غرابة
كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرساً له بادرة وثب واتته اذا نزل عنه
والفي عنانه بادرة قربوس سرجه وقف كناية عن ان يعدو اليه واذا احتبى قربوسه اي
معقد حزوره وفي الصحاح القربوس السرج وعنانه جبا بيبي عليك الشكيم اي انصرف
الذي يكون الشكيمة في الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بها زمام نفسه بدليل ما قبله
وقوله فيما زوى بها مماله وكذلك كل ما حاط الشيء فهو قوع العنان موضع من قربوس
السرج ممتداً الى جانبي فم الفرس وهيئة وقوع الثوب موضع من ركبة المحتبي ممتداً الى جانبي
ظهره فالاستعارة الاحتباء وهو الذي يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره او قوع
العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة متقربة لغرابة الشبه فان قلت
هل يجوز ان يقال ان شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتداً الى جانبي الفم هيئة وقوع
الثوب في ظهر المحتبي الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان
والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت الاحسن ما ذكرنا اولاً لان الركبتين متفاوتان
الشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مايل الى العلو ثم يعود منعطفاً الى الظهر كما ان الطرف
الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف
في العامية كما في قوله انا قضينا من كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت
على وهم المهاري رحالنا ولم يظر الفدفادي الذي هو رابح اخذنا باطراف الاحاديث
بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الدهماء وهي السوداء والمهاري
جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع
ابطح وهو مسيل الماء فيه رمل وفي المختصر اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا

اركان البيت عند كونهن طوافة الوداع وشد دنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينظر
السايرون في الغداة السابرين نوء الرواح لكنها استعجال اخذ نابه الاحاديث واخذته
العطايا بانع سرعة المقص استعارة سيلان السيول الواقعة بين الاباطح لسير الابل سيرا
حثيثا في غاية السرعة الشاملة على اللين وسلاسة والشبه بينهما ظاهر عامي لكن قد تصرف
فيه بما افاده اللطف والغرابة اذ اسند الفعل بيعني قوله سالت الى الاباطح دون المسيل
او اعناقا حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كانه قال رفع واشتعل الرأس شيبا
واد خل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل تظهر ان غالبا بين الاعناق
وبتباين المرعى في الهوادي وسايرة الاخر استند البراح الحركة وبينهما بانع الشغل والخفة
وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لان الخاء التكلل بالتكلل كما نع قول امرئ القيس
نقلت له قائم فطح جلبه واروك ايجازا وانا بكلكل اراد وصف الليل بالطول
واستعاره صلبا بتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد بتمطيه ثم طوله عند تمطيه ثم بالغ
فجعله ايجازا بردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب سايهي والشدة
والشقة فاستعاره كلكلا ينوء بما يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة با
لكناية كما ليه للاشمال والاستعارة باعتبار الثلثة اي استعاره منه والمستعاره له والجامع
ستة اقسام لان المستعار منه والمستعاره له اما حسيان او عقليان او المستعار منه
حسي والمستعاره له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع بينها الثلثة الاخيرة لا يكون
الا عقليا كما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ايضا ثلثة اقسام لان الجامع
بينه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالجميع ستة اقسام وايا ما اشار
بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي كما هو فاخرج لهم فان المستعار منه
وله البقرة والمستعاره له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من مرحاض الغيط التي سبكته بانار السامري
عند القائه في تلك الحلق الترابية التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل عم والجامع الشكل

فان ذلك

فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار
انه فرس بجامع الشكل والتجسم اي المستعار منه والمستعاره له والجامع حسي بدرك
بالبصر وتعاقب الكاف من هذا القسم تعاقبا واستعمل الرأس شيبا فالمستعار منه
هو النار والمستعاره له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي
والقرينة الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح
للمكني ان يشتق به لان كلامه فيها هو لازم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المصرحة فان
كلامه في المصرحة وزعم المحصل ان وجه شبه بين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض
والانارة وهذه الاستعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال
النار في سرعة الانبساط مع نفور كل منهما عن الاخر تصريحية لكن الجامع فيها عقلي
واما عقلي عطف على آخر حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي
كقوله آية لهم الليل نسلخ منه النهار فان الاستعارة منه كشط الجلد لنحو الشاة والمستعاره له
كشف الضوء عن مكان الليل وموضع الغار ظلمتها حسيان والجامع ما يعقل من ترتب
امر على آخر اي حصول امر عجيب امرا دايما وغالبا كترتب ظهور الليل على كشط الجلد وترتب
ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي ومثال ذلك ان الظلمة هي الاصل
والنور طارئ عليها بسببها بضوء فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل
اي كشط وازيل كما يكشف عن الشخ الظاري عليه الساتر له فجعل الظلمة بعد ذهاب
ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب
المفتاح ان استعاره ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم
مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عجيب ظهور
النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على الغالب اي
ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد ظهور النهار متميزا عن ظلمة الليل وبان الظلمة هي هنا

بعد الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ربطة ظاهر قال الامام المرزوقي ذلك
عار ظاهر اي زايل قال ابو زؤيب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر
عنك عارها فالمعنى ان الاستعارة بزوال ضوء النهار عما ظلمة الليل فاقام منه مقام مزع
فيكون موافقا للكلام غيرها وذكر الشارح العلامة السلخ فقد يكون بمعنى النزع نحو سلخت
الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة من
مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فالاستعارة على
قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فاما صحيحة مرجحة انها
موضوعة لما يعقب بغتة العادة مريبا غير مستراح وهذا يختلف باختلاف الامور
والعادات فقد يطول الزمان والعادة بانه مثلا بمقتضى عدم اعتبار مهلة وقد يكون
بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل
وبين دخول الظلام لكن لعظم سلطان دخول الظلام بعد اضادة النهار ولكدورة مما يبقى
ان لا يجعل الا بعد اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يعاجلهم
عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما تصح اذا جعل
السلخ بمعنى الاخراج كما تقول يقال اخرج النهار من الليل فتفاجأه دخول الليل فاذا
مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس
عن الهواء فتفاجأ الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز فتفاجأه الانكسار لان
دخول الظلام عين حصول الظلام فيكون سببه دخول الظلام في النهار مع النزع
ضوء النهار كسببه الانكسار الكوز فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع
انتهى كلامه واقول تقويته لذلك لا شك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل
على نوع استغراب واستعجاب بحيث يستقر المانوح اقتدار وذلك انما هو
مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل واما مختلفان

بعضه

بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس
في حسن الطلعة فبعضه حسي ومشابهة الشمس وبعضه عقلية وقد اجتمعا في المعنى الجامع لهذا
القسم لندرة وقوعه والا فهو في الحقيقة استعارتان لجامع في احدهما حسي وفي الاخرى
عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فتعال ولان الاستعارة منها ما يبنى التشبيه
تنشق بها انواع تنوح اليها فقد ذكرنا باب التشبيه لكنه قد ذكر نا باب التشبيه لانقسام
الشبه والاعطف على قوله لان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان
اما عقليان نحو ومن يك ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه فان الاستعارة منه الزفاد اي النوم والاستعارة
الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجمع قال فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل
الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ الاستعارة فعلا او مشتقا منه
فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول
او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الحدوث والتجدد
لا مجرد الغير والمكان الذي يتم فيه ويحتمل ان لا يكون المراد بعض المصدر فيكون قوله
الاستعارة منه الزفاد وتغيير الكلام وتحقيقا له ويكون الاستعارة اصلية وهو الباحث وهو
ان الجامع يجب ان في المستعار منه اقوى واشهر الا شك ان عدم ظهور الفعل في الوقت
الذي هو المستعار له اقوى لانه لا يصلح جامعا فتعين الجامع البعث اقوى فيما هو في النوم اقوى
واشهر فيكون تمام الشبه بينه وبين احد افراد الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع
قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال
من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال
بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الوحي اذا نشر بعض والقرينة يجب ان يكون لها
اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي
والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاج

وهو حسي والاستعارة التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والجمع ابن الامر ابانة
لانه كما ان ضرب الزجاجة وكذلك نوائح ضربت عليهم الذلة اي جعلت
الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة او الخيمة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة
بهم حتى لا تزايلهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالاستعارة منه
ضرب القبة على الشخص او ضرب الطابع على الحائط وهو حسي والاستعارة تبعية
الذلة او الصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية
نصرية وتحتمل ان تشبه الذلة بالقبة او الطابع وتكون المقربية استعارة بالكناية
المعدي بعلى اليها فتكون استعارة بالكناية وايما كان فذلك اي الطرفان محققان
والحسي هو الاستعارة نحو انا لما نجتني اعنابا وجلسنا كم في الحارة فان الاستعارة كثيرة
اعنابا وهو حسي والاستعارة منها التكبير والجامع الاستعلاء والاغراط وهما عقليان
والملك الاستعارة باعتبار اللفظ الاستعارة تسعان لانه اي اللفظ المستعار ان
كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الحالة لان يحمل على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصليه اي فالاستعارة اصلية كما سيذكر اذا الاسم
للرجل الشجاع وتمثيلي اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى
وكذا ما يكون منتزعا لا باسم جنس كالعلم في نحو ربت اليوم صاغا والا فتبعية اي وان
لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه اي اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة
والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد على التشبيه والتشبيه يقتضي
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه اذ كونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يحصل
للموصوف به الحقيقي اي الامور المتغيرة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صار
دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير مستقرة بواسطة

قوله الزمان في مفهومها او عروضها دون الحرف وهو ظاهر واما الموصوف به في
شجاع باسل وجواد فياض وعالم محرر فمجاز في اي رجل شجاع باسل كما ذكره
القوم وههنا نظر لهم ان هذا الدليل لو سلم صحته غير متناول للاسماء الزمان والمكان
والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنهل طيب وغير ذلك
ولا تقع اوصافا البتة وهم ايضا قد حصروا ما يشتق من الفعل بالصفات
المشتقة وهذا ليس بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة
قال المعتل مثلا للمكان باعتبار وقوع الفعل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها
اصلية لا تبعية وان يمتد التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا
بلغنا مستقل فلان اي الموضوع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه
ضربه بالنقل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت
بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود ان الاسم في الصفات واسماء الزمان والمكان و
الآلة هو الموصوف القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان الاستعارة صفة
او اسم مكان مثلا يبقى ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود والاهم او لو لم يعتبر
لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاوزان اي الفعل وما يشتق
منه كمنع المصدر وهو الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي ما تعلق به معنى الحرف
قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعتبر بها عند تصور
معانيها مثل قولنا من لمعنى ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وانما
هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معانيها رجع تلك المعاني
الى هذه بنوع استلزام فمتعلق المصدر في مثل منعا معنى الحرف كالمجرور في
زيد في نعمة غير صحيح كما يشير اليه بقدر التشبيه في متعلقات الحال والحال انما محمه

بكذا الدلالة بالنطق الى بقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى
وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فتستعار
لها لفظ النطق ثم يشتق منه النطق الصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية
وفي الفعل والصفة تبعية وضعف بعض الافاضل بقوله ان الدلالة لازمة للنطق
فلم يجز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم واراده
اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى
المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان
بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها
كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في اللفظ
ومجاز مرسل باعتبار استعمال المشفر اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح
به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وحيث يصح التمثيل على احد الاعتبارين
فاستحسنه وتقدير التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا للعداوة اي بقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط
بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط و
الحصول بعدهم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية
فتكون الاستعارة تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المص ما تقوم من
كلام صاحب الكشاف حيث قال مع التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن
داعيتهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني جرا ان ذلك
الالتقاط لهم كانت نتيجته وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير متفق
على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون مقدرا في الاستعارة على ما مر سواء كانت
اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون الا بنفس مفهوم اللفظ

نعم هذا

نعم هذا موجه على ان يكون الاستعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اخرج في النفس تشبيه
العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير الشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به
وهو لازم التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في
الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واراد به المشبه به اعني العلة الغائية او على
جريه لازم التعليل تحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن
على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة
على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والعروضية
وبتبعيتها في اللام كما مر في تعلقت المحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما
يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في استعمال ذلك مما دخل عليه الحرف فالاستعارة
مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في تعلقت المحال تشبيه المحال
بالانسان المتكلم ويكون تعلقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق مع الحرف كالعلية
والظرفية والشبه ذلك فالاستعارة تبعية وصدر قرينتها الى قرينة الاستعارة
التبعية في اللام او الباء اي الفعل وما يشتق منه كالفاعل نحو تعلقت المحال بكذا فالمراد
المتعلق للبشر بالمحال والمفعول نحو جمع الجمع لنا في امام فتمثل المحال واحيي
اسما حاقان المتمثل والاحياء المتعلقان لا يتعلقان الا بالمحال والوجود نحو قول العقاري
ملكن قوما هم شر لاخوتهم منا عشية نجري بالدم الوادي تعزيهم لهذ مبات
بقدرها ما كان خاطا عليهم كل زراد لهذم من الاسنة القاطع وارادوا بلهذ مبات
طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة اوارادوا نفس الاسنة والنسبة للمبالغة
كاحمري والقد المقطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني
اللهذ مبات مرتبة على الخ تعزيهم استعارة وقد يكون المفعول الثاني بحيث يصلح

مبات

كل منها قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما خطفت بيانا يقود الطرف الشموسا فان
نعلي اقري لكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم
بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او ايا الجمع اي
الفاعل والمفعول والمجرور نحو قري حرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف
طعنات وآنا تقبل السكاكين في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن
مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان اغفالا فغير صحيح لان المجرور راجع في الاجفان
متعلق بسري لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سري استعارة لان
السري في الحقيقة السير بالليل فليس شيء لان المقصود ان يكون الجمع قرينة لا الاستعارة
واحدة واغا قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقولك كوزين الاموال
نحو فتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الطرف فغير منطبقة والاستعارة
باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقرن
بشيء بلايم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلايم المستعار له او قرنت
بما يلايم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام
مما يلايم المستعار له والمستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا
النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلايم المستعار له
كقوله اي قول كثير عزة الرداء اي كثر العطاء والاستعارة الرداء للعطاء بجامع
عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلايم العطاء دون
الرداء تجريد للاستعارة والقرينة سياق الكلام يعني قوله اذا ابتسم ضاحكا اي
في الضحك اخذا بانه غلب تضحكه رغاب المال يقال غلبه الرهن في يد المرتهن
اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا ابتسم غلبت رغبات امواله في ايدي المسائلين

وعليه قوله

وعليه قوله تع فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل كساها الله الترشيح وان كان ابلغ
لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة
استعارة بشدة الاصابة بخلاف الكسوة واغا لم يقل طعم الجوع لانه وان لايم الاذاقة
فهو معنوي لا يفيد لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن
عموم اشتمال اللباس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضر واستماع
اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا
المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كما قيل فاصابها
بلباس الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا
والشدايد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من
كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه
ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث بالملبوس لاشتماله على
اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضر والا
لم يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا
يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون تجريدا او الثالث مرشحة وهو
ما قرن بما يلايم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما
ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاصناء ثم فرع عليها بما يلايم
الاشتراء من الربح والتجارة وتنظير الترشيح بالصفة فوك حاوت اليوم نمرا ازرا
افرا متلاطم الاسواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي
السلاح مقذف اللبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلايم المستعار منه
يعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح

والجزء بدل الاشمال على تخييل المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه
فتر شيحها وتر بهتها بالبلايم استعارة منه لتحقيق ذلك وتقوية ومبناه اي مبنى
التر شيح بيانا لما سلك التشبيه واوعاه ان الاستعارة لما تبنى على تشبيه مضمر
حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي
تمام من قصيدة يمدح بها خالد بن يزيد الشيباني ويهنئه بفتح عمورية
اسبه وذكر علوه وتصعد حتى يظن الجهول بانه حاولة بالسماء استعار الصعود
لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما بنى على علو المكان والارتقاء
بالسماء فلولا ان قصد ان يتناسل التشبيه ويصير على انكاره صاعدا في السماء
من حيث المسافة الكائنة لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر
ما بنى على علو المكان لتناسل التشبيه ما مر من التعجب في قوله فامت تظللني و
من عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي من التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته
لانه لو لم يقصد تناسل التشبيه والانكار وما كان للتعجب او النهي عنه وجه كما سبق
الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه لان مذهب التعجب اثبات
وصف بمنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه
ثم استشهد بما زيادة تقرير وتخييل بهذا الكلام مقوله واذ جاز السماء على الفرع اي المشبه به
مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به
من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ربما اصلح من جهة ان الغرض يعود
اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا
والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو المشبه بالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى لبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح بانا لا نصلح
ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذ كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل

يستوعون

يستوعون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول سباس بن الاحنف في الشمس
مسكنها السماء فعز ام من عزآه صعبة على العز آه وهو الصبر الفؤاد وعزاء اي لن يستطيع
انت انها اي ايا الشمس الصعود ولن يستطيع الشمس الملك العزيز الا وجب
تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة شمخ مجده اولى هذا جواب
الشرط اي قوله اذا جاز اي فالبناء على الفرع مع مجد الاصل كما في الاستعارة اولى
بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل على المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث
مع المشبه به فتكلف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب
فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي بدل عليه
ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجه منتزعا من متعدد وادخر
بهذا امر الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى انجاح الغاية في الاستعارة
في المفرد والمركب وحاصله ان شبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم
بدى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ
الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا و
تؤخر اخرى وفي كتب وليد بن يزيد لما بويع ابا مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف
في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فامض
على ايتهما شئت شبه صورة تردده في المبالغة بصورة تردد من قام ليذهب
في امر فتارة يبرز الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يبرز فتؤخر اخرى فاستعمل الكلام
الدال على هذه الصورة في ذلك ووجه الشبه هو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع
من عدة امور كما تري وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجه منتزع من متعدد وعلى
سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد به المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق
الاستعارة وقد سبق التمثيل مطلقا من غير تقييد بتبعيتنا على سبيل الاستعارة وبتبعية

وصدا الدهر بالبناء ليلا فاذا هو في غضب تندري كيف تأتي كيف وكر الليل على طلوعه الصباح والنهر
قال لي الا ترى كيف عبر عن هذا المعنى في مطلع العباس بن الاحنف وزاد في تلك الاستعارة
تحقيقا فجعل الليل كان له اخوة وادعى ان اخوته قصدوا قتله فهو يحترز منهم ويتوقاهم
الشمس كبدي من فراقها ضوء

عن التشبيه بأن يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وهنا بحث وهو ان المجاز
المركب كما يكون الاستعارة كذلك قد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان
الواضع كما وضع المفردات لمعانيها يجب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها
التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قايم موضوعة للاخبار
بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غيرما وضع له فلا بد ان يكون ذلك
لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير
استعارة كقوله هو اي مع المركب اليمانين مصعد اليت فان المركب موضوع للاخبار
والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فخصه الجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما
ذكر عدول عن الصواب ومتى تفطن استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل
كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه والا في معناه ان حصل بسمى مثلا
ولهذا اي ولكون المثل تمثيل فشا استعماله على سبيل الاستعارة لان تغيير الامثال
لان الاستعارة يجب ان يكون فيها لفظ المشبه به مستعملا في المشبه فلو تطرق
تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك
ان الاستعارة يجب ان يكون اللفظ الذي هو وجه الشبه به اخذ منه عارية للشبه فلو
وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لما بلغت
في المثل الى مخترعة تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل لما يطرأ مورد
المثل مثلا اذا اطلب رجل شيأ ضيعه قيل ذلك لمن قال له بالصيف ضيعت
اللبن بكسر التاء والخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما يقع في كلامهم من
نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ الكلام فليس بمثل بل ما نحن فيه المثل والاشارة
اليه ويكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ للحال او الصفة او القصة اذا كان لها
شان يجب ونوع غرابة كقولهم مع مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب

الشان وكقولهم رأيته المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقولهم مثل الجنة التي وعد المتقون
اي فيما قصصنا عليكم من العجايب قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية قد اختلفت الآراء على اقوال مثل قولنا اظفار المنية
نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص
المعنيين اللذين مطلق عليهما عنوان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة
اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما
والثالث ما اورده المصنف وانما كانا عند امرين معنويين جبر وا خلافين في تعريف
المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للعناية التي
يطلق بها عليها فقال قد يجعل التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح
بشيء من اركانه سوى المشبه قال فلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به
واجب البتة وان اقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت
ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية وبه دل
عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به
من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فتسمى
التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به
بل اتكل دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة
وتسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه فما استعير للمشبه
ذلك الامر الذي يخص المشبه به وهو يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليحصل امر
من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه على خبر بان احدهما
ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكمل فهو اعم وجه الشبه في المشبه به
فاشار الى الاول كما في قول ابي ذؤيب للهذلي واذا المنية انشبت اظفرها

اظفار هالغت كل بهمة لا تمنع والبهمة الحرزة التي تجعل معاذة يتقى اذا على
الموت مخلبه في شئ لبذهب به بحلت عقله الحبل روي انه هلك لابي ذؤيب
في عام واحد خمسة بنين وكانوا ممن عاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها
هذا البيت ومنها فوسمت اوتوى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع
حكي ان الحسن بن علي رضي الله عنه دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد
واشتد بتجلدي للشامتين ازيرهم التي لدب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن
رضي الله عنه على الفور وقال واذا المنية انشبت اليت شبه في نفسه المنية بالسبع
في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة للدموع
وبكاء على ذوي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا تكمل ذلك الانتيال
فيه اي في السبع بدونها تخييلا للمبالغة في التشبيه المبنية بالسبع استعارة بالكناية
واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر
ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال
بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال
اللسان الذي تقوام اي تقوام الدلالة به اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة
تخييلية تفعل ما ذكرناه لص كل من يعقل الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في معناها
وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شئ ليس هو له وهذا عقلي كما
كما يثبات انبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امر ان
متغايران وهما فعلان للمتكلم وبينهما ان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الآخر لان
لان التخييلية يجب ان تكون مرشحة للمكنية البتة وبالعكس يجب ان يكون مرشحا التخييلية
البتة قال قلت فاذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبهة بالسبع
املكت فلانا قلت لا ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه مرشح تشبيه المنية

كما يسمى

ويشار اليه فوراب اسد اى رجلا شجاعا والثانى الى ان يؤخذ الاسم عن حقيقته
ويوضع موضعا لا يتبادر فيه شئ يشار اليه بقال هو المراد بالاسم كقول البيد وغواة
رميح فكشفت قرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا من غير
ان يشبه بما معه يجر بان علية اسم اليد وهذا الاصح ان يقال اذا صبحت الشمال
والبا فى قوة فاء غيرها فى القداة شبه المالك تصريف الشئ بيده فجذ اثبته للشئ
لا يقال ذكر الاستعارة نفسه بل مما يبعد ان اليد لائقة بتجعل الشمال مثل يد زوى اليد
من الاجاد فتجعل الاستعارة لما ذكر الشمال مثلا اذا الشئ وتوضيحه ان تثبت له
حكم من يكون له ذلك الشئ وقال ايضا لا خلاف فى ان لفظ اليد استعارة مع انه
لم يشتغل عن شئ بما يشتغل اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد واما المعنى على انه
اراد ان يثبت للشمال وكذا قول زهير صحا اى سلما مجازا من الصحو خلاف
السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر الشئ اذا نفع عنه اى تركه وامنع
عنه فيل هو على القلب اى اقصر عن باطله ولا حاجة اليه الصحة ان يقال امنع
باطله عنه وتركه لحاله وعرى افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث الاستعارة
بالكناية والتخييلية اورده بنيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية ويجعل
التى سماها السكاكى الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقة
تنفى الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار ثانيا الى بيان التخييلية فقال اراد
زهير ان يبين انه تركها كان يتركه زمن المحبة من الجهل والغى والاعراض عن
معاودته بطلت الآن اى الآن ما كان يتركه وكذا الصغير معاودته شبه
زهير فى نفسه الصبى بجهة من جهات السير كالحج والتجار تقضى منها ايابا من تلك
الجهة التوطن فاطلعت الآن بوجه الشبه الاشتغال التام وتركوب المسالك له
الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ومحذر زعن معركة وهذه الشبيه المضمر فى النفس

الاستعارة بالكناية فانبثت لها اى بعد ان شبه الصبى بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يخص
تلك الجهة اعنى الافراس والرواحل التى بها قوام جهة السير والسفر فاثبات الافراس
والرواحل استعارة تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والغوة
يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اى مال الى الجهل والغوة كذا فى الصحاح لا من الصبا
بفتح الصاد ويقال صبى صبا مثل سمع سماعا اى لعب مع الصبيان واشار الى
تحقيقية بقوله وتجعل اذا اى زهير اراد بالافراس والرواحل دواعى الغوس وشهوا
والغوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التى قلما تنشأ
تلك فى ابناء التى الا واوان الصبى وعنفوان الشباب مثل الجمال والمال والاعوان
والاخوان فتكون الاستعارة اى استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق
معناها عقلا اذا اريد بها الدواعى وحسا اذا اريد بها اسباب ابناء التى
ولما كان صاحب المفتاح فى بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكر فى المصنف بما هو اوضح اراد ان يشير اليها واما فيما
موضع له لذلك فصلا وقال **فصل** عرف السكاكى الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة
فيما وضعت له من غير تأويل بما الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل فى
الوضع عن الاستعارة على الصحيح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى بما غير
لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى فلا بد من الاحتراز عنها واما القول الآخر وهو
انها مجاز عقلى مع ان التصرف فى امر عقلى وهو جعل غير الاسد اسدا او ان اللفظ
مستعمل فيما وضع له فتكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اى انما مع
الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء
دخول الشبه فى جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به نفسين متعارفا وغير متعارف
فخرج قولنا المستعملة فيما وضعت له لما يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا

وما عليها ه

من غير تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان ينصرف السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك
لانه قال وانما ذكرت هذا القيد لاحترز به عن الاستعارة فان الاستعارة بينة الكلمة مستعملة
فيما وضعت له على الصحيح القولين ولا شبهة حقيقة بل مجاز لغويا لبناء دعوى اللفظ
المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل والظاهر ان قوله على الصحيح القولين
متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله لاحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح كما يعلم
من ان الاستعارة ان الاختلاف احدا في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة
فيما وضعت له لما تقدم ان المعنى على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد
الوضع بالتحقيق فليس صحيح القولين والا كان تكليف مخرج بقوله من غير تأويل فلما تقل
فالاولى ان يتعلق بقوله لاحترز به عن الاستعارة وبه تركب كون الكلام فلسفيا وعرف
السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير
بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والمراد
في قوله بالنسبة متعلق بالغير والتلازم في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي
الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك
الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي
فتكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس وانما كان عدا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب
مع انه واضح وادل على المقصود واقامة الوصف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق
في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك
الاصطلاح والى السكاكي بقيد التحقيق اشار بقوله غير ما وضعت له بقوله
بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر منا مستعملة
فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف
اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واصح لكن عبارته في هذا المقام

قوله

قوله لانه قال وقوله بالتحقيق احترز به عن ان لا يخرج الاستعارة وعدا فاسد لانه احترز
عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم
وقال ايضا وكذا قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احترز به عما اذا لم تكن
الكلمة مستعملة فيما وضعت له بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة
لفظ الغائط في مضيلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء
مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وعدا ايضا في الظاهر فاسد لان
مثل ذلك مجاز لكنه يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احترز
عن خروج ما اذا لم تغن او نحو ذلك وردا ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه
اذا اطلق لا يتناول الوضع بناء على ان الاداة قد قرر الوضع بتعيين اللفظ بازاء
المعنى نفسه وقال تولى به احترز عن المجاز المعبر بازاء معناه مقرونة الا يخفى
ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة
الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق
اللهم الا ان يراد بالوضع ما لا يشمل الحد وان اراد بقوله لاحترز عن كذا
وكذا مبني على تجويز ونسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول
الوضع بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه انما صح للاحتراز عن المجاز المرسل
عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بخلاف الادعاء
ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان
المتبادر منه عند ان افراد الاسد فسمان متعارف وغير متعارف ونصب
القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي
الاسد مطلقا والا لسبق الادعاء المذكور فلا تكون الاستعارة الا يخفى عليك
ضعف هذا الكلام وقد ذكر ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب

او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز لبيد فعل نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة والعلم بكون ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تأويل في هذا الوضع لما عرفت مع التأويل وانه مخصص باخراج الاستعارة فما يقال ان هذا القيد في تعريف الحقيقة محل بحث لا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يكون بهذا العبارة اوضح فنقول في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لدار او تسلسل الاول فظاهر واما على الثاني فيكون الحقيقة مأخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا البحث مدار في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لما سبق في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد انما يفيد عدم القيد لا تنافي المعهود وهو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وضع به المخاطب اذ لا دلالة عليه والمسلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يفيد الموضوعة في قوله هي موضوعة له بالوضع الذي به وضع المخاطب والا يغني بنساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد يجب مساءلته اي من حيث انه جواد فالمعنى هذا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعمالها فيما في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء وانما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لما يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول آنفا ان الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار

عن تركه وفيما ذكرنا اندفع ما ورد على تعريف المجاز لصدر المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما وضع له وان استعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلا يجاز ان يترك في تعريف الحقيقة ودون المجاز فلينا مل واعترض ايضا بان تعريف المجاز يرد عليه ان الغلط فلا بد من القيد ليتم ما ذكره وهو صحيح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يتناول خط هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قلت قال الكتاب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى مع الكلمة المتضمن للمبالغة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فجئت له بما يخص المشبه به وهو اسم جنسه كما تقول اشتبت المنية اظفارها وانت تريد بها المنية السبع بادعاء السبعية لها فجئت لها بما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معربا عن انه كذلك حقيقي كما هو شان العارية فان السبع برز مع العارية في معرض المستعار منه لا يخفى وان احد طرفي التشبيه اما ان يكون مذكورا او متروكا والمذكور اما ان يكون مستعارا منه وهو المشبه به او مستعارا وهو المشبه فهذه اقسام اربعة

لفظ السبع والاستعارة المبنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان
الاستعارة هو الاطلاق مثلا وسيجئ من كلامه ما ينافي جميع ذلك فبقي الكلام بعد
دفع منه على ما تقدم ضبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وتسميها اي تسمية
الاستعارة بالمصرح بها والكناية عنها وعني بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور
في التشبيه هو المشبه به جعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تخييلية وانما قيل
فيها بالامكان لما در بانا الفهم من التخييلية والتخييلية ما يكون على القطع وهو ذكر
شيء آخر وسماها المخيلة للتخييل والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وسميت المخيلة بهذا
الاسم لكونها مبنية على التشبيه المتروك متخيلا حسنا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة
كما في قولك ارأيت ان قدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التخييلية حيث قال في تسمية
الاستعارة المصرح بها بالتخييلية مع القطع ومن البين ان الاستعارة لوصف احدى
صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى وتردد ذلك بانه اي التمثيل
مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي من اقسام
المجاز المفرد لانا نقول بانه لا يلزم من كون الشيء دالا على الملزومات واللازم اجتماع المعنيين
ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة
لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمية المجاز المفرد ايا الاستعارة وغيرها
ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره عاما والحيوان قد يكون
ابيض وقد لا يكون وبما يدل على ما قلنا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز
المفرد المعرف بالكلمة المستعملة بما عرضت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز
عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع ايا مرجع الكلمة وراجع ايا الحكم
الكلمة والراجع الى الحكم قسمان غال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان
استعارة وغير استعارة فظاهر ان المجاز المنافي المجاز الراجع ايا حكم الكلمة لا بد فيه ان

بالمجاز

في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة بما عرضت له فاعلم انه ليس مورد العقدة ايجاب
بوجه آخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا كما قلنا فلا يصح
حمل الكلمة بما عرضت له في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة
بما اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح
بان المتقدم ايا الاستعارة هو المجاز في المفرد وسلمنا ولكن لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة
ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب بما عرضت له
لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في
تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بيان في علم
الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على
التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله ثم مثلهم كمثل استوقد نارا
الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يسمى استعارة تمثيلية فهذا
انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزام التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام
الشارح لانه قد عد من التخييلية مثل قولنا ارأيت ان تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك
انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام
حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب لم يستلزم
الافراد ايضا وكان عدا في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة اياها تشعر او تفيدها
وافترانها بالوضع لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة بهذا هو التقديم المتضمن
ايا الرجل المقترن بتاء جزاء اخرى والاستعارة له هو التردد وهذه كلمة مستعملة في غير ما
وضعت له وهذا في غاية السقوط ان كان صادرا ممن هو غاية في الطلاقة والاشتهار
للمقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي فالمجاز انما هو
في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم لذهب

تؤخر

فتارة يبرد الذهاب فيندم رجلا وتارة لا يبرد فيتوخر ويذهب فهذا ظاهر عند من له سكنة
في علم البيان وقد ذكر الحاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا
بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ
الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فالفة المنية في الاغتيال
اخذ الوهم في تصويرها بصورة ما يصور المنية بصورة ما تسبع واخترع لوازمه
لها اي لوازم السبع للمنية وهي الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع
لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل بفتح
على الصورة التي هي مثل صورة الالفاظ للفظ الالفاظ فتكون استعارة تصريحية
لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية
شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا
يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة
بالسبع والسان الحال الشبيهة بالكلام وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالشبه
فتكون الاستعارة في الاظفار ونحوها من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد
جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي
انه استعارة تخييلية غرابة لمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شبيها
بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز
ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فتكون استعارة بالكناية ثم اضاف
الماء اليه استعارة تخييلية او يكون شبه الملام بالماء المكروه فحذف المشبه به وابقى
شيء من لوازمه اي في لجين الماء فلا يكون ثمة استعارة في شيء وعلى التقديرين لا يكون مستهجنا
ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا
وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق المعتاد من كثرة

الاعتبارات

الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليه حاجة وقد يقال التعسف فيه انه
لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية
السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا وذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة
بالوهم حيوانية لكائنة في الحيوان حاكما غير عقلي ولكن حاكما تخييليا وايضا
انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتصرف بالصور
والمعاني الجزئية ويسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة
وبخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الفاء للشبه كجعل
اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان تجعل للشمال صورة وهمية
شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمال اللفظ في
غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية
مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة
ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن مسماه الى الشمال اذ ليس الوضع على
انه يشبه شبئا باليد بل الوضع على ان يثبت للشمال يدا الا بقال انما يتحقق معنى
الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة تكون في شيء
يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ الاستعارة بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد
جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تغيير الاستعارة
وان حصل التغيير لكن لا كتغيير التخييلية بصير التشريح لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع
عليه السلف من حال الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز عند اللغوي لانا
نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من
اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية بدليل الاستعارة التخييلية وتحقيق معنى
الاستعارة في التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انا نتصور المنية بالسبع

وهو الاظفار والنزاع فی ان لفظ الاظفار مستعمل فی معناه الحقیقی لیکون حقیقة
لغویة او فی غیر معناه اعنی الصورة الوهمیة الشبیهة بالاظفار لیکون مجازا لغویا و
قسما من الاستعارة التصریحیة کما هو مذهب السکاکی وظاهر ان هذا النزاع لیس
بلفظی والقول باجماع السلف علی ان التخییلیة من المجاز اللغوی غلط محض بل
لا یبعد ان یدعی اجماعهما علی خلافه وینقض ما ذکره السکاکی فی التخییلیة ان یکون
الترشیح استعارة تخییلیة للزوم مثل ما ذکره السکاکی فی التخییلیة من اثبات
صورة وهمیة فیه ای فی الترشیح لان فی کل من الترشیح والتخییلیة اثبات بعض
ما یختص الشبه به للشبه فکما اثبت للمنیة التی هی الشبه ما یخص السبع الذی هو
الشبه به من الاظفار کذلک اثبت لاختبار الضلالة علی الهدی الذی
هو الشبه ما یخص الشبه به الذی هو الاشتراء الحقیقی من الربح والتجارة فکما ان
هناک صورة وهمیة شبیهة بالاظفار فلیعتبر ههنا ایضا معنی وهمی شبیه بالتجارة
وآخر شبیها بالربح یکون استعمال التجارة والربح فیها استعارتین تخییلیتین
اذ لا فرق بینها الا بان التعبیر عن الشبه الذی اثبت له ما یخص المشبه به کالمنیة
مثلا فی التخییلیة بلفظ الموضوع له کلفظ المنیة وفی الترشیح بغیر لفظ کلفظ الاشتراء المعبر
به عن الاختبار والاستبدال الذی هو الشبه مع ان لفظ الاشتراء لیس موضوعا
وهذا معنی قوله فی الایضاح ان فی کل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به
للمشبه غیر ان التعبیر عن المشبه فی التخییلیة بلفظ الموضوع له وفی الترشیح بغیر لفظ فا
فالمشبه فی علی قوله غیر ان التعبیر عن المشبه هو المعهود الذی اثبت له لوازم المشبه به
وقد خفی هذا علی بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمیة الشبیهة
بالصورة المحققة فاعترض بان التعبیر عنها لیس بلفظ بل بلفظ المشبه به اعنی الاظفار
التی هی موضوعة للصورة المحققة التی هی المشبه بها وهو سهو ثم هذا النزاع لا ینقض

وجوب

وجوب اعتبار المعنی الموهوم فی التخییلیة وعدم اعتباره فی الترشیح فاعتبار فی احدهما
دون الآخر تحکم وتمامه آت علی ان الترشیح لیس من المجاز والاستعارة کما ذکره صاحب
الکشاف فی قوله واعتضوا الجهل الذی یجوز ان یکون الجهل استعارة للعمه والا
استعارة للوثوق بالعمه او هو من ترشیح الاستعارة للجهل بما بینهما وحاصل الغرض
الفرق مطلقا بالفرق بین التخییلیة والترشیح وجوابه ان الامر الذی هو من خواص
المشبه به ما قرن فی التخییلیة بالمشبه کالمنیة مثلا حملناه علی المجاز وجعلناه عبارة
عن امر متوهم لکی یرد اثبات المنیة وفی الترشیح ما قرن بلفظ المشبه به لم نحتج
الی ذلک لانه جعل المشبه به هو هذا المعنی مع لوازمه فاذا قلنا رایت اسدا یرمی
افترسه ورایت بحرا یتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس
الحقیقی والبحر الموصوف بالتلاطم الحقیقی بخلاف اظفار المنیة فانها مجاز عن القوة
المتوهمة لیصح اضافتها الی المنیة فان قیل لعله لا یکون الترشیح خارجا عن الاستعارة
زائدا علیها فلا فرق بین المفید والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة
عنه لا المجموع المرکب منهما وایضا مع زیادته ان الاستعارة تامة بدونه ولکن عنی
بالمکنی عنها ای اراد السکاکی بالاستعارة المکنی عنها ان یکون الطرف المذکور من
طرفی التشبیه هو المشبه ویراد به المشبه به علی ان المراد بالمنیة فی قوله واذا المنیة انشبت
اظفارها هو السبع باعتبار السبعیة لها وانکار ان یکون مستعارا لغیر السبع
بقرینة اضافة الاظفار التی هی من خواص السبع الیها ای الی المنیة فقد ذکر المشبه اعنی
المنیة ویراد المشبه به اعنی السبع فالاستعارة بالکنایة لا تنفک عن التخییلیة لان
اضافة خواص المشبه به الی المشبه لا یکون الا علی سبیل الاستعارة ورد ما ذکره
من غیر الاستعارة المکنی عنها بان لفظ المشبه فیها ای فی الاستعارة بالکنایة
کلفظ المنیة مثلا یستعمل فیما وضع له تحقیقا کالمقطع بان المراد بالمنیة هو الموت

عنصام

لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه تقرر هاهنا ان تذكر احد طرفي التشبيه و
يريد به الطرف الآخر وجعلها تسمية المجاز اللغوي القرر بالكناية استعمالا في غير ما
وضع له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما يجيء قرينة
التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كما ترى جواب سؤال مقدر
وهو انه لو اريد به المنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والافلا دخل
له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التغصي عن هذا الاعتراض
حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار منه فيما
المستعار منه والحال ان يكون شيئا غيره وبنى الاستعارة بالكناية عليا قد ذكر
المشبه باسم جنسه والاعتراف بالحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب
بانا نتعقل ههنا باسم الشيء ما نتعقل في الاستعارة المصرح بها باسبي المنية كما
ندعي هناك الشجاع مسمى بلفظ الاسد بازكاب تأويل كما مر فحينئذ نتبين لنا
التغصي عن التناقض بان ادعاء الاسدية ونصب القرينة الصارفة عن ارادة
الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع
بازكاب تأويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه لجعل افراد
السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم تذهب على سبيل التخييل ايمان الواضع
كيف جمع بين هذين القسمين كما لفظ المنية والسبع لحقيقة واحدة والا يكونا ان
مترادفين فيتسهل لنا بهذا الطريق دعوى السببية للمنية مع التصريح بها بلفظ المنية
فلك ان تسلم جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على
التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا
اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل صار استعمال
لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا للاسم

السبع

السبع بالتأويل لم يصر استعارة في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة
فليتأمل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع
له على التحقيق فلا يكون مجازا وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعدما جعل
مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون
حقيقة بل مجازا او كذلك ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا لا يمكن
انكاره وذلك لانا نتعقل المشبه به هو السبع الحقيقي لا الادعائي لغير المتعارف بل الجواب
انا قد ذكرنا ان قيد الحقيقة مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما
هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال
لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع
له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا مدعى لافراد السبع
الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعمال لفظ
قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار
انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في
اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فانه
ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد
من افراده فليفهم هذه غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه
والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر بعض الوازم موضوعه
لفظ المنية المراد له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه
على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه واراد به المنية
اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار
وقد صرح بان الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك رمزا على

هذا الاشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المبنية استعارة با
بالكناية عن السبع والحال عن الكلام يا عيز وذلك مع الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي
بان الرجح استعارة بالكناية بنحو الفاعل المجعفي فيجاء الاشكال فالوجه ان يجعل مثل
هذا على حذف المضاف اي ذكر المبنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع
ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اي اخذ المستعار للشبه في الشبه به
ادعاء فتوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال فتدبر فيها واختار
السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها
الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها
وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على ما قوله
اي قول السكاكي في المبنية واظفارها حيث جعل المبنية استعارة بالكناية و
اضافة الاظفار اليها قرينتها في قولنا نطقت الحال بكذا اجعل القوم نطقت
استعارة عن دلت والحال حينئذ استعارة لكنها قرينة استعارة النطق
للدلالة فهو جعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وجعل نسبة النطق اليه
قرينة للاستعارة وهكذا في قولهم تعريضهم لهذه مبالغة جعل اللهذه مبالغة استعارة
بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ التعري اليها قرينة
الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة فمعنى قوله ثم ليكون لهم عدوا
وحزنا جعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط وجعل
نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل بجعل الجذوع
استعارة بالكناية بنحو الظروف الامكنة والاستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة
ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية جعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه
استعارة تبعية جعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب

بالضبط

استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا عطفت الحال
تاركنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم التصريح بها والا التصريح بالشبه به
فى عطفت الحال عند الكلامه ولا مساس له بكلام السكاكى والعجب ممن يقوم بالذب
عن كلام احد من غير ان ينظر فيه او فى نظيره فان قلت ان اراد بالاتفاق على
الكنى عنها التخييلية اتفاق غير السكاكى فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه جعله
معلوم على انه قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تع ينقضون عهد الله ان فى العهد
استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض لاستعارة لابطال العهد وهذا امر محقق
عقلا ولا وهمى فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان
اراد اتفاق السكاكى وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك
المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد
التخييلية بدونها كما ذكره فى اظفار المنية شبه بالسبع وجعل توجد بدون التخييلية كما صرح
به فى الجار المعقلى حيث قال ان قرينة المكنى عنها امر مقدر وهمى كالاظفار فى اظفار المنية
ونطقت فى عطفت الحال امر محقق كالاثبات فى قولك اثبت الربيع البقل والنزم
فى عزم الامير الجند ثلثة هذا جعل ابطال الكلام المطلق لا توجيها الكلام السكاكى
لانه قد صرح بان نطقت نحو قبيل الوهمى كالاظفار فيجب ان امر وهمى كشبه بالنطق
كما ذكره فى الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية ثم يستفاد من كلامه انه يمكن
ورود التركيب المشتمل على التبعية فى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبرت المكنى عنها
والتخييلية بغير الصور مثلا فى عطفت الحال يكون جعل شبه الحال بالمكلم استعارة
بالكناية واثبات النطق استعارة تخييلية فيكون عطفت حقيقة مستعملة فى الكاشح
المعنى الاصلى كما هو مذهبه فى الاظفار فلما يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن
ذلك على مذهب السلف ايضا فانه ان التخييلية عندهم صفة مكنية الشمال واظفار المنية

فصل

فصل فى شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة الحقيقة والتمثيل على سبيل
الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والشبه
وانما يافاقة ما علق به من الغرض وخواصك ما سبق فى باب التشبيه وذلك لان مبنا ٢٥
على التشبيه فيتبعان فى الحسن والقبح وان الشعر راجعة لفظا اى بان لا يشم كل من
التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا فى
الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان الاشعار بها رائحة التشبيه يبطل الغرض
من الاستعارة اعنى ادعاء ودخول الشبه فى جنس المشبه به والحاقه به بهما عانى التشبيه
من الاوصاف الدالة على كون المشبه به اقوى فى وجه الشبه فظاهر ان فى شبيه قصد عكس
باعتبار ذلك فعلة التشبيه نقصان ما كيفى ومن زعم ان من شرائط حسن كل منها
ان تكون مطلقة بصفة او تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين فقد اخطأ
لان المرشحة من انواع الاستعارة ثم المجردة قد تقع فى الحسن بالنسبة الى المرشحة
كما مر وله ذلك اى ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى كل ٢٥
ان يكون الشبه اى مابه المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح
خاص لبلاغة كل منها الغاز اى نعمية فى المراد بقال الغز فى كلامه اذا اعمى
مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب ويجمع بصير الغازا اذا
روعى شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم تراع كما لو اشتم رائحة التشبيه فلا يصير
الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل فى التحقيقية رايت اسدا واريد انسان
انجرد فى التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله تم الناس
كابل مائة لا تجد فيها راحلة فى الغالب تجدون الناس كالابل المائة لبست فيها
راحلة الراحلة البعير الذى يصلح لرحل حملا كان او ناقة يريد دون المرضع المنتخب
فى عزة وجوده كالنجيبة التى لا توجد فى كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون

وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كما قبل لكانه غير موجودة
هنا راجعة الى جملة مستأنفة ومن هذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اى كل بناء في
الاستعارة التحقيقية او التمثيل بناء في نية التشبيه وليس كل بناء في نية التشبيه بناء في
الاستعارة التحقيقية او التمثيل بجواز ان يكون وجه الشبه حقيقيا فيقصر تعميمه والغاؤه
او تكميلا بالاربطة بان كانت ابين بحسب المذكورين ومتصلة به اى بما ذكر من اداة الشبه
الشبه بين الطرفين لان الحس للاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوى الشبه بين الطر
حتى اتحدا كالعلم والنور والشبه لم يحس التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا
يصير تشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان
في قلبي نور او كذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كالذي في ظلمة
والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية اي في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه
لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا
تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المحققين وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر
فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة
للمكنى عنها قال ان حسنها لحسب حسن المكنى عنها من كانت تابعة لها فقلما يحس
حسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ما اذا لام والغائك ان يقول لما كانت
التخييلية عند استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن
التشبيه ايضا كما ذكر في التخييلية والمكنى عنها فتصل اعلم ان الكلمة كما توصف
بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك يوصف بها لنقلها في اعرابها الاصل
الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا
ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه لغة نقل عن محله اي
المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وانه صرح

كلما ب

فان

بالاجزاء

بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد جاور
التشبيه على الثاني افتقر آباء السلف واجتنابا لقبح السامع عن الزلل عند اتحاد
الكلمة بالجملة وبهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة بتغير حكم اعرابها اتظاهر ان
اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع
الى آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله وجاء ربك وقوله ومثال
العربة والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لان سبق الذهن الى
اهل العربية للقطع بان المقصود سؤال اهل وان كان الحذف دارجا على انطاق الجدران
ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لا مر يرجع الى عرض المتكلم حتى لو وضع
شيء غير هذا الكلام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون الكلام رجلا مر بعربة فقد خربت
وبارا اهلها فاراد ان تسأل الصاحبة والاطلاع منه كرا او سنة مخصبا او مجدبا او مع
اسئل القرية عن اهلها وقيل لها ما صفة اكلها تعال سئل الارض من شقوا انهارك
وغرس اشجارك وحق اثمارك فاجابت الاصل لربك والقرية هو الجدران فقد تغير في الاول الى
الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو
النصب لانه خبر ليس وقد تغير الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود
نفي ان يكون شيء مثله فانه متى ان يكون شيء مثل مثله والاحسان لا يحصل الكما
زائدة ويكون من باب الكناية ونفيه وجهان احدهما انه نفى الشيء بنفي لازمه
لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فانه يستلزم عدم
الاخ لازمه لانه لا يعقل اخ زيد ونفيه بهذا النفي ملزوم
ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان اخا لذلك الاخ ونفي هو نفيه فكذا نفيه ان يكون
مثل الله شيء مثله والمراد نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله لان
اذا المتقدمين انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك

ف

لا يخل فتفوته البلاغة عن مثله والغرض نفيه عن ذاته نسلكه اطريق الكناية قصدا
الى المبالغة لانهم اذا نفوه عن مماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه
عنه كما يقولون قد اسبغت لدانة وبالغت اشرابه بيريدون ايقاعه وبلوغه
فرق لا فرق بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كمثله شئ الا ما يعطيه الكناية من
فايدتها وهما عبارتان مختلفتان عن معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحو
قوله تع بل يداه مبسوطتان فان معناه ممنوع الجود من غير تصوير يد ولا بسط لها
لانه وصفت عبارة عن الجود فلا يخصون بمشاركة حتى انهم استعملوها فيمن
لا يد له كذلك يستعمل هذا فيمن لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأى
بيت هذا النوع ان بعد ملتبسا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في البعد عن الاصل
لان بعد مجازا او لعدم اذكر الحد شاملا لكل واحد منهما في ذلك على السلف وفيه نظر
لانه ان اراد بعدهم عن المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء
كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل
للحقيقة اللغوية بتفسير بيناه وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون
المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف
الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع ملاحظة
بين الثاني والاول مناسبة ما لانه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه
الاصلي والداخل في تعريف السكاكي ايضا وانما غيروا المجاز الى هذا النوع وغيروا فيه
انه يطلق عليها كما يقال الشئ منفصل ومنقطع فلا يعرف للسكاكي مهيار يا يشير اليه
والله اعلم الكناية في اللغة مصدر تكلم كتبت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت
التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما مع الحصر الذي هو فعل
المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا للفظ ممكن به

والمعنى ممكن عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه الخص بقوله الكناية لفظ
اريد به لازم معناه مع جواز ارادة معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ
طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول
النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه
كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى
الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان
المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو
اتفق هذا اتفق المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا مع قولهم
ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشئ معاند
لذلك الشئ والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان
المفهوم من التعريف المذكور ان المراد بالكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى
جايزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة
فلا يتجه في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته
وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جايزة للقطع
بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب مهزول
الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل في موضع آخر من المفتاح صرح بان المراد
في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده
او معناها وحده وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث
الكناية والحقيقة والكناية مشتركان في كونهما حقيقتين ومغايران في التصريح
وعدم التصريح وهذا يشعر قول الخص انما تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع
ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان مراده ارادة اللازم اصل وارادة المعنى بالملزوم

نبع كما يلزم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المص ان مع قوله من جهة اراده المعية من جهة جواز اراده المعية بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينهما وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة اراده المعية مع جواز اراده لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازوم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه ايضا الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك بقرينة تقتضي تلازمهما وتساويهما قال فقيل يجوز ان تدل عليه بواسطة انضمام القرينة فكناية لا يبقى اعم والا لم يستلزم فلم لا يجوز ان المجاز ايضا كذلك وح اي اذا كان اللازم ملزوما لم يكون من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على تلازمهما والا فاللازم للملزوم وح يكون متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم قلت قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرطها دون نفسها لانم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده بالازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوز كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل

للانسان

للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاول اي القسم الاول والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية بيعد الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فنهى اي من الاولى ما عنى موصوف واحد وهو ان ينتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض محذم والطاعنين مجامع الاضغان المحذم القاطع والعضب الحسام ومجامع الاضغان مجامع الاضلاع وواحد كناية عن القلب ومنها ما يتبع مجموع معان وهو ان توخذ صفة فتضم اليها لازم آخر او آخر فتعبر بجملتها محتصة بموصوف فيتوصل بذكر ما اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار وسمي هذا خاصة مركبة وظهر ما اي شرطها عن الكناية بين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام اي الخاص وجعل السكاكي الاولى اعم فما هو مع واحد قرينة والثانية اعم فما هي بمجموع معان بعيدة وقال المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القرينة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا بواسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي مع واحد التي هي بمجموع معان كلا حظ اليه عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان فاجاب ان الغرض ههنا باعتبار آخر وهو كونه لها اعم فذلب اطرافها واستغنائها عن ضم لازم اي آخر وتلفيق بينها وتكلف في النسبة التي هي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القا

منه

وكذلك وضع ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية اي المطلوب
بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة تحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم
كناية عن طول القامة طويل النجاد وطويل النجاد ذم اشارة اي الفرق اي قولنا
طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والتاء في كناية ساذجة لا يشوبها شائبة
من التصريح وفي الكناية تصريح ما نقص الصفة الضمير الراجع اي الموصوف ضرورة
احتياجها اليه مرفوع مسند اليه مشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على
هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجاده والزيدان طويل نجاداهما
والزيدون طويل نجاداهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة اي الظاهر وفي
الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال الانجاد
فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف واعلم جاز اسناد الصفة
الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على
المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء
كانت هي الصفة المذكورة كقولنا زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسب وجهه او كانت
غيرها كقولنا زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متعوتهم فلان زيد امرد شرسه
واسود غرته فانه يصح فيه الاضافة وكذا يصح هند فاتنة الغلام كان قلت اذا
اسندت الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشربة بالتصريح وهلا كانت
تصريحا كما قولك الخ حتى تبين لك الخيط الابيض من الخيط الاسود ومن الفجر ونحو ذلك
مما يشتمل على اشارة ذكر احد الطرفين فجعل تشبيها لاستفادة مشوبة بالتشبيه قلت
للقطع بان في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لمجرد ادام لفظي
وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفيفة عطف على واضحة وخفاؤها
بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابلة عريض القفا

فالعرض

فان عرض القفا وعظم الراس بالافراط مما يستدل به على البلاهة الرجل وهو ملزوم
لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه
كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومثل ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى
المقصود لكن لما في بادي النظر وبهذا اجتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم
عريض الوساده كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا
قال المص وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابلة لانه ينتقل منه الى عريض القفا
ومنه الى الابلة والجواب انه لا امتناع في ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب
وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فحينئذ يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة
وبنى صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود
بالتصريح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة والا ان
كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فبعيد كقولهم كثير الرماد كناية عن الضيافة
فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب لاجل القدور ومنها الى ومن
كثرة الاحراق وكذا اكل ضخم ينبئ منها عاد الى الكثرة الخ نبلا الى كثرة الطباخ جمع طباخ
ومنها الى كثرة الاكلة جمع اكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها
الى المقصود وهو المضيف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود
وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام
الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا مع قول
صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر
اذ لا وجه له هنا كما ستعرفه اي قولنا زيد الابجر ان السماحة والمروءة والنهوض اي
كمال الرجولية في نبعة ضربت على ابن المخرج فانه اراد ان يثبت اختصاص
ابن المخرج بهذه الصفات اي بثبوتها له سواء كان على طريق الحصر او لا فتركك التصريح

باقتضاء

باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول الخ او منصوب
القول او منصوب معطوف على مفعول الخ يقول اى هاهنا او ان يقول نحو قولنا انه مختص
بها من العبارات الدالة على هذا المعنى بلا اضافة وهو معنى ما ذكر الاسناد ومعناه ان
يقول سماجة بن الحشرج او السماجة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او جعل
السماجة لزيد ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى امثلة
القسم الثانى باعتبار اضافته او اسناده اليه الموصوف او ضمير الابرد كما ان طول
القامة الكناية عن طول النجاد مضاف اليه ضمير نا فى قولنا طويل نجاده او مسندا اليه ضمير ه
فى قولنا طويل النجاد وهكذا باقى الامثلة وضمير كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد
بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها الى
جعل تلك الصفات فى رتبة تشبيها على ان محلها ذو فيئة وهو ان يكون فوقه الجسمة
يتخذ عليها الرسا ومضروبة عليه اى على ابن الحشرج انما اصلح الى هذا الوجود ذوى فيآت
فى الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر فى مكان
الرجل وجبرته فقد اثبت له ونحو اى نحو قول زياد فى كون الكناية بالنسبة الصفة الى
الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين
برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم لبيل كنى عن ذلك بكونهما بين بردية
وثوبيه وفى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم
بين برديه من القسم الثانى اعنى طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب
الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان الاسناد طويل النجاد تصريح
باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى
ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة
غير صحيح وبعض بما قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن

عن التصريح بهذا لكن حتى يكون التصريح باضافة الثوبين اليه تصريحا باثبات
المجد بل يعود اليه ضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان يحصى قال قلت قسم رابع
وهو ان يكون المطرح بها صفة ونسبة معا كما فى قولنا كثير الرماد فى ساحة عمرو
كناية عن نسبة المضيافية اليه فلك ليس بهذا الكناية واحدة بل كنايتان احد
المطرح بها نفس الصفة وهو كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية
اليه وهو جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف بها مذكور بين القسمين والثانية
والغالب فيه ان يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال فى عرض من يوذى
المسلمان المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفى صفة الاسلام
عن المؤذى وهو غير مذكور فى هذا الكلام وكما تقول فى عرض من يسب الكوفة انت
تريد بذلك تعيره الا انك قد جعلت محل الشر كناية عن اثبات صفة الكفر
له مع انه قد يكون هو الكفر ايضا باعتقاد محل الشر والا تخفى عليك امتناع ان
يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان المهم
باثبات الصفة للموصوف انما هو عند عدم ذكر الموصوف محال وغرض الشيء
بالضم ناحيته من اى وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض كعشر وعشر
اى من جانب وناحية قال السكاكى الكناية تلغات اما التعريض وهو
ما يساق لا شارة وذكر شرح المفتاح انه قال وهم بفعل سلم لان التعريض
وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية بمعظم بل هو اعم وهذه نظرة والمناسب للعربية
التعريض اى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان
الكناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرض فلان وبفلان اذا اقبل
قولا واتى شيئة فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض
فى الكلام وهو التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر

التلويح بغير لفظ الموضوع له او التعريض ان تذكر شيئا تدل به على شئ لم تذكره كقولك
المحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكناية او الة الكلام او عرض يدل على المقصود
ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير يجيء اكثر الكناية
كما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون
في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا جهة الوضع الحقيقي او المجازي
بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة
والله اني لمحتاج فانه تعريض للمطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما
فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه وغيرها اي والمناسب بغير العرضية ان
كثرت الوسايط بما يلي اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب مهزول
الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير بما غيرك منه بعد والمناسب لغيرها
ان قلت الوسايط مع خفاء في اللزوم كيف تفهم قلت الوسايط
الرمز لان الرمز ان تشير بما قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة
والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط بلا خفاء كما في قولك اردت
بالجبل الفي رجله في آل طيء ثم لم يحول الا بما والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض
قد يكون مجازا كقولك اذ تبتغي تستوف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه
اي لا تريد المخاطب وان اردتها اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا كان كناية
لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيرها معا والمجاز سبيلك اذا اردت المعنى الاصلي
ولا بد فيها اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان
الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وهما بحث
وهو ان المذكورة في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد
يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معنى ان عبارة

التعريض

التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى وانما شابه المجاز من جهة استعمال
اللفظ في غير موضوعه له وليس بمجاز اذ لا تصور فيه انتقال من الملزوم الى لازمه
وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها شابه الكناية من جهة استعمال
اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه الموضوع له وليس بكناية اذ لا تصور فيه لازم وملزوم
وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر
لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة من غير ان يكون حقيقة
في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المحقق
وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذ تبتغي تستوف كلام دال على معنى
يتصور به تهديد المخاطب بسبب الابتداء ويلزم منه التهديد بالفعل الذي صدر منه الابتداء
فان استعمل واريد به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية واريد به
تهديد غير المخاطب بسبب الابتداء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الابتداء اما مرخصا تنبيها
واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية
ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيها من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى
الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من
اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز وطبعوا ايضا
على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم
ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قدمنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية
والمكنى عنها بسائر انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون
المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من الامور يفيد زيادة في
نفس المعنى لا يفيده خلافه بل لانه يفيد تأكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه
فليست مزيدة قولنا رايت اسدا اعطى قولنا رايت رجلا هو كالاسد سواء في اثبات

ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم تفدها الثاني بل الفضلة
هي ان الاول افاد تأكيداً لاثبات تلك المساواة لم يفده الثاني وليست فضلة
قولنا كثير الرماد وعلى قولنا كثير القدر يان الاول افاد زيادة كثرة لم يفدها الثاني
بل صح ان الاول افاد تأكيداً لاثبات كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض المصنف
بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه
في الشبه وانظهر فنحو لما رايت اسداً يبعد للعير شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت
رجلاً كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد
نكيف يصح القول بان لبس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها
غيره ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد
ان ذلك ليس سبباً في شيء من الصور وهذا يتحقق في قولنا رايت اسداً بالنسبة الى قولنا
رايت رجلاً كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلاً مساوياً للاسد في زايد اعليه في الشجاعة ولا
يتحقق ايضاً في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المعترض بل مع كلام الشيخ ان
شبهاً من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلاً اذا قلنا رايت
اسداً فهو لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلاً كالاسد وهذا
كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم
ثابت او منتف وقد سبق ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرناه انه قال قال قبل هذا في
قولنا رايت اسداً اعلم قولنا رايت رجلاً مساوياً للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من
طريق المعنى وفي الثاني من اللفظ فانا لا نتصور حال المعنى في نفسه بان يكون عنه بمعزل والا نتصور
مع كثرة القرى بان يكون عنه بكثرة الرماد فنكذب الا نتصور مع مساواة الاسد بان تدل عليه بان
نجعله اسداً وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن لقصور الفهم كثيراً ما يغلط في استنباط المعنى من عبارات
الشيخ لافتقاره الى تأمل وامعان فاعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله المستعان وعليه التكلان

وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث
بالنبي وآله

علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور
معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة
الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر لتورث الكلام حسناً
وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة
اي بالخلوص عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد
رعاية الامرين والا كان كتعليق الدر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر
اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهوم ما اتم للمطابقة
لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما تورث الكلام حسناً سواء كان داخلاً
في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازاً عما
يكون داخلاً في البلاغة مما تبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو
لانه يدخل فيها بعض محسنات التابعة للبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر
مثلاً مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوية اي راجع
الى تحسين المعنى بحسب الموافقة والاصالة وان كان بعضها الا يخلو عن تحسين ما
للفظ ولفظية اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض
الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال مما المعنوي فالمذكور منه
في الكتاب تسعة وعشرون منها المطابقة وسبع الطباق والتضاد ايضاً و
والتكافؤ والتطبيق والتكافؤ ايضاً وهي الجمع بين متضادين اي معنيين ر
متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين عينهما الامرين الوجوديين المتوا
ردين
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون
بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقياً او
اعتبارياً وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم

والملكة او تقابل التضايف او ما شابه شيئا من ذلك على ما سيجئ بعد من الامثلة و
ويكون ذلك بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وحسبهم اتباعا
وهم رقود او فعلين نحو فجئ وبيت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما
اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى الضرر اي لها ما كسبت من خير
وعليها ما اكتسبت من شر لا ينفع بطاعتها ولا يضر بمعصيتها غيره وتخصيص الخير
بالكسب والشر بالاكتساب لان الانسان مجبول على اعمال الخير والشر تشبيها بالغوص
وتجاذب اليه فكانت اجود من تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع
والقسمة يقتضي ان يكون احد اقسام الثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع
حرف لكن الموجود هو الاول لفظا نحو ومن كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء
مما يتعلقان بالجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان
طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد
احدهما مثبت والاخر منفي واحد عام والاخر خاص نحو قوله تعالى ولكن
اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا والثاني ولا يحيطون الناس
فاحشوني ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من ذبج المطر الارض اذا ذبنها
وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية وارد
بالوان ما فوق الواحد وما كان هذا داخلا في تفسير الطباق ما بين اللونين من التقابل
بل صرح المص بانه قسم من اقسام الطباق وليس تحته من المعنوي براسه فتدبيج الكناية
نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد ترديّ
ثيابا لم تمت مرّا فمات لها اي تلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى
الشباب المتلطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في الليلة الا وقد صارت
الشباب خضرا من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة او الخضرة والعقد من الاول الكناية

ع الفعل

اعتمال

عن السكر ومن الثاني الكناية عن الحرية وما في هذا البيت من الكناية
قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان ولا ينفيه الا من لا يعرف معنى
الكناية واصالة بيض الثوب نحو قول الحريري فاذا عبر العبش الاحمر والاسود بالحوب
الاصفر والاسود وبوصف البياض والبيض نودي الاسود حتى رثاء العدا والازرق
فنا جذ الموت الا مرّ فالمراد بالمحوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة
والبعير هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان
احدهما الجمع بين معنيين شبيهين بالمتقابلين احدهما بما يقابل الاخر نحو تعلمون مثل البهيمة
والتزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم قال الرئيس ان لم تكن مقابلة للشدة
لكنها مشبهة بها اذ الرحمة هي ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن
مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المقتضاة للسكون ومنه قوله تعالى
اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني
الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يقابل معناهما الحقيقيان
نحو قوله اي قول لابي العجيب باسلم من رجل بعيني نفسه ضحك المشيب برأسه
اي ظهر ظهورا تاما قبل ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور
المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا
لمعنى البكاء وتسمية ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين
حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا
الى الظاهر والحمل على الحقيقة وادخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص
باسم المقابلة الذي جعل السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي
ان يؤتى لمعنيين موافقين او اكثر لمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي

ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المتعانقين او المتوافقة على الترتيب فيدخل
في الطباق لانه ح يكون جمعا بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق
خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط هنا
بحسب هذا الامثلة ثم خص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل
مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك
فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اي اتى بالضحك
والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثير المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله
اي قول ابيد داهية ما احس الدين والدنيا اذا اجتمعا وافجع الكنوز والافلاس بالرجل
قابل الحس والدين والغنى بالقبح والكنوز والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة
بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل
واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى وان كان المقابل في الجميع ظاهرا الا
مقابلة الاتقاء والاستغناء بمثله بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه
مستغن عنه اي عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا نعيم الجنة فلم يتق
فيكون الاستغناء مستمرا لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء فخفى هذا المناسب لتتبين على ان المتقابلين
قد يتركب من الطباق وقد يتركب مما هو ملحق بالطباق كما مر من ان الامثل مقابلة
الاتقاء بالاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرخاء وزاد المكاتي
في تعريف المقابلة بقيد آخر حيث قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضدها
او اضدادها ثم شرطه اي فيما بين المتوافقين والمتوافقات امر شرطه اي فيما بين الضد
او الاضداد وضدها اي ضد ذلك الامر كقولنا بين الامرين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين
الاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره
للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد ذلك المذكورات وهي البخل والاستغناء

والتكذيب

والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي ذؤيبة مع المقابلة لانه اشترط في الدين
والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكنوز والافلاس ضده ومنه اي من المعنوي مراعاة
النظير وتسميه التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهو جمع امر
وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر
يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو التسليم والتعزيز
وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقطع الملوطا
اي المخبثات هو عطف العود وعطفه ضناه بل الاسهم معبرية اي مخوتة من برى
نحتة بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم
للمهلبي الوزير لست ايها الوزير اسعى على الوعد بتعجيل التوفيق بوسق العهد
بحمد الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق الحق واقوى ما سمعناه الذباح
الجرار الماثور مسندا قديما احاديث يرويها السيول عن الطباء عن البحر عن كف الامير
يتيم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والتسامح والبحر الماثور والاحاديث
والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والطباء والبحر وكف يتيم مع ما في البيت
الثاني من صحة الترتيب في النغمة اذا جعل الرواية لصاغر عن كابر كما شيع في مسند
الاحاديث فان السيل اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقابل والبحر اصله يعني
الممدوح على او عاء الشاعر وهي اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف
وهو ان يجيء الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا
نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب
كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء
يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم
فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم الى الفاصلة الغفور الرحيم

لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب
الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه اي غلبه
ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه قارح من الحكمة اذ الحكيم
من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك
لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين متباينين
غير متناسبين بالتقاطين يكونهما متباينين متناسبين وان لم يكونا متضادين
بهما نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي ينبت من الارض لا ساق
له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقاه فالنجم
بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب
لهما ولهذا استحق ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بين السقط
وصرف كتنوين تحت راء وكم يكن بدال يوهم الرسم غيره السقط لحرف الناقة المهزولة
وهي مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق بحذف عن الرهط الاعائش والنون
هو المعروف من صرف الجمع شبه بالناقة في الدقة ولا تخنا وليس المراد بها الموت
على ما توهم راء اسم فاعل من رأيته اذا ضربته ربته وكذلك دال آل اسم فاعل من ولاه
الركائب اذا رفعا يسوقها وارادها بالسقط ما تقاطر على الرسوم من المطر
قوله يوهم الرسم صفة راء والمعنى بحمل هذه الجيبة عن ان تركب من النون ما يقع
في الضمر الاخنا كالنون بسركبها الاعرابي لزيادة الاطلال فيضرب ربتها اذ لا
جراك بها ما مشت الهزال بريدان مراكب هذه الجيبة سمان ذوات اسنمة
ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال والسقط ايهام ان المراد بها معانيها المناسبة
واما تسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لون وفيه خطوط بعض
على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وتحمل مستوية المقادير او متقاربة

المقادير

المقادير كقول من يصف سحابا تشربل وشيا من حر وكف تطرزت مطارفها
طرزا من البرد كالبرد فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودفع بلا عين وضحك
بلا ثغر تشربل اي لبس السربال الموشى ثوب منقوش والطرز جمع طراز
وتطرزت اي اتخذت الطراز والمطاف جمع مطرف وهو رداء من خز
فربع له اعلام والطراز جمع طراز وهو علم الثوب وكقولك ذبك الخل احمل
الامر وضره وانفع وان احشن وارشن وابرد وانتدب للمعاني اي كن
حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضاريا للحالف وناقعا للمال بلا ان حشنا
للمرء بخاشن وارشن اي اصلح حال من يحتال حاله وابرم من بريء العلم نحثه اي
انشد حال المفدين وانتدب اي واجب للمعاني والجموا بقارند به
لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول واقل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين
الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه
اي من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصده رقبه والرصيد
البعير الذي يرصد ليثار والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد
والجمع والمؤنث وسمه بعضهم التسهيم وبرد مسهم كأنه خطوط مستوية
وهو ان يجعل نسج البعض من الشعر كالنثر ونسج البيت من الشعر مثلا قوله
هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه لغزة ونسج الاسماع بزواجر وعظه لغزة فنسج
وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل لغزة الظبي او من البيت ما يدل عليه اي
على البعض وهو آخر كلمة من البيت او الغزة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل
اي انما يجب فهم البعض في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف
الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الغزة ويجب تكريره في كل منها فانه قد
يكون من الارصاد ومالا يعرف فيه البعض لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى

وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم
فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان صرف الروي النون لربما توهم ان المجرور
هنا فيما اسم فيه اختلفوا اي فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم
وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فلبسي الذي خلقته لمحلل وليس الذي حرمته
بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز مجرور فالاصل
في الغفرة ثم قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو
قوله اي قول عمرو معروف كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه ايا ما تستطع
ومنه اي من المعنوي اشكل المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي
لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا متحققا او مقدرا فالاول
كقوله قالوا اقترح شيئا مما فنرحت عليه شيئا اذ سالته اباه من غير روية و
طلبته على سبيل التكلف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام
لا ترتجله فانه غير مناسب على ما لا يخفى فخذ محرزوما على انه جواب امر من الاجادة
وهو حسن الشيء لك طبخة وتلك اطبخه الي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر الخياطة
الجبة بلفظ البطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم
ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه
في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قالوا آمنا بالله وما انزل الينا ايا قوله صبغة الله ومن
احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من
صبغ كالجلسة من جلس ونحو الحالة التي شاع عليها الصبغ مؤكد لامنا بالله اي تطهر
الله لان الايمان يطهر النفوس فتكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين
ودالا عليه فتكون صبغة الله بدل تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله امنا بالله فتكون
قوله لان الايمان معللا لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان مشاكلة وقوع

قول

تطهير

تطهير الله في صحبته ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا النوع
وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر
يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد
منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا فامر المرسلون بان يقولوا لهم
آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا
لا مثل تطهيركم هذا اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا
صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله
بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه العربية
الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم
يذكر ذلك لفظا وهذا كما يقول لمن يغرس الاشجار غرست كما غرس فلان
تريد رجلا يصطنع الكرم ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس
للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي من المعنوي المزاوجة
وهو ان تزاوج اي توقع المزاوجة بين امرين ان الفعل منه اي من المصدر هي في
قولهم حيل بين العير والنزوان بابين معينين في الشرط والجزاء اي تجعل
معينان واقعان في الشرط والجزاء من وجهين في ان يترتب على كل منهما منع
يترتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي فلج به الهوى
بين الهوى ولوم اضافت اي الوشاة اي اسمعت اي التمام بشر حديثه
وبزينه وصداقته وفيما اضيف الى فلج الهجر زاوج بين نهي الناهي واضافتها
اي الواقعتين في الشرط والجزاء في ان يترتب عليهما الجاج شيء ومثله
قوله ايضا اذا اغتربت يوما فطالت وما دهاك تذكرت العرب فطالت
وهو عكس المزاوجة بين الاغتراب وتذكر العرب الواقعتين بين في الشرط والجزاء

في ترتيب فبعان الشيخ عليها ومن تبعه الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها
ما ذكر بلا ما سبق بالوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين
في الجزاء كما جمع بين نهي الناصح وجماح الغوي وفي الجزاء بين اضافتها الى الوشم
وجماح الصبر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي
اجلسته فانعمت عليه ومنها اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم
جزء في الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الاخير والعبارة الحرة
ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزء ثم تعكس فتقدم ما اخرت
وتؤخر ما تقدمت وانما ظاهر عبارة المص فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى
الناس والله احق ان تخشيه وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه
وليس الى داع الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع
بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات
العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين اله
السادات وهي الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات
على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان
ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت
من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم
الميت واخر الحي ثم عكس وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه
ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن
وقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما
لفظان واتفقا في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما اذا قلت
طويت باحراز الغنى وبيلها رواد شابه والجنون في الغنى مجانين تعاطيت

الغنى

اذا صدرت الجدة فسري العقم مكارم لا يخفى وان كذب الحال اراد بالجدة الخطة وبالعقم
بلية عامة من الناس وبالحال المخيلة قال قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه عما كان الاستواء على العرش وهو سرير
الملك مما يعرف الملك جعلوه كناية عن الملك وعما استمر عرفا ان المعنى الحقيقي
صار مجازا كقوله تعالى قالت اليهود يد الله مغلولة اي هو مخيل بل يداه مبسوطتان
اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتعبير بالنعمة والتخيل للتنبيه
من ضيق العطن والسافر من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء و
وبنيناها بايد تمثيل وهو تصوير لعظمته وتنويه على كنه جلاله من غير ذهاب
بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز وقد سئل والتكبير على من يقيم في دلائل الاعجاز
اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ
في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يستعملون المراد باليمين القدرة فذلك
تفسير منهم على الجملة وقصد الى نوع الخارجة بعينه نحو فاعل السامع من خطرات
يقع للمحال واعلم ان التشبيه والتمثيل ذاك من طريق التمثيل قلت قد جرى المص
باجعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المعتزلة
ومنه اي من المعنى الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي
احد المعنيين ثم يراد بضميره اي ضمير يرجع اليه ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد
باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر
اي بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا انزل السماء بارض قوم رعيناه
وان كانوا اعضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت و
والثاني كقوله اي قول البحتري في الفضاء والساكنة وان هم شبوه بين
جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين من الراجعين الى الفضاء وهو المجرور في الساكنة

المكان

المكان والآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا
نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد
على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان
السامع يرده اليه اي يرد كل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول
وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب
اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا
على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله ذكر الليل والنهار ثم ذكر لليل وهو السكون فيه وللنهار وهو الابتغاء
من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيب اي ترتيب اللف وهو ضربان
لانه اما ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب
وليس معكوسا على الترتيب كقوله اي قول ابن حية يشكي كيف اسلو وانت
حفف وغضن وغزال لحظا وقد اورد وفاقا للخط للغزال والقد للغصن
والرد للحفف وهو التقاء الرمل شبه به الكفل وهو العظم والاستدالة اولا يكون
كذلك وليس مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبها وشجاعة
والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من
كان هودا او نصارى قال الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الغرضان
على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا
هو الغرضان ذلك ان يجعل قول الغرضين فانه قد لفق بين القولين في قالوا
اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا المعنى قوله في الاحتجاج فلفق مالفق
بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور والاعلى ما صرح به صاحب المفتاح حيث
قال هو ان يلفق بين شيئين او اكثر ثم تشبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما

ومتعلق بآخر من غير تعيين ان قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا او قالت
النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى تلف اى بايى الغرضين اردت لان
لعدم الالتباس والشقة بال السامع يرد الى كل فريق او قول مقوله للعلم بتفصيل
كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود
ليست النصارى على شئ وقالت النصارى ليست اليهود على شئ وهذا الضرب
لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وهو نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو
ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويوكل بعد ذلك المتعدد على
الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين نوعين احدهما مفصل والآخر مجمل
وهذا معنى لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واسطيت عمرا
وخرجت من بلدك للتأديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه
قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من
ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما
هداكم ولعلكم تشكرون فان صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول
عليه بالسبب تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون وشرح
ذلك يجئ جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة بمراعاة العدة
ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون
اى ارادة ان تشكروا علة بالترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف
المسلك لا يكاد يتهدى اليه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلام
وعليه اشكال وهو انه جعل من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر
ولم يجعل شيئا من المعلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء

وهو ما

وهو تمام ما ذكره في تفاصيل المعللات فاذكره في بيان تخطيه المعلل غير موافق
لما ذكره من غير الكلام ويمكن التعرض عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم
الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشئ من المعللات المذكورة
بل هو موطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعات العدة وكيفية القضاء عليه
ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة الجزء كما قال ومن الترخيص فالحاصل
ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص
له بمراعات عدة ما افطر ليصوم في ايام آخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية
القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة
والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم
الشهر فجعل كلا من المعلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا
علة الامر بمراعات العلة بشقيها الامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العلة هي الشهر
كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد
بصوم الشهر بالحال عدة ايام الشهر على انه لا ريب في ان علة الامر بمراعات العدة
في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة استقلالا لا المذكورة قبله وهو امر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر فيه ومنه الى آخر المعلول الجميع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك
المتعدد قد يكون اشياء كقوله المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون الكثرة في
قول ابي العتاهية علمت يا بحاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة ابي
الاستثناء يقال وجد في الحال يجد اوجدا او وجدا او جدة اى استغنى مفعوله للمرة
الى مفعوله مع ما يعود عوضا عنه ايا العفاد ومنه اى من المعنوي التعزز وهو ان يجاء
بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله ان قول الرطوال ما نوال الغمام
وحد ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين وعشرة الاف درهم

وتوال النظام مخطرة ما ومنه اى من المعنوى التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة فالكل اليه
على التعيين وبهذا القيد تخرج عنه اللف والنشر وفذلكة السكاكى تكون التقسيم
عنده اعم من اللف والنشر اضافة الكل اليه حتى بضيفة التاسع اليه وبيرد عليه فليتأمل
فانه دقيق وقوله الى قول المتلمس ولا يعتم على صميم اى ظلم ببر اراد به الضمير الراجع اليا
اليا المستتر منه مفرغ وقد اسند اليه الفعل المنفى لانه بتقدير الظاهر وان كان فى
الحقيقة مسندا الى العام المحذوف غير الحق الغير الخبار الوحشى والاهلى وهو المناسب
بهنا والوتد هذا اى غير الحق على الخسف اى الذل مربوط برمته مع مطعمه جعل بالية
وذوا ان الوتد يشيخ اى يبدو ويشق رأسه فلا يرش اى لا يرعى ولا يبرح له احد
ذكر البعير والوتد ثم اضاف اليا الاول الربط مع الخسف والى الثانى الشيخ على التعاقب
فان فلك هذا وذا من سبا وبان فى الاشارة اليا القريب وكل منها يحتمل ان يكون
اشارة اليا البعير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر
فليت لا نسلم التساوى فى حرف التنبيه اياذ اليا القريب فيه اقل وانه يغتفر
الى التنبيه ان يكون الاشارة الى غير الحس ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة اليا
غير الحق وذا اليا الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما فى الباب ان التعيين محتمل
ومثل هذا اللبس فى اللف والنشر فليتأمل ومنه اى من المعنوى الجمع مع التفريق وهو
ان يدخل شتيتان فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله اى قول الوطواط نور
نور جهك كالنار نضوها ادخل تحته ووجه الحبب فى كونها كالنار ثم فرق بينهما
بان جهة ادخال الوجنة من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاضافة ان
ومنه اى من المعنوى الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم قسمه او بالعكس
اى التقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اى قول الجمع ثم التقسيم كقول ابى
الطيب حتى اقام المدوح وهو سيف الدولة ولنتمم الافادة مع التبسيط عادتنا

بعلى

بعلى فعال على ارباض جمع ورَبَض وهو قول المدينة خرشنة وهى من بلاد
الروم تشتى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر
الباء وسكون الياء وهى متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق اعنى
قاد المقانب يعنى قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شغيت به الروم
وهذه الاشياء فقد جمع فى هذا البيت شفاء الروم بالمدوح اجمالا لانه يشتمل القتل
والنهب والسبى وغير ذلك ثم قسم فى البيت الثانى وفصله فقال للسبى ما
فانكحوا والقتل ما ولدوا لم يعل صن فنكحوا من ولد والبوا فى قوله والنهب ما جمعوا
والنار ما زرعوا والى فى التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم
حتى كانهم ليسوا من جنس ذوى العقول ذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الوبر
معتذر والسيف منتظر وارضهم لهف مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض
العدو وما فيها فى كونها خالصة للممدوح ثم قسم فى هذا البيت والمذكور فيما رأينا من
نسخ ديوان ابى الطيب وما وضع عليه الشرح موافق لما اورده الحص وقوله الوبر
معتذر بعد قوله للسبى انكحوا ابيان كثيرة والشائع كقوله الى التقسيم ثم الجمع كقول
حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع اى طلبوا فى
اشياعهم او انبائهم وانصارهم نفعوا سجية الى عزيزة وخلق نلك منهم غير
محدثة الى الخلايق جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهى
فى الاصل المحدث من الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مسوء ثنات الاخلاق فما هو كالنوا
يز
منها قسم فى البيت الاول صفة المدوح حين يباضر الاعداء وتنفع الاولياء ثم جمعها فى
الثانى فى كونها سجية حيث قال نلك منهم ومنه اى من المعنوى الجمع مع التفريق والتقسيم
ولم يتعرض لتقدير ذكونه معلوما مما سبق من تقريرات هذه الامور الثلثة كقوله
تعالى يوم يأتى بعض آيات ربك الآية اى امره او يأتى اليوم اى هوله والظرف منصوب باضمار

اذ كرا و بقوله لا يتكلم نفس بما يتبع من جواب او شفاعة الا باذنه اى باذن الله كقوله
تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا فى الموقف وقوله تعالى يوم لا ينطقون
ولا يؤذن لهم فيعتذرون فى موقف آخر واما ذون حينه هو الجواب للكفار والممنوع
عنه هو العذر الباطل فمنهم اى من اهل الموقف شقى وجبت له النار بمقتضى
الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففى النار لهم فيها
زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات
والارض الى السموات الآخر والارض لانها دائمة محلوقة للابد وهو عبارة عن التأبيد
ونفى الانقطاع كقول العرب ما ان ام شبر والماح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء
ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ما دامت
السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اى غير مقطوع ولكنه مؤبد
الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء فى قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء
من الخلود فى عذاب النار ومن الخلود فى نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون
فى عذاب وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب
النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل (هو رضوان الله وما
يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء
على مذهبه واما عندنا فمعناه ان عصاة المؤمنين لا يخلدون فى النار وهذا
كاف فى الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل فى وقت ما يكفيه صرفه عن البعض
وكذا الاستثناء الثانى معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون
الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبدإ معين كما ينقض
باعتبار الانتهاء فكذلك ينقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم
باعتبار مشرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصى وقد جمع

الانعام

الانعم فى عدم التكلم بقوله لا تتكلم نفس الآن النكرة فى سياق النفى تعم ثم
فرقا بان او قع التباين بينهما بان بعضا شقى وبعضا سعيد بقوله فمنهم
شقى وسعيد او لان النفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء
ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا
الى الآخرة وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء
مضافا الى الكل ثم تلك الاحوال مايلين به كقوله الى قول ابن الطيب سا طلب
حوج بالقنا ومشايخ كأنهم من طول ما التثموا مرد نغال لثمة وطعانهم
على الاعداء وشبانهم على اللقاء اذ الاحوال حاربوا الاعداء، خفاف مسرعون
الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا الى ان
فى واحد منهم يقوم مقام جماعة فكيف اذا عدد اذكر احوال المشايخ واضا ف
الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثانى استيفاء اقسام الشيء كقوله
تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا
واناثا ويجعل من يشاء عقيما قال الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون
واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرانا واناثا وقد استوفى جميع الاقسام
وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما
يشاؤن الانسان فكان ذكر الاناث واللائق بجملة ما يشاؤن الانسان
اهم لكنه لخبرنا خير الذكور عرفهم لان المعرف تنويرها بالذكر وكانه قال
يهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما
من التعديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن
لتقدمهن بل لمقتض آخر ومنه اى من المعنوى التجريد وهو ان ينتزع من امر
ذى صفة امر آخر مثله فيها اى مماثل له فى تلك الصفة ذى صفة فى تلك الصفة مبالغة

لكمالها فيه اى لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة فى تلك الامر ذى الصفة كانه بلغ
من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة
وهو اى التجريد اقسام منها ان يكون بمعنى التجريد نحو قولهم لى من فلان صديق
حميم فى الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم للامر اى بلغ فلان من الصداقة
حدا صح معه ان مع ذلك الحد ان ينتزع منه اى من فلان صديق آخر مثله
فيها اى فى الصداقة ومنها اى ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو
قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه
بحرا فى السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فقوله
قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقاء اسد او الغرض تشبيهه بالاسد
وكذا مع لقيت به اسدا لقيت بلقاء اسد او الا يخفى ضعف هذا التقدير فى
مثل قولنا لى من فلان صديق حميم لفوات المبالغة فى تقدير حصل لى من حصول صديق
فلينأمل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة المنتزع نحو قوله وشوهاء
من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها
وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها فى شداد الحرب فقد انتزع من
الفرس الموصوف اى مستقبحة فى الوغى وهو الحرب كما تقدم اى لابأس
لامة وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفتيق وهو الفحل المكرم
وعذافرة الهلة المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اى تعدو بها وصعب
من صعل لابأس درع لكمال الاستعداد للحرب بالغ فى اتصافه بالاستعداد
للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بقول فى المنتزع
منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى فى جهنم هى دار الخلد كانه انتزع منها
دارا اخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة فى تعذابها

بالشدة

بالشدة ومنها ما يكون بتوسط حرف نحو قوله اى قول فناذر بن مسلية الحنفى قلائص
بقيف لأرحلكن بغرة نحوى اى بجمع الغنائم جعله صفة غرة وورد نحو
الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يبوث منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يبوث
كريم بمعنى باكر يم نفسه فكانه انتزع منه كريما مبالغة فى كرمه ولذا لم يقل
واموت وهذا بخلاف قولنا انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا مع للانتزاع
فيه وقيل بعده بروا ويبوث مضى كريم ينكون فى القسم الاول اعنى ما يكون من التجريدية
وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه
وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان فى البيت نظرا لانه من باب الالتفات
من المتكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريدية لا يمنع الالتفات
بل هو دافع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لكنه كالتوبيخ
فى ظلوم ليبك بالاغد والنصح فى قوله فقول لها اذا جئت وجاشت
مكانك تحمدى او تستريحى ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا جبر
من يركب المعطى ولا يشرب كاسا بكفه من بخلا اى يشرب الكاس بكفه
جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية
لانه اذا نفى عنه الشرب بكفه البخيل فقد اثبت له الشرب بكفه كريم
ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا على بعضهم
لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو بجريد والا فليس من التجريد
فى شىء انما هو كناية عن كون الممدوح جبر بخيلا ولم يعرف ان كونه كناية
لا ينافى التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن منتزعا برأسه ويكون
داخلا فى قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع
بزيادة نفسه شخصا آخر مشاركا فى الصفة التى سبق لها الكلام ثم يخاطبه

كقوله اى قول ابن الطيب لا جبل عندربك تهدبها ولا مال فليسعد النطوق ان لم
لم يسعد لحالا راد وبالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله وخاطبه
الجبل والمال ومثله قول الاعشى وقد خبره ان الركب مرتحل وهل تطيق
وداعا ايها الرجل فجعله اى ما المعنوى المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون
من المحسنات وفى هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير
الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان والشعر
الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان ثمتا فان الشعر يبين
انت قائله بيت يقال اذا انشده صدقا وعلى من زعم انها مقبولة بل
الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما يلوغ فيه ولهذا
استدرك النابغة على حسان فى قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى
واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل صيغ القلة اى الجفنات والاسياف
وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويعصرن
او نحو ذلك بل لمذهب المرضى ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمص
اشار الى تقرير المبالغة مطلقا والى تقسيمها الى المقبولة وغيرها المردودة ولهذا لم يقل
وجيء بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه فى الشدة او الضعف حدا مستحيلا
بلوغه مستحيلا او مستبعدا او اما يدعى ذلك لئلا يظن انه اى ذلك الوصف
غير متناه فيه اى فى الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين
ويجمع المبالغة فى التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا
وعادة تبليغ كقوله اى قول مرئ القيس يصف فرسه بانه لا يبرق وان اكثر
العدو تفادى عدوا الصحاح العداد بالكسر الموالاة بين الصيدين يجمع
احدهما على اثر الآخر فى طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش

وبالنسخة

وبالنسخة الاتى منها وراكا اى منتابا بعضها بعضا فنسل مجرد معطوف على ينفض
اى لم يعرق فلم يغسل اذى ان هذا الفرس اورك ثوار وبقرة وحشيين فهما
واحد ولم يعرقا وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فى اغراق
كقوله وتكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا اذى ان جارا يميل
عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع
عادة وهما اى التبليغ والاغراق مقبولان والا اى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا
لا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا نحو قوله اى قول ابى نواس
واخفت اهل الشرك حتى انه ليخافنى لما تضمر حسان لما نحافك النطف التى لم تخلق
اذى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة وهو
والمقبول منه اى من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة
يكاد فى قربها يحبس ودم نسمه نار وعليه بيت السفط شجاركيا وانصل
وابلا وزاد فكاد ان يشجو الرجالا ومنها ما يضمر نوعا حسنا من التخييل كقوله
اى قول ابن الطيب عقدت سنابكها عليها الضمير للجياد اى عقدت هنا بك
تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا اى غبارا لو ينتفى تلك الجياد وصفها هو نوع
من السير عليه اى على ذلك السير لا ممكنا اى امكن الصنع ادعى ان الغبار
المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها مترا كما متكاثفا بحيث
صار يضاهى ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل
حسن وقد اجمعا اى ادخال ما يقرب الى الصحة وبعض نوع حسن من التخييل
فى قوله ابى قول القاطع الاراجيز يصف طول الليل تمثل لى ان سمر الشهب
فى العرض وشدت باهدابى اليها من اجفانى اى يوضع فى خيال الى الشهب
محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفانى حتى قد شدت باهدابها

الى السفر بطول السهر بل ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع
عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل ما يغر به اما الصحة ومنها ما اخرج بخرج
الهزل والخلاعة كقوله اسكر يا راس ان عزمت على الشرب غدا الا ذا من
العجب ومنه اى من الممنوع المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة
اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو
كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا والتالى باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة
وفى التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامى ليس فى القرآن
وكانه اراد بذلك ما يكون برهانيا وهو القياس من المقدمات اليقينية
التى لا تحتمل التخصيص بوجه ما وتعدد الآلهة ليس مقطوعا الاستلزامه للفساد
وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله اى قول النابغة من خصيصة يعتذر
فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالبيتين فتكسر من ذلك
خلفت وا لم ارعن لنفسك ريبة يحاذر الانسان وبغلقه واراد
بهما الكذب وليس واراد الله للمراد مطلب اى هو اعظم المطالب فالحلف به
اعلى الاحلاف لان كنت قد بلغت عنى جنابة بلغلك الواشى اعش من
اعشى اذ خان والكذب والالام فى لئن كنت موطئة للقسم وفى بلغلك
جواب القسم ولكنى كنت امرأ لى جانب مما الارض فيه اى فى ذلك الجانب
واراد به الشام مسيرا اى موضع تعرد فيه لطلب الرزق ومنجح من اراد
الكلأ وارتاد ومذهب ملوك اى فى ذلك الجانب ملوك واتوان اذا ما مدحتهم
احكم فى اموالهم واقرب لفعلك اى يجعلون الى حكما فى اموالهم مقربا عنهم رفيع
المنزلة عندهم كما تقول انت فى قوم اراك اصطنعهم واحسن اليهم

فلم ترهم

فلم ترهم فى مدحك اذ بنوا بعيد لا تلمن والا تعاتبن على مدح آل جفنة وقد اسنوا الى
كما لا تلوم قوما مدحوك واحسن اليهم وكما لا مدح او ليك لك لا تعتد
بنا كذلك مدحى لهم الى وهذه الحجة على صورة التمثيل الذى يسميه الفقهاء
قياسا وعكس رده الى صورة قياسا استثنائيا بان يقال لو كان مدحى لان
جفنة ذنبا لكان مدحك ايضا ذنبا لكن الملازم باطل وكذا الملزوم
مما ورد على صورة القياس الاقترانى قوله تعالى هو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده
وهو اهون عليه ان الاعادة اسهل عليه من البداءة وكل ما هو اهون فهو اوخل فى
الامكان فالاعادة اوخل فى الامكان وقوله تعالى وهو اهون عليه مثل ولله المثل الاعلى قال
الا ترى ان الشعر اقل ورسا ليس بداخل فى الشعر ليس برسا ومنه اى من الممنوع
قس التفضيل وهو ان يدعى لوصف على مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقى
بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما فى نفس الامر بحيث
يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع والا فان كان من
محسنات الكلام لعدم تصرف به كما تقول فلان اعاد به الى وضع فضر
وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير معتد لان الاعتبار لا يكون
الا غير حقيقى ومنشأ هذا الوهم انه شاع ارباب المعقول يطلقون الاعتبار
على مقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب ان لا يكون جميع اعتبارات العقل
غير مطابق للواقع وهو باطل بداهة اضرب لان الصفة التى ادعى لها علة مناسبة
اما ثابتة مقطوع بها علمها او غير ثابتة او مرددا بينهما والاول اما ان لا يظهر
لها فى العادة علة او ان كانت لا يخلو فى الواقع عن علة كقول ابن الطيب
كم يحتبك اى يشتد بنا نائلك اى اعطاؤك السحاب وانما حمدت به اذا صارت
محمودة بسبب نائلك وتنوفة عليها منصبها الارض فالمصوب من السحاب

مهو عرفا الذي ينزل المطر من السحاب صفة ثابتة له لا تظهر لها علة في العادة و
قد علله بانه عرض قاصا الحادثة بسبب عطاء الممدوح او تظهرها الى تلك الصفة
علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية
فلا تكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب مابه قتل اعاديه ولكن
يعدي انتقالات ما يريد بوالذي نابه فقال قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم
انما تكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا ما
ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ان عبدت رجاء الراجين بعثته
على فعل عاديه وهذا مبالغة في وصفه بالجود وينضم المبالغة في وصفه
بالشجاعة عاديه خيله اي تناهى في الشجاعة حتى ظهرت ذلك للحيوان
العجم من الذياب وغيرها فاذا غدا للحرب ركبت الذياب الا تنالوا من
لحوم اعدائه وينضم ايضا مدوه لانه ليس ممن يسرف في الفعل طاعة للغيظ
والحنق اي ليست قوته الغضبية متصفة برذيلتي الافراط وينضم ايضا قصور
اعدائه عنه وفرطا منه وانه لا يحتاج الى قتلهم او استيصالهم والثانية اي الصفة
الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد باداشيا
صنعت فينا اساءة نجى قد ارى اي قد ارى ابلك انسانى اي انسان عيني
من الغرق قال الصحاري اساءة الوشيج ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس
فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الوشيج وان كان ممكنا عقبه اي عقب الشاعر
الصحاري اساءة الوشيج بقال حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الوشيج
نجى انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء
خوفا منه او غير ممكن عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجد
بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن ثابتة بالجوزاء حذفه لما رايت عليها

عقد

عقد منطوق من انتطق اي شد النطاق وهو الجوزاء كواكب يقال لها نطاق
الجوزاء حذفه الممدوح صفة غير ممكنة فقد اشبهها بما كذا ذكره المص وجه نظر ان المفهوم
من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون ثبوت الجوزاء
حذفه علة لرؤيته فقد عقد النطاق عليه ورؤيته عقد النطاق عليه اغنى لحالة
الشبيهة بانطاق المنطق صفة ثابتة فقد تعليلها بثبوته حذفه الممدوح فيكون
هذا من الضرب الاول مثل قوله لم تحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه
اراد ان الانطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اشبهها الشاعر وعللها
بثبوته حذفه الممدوح فقد اخطأ مرتين لان صدبث نطاق الجوزاء اشهر من
ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحال الشبيهة بانطاق المنطق
ولان المص قد بين الايضاح بخلاف ذلك قال فان قلت هل يجوز ان يكون لو
في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله فسدتا اعني للاستدلال
بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون مرموزا بها على الجوزاء من هيئة الانتطاق
عليه يكون ثبوته حذفه الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على
انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت
الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها
علة العلم به كما في الآخرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت ثبوته
حذفه الممدوح علة الانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا
على كون الثبوته حذفه الممدوح من الضرب الرابع فتضح التمثيل قلت لا يخلو من تكلف
لان الظاهر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة لنفس الوصف لا للعلم به و
الحق به اي جعل التعليل مبنيا على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من
حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اي قول ابن هانم

كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب المطرة الغزيرة الماء
عنبات جميعا متفرقا اراد متفرقا بالهمزة مخففا اى ما يسكن الرياح مدامع
والعصير مخففا الربيع في البيت الذي قبله وهو قوله ربي شعفت ريح الصبا
بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني سافت الريح المزن اليها
وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فندعلل
على سهل الفلك نزول المطر من السحاب بانها عنبت جميعا تحت تلك الربى
التي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن دهب طلال طال عليها
الامد ودرسا فلا علم ولا نضد يبدو البلى نكاتا وجدوا بعد الاجنة مثل ما اجد
وقال بعض النقاد تفسير هذا البيت قوم فقالوا اراد يجب عفاء ولا درى
ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو
قوله الا ان صدري من عزاتي بلاقع عشية سالت من الديار البلاقع وفي
بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا
فالضمير في عنبتها للديار البلاقع فكان غسل ابن عمام وهو الطيب الذي
تقدمه السحاب مع تلك الديار ومنه اى من المعنوي التفريع وهو ان
يثبت للمتعلق امر حكم بعد اثباته اى اثبات ذلك الحكم للمتعلق له آخر ينبئ
وجه شبه بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن قولنا غلام زيد راكب
وابوه راجل كقوله اى قول الكتبية من قصيدة يمدح بها اهل البيت اصلا
كم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح
اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو
الذي كلب بالكسر يكلب بالضم اذا عض وانما اخذ من ذلك شبه جنون لان بعض
انسانا لا كلب وقوله الخ من شرب دم ملك يعني انتم ارباب

العقول

العقول الراجحة والملوك والاشراف وفي طريقته قول الخاسق بناة مكارم واساة
كلم ودماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرح عليا وصفهم بشفاء اخلاقهم لسقام
الجهل وصفهم لشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اى من المعنوي قالبدر الملح
بمايشبه الذم المنظر في هذه القسمة على الاعم الاغلب والا فقد يكون
ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا
فانكح ايا ذكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد
سلف فلا تنكحوه او فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في
تحريمه وبسم قالبدر الشيخ بمايشبه بقبضة وهو ضرب من افضلها الا تستثنى
من صفة ذم منفية عن الشيخ صفة مدح لذلك الشيخ بتقدير دخولها فيها
اى دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اى قول النابغة الذبياني ولا عيب
فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اى كسور في حدها والواحد فلل من قراع
الكتائب اى من مضاربة للجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها
صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اى كان فلول السيف عيبا ثابت
شبانه اى من العيب على تقدير كونه منه اى كون فلول السيف من العيب وهذا
زيادة توضيح للمقصود وخرج منه والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور
وهو اى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة
فهو اى اثبات الشيخ من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما قال حتى يبيض القار
وحتى يلج الجمل في سم الخياط تاكيدا له اى تاكيد المدح وفي صفة الذم في
هذا الضرب من جهة انه كد عوى الشيخ بهيئة ان لك قد علقت بنقيض المطلوب
وهو اثبات الشيخ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت
ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اى كون المستثنى منه

بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى
اخراجا له عن حكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز
على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فتذكر اداته
قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى ليتوهم اخراج شيء هو المستثنى مما قبلها اي
ما قبل الاداة وهو المستثنى منه فيتوقع بوقوع ما بعدها وظنه السامع وظنه ان المتكلم
اخرج شيئا من افراد ما قبلها بيده اليمانية حتى يحصل بذلك نوع من العيب
يقال توهمت الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا ولجها اي الاداة صفة مدح
وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاز التاكيد لما فيه من المدح والاعتذار
بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه
من نوع خلابة وما فيه للغلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم
ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء الى بذكر عيب اضافات صفة
المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا
افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء والاصل الاستثناء
فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول
منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل
في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتأمل لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا
الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل يبقى على حاله من الانقطاع لانه
ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير حصول صفة المدح
فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه
الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الا
الاتصال فتذكر اداته قبل ذكر المستثنى ليتوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث

الا الاستثناء

انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يتأتى فيه
التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء بينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني
على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي لكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه
فقط كان الضرب الآخر افضل لان فيه التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى
لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام
داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان
لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحمل وجها آخر
وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة
اغنياء عن ذلك فكان ظاهرا هو من قبيل اللغو والفضول
الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام وكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا
الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها ولا تأثيما الا قيلا سلاما
سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله
على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما قال
امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو التشبيه
الى الاثم وليس لك ان تذكر معدودا مع تأثيم باستثناء المتصل
من الاول مثل الا يكون ما جاءني رجل والمرأة الا زيد ولو قصدت ذلك
كان الواجب ان تؤخر مقدرا وتكون العامل ما فيه معنى الذم والمستثنى
ما فيه معنى المدح نحو وما تنقم الا ان آمنا بآيات ربنا لما عيب منا
الا اصل الشائب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال نقم منه
وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان
آمنا بالله وما انزل الكمال لنا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي

وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في
هذا الباب اى باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في
قوله اى قول ابى الفضل بديع الزمان الهمدانى يمدح خلف بن احمد السجزى
هو البدر الا انه البحر الا انه السحاب الا انه الضرغام لكنه الدهر فالاول استثناء
مثل قوله بيد انى من قريش وقوله ولكنه الدهر استدراك يفيد مع التاكيد
ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا بمعنى لكن
ومنه اى من المعنوى تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى
من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اى دخول
صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسئ الى من احسن
اليه وثانيهما ان يثبت للشئ صفة ذم ويعقب باداة الاستثناء يليها
صفة مدح اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد
التاكيد من وجهين والثانى من وجه واحد وتحقيق ما جاء من ذلك
منه الضرب الاخير اعنى الاستثناء المفرغ نحو لا يستخف منه الا جاهل والاستدراك
فيه بمنزلة الاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق ومنه اى من المعنوى الاستثناء
وهو المدح بشئ فيما يوهم بسبب المدح بشئ آخر كقوله اى قول ابن الطيب تهنيت
من الاعمار ما لو حويته اى جمعته لتهنيت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في
الشجاعة اذ كثرة قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه يستتبع
مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا وانتظامها حيث جعل الدنيا بهناء وخلود
ولا معنى لتهنئة احد بشئ لا فائدة فيه قال على بن عيسى الربعى وقيه اى
في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه تهنيت الاعمار دون الاموال
وهذا انما يبنى على ان علو الهمة والثانى انه لم يكن ظالما في قتلهم اى قتل مقتوليه

لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هى
تهنئة لاهل الدنيا سرور يعلوه ومنه اى من المعنوى الاوضاح يقال اوضح
الشئ في الثوب اذا لفقه فيه واصل الوضح ضوء كلام سيبويه بعض مدحا كان او غيره
مفعولا آخر منصوب بمفعول قال ليضمر وهذا اسناد الى المفعول الاول وهذا المنع
انما يتجه ان يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق
لاجله فمن قال في قول الشاعر ابى دهرنا اسعدننا في نفوسنا واسعدنا بمن
نحب وكرم تغلب له شاكر فتهم انتهاء ودع امرنا الى آخر المقدم انه اوجز
شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الكناية مصرح بها فكيف يكون مدحة و
لو جعل التهنئة مدحة الكمال اقرب فتهم اعم من الاستيناف لشموله المدح وغيره
واختصاص الاستيناف كقوله ح اى قول ابن الطيب اغلب فيه اى في ذلك
الليل اجفانى كانى اعدها على الدهر لغرابة ضمنه ووصف الليل بالطول
الشكاية من الدهر يعنى لكثرة تقلبى لاجفانى في ذلك الليل كانى اعد على الدهر
ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابن الطيب
او اكثر كما في قول ابى نباتة ولا بد لى من جهله في وصاله ممن لى بخل اوضح الحلم عنده
فانه اوجز في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك باستفهام عن وجود دليل
صالح للان يوعد عليه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج
الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انهم يسوون في الاخوان ممن يصلح لهذا السؤال وقد
نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقته حلما ابدا لكن فاكان معربدا لوصل هذا المحبوب
الموقوف على الجهل المنافى للحلم عزم على انه وجد من صلح لان يوعد حليما اوعد فالواو
للاستدراك اخر الامر منه اى من المعنوى التوجيه وسيجئ مخيل الضدين وانما اراد
الكلام محتملا لوجهين مختلفين يحتمل ان يقال لا عوز سيجئ عمرو ان احاط لى عمرو ثنيا

عينيه سواد فانه يحتمل ان يصير السواد العوراء صحيحة فيكون مدحا وان صار خيرا وبالعكس
منكبون ذما قال ومنه اى من الوجيه متشابهات القران باعتبار وهو احتمالها للوجهين
المختلفين وبمفارقة باعتبار اخر وهو انه يجب فى التوجيه استواء الاحتمالين
وفى المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال السكاكى واكثر متشابهات
القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اى المعنوى المهزل الذى يراد به الجد كقوله
ما النبى اتاك مفاخرا فقل عدنى ذا كبف الكلك المصنب ومنه اى المعنوى تجاهل العارف
وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم مساق غيره للنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لورود
فى كلام الله تعالى كالتوبيخ فى قوله اتخذ اصنامكم آلهة انى اراك وقومك فى ضلال مبين
من اورق الشجر صار ذا شجر كانك لم تخرج عليا ابن طريف متى تعلم ان الشجر لم يخرج
على بن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك والمبالغة اى
كالمبالغة فى المدح كقوله اى قول المحترى المجموع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامة
بالمنظر الصاحى اى الظاهر بالبيق فى مدح ابتسامتها حيث لم تخرج بشبهها وبالبرق
وضوء المصباح اد المبالغة فى الذم فى قوله اى قول زهير وما ادرى وسوف اخال
ادرى اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والنذالة اى والكثير
والوحشى فى الطيب فى قوله اى قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع هل لمنون
من الارض فلعلنا ليلاكن من كن ام ليلى من البشر فانه اضافه ليلى الى نفسه او الا لمعتبر
باسمها الظاهر غالبا ذلة ذو من هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل
والاستفهام عنها كقوله امنزلتى مى سلام عليكما هل الازمن اللاتى مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافى والديار البلاقع وكالتحقير كقوله
تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق
جديد يعنون محمدا عليه السلام كالم يكونوا يعترفون منه الا انه رجل وهو عندهم اظهر

من الشمس

من الشمس وكالتعريض فى قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين وغير ذلك
من الاعتبارات ومنه اى من المعنوى القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع
صفة فى كلام الغير كناية عن شئ فتثبت له اى لذلك الشئ حكم فتثبتها الى ثبتت انت
فى كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشئ من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اى من
غير ان يتعرض لثبوت ذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير بخلاف قولنا لئن رجعنا
الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل الاعزة ولرسوله وللمؤمنين فانا عرضنا
وقعت فى كلام المنافقين كناية عن غيرهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا
لغيرهم الكف عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة
لغيرهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج
للموصوفين بالعزة اعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثانى حمل لفظ
وقع فى كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اى حال كون ذلك خلاف مراده من المعانى
التى يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه اى متعلق بالحمل اى يحمل على خلاف مراده بالاتيان
بذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت اثقلت او استبطأت سرا فقال ثقلت كاهلى
بالايادى فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة ثقلتك بالايادى
مرة بعد اخرى وقد حمله على استثقل عاتقه بالايادى والمنن والنعم وجعله
قلت طولت فى الابل قطوفا وابطأت قال جميل وداديا الى طولت الاقامة وادلال
وابرمت اى املت وابرم ايضا احكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا من
هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوهما ولكن للاعادى وخلتهم
سهاما صائبات فكانوها ولكن فؤادى وقالوا قد صفحنا فقلت بل فقد صفحتم
ولكن غير ودادى فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان
اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه بمعنى فحمله على خلاف

ذلك المعنى ومنه اسم المعنوي بالاطراد وهو اسم ما يسمى باسمه المحدود وغيره والسماء اباءة
على ترتيب الولادة من غير تكلف في التشبيه وسمي اطرادا لان ملك السماء في تحدرها
كالماء الجاري باطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عرو
شهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عرو شهم اي هدم
ملكهم ويقال اذا ذهب عزهم وهو تضعضع فالهم قد ثل عرو شهم اي
ان يجيء بقتلك وصاروا غير قول به فقد اشرت في عزهم وهدمت اساس
مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم بن
الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم تمام الكلام
في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي فمن الوجوه المحسنة للكلام والمذكور منه
في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في
اللفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب
وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجمع
تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان
في انواع الحروف فيكمل من الالف والباء والتاء الى الآخر نوع آخر من انواع
الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق
والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البر والبر وبفتح احدهما وضم الآخر
فان هيئة الكلمة يجمع كيفيته يجعل لها باعتبار كان الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل
على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي
تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج الفتح والكسف ووجه الحسن في
هذا القسم اعني التام حس الافادة مع الصورة صورة الاعادة فان الكاف
اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كالاسم

او فعل او حرف سمي مماثلا كان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاكمال اما
متفقان في الافراد او الجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم الساعة اي القيامة يقسم
المجرمون ما لبثوا غير ساعة في ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حيدي
الآجال آجال والهوى للهوى يكمد قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر
الوحش والثاني جمع اجل والمراد به مدة الاعمار واما مختلفان نحو قوله الحر بحر
وذا عام وفت بالعهد فمنه والاذعام له في مذهب العرب النعام الاول
للحرفة والثاني جمع ذمة وهي البيرة قليلة الماء وان كانا اي اللفظان المتفقان
فيما ذكر من نوعين من اسم وفعل وحرف او فعل وحرف سمي مستوفيا كقوله
اي قول ابن همام فاق همام في زمانه بحر لدى بحر بن عبد الله لانه كريم
بن الكريم وبجوده ايضا تقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظي
التجنيس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس
جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر
مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المشابه لاتفاق لفظيه
في الخط كقوله اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولة اذا هبه
غير دائمة وقول ابي العلاء مطايا مطايا وجدكن منازل منازل عنها ليس عنك
بمقلع منطا فعل امر وباحرف نداء ومطايا منادى والا اي وان لم يتفق
اللفظان اللذان احدهما مفرد والآخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس
التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابن الصيقل كلكم
قد اخذ الجام والاجام لنا ما الذي ضر مدبر الكاس لو جاملنا اي عاملنا بالجميل
قال ثلث بيد فعلم في قوله والآخر بالاسم المفروق ما يكون لفظ المركب مركبا
من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا نامة عن تذكار ذنبك واما بدمج جنا

الويل حال مصاحبه ومثل يعنيك للحمام ووقعه ملقاه ومطعم صاحبه فالثاني
مركب من صاحبه والميم من مطعم والمصاب عبارة شجرة مرة والمصاب الاول بالنخ
مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما متفقان في اللفظ فصل سبع مفروق قلت للذي
في المفرد انه لا يكون للمركب هو كيا من كلمة وبعض كلمة والقسم الثالث المركب ان
كان مركبا من كلمة وبعض كلمة سبع النجيس مرفوعا والا فهو اما مبنيا به او
مفرد وصرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظا
متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها والا لم يكونا متفقين في
ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع
الحروف او في اعدادها او في عيناتها او في ترتيبها لانها لو اختلفا في اثنين من
ذلك او اكثر صح ان يسمى الاتفاق الآتي في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد
فقط ثم بعد ذلك من باب التجنيس بعد التشابه بينهما فلهذا اضطر المصنف الى الاتيان
الاربعة ذان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله فالتام منه ان يتفقا
او على مقدر اي هذان اتفقا فحذف كما ذكروا ان اختلفا اي لفظا المبني تسامح في
هيئة الحروف فقط او اتفقا في النوع والعدد والترتيب سبع التجنيس محرفا فالاركان
هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جنة البرد
جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالنخ او الفظ الجنة والخمسة من التجنيس
للاعمى وكقوله اي كقولهم جنة البرد جنة البرد وسماه نوعا من التجنيس المحرف وكون
الاختلاف في الهيئة فقط كقولهم للجاهل اما موغرا او موغرط لان الراء مع موغرط
الف كالف مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون موغرط وموغر مختلفين
في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يستغرق اللسان عنهما وقته واحدة
كحرف واحد لكنه في الصورة حرفان واحد زيدت فيه كيفية وايما هذا اشار

بقوله

بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من موغرطون
مكسور كالراء من موغرطا الاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الغاء في الاول
ساكن ومع الثاني متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة
شرك البترك وقد يكون الاختلاف بالحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك
فالشين في الاول مفتوح وفي الثاني مكسور والتاء في الاول مفتوح وفي الثاني ساكن
وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المبنيان تسامح في اعداد الحرف بان
يكون حروف احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزايد اتفقا في النوع والهيئة
والترتيب سبع التجانس ناقصا لفقصان احد اللفظين عن الآخر وهي ستة
اقسام لان الزايد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الو
او في الآخر وانما اشار بقوله وذلك الاختلاف الى حرف واحد في الاول مثل
والنفث الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط كقوله جدي جهدي بي
او في الآخر كقوله اي قول اي غلام عبدوا من ابدي عواص عواصم غلامه تصول بأسيا
قواضب قواضب جمع قاضب من ابد صفة محذوف اي عبدوا سواعد من ابد اي ذات ابد
على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلا في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع
مفعول عبدوا وهو اصم جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وهو احم من
عصم حفظه وهاه وقواضب من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يعبدو
للضرب يوم الحرب ابدا ضاربات للاعداء عاصمات للاولياء صابات على الا
بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة واربما سمى هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف
في الآخر معطوفا ووجه حسنه ان حرفا قبل ورود آخر الكلمة كالمنبئ عن مجيء الكلمة التي
هي في اثرها تأكيد الاولى فاذا لم يكن اخرها متشكك ووعاه سمعك انصرف
عنك وذلك التوهم وحصل لك في ثمرة بعد اليأس منها واما كثر عطف على قوله

ا ا بحرف ولم يذكر منه الا سما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولها ايا فعول
لخف كان البكاء وهو الشفاء من الجوى اى صرفه الغلب بين الجوانح وربما سمع
هذا الذى يكون اكثر من حرف مدا بلا والى اختلفا فانواعها اى الى اختلفا لفظا
المعنى سمى فى انواع الحروف بشرط ان لا يتبع الاختلاف باكثر من حرف واحد
والا لبعد بينهما التشابه فجرنجال اسم جنس فى انواع الحروف كلفظى صعر
وفكل لفظى ضرب وفرفار ولفظى ضرب وسلب ثم الحرف ان اتفقا فى الاصل
والا اختلافا ان كانا متغايرين فى المخرج سمى الجناس متغايرا وهو ثلثة
اقسام لان الحرف الاجنبى اما فى الاول نحو بينى وبين كبنى ليلاى او امس وطريحا طامس
او فى الوسط نحو بنهون عنه وينئون عنه او فى الآخر نحو للطلل المعفو بسواهما
للخبر ولا جنبى ما بين الدال والظاء وما بين الهاء والحاء وما بين اللام والراء
من تغارب المخرج والا اى وان لم يكن الحرفان متغاربين سمى لاحقا وهو ايضا
اما فى الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز واللمز والطعن والشناعة اسمى
فى الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد
لا بقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المعتاد او فى الوسط نحو لكم عاكفتم تعرفون فى الارض
لغير الحق وما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل بقوله تعالى انه عاد لذو شديد وانه لحب الخير
لشديد لان فى عدم تغارب الغاء والميم الشفويين نظرا والآخر نحو فاذا جاءهم امر
من الامن او الخوف اختلفا فى ترتيبها اى وان اختلف لفظا المعنى سمى فى ترتيب
الحروف بال مشتقا فى النوع والعدد والهيئة لكن قدم فى احد اللفظين من الحروف ما هو
موخر فى اللفظ الآخر سمى هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الآخر
من الكلمة الاولى او لا من الثانية والذى يمثل به انبا وهكذا على الترتيب سمى قلب الكل والا
سمى قلب البعض واليها اشار بقوله حسامه فتح لا واليائه صف الاعداء فقال الاصح صف

حسامك

حسامك منه بفتح ومحك منه للاعداء حسف وسمى قلب الكل نحو اللهم استر عورا تنا
وامن روعاتنا وسمى قلب بعض واذا وقع احد المتجانسين بين تجنيس القلب
فى اول البيت والمجانس الآخر فى آخره سمى تجنيس القلب وسمى مقلوبا مجنحا
لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كل حال واذا وقع
احد المتجانسين سجعا سواء كان جناس القلب او غيره ولم اذكره بالاسم الخاص دون
المعمم المسمى بالآخر سمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو جئتك من سبا
بنبا يقين وتحو قولهم من طلب شيأ وجد وجد اقولهم النبيذ بغير النغم وبغير الدسم
سم ومثل عواصم بعواصم وقواضب بقواضب وكقولك حسامه للاولياء وللاعداء
فتح وصف وقد يقال التجنيس على نوافى اللفظين فى الكتابة سمى تجنيسا خطيا
كقوله تعالى والذين هم عن اللغو معرضون وسمى وان اختلفا فى النقط نحو يشقى وكقوله هم عليكم
بانكار فانهن اشد حبا واقل وكقولهم غرك وعزك وحصار ولك فاش
خلقك فعلك تهدين بهذا وقد تعدت فى هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف وانما
انفصالها كقولك لهم فى مسعود ما سعود وسعود فى المستنصرية جنته
المسمى بعشرة جنة وقيل لفاضل استنصح ثقة ايش نصيحه فقال ابت ر
بنصيحة ويكفيها الجنى باجناس سبق آراء احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق
وهو توافق الكلمتين فى حروف الاصل مرتبة والاتفاق فى اصل المعنى نحو
فاقم وجهك للدين القيم فانها مشتقان من قام يقوم والناشئ الا يجمعهما اى اللفظين
الا شبه وجه ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد فى
كل من اللفظين جميع ما يوجد فى الآخر من الحروف او اكثرها لا بد صحا ان الى
اصل واحد فى الاشتقاق نحو قال اى لعلكم فى الغالب قاله قال من القول والى
من الفعل ونحو قوله تعالى انا قلتم فى الارض اى ضربتم بالجوة الدنيا وبهذا يعرف

ليه

الى ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير
هو الاتفاق في الحروف الاصول مع تغير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو
ذلك والارض مع ارضة ليس من هذا القبيل وهذا ظاهر ومن انواع التجنيس
تجنيس الاشارة وهو الذي يظهر تجنيسه باللفظ بل الاشارة كقوله حتى حلت
تحيته موسى وهرون اذا ما قابلا وعصاه اي مع اللفظ ترد العجز على الصدر وهو في
النشر ان يجعل احد اللفظين المذكورين راجعا الى المتشابهين في اللفظ والمعنى او
المتجانسين اي المشتبهين في اللفظ والمعنى الملحقين بهما الى المتجانسين والمراد
بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبهه الاشتقاق في اول الفقرة
وقد عرفت معناهما واللفظ الآخر يأتي في آخر الفقرة فيكون اربعة
اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان
تخشاه والثاني ان يكون متجانسين نحو مسائل اللئيم يرجع ومعه مسائل الآمل
مع السؤال والثالث من السبلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع الذي يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم
من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين
او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره
او صدر المصراع الثاني او غيره صاحب المفتاح فسماه آخرا وهو ان يكون اللفظ
الآخر في احد المصراعين الثاني في عجزه وضمنه وعهده مشهد مسمع ورأى
العين محركة ايا ما اذا لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع بل
اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عندنا اربعة اقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر
في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير
فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما بصير اثنى عشرة حاصلة

ما ضرب

من ضرب الاربعة في ثلثة وهي عشرون المجانسين الملحقين فسمان لانه اما ان يجمعهما
الاشتقاق او شبه الاشتقاق بصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في
اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر في
الامثلة الباقية واما لاكتفائه بمثاله الاشتقاق فهذا البيت واللفظ الآخر في
صدر المصراع الاول كقوله سريع الابن العم يلطم وجهه وليس لها داع الندى بسريع
او ما يكون لفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قول ابي قول لضمير بن عبد الابرص التميمي
ممتع من شميم عرار نجد ما بعد العشية من عرار يجد ورده نائية صفراء طيبة الرائحة
من عرار ومنع علة انه اسم ما دخل من زائدة ومنع منصوب بقول في قوله اقول الصاحبي
والعيش تهوى بناعم الغضة والخضار يعني اخا در رنيق وايام عصفا والرواحل
سرع يريد بهذين الموضعين والاول في انشاد ذلك منهما استمتع شم عرار نجد
فما نعدمه اذا مسينا لنخبر خبرا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع
الاول مثل قوله اني قول ابن هام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهو الجارية
حين يبتدئ ثديها للنهود سمعنا صوتها فمالت بالبيض يعني بالسيوف القواضب
القواطع سمعا وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا
معرج ساعة قليلا فانني نافع لي قليلها وقبله اما على الدار اتي لو وجدتها بها ابلها اكلا و
رحلي مقيلها الاكام النزول القليل والتصريح على الشيخ الاقامة عليه واشتصب معرجا على انه
خبر لم يكن واسمه ضمير الامام وقليلا صفة موكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى
الساعة ويجوز ان يرتفع الاتعريجا قليلا فاعلة بساعة فتكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل
نافع او هو المبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة
يعني مرتفعا على الدار اتي لو وجدتها ما أهوته ما كان موضعها موحشا خاليا الكثرة اهلها
وكثرة النعم فيها والا لم يكن اما مكثها الا تعريجا فان قليلها ينفعني وبشفي غليل وجدي

و اما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع
الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اسرعا في من ملامكما سفاها هو الخفة
المعقل قداي الثوان فبلكما وعاني من الدعاء وما يكون المتجانسين الآخر في صدر المصراع
الاول مثل قوله اي قول الشعالبي واذا البلابل جمع بلبال هو الطائر المعروف الصحيح
بلغاتها البلابل جمع بلبال وهو الحزن بالضم بلابل جمع بلبلة بالضم وهو اسم جنس
فيها الكسر والاصل الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة اما الاول
واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون الخلص وما يكون المتجانسين
الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الكبريتي فشغوف باياتك المثاني اي القرآن
قال الكبريتي المثاني من القرآن ما كان اول من المسبحات وسبح فاتحة الكتاب مثاني
لانها تثنى في كل ركعة صلوها وسبح جميع القرآن مثاني ايضا لاقتران اية الرحمة باية
العذاب ومثنون بريات المثاني اي يتعاودن اذ نار الهجر امر المر فهم طاقا منها الواصر
ثم اياطاه الواصر من مثل من الغني وما يكون المتجانسين الآخر في صدر المصراع الثاني مثل
قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم فما ملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس منهم فلاح
اي نجوة ونجاة واما اذا كان اللفظان الملحقان بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت
والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول الكبريتي ضراب ابدعتها في السماح يد
فلست ترى لك شبها ضريبا في الضراب جمع ضريبة وهو الطبيعة والسجية اي ضربت
الرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصل المثل في ضرب الناقة فحمار اصالة
اي اصل واصرف الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول
امرئ القيس اذا الدرج يحزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بحزان اي اذا لم يحزن
الدرج لسانه على شيء ولم يحفظه مما هو مذكور اليه فلا يحزنه على غيره ولا يحفظه على الخصوص
فيه فيحزن وحزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصر لم من الانسان

من النثر على حرف واحد في الاخيرة وهو معنى قول السكاكي اعني السجع في النثر
كالقافية في الشعر وذلك بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما
الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب
ولا تطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد
وانما اراد السكاكي بالسجع حيث قال اما سجع في النثر كالقوافي في
الشعر الالفاظ المتواطأ عليها في اواخر الفقر وسجع التي يقال لها الفواصل
ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالسجع معنى المصدر كما اراده الخ
فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني ان
القوافي هي الالفاظ المتواطئة في اواخر الابيات كذلك السجع هي الالفاظ
المتواطئة في اواخر الفقر كما ان القافية ثمة تواطئهما فكذلك السجع هنا
المصدر تواطئهما وهو اعني السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفا اي الفاصلتان
في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار
مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن قال كما في
احدى الفقرتين من الالفاظ او كان الكثرة اي اكثر ما في احدى الفقرتين من مثل
ما يقابله اي يقابل الفقرتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق
على حرف الا نحو متر صيع فتوطيع الاسجاع بجواهر لفظه وبديع الاسجاع بزواهر
وعظه فجمع ما في الفقرة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية
واما لفظة نحو لا يقابلها شيء من الفقرة الثانية ولو قيل بدل الاسجاع الا
الاذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابلها من الاولى والا فتوازن
اي وان لم يكن ما في احدى الفقرتين والا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى مختلفين
في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة اي في الوزن

فقط

نقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا والناشرات نشرا فالفارقات فرقا فقولنا
حصل الناطح والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل
كلمة من الفقرتين مقابل من الاخرى كقولنا انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر
قال ابن الاثير السجع يجتاج الى اربع شرائط احتيار مفردات الالفاظ
وهيئات التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحدة من الفقر
دالة على معنى آخر والا لكان تطويلا كقول الصاحب لا يدركه الاعين بل ظلها
ولا يجده الاس بالفاظها ولا يخلقه العصور بمرورها ولا يمحوه الدهر
بكورها والصلوة على من لم يترك للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه
اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر واعفاء الرسم
وقيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود
وظل ممدود اي بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته
الثانية نحو والليل اذا عسعس وما غوى او قرينة الثانية نحو
خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يتولى قرينة اخرى اقصر منها فقرا
كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلان
متساويين كقوله فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون
الثاني اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا او ان كان قبيحا
كقولهم والله اخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن
منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني لفظات والثاني
سبع ولم يأت القرآن غير مظهر وبستثنى منه ما كان على ثلث فقرات فان الاولين
يجيئان في عدة واحدة ثم يأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز
ان يجيء متساويا لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر

محضوض وطلح منضود وظل ممدود وفيه الثالثة كل منها من لفظين ولو
جعلت الثالثة منها خمس لفظات اوستا كان حسنا والثالث
ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع
قد استوى امره في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا ابقى الانسان
عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فبغتته دونها ثم السجع اما قصير
او طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من بعض والسامع
وايضا هو اوعد ملكا كان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة غير موطاه السجع
فيه واحسن القصير ما كان من لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة
وما زاد عليها وهو من الطويل ومنه من يقرب من القصير بان يكون ثانيه
من احدى عشرة والثانية ثلثة عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز
الى اواخر فواصل القرآن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل والاتيم
ذلك في كل صوته الا بالوقف والبناء والسكون كقولهم ما ابعد ما فات وما
اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان الناعق فات مفتوح ومن
آت مكسور ومتوان مفتوح وهذا غير جايز في القوافي ولا واقف بالعرض الخ يزاوج
بين الفواصل واذا ربتهم يخيرون الكلام من مواضعها للازدواج فيقولون اتيتك
بالغدايا والعشايا اي بالغدوات ومنافي الطعام ومرائي اي امراني وحدثه
ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتكاب ما يخالف اللغة انما
ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل
هدير الحمام ونحوها ونحو هابل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة
من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري
في النظم ايضا ومثاله من النظم قوله ابن تمام تجلى به رشدي واغرت به يدي

وفاضت

وفاضت به نعمتي وهو الماء القليل والصلصل في الماء وتورمي به زندي اي صار ذواري
وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب والآري بضم الهمزة وكسر الراء على انه مفاعيل
متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلطوا وصحفوا والضاير في به
يعود الى نصر المذكور في البيت السابق وهو قوله ساحد نصرا ما جفت
وانى لا اعلم ان احدا خلط نصرا من الحمد ومن السجع على هذا القول بعد
الاختصاص بالنثر ما يسمى التسطير وهو جعل كل من شطري البيت كجملة
مخالفة لاختها اي السجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغي ان
ينتصب على المصدرية اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا مخالفة
للسجعة التي في الشطر الآخر لانه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس بسجع
ويجوز ان يسمى كل من فقرتين وسجعتين سجعة تسمية للكل باسم
جزئه فعول الحرير من لما انتقدت عارب الاعراب وانا ثنى المسترية
عن الاسراب سجعة وقوله طوحت بي طواحي الزمن اي اصغا اليمن كبوة
افرس كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم
بالله منتقم لله مرتقب في الله الى راغب فيما يقرب من رضوانه
مرتقب اي منتظرة ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم
والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم
قوما وهم بهدا اي بلدا لا تقدمه جيش من الرعب من السجع على القول بكونه
في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مفاعلتن كتقفية الضرب والعروض
وهو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال
ابن الاثير التصريع بقسم ما يسمى مرات الاولى ان يكون كل مصراع
مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل وان كنت أزمعت هجري فاجملي

الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جامع بينهما كقوله ايضا فقا

ثم ذكري حبيب ومنزل سيغط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون

المصراعان بحيث وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي

من شروط الصوح في المهرجان حفة الثوب مع طول الكمال الرابعة ان يفهم

معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب معاني الشعب

طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة ما

في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى

في المصراعين كقول عبد ابن الابرص فكل ذي عينة يوذب وغايب الموت لا يؤوب

وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى نحو ان تكون مجازا كقول ابي تمام فتى كالسيف

بالنقاء ومرتغا فاصبح للهندية البيض مرتغا السادسة ان يكون المصراع الاول

معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا انها

الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا

معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافية ويسمى التعليق

المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عدت

الى الجحود فصرح بالهاء ثم قفا بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة مما

حده ومنه اي من اللفظ الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين

الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو فما رأ

مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن

لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على التاء لا عبرة بتأنيث على ما

يأتي في علم القوافي ومثل قوله هو كالشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر

جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان

لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وحينئذ يكون بينها وبين السجع تباين

ويحتمل ان يراد انه يشترط التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي

في التقفية فحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في نحو

مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل وزرابي

مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد

خلقكم اطوارا وما ذكره الاخير في المثل السائر من ان الموازنة هو تساوي

فواصل الشطر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع

وكل سجع موازنة سجعا مبنيا على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين

في الوزن والا يشترط تساويهما في الحرف فخال خير كشديد وقريب ونحو ذلك

فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان

ما في احدى القرينتين او اكثره مثل ما تقابله من الالفاظ في القرينة الاخرى في

الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم

المماثلة حتى الموازنة اعم من السجع وما كان في كلام البعض يشعر بان

الموازنة اخص مما فسره به المماثلة مما يخص بالشعر او دونها مثالا من النثر

ومثالا من الشعر على انها يجري في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب

البعض وعلم منه على ان المماثلة لا يختص بالنثر كما سبق الى الوهم من قوله

يتساوى الفاصلتان فقال نحو وآتيناهما الكتاب المبين وهديناهما

الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش ان بغر الوحش الا ان

هذا انس اي هذه الصفات انس بك وبحديثك ومها الوحش نوافر

فان لحظ الا ان تلك الصفات ذوابل والسنة نواصر لا ذبول فيها الظاهر ان الآية

والبيت عما يكون اكثر في احد البيتين مثل ما يقابله من الاخر لا جميعه اذ لا تخفى
مماثل الوزن في بيتنا هذا وهذا بنا هذا وكذا في هاتا وذاك ومثال الجميع قول
الحطيئة فاجم عالم بجد فيك مطعما واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من
اللفظ القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه
الاخير الى الطرف الاول كان الاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون
في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث كل مصراع منه قلب للآخر كقوله اراناك الا علا
انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القائل
الا رجائي معودة تدوم لكل هول وهل كل مودة تدوم واما في النثر مما اشار اليه
بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والطرف الشديد في هذا الباب
في حكم المحض والآخر المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظ التشريع وهو نسج
الشعر سجع ذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف
على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف
على كل منهما لانه يجب في التشريع اي يكون مستقيما على اي القافيتين وقفت
لانهم فرقوا بالبين الشاعر ابيات القصيد ذات قافيتين على بحرين او ضربين
من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان
لفظ القافيتين مشعر بذلك فلينأمل كقوله اي قول الحطيئة يا خاطب
الدنيا الدنية خطب للدنيا الدنية الخسيسة انها شعر الروس اي خبالة الهلاك
وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت عند ابعد الها من دار
غارات ما لا ينقضي سرورها الا بقتني بجلابيل الاضطرار وكذا سائر الابيات
فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثالث و
على القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل هي آخر حرف في البيت

الى اول ساكن يليه مع الحركة الى قبل ذلك الساكن وبروى عنه ايضا الى المتحرك
قبل ذلك الساكن مواد القافية الاولى من قوله يا خاطب الى هنا مع حركة
الكاف من شعر الروس الى الآخر او مجموع قوله كالروس والقافية الثانية من
فتحة الهاء من حرف الاكدار الى الآخر او لفظ دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة
في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان اشمل
نحو قول الحطيئة هجوت عليا الشهر الصقب لجوجا وتقطع بوصاله وتزحزح
ذا البخيل المفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي فان قيل اذا وجد
البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين فلما الظاهر من قوله
هو بناء البيت على قافيتين ان يكون عليهما فقط ومنه اي من اللفظ
لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات
ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه
القصيدة وينسب اليه ويقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه
يجمع بين الابيات من روي الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى
الحبل البعير اذا شددت عليه الرداد وهو الحبل الذي يجمع به الاثقال او
من الذيل لان الكبير يرتوي عنده فيقطع كما ان عند الاربتواء يقطع
الشرب او في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى الحرف الروي من القافية
يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات
ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه
فقوله من القافية حال تجاني معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد
ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر وقرينتين او اكثر والا فمعنى كل بيت
يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله فعانبك ثم ذكري فجيب

ومنزل يسقط اللوى بين الدخول فحومل فجاء قبل اللام ميم مفتوح وليس بلازم
في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس
بلازم معناه انه يؤتى قبل حرف الروي مثلا في قافية البيت او قبل ما في معناه
من فاصلة النغر في نثر لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل عوض ان الفاصلتان
او الفاصلتان سجعتين لم يجز الا الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا
يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية
ليوافق قوله قبل حرف الروي او معناه مجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في
معنى حرف الروي مثل الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء
بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم لتحقق
السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تستحقر وتظفر ونحو ذلك وكذا في قوله تعالى
لتحقق السجع بانه لا تنهر ولا تبصر والقصر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة
وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيء قبل حرف الروي نحو
قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت اي
لم تقطع او تخلط عنه وان عظمت وفي الاساس شكرت الله نعمته واشكرها وقد
يقال شكرت فلانا بريد نعمته وكأنه اراد سأشكر لعمرو محذوف الجار واوصل
ايادي بدل الاشتمال من عمرو فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر
الشكوى اذا النعل زلت يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت
القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلي بالشدة
بل يصبر عليها بنوبه من حوادث الزمان وفي ظريفته قول الآخر اذا افتقر المرء
لم ير مفتقرا وان ايسر المرء ايسر صاحبه رأى خلتي اي فقري من حيث
يخفى مكانها لانه كنت السنرعا بالنحل فكانت خلتي قد من عينيه حتى

تجلت

تجلت انكشفت وزالت باصلاحها له ايادي بعني من حسن اعتمال
جعله كالامر الملازم له حتى فلا فاه فحرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها في
الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق
السجع في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك فمن كل منها الآية
والابيات نوعان من لزوم ما يلزم احدهما التزام الحرف كالها والام
والثاني التزام فيهما وقد يكون الاول بدون الثاني كالنغر ومستمر بالمكس
كقول ابي الروم ما يؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة
يولد والا فما يبكيه منها واعلم انها الاوسع مما كان فيه واوغر حيث التزم فيه
ما قبل الدال فان تلت قد ذكر بعض في الايضاح ان ذلك قد يكون في
غير الفاصلتين اعني العلل والكسل السابق الذي يحصل السجع بدونها كذلك
قد التزم فيه اشتار واختار الذي يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل
ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او نحو ما في
معناه اعم من ان يكون ذلك في حرف القافية والفاصلة او في غيرهما الا ان جميع
ما في البيت الا حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا في معناه من
الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف
الروي لكن هذا بعيد والظاهر الا لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون
في القافية او الفاصلة لانهم نصوا بان يلزم المتكلم في السجع والقفية قبل
حرف الروي ما لا يلزمه من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله
قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حرف القافية او الفاصلة والا لكان
المناسب ان يقال في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك
في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يستلزم ما لا يلزم

وقد يجئ في كلمات الفقرة او الابيات غير الفواصل والقوافي وأصل الحسن في
ذلك كله يرجع الى اللفظ من المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني
دون العكس اي لا يكون المعاني توابع للالفاظ وذلك ان المعاني اذا استقرت
على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فتحسن اللفظ والمعنى جميعا
وان اتى بالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه
على باطن مشوه ولباس على حسن على منظر قبيح وعنود ذهب وخصر من خشب
وينبغي ان تجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم ضعف بالمراد
شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جميع عدة من المحسنات ويجعلون
الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بجفاء الدلالات وركاكة المعاني
قال الخاص هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث
وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعلق
باهماله ويجب تركه للتعرض له اما لعدم دخوله في ذم البلاغة او لعدم كونه راجعا
الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون
اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط دون اللفظ
مع كما ذكرنا فيما سبق ومثل الوصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلمات
متصل الحروف نحو الطير يرقن مخشي بخش بغاث عنب ومثل القطع وهو
ضد الوصل كقول الوطواط واذا رأيت ان زرت دارا ودرع دورا او ورد
وورد او ورد ومثل التنقيط في الرسالة الصفدية الى العصفرية حروف احدى
كلمتيها منقوطة بأسرها وحروف الاخرى غير منقوطة بأسرها كقول الحريري الكرام
شبت الله جيش سعودك يزري الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهو ان
احد حروف كل كلمة من منقوطة والاخرى غير منقوطة ومثل الخوف الى تتكلف

الكاتب او الشاعر فيأتي في سر رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف
المعجم والثاني ما لا اثر له فتطعان في التحسين فتطعان مثل السرد بدو وهو ان يعلق الكاتب
في الصراع او الغرفة بمعنى ثم يتعلق بمعنى آخر كقوله تعالى حتى يؤمن مثل ما وتي
رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلقى السماحة فيه و
الندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا ينزل الاحزان ساحتها لو مسها
حجر مسته السراء ومثل التعديد وسيجئ بيانه الاعداد وهو ايقاع اسماء
مفردة على سياق واحد ومثل ما يجئ تتبع الصفات وهو تعقيب موصوف
بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه واضحا فيما ذكرنا مثل ما سماه
بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء ودلالة فتأتي بكلام يبين
المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيح بالمعنى المذكور في باب
الاطناب وقد اوردوه في المحسنات لكونه مشتملا على تخليط مثل سماه حسن
البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجئ مع الايجاز وقد يجئ
مع الاطناب ومع المساواة ايضا فلم نذكره لما لا بأس بذكره لاشتماله على
فائدة مع عدم دخوله فيما سبق ومثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل
بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء وانما قدمنا الفن الثالث بذكر
هذه الاشياء وعقدنا لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن
الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كما عقد منه على ما توهمه
بعضهم **خاتمة** في السرقات الشعرية وما يتصل بها اعلم ان السرقات
مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء
والتخلص والانتهاء اتفاقا والقابلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة
والسخاء وحسن الوجه والبهاء وكذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا

وبخو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اى لتقرر هذا الغرض العام في العقول
والعادات ويشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق الفا
في وجه الدلالة على الغرض وهو الذي ذكرنا يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة
والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وذكر عبثات تدل على الصفة
لا خصاصها بمن هي له اى لا اختصاص تلك العبثات بمن يثبت تلك الصفة
له كوصف الجود بالتهلل عند ورود العفاة اى السائلين وكوصف البخيل بالعبوس
مع سعة ذات اليد فان اشتراك الناس في معرفته اى معرفة وجه الدلالة على الغرض
لاستقراره فيها اى في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر
كالاول اى فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام
في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشتراك الناس وعن الجملة
الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اى وان لم يشترك في معرفته ولم يصل
اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه ان في هذا النوع من وجه الدلالة
السبق والزيادة بان يحكم بان القائلين فيه بالتفاضل وان احد جانبيه اكمل من الاول
والثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اى ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه
الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاص في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والآخر
عامي تصرف فيه بما اخرجه عن الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة
من تقسيمها الى الغريب الخاص والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع
التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا
فالاخذ والسرقة اى بسبب هذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر
فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وصف عطف على قوله اما مع اللفظ
اى يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار

ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده
والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه بتغيير النظم او بدونه
فهذه اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله مع غير تغيير لنظمه
اى لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة
محضة وسمي سلخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه قال لقوم
معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك وجدته اذا لم تنطح صاحبك النطحة
ولم تؤته حقوقه منوطا المعدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك
عليه وجدته على طرف الهجران كان بعقل اى وجدته هاجرا لك ومتبذلا لك
وهو اخانك ان كانت به مسكة وله عقل اى معرفة وبتركب حد السيف اراد
بتركيب حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره
واراد بالصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اى بدلا من ان تضيمه اى
تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن ركوب حد السيف مرحل اى مسعر
اى لا ينبغي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه
ضيم او يلحقه عار واحتضام منى لم يجد عن ركوبه مسعدا اى معدا والاقعد
حكي عن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين
فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل
معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ارديت والي
لا وصل على ابنا نعد والمنية اول حتى انتهاها وفيها هذان البيتان فاقبل معوية
على عبد الله الزبير وقال له الم اخبرني انها لك فقال اللفظ له والمعنى له وبعده
لغوانج من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اى في معنى ما لم يغير فيه
النظم ان تبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها بعينه انه ايضا مذموم

وسرفة محضة كما يقال في قول الخطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي وزاد العاشر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الاكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل وردوه طرفة في دالية الا انه اقام تجمل مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت اعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام عرف مقام نعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ اضدادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في حسان بعض الوجوه كريمة اصابهم شم الانوف من الطراز الاول وسواد الوجوه لئيمة اصابهم فطس الانوف من الطراز الاول فان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير نظمه اي نظم اللفظ واخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ سمي الاول لاختصاصها بفضيلة لا توجد في الاول حسن السبك والاختصار والايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح معقول كقول بشار من راقب الناس اي خاف رهبة الاسكس رقبه وراقبه خاف زه لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاسق اللهج اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الناس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات همّا اي من راقبهم انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديدة الجراءة جنبت سلم اجود سكرا واحسن نظارا روي عن ابي معاذ راويه بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال اذهب والله بني فهو اخف منه واعذب لا اكلت

اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب سم الغواة والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعلة خلقنا باطراف العتاق في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف جوانب وبنت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة سمع وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب بحافظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة يوجد في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام من مرثية محمد بن حميد وكان هذا الشهيد في بعض غزواته تقهقرت لا بتاع في الزمان بمثله ان الزمان يجود اي يعد ان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده بنى ابي له بدا لا ما مثله فهو قول انسى ابا نصر سبيت اذا بدى من حيث ينتصر العفى وينبلر قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل والا بقال انه يعز او انه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اصل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو مثل من حيث بخل الزمان بان الجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فضنى به ولعل يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني مأخوذ من مصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب لعل يكون بلفظ المضارع ولم يصب محزه اذ المعنى على الماضي والمراد لعل كان قال قلت هنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعني لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخى بفقد بذله فعلم يسخ فتحرقه حتى يسمح بهلاكه او يخيل كذا ذكره المصنف واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يسخ في تحرقه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فيجوز ان يكون بعد ان سخا في تحرقه فلان يسمح بهلاكه وان

والمعنى يبخل ضنى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان
فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه فقط لكونه نسيا الصلاة قلنا وعلى تقدير صحة
هذا المعنى يكون مصراع ابى تمام الجود سبكا الاستغناء عن تقدير المضاف الذى
لا بد منه فى بيت ابى الطيب على ان هذا المعنى مما يذهب اليه محققو الشراح قال ابن
جنى اى تعلم الزمان منه سخاءه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولو لا سخاءه
الذى افاده من البخل على الدنيا واستغناه لقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد
ومرض بعيد لان سخاء غير موجود ولا بعيد صف بالعدول وانما العدول المراد سخاءه
على بخله على فلما اعدى سخاؤه اسعدنى بضمنى اليه وصرا بنى له وعلى المعاصير الثلثة
فالمصراع مأخوذ من مصراع ابى تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او
بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابى تمام بخله بمثل الممدوح ولو اشترط فى الاخذ
اتحاد المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت كما سبق الى بعض الاوهام لما كان
مأخوذا من علم واحد من المعاصير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام
الواحدى بعد ما ذكر معنى ابن جنى وابن فورجة ان المصراع الثانى من قول ابى تمام
هو بما اثبت وان كان الثانى مثله اى مثل الاول فما بعد اى فالثانى ابعد من الذم
والفضل للاول كقول ابى تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا
الا ارتياد الطالب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اى المنية الطالبة للنفوس
لو تخيرت فى الطريق الى اهلها كما هو الكلى الموصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق
وقول ابى الطيب لولا مغارفة الاحباب لما وجدت لها المنايا الى اراواحنا سبلا
الضمير فى لها للمنايا وهو حال من سبلا وهو قبل انه جمع لها وفاعل وجدت
اضيفت الى المنايا وردى بدا المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ
كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القائح الارجانى

ام يبكنى

ام يبكنى الاحاديث فراقكم لما استمر بها الموقى وهو ذلك الدر الذى او دعتم
فى مسمع العيسة من معى وقول جار الله فى مرثية الشافوه وقابله ما بهذه الدرر
التى تساقطها عيناك سمطين فقلت عن الدرر اللاتى قد حشتا بها ابو
مضر اذنى تساقط من عينى وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون
فى الثانى دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول
ابى تمام معتم الظن عندك والاماني وان قد مست ركابى فى البلاد ولا سما
فى الافاق الا ومن جدواك راحلتى ذرادى وقول ابى الطيب واتى عنك
بعد عن لقاء وقلبى عن فنائك غير غاد محبك حيث ما اتجهت ركابى و
وصفك حيث من البلاد وما فرق من النوح الظاهر من الاخذ والسرقة شرع
فى الضرب الثانى منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده
وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمى اخذ المعنى وحده اغارة من الم اذا
قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة واخواتها
والمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط معنى من المعنى جلدا واليه جلدا آخر وهو ثلثة
اقسام كذلك اى مثلا مسلخ اغارة ومسلخ عن الثانى اما ابلغ من الاول
او دونه او مثله اولها اى الاقسام وهو ان يكون الثانى ابلغ من الاول كقول ابى
تمام فهو فجر الشان الضحى اى الاحسان وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية اعنى
قوله ان تجل مخبرا وان تزد اى تبطح فلم يزد فى بعض المواضع انجع
وقول ابى الطيب ومن الخير بطؤ سيبك اى تأخر عطائك عنى اسرع السحب
فى اثر الهمام اى السحاب الذى اتاه منه بقول لعل تأخر عطاياك عنى بدل على
كثرتها كالسحاب انما يسرع فيها كان جهاما لا ماء فيه وما فيها ماء يكون فتقل
المشى فيبنى ابى الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب

المثل بالسحاب رثنا نبتها اى نباتها الاقام وهو ان يكون الثانى دون الاول كقول
البحترى واذا انا لف اى ملع فى الندى اى فى مجلس الغاص بالشراف الناس كلامه
المعصول المنقح خلت لسانه من عضبه اى سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه
وقول ابى الطيب كان السم فى الفطن قد جعلت رماحهم فى الطعن حرصا
حرصان الشجر قضبانها وحرصان الرماح السنتها واحدها حرص بالضم والكسر
يعنى غرط مضاء السنة رماحهم ونفاذها كان السم عند الفطن جعلت السنة
عليها رماحهم عند الطعن مضارب الاسنة فى النفاذ كالسم بيت ابى الطيب
ودون بيت البحترى لانه قد فاته افادة البحترى بلفظتى تأليف والمعصول من
الاستعارات التخييلية حيث اثبت النانع والصفالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية
ويلزم من هذا التشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية ونانعها اى نانع
الاقام وهو ان يكون مثل الاول كقول الاعرابى ابى زياد ولم يكن اكثر العنبان
عالا وردى وما ان كان اكثرهم سواما الساعة والسوام والسوارح الابل الراعية
ولكن كان ارحبهم ذراعا فى الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحبهم
اى سخى وقول الاسيحى بدوح جعفر بن يحيى وليس بادسهم فى الفخر الصريف او سهم
للملوك فى البيت قبله بروم الملوك مدى جعفر والاصنون كما يصنع ولكن كمونه
اى اصانه اوسع وكقول اللاحق فى مرثية ابن اذ الصبر يحمد فى المواطن كلها
الا عليك فانه مذموم وقول ابى تمام بعده وقد كان بدى لابس الصبر جازنا فاصبح
بدى جارنا حاين يخرج هذا النوع الظاهر الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فنحو
ان يشابه العنبان اى مغنى البيت الاول ومغنى البيت الثانى كقول جرير فلا
يمسكك من ارب اى حاجة حاجم الصم جمع لحية سواء ذو العمامة وذو الخمار
اى لا يمسكك من الحاجة كون هولاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء

فى الضعف

فى الضعف وكقول ابى الطيب فى سيف الدولة بذكر حضوع بنى كلاب و
قبايل العرب لم تن كفه منهم فناه كمن فى كفه منهم حضاب فتغيير جرير
عن الرجل بذى العمامة كتغيير ابى الطيب عنه بمن فى كفه حناء وكذا التغيير
عن المرأة بذات الخمار وبمن كفه حضاب ويجوز فى شبه المغنيين
ان يكون احد البيتين سنيا والآخر مدبجا او وحيا او نحو ذلك
فان الشاعر الحاذق اذا قصد ايراد المعنى المختلس بنظم امثال فى اقفائه
غير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب او المدح او غير ذلك عن وزنه وعن
قافيته ومنه اى من غير الظاهر ان ينتقل المعنى الى محل آخر كقول البحترى سلبوا
اى شبابهم واشرفت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرفة
صارت بمنزلة ثيابهم وقول ابى الطيب بسبس النجيع عليه اى على السيف
وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان دم البابس صار بمنزلة غمده فتنقل
المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان يكون المعنى
الثانى اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم
وصدت الناس كلهم غضابا لانهم بعض مول معظم الناس كلهم وقول ابى
نواس وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد فالاول يخص بعض العالم
وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم ومنه اى من غير الظاهر القلب وهو
ان يكون معنى الثانى يتعيض معنى الاول كقول ابى الشيص اجدا ملامة فى
هواك لذيذة حبا الى كراك فليلمنى اللوم وقول ابى الطيب الا جبة الاستفهام
للانكار والانكار راجع الى القيد الذى هو الحال اعنى قوله واحب فيه ملامة
كما يقال اتصلى وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تقدير
المضارع المثبت بالواو وكما هو رأى البعض او على تقدير المبتدأ اى وانا احب

واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته ومحبة الملامة
فيه معنى لا يكون الا واحدا ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من العدو للحبيب
يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا انتقض معنى بيت ابى الشبص والاصل في هذا
النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول
ابن تمام وشمه وصفت جدواه الحمى على اذنيه من نغم السماع وقول ابى الطيب
والجراحات عندك نفقات سبقت قبل سبيه بسؤال اراد ابو تمام ان الممدوح
يستلذ نفقات السائلين طالبة من غاية الكرم ومنهاية الجود واراد ابو الطيب انه
ان سبقت نفقة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح
لان عادته ان يعطى بغير سؤال وقد منا ان من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى وهذا
اليه ما يحتاج كقول الافوه وترى الطير اثارنا رأى عين اى عيانا ثقة محالا ان واعتمد
على ان المصدر اقيم مقام الصفة او منصوبا بمضمر من لفظ الذى ينتصب قوله اثارنا لوثوقها
واعتمادها ان استمرار ستطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى وقول ابى تمام
وقد ظللت ان الدنت عليها الظل عقبان اعلامة فضى بعقبان طيرا في الدماء
نواهل من مناهل اذا روين تنقبض عطشى اقامت اى عقبان الطير مع الرايات
اى الاعلام اقامة واعلا انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعنى
ان رايات الممدوح التى جعل كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان فتلقى من الطير
النواهل ينهلن دما القتل لانه اذا خرج للغزو تساير العقبان فوق رايته لاكل لحوم
القتلى فتظل ظلالها عليها فقال ابا تمام لم يلم شعثا فمعنى قول الافوه راى
عين ومعنى قوله ثقة ان استمرار يعنى ان ابا تمام اخذ بعض معنى البيت للافوه لا
كل لان الافوه افاده بقوله رأى عين فرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت
كانت متخيلة لامر ثبته رأى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الغريسة وهذا

يؤكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادى ثم قال ثقة
ان استمرار مجعل الطير واثقة باسبرة ولاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد
المقصود واما ابو تمام فلم يلم شعثا فاده قول الافوه راى عين وقوله ثقة
لا يقال ان قول ابى تمام ظللت الام بمعنى قوله رأى عين لان ووقوع الظل على الرايات
يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في
جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اى على الافوه زيادات
محسنة لبعض المعنى الذى اخذه من الافوه وهو تساير الطير اثارهم بقوله الا انها
لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل رواها فمنها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبرها
اى باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش ثم حسن الاول اعنى قوله الا انها
لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن
بهذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من
الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف
وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبرها ثم حسن الاول لان
بهذه الزيادات ثم حسن معنى البيت اعنى تساير الطير على اثارهم وما ذكرناه
اولا هو الوجه من جانبى الايضاح وعليه الغرض واكثر هذه الانواع المذكورة لغير
الظاهر وقوعا معقولة ومنها اى من هذه الانواح ما يخرج حسن التصرف من قبيل
الانتباح الى حسن الابتداع وكل ما كان اى كل نوع من هذه الانواع يكون اشد وقعا
بحيث لا يعرف ان الثانى مأخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تأمل كان
اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الاستدراع والتصرف
هذا الذى ذكرنى الظاهر وغيره من ادعاء سببى احدهما وانتباح الثانى وكونه معقولا
او مردودا او نسبته كل بالاسماء المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم

ان الثانی اخذ من الاول بان یعلم انه کان لحفظ قول الاول حین نظم او بانه
بخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا لکم بسبق احدهما وانتباح الآخر ولا
یترتب علیه الاحکام المذکورة لجواز ان یکون الاتفاق ای اتفاق القائلین
فی اللفظ والمعنی جمیعا او فی المعنی وحده من قبیل توارد الخاطرین مجتمعة علی
سبیل الاتفاق ثم غیر مصرح بالاخذ کما یحکی عن ابن میادة انه انشد لنفسه
معتذرا ومنلاف اذا ما اتیته تهلک واعتز احتراز المهذب فقیل له ابن تذهب
بک هذه الهنیئة فقال الآن علمت انی شاعر اذا وافقته علی قوله ولم اسمعه
وکما یحکی ان سلیمان بن عبد الملک اتی باسارٰی من الروم وکان الفرزدق حاضرا
فامره سلیمان بضرب واحد منهم فاستعفی فاعفی وقد اشیر الی سیف غیر صالح
للضرب لیستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسیف ابی رغوان کسیف مجاشع یعنی
نفسه وکانه قال لا یستعمل ذلک السیف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسیفه الرومی
واتفق ان ابتا السیف فضحک سلیمان ومن حوله فقال الفرزدق اتعجبون الناس ان
اضحکت سیدهم خلیفة الله یستسقی به المطر ثم یسقی من رغب ولا دهش
عن الاسیر ولکن اخو القدر ولن یتقدم نفس قبل مبتنها جمع الیدین دلالة علی
الذکر ثم اعد سیفه وهو یقول ما ان یعاب سیدا ذا اصبا ولا یعاب صارم اذا بنا ولا
یعاب شاعرا ذا کبالم جلس یقول کما تی یا ابن المراغة یعنی جریرا فقد جاءنی فقال
بسیف ابی رغوان کسیف مجاشع ضربت وما تضرب بسیف ابن ظالم وقام وانصرف
وحضر جریر فخبر بالخبر وانشد الشعر فانشا یقول بسیف ابی رغوان کسیف مجاشع
ضربت وما تضرب بسیف ابن ظالم فاعجب سلیمان ما شاهد ثم قال جریر یا امیر المؤمنین
کما تی یا بن اللعین یعنی الفرزدق فقد جاءنی فقال ولا تقتل الاسری ولکن فکهم فاذا تقتل
الاعناق فصل المغارم ثم اجزل الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجیبا لذلک کذلک

سیوف

سیوف الهند تبتیع ظبا تها وتقطع احیانا مناط التمائم ولا تقتل الاسری ولکن تفکهم
اذا ثقل الاعناق فصل المغارم وصل ضربته الروحی جاعله لکم ابا عن کلیب او ابا
مثل دارم فاذا لم یعلم ان الثانی اخذ من الاول قیل فی فلا ان کذا وقد سبقه فلان فقال
کذا لیغتم بذلک فضیلة الصدق ویسلم عن دعوی العلم بالغیب ومن شبیه
الغیر الی النقص وما یتصل بهذا ای بالقول فی السرقات الشعریة القول فی الاقتباس
والتضمین والعقد والحل والتلمیح بتقدیم اللام علی المیم من لمحه اذا ابصره ووجه
احتمال القول فیها بالقول فی السرقات ان فی کل منها اخذ شیء من الآخر اما الاقتباس
فهو ان یضمن الکلام نثرا کان او نظما شیئا من القرآن او الحدیث لا علی انه منه
ای لا علی طریقة ان ذلک الشیء من القرآن او الحدیث بعینه علی وجه لا یکون بنیه
اشعار بانه من القرآن او الحدیث وبهذا احترز عما یقال فی اثناء الکلام قال الله
او قال النبی علیه السلام کذا وفی الحدیث کذا ونحو ذلک ومثل فی الکتاب باربعة
امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحدیث وعلی التقدیرین فالکلام اما منثور
او منظوم فالاول کقول الجریری لم یکن الا کلمح البصر او اقرب حتی انشد فاغرب
والثانی مثل قول الآخر ان کنت ارمعت ای عزمت علی عجز نا من غیر ما جرم
فصبر جمیل فان بذلت بنا غیرنا فحسبنا الله ونعم الوکیل والثالث مثل قول
الجریری فلما شاهدت الوجوه وفتح الکتاب ومن بر وجوه فان قوله شاهدت الوجوه
لفظ الحدیث علی ما روی انه انشد الضرب یوم حنین اخذ النبی صلی الله علیه
وسلم کفا من الحصبا فرمی بها وجوه المشرکین وقال شاهت الوجوه ای قبحت
بالضم من القبح نقیض الحسن وقول الجریری وفتح الکتاب ای لعن اللئیم وضل العبد
من فتحه الله بفتح ای ابعده عن الخیر والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبیب لی
ان رقیبی سیء الخلق قد اره من المداراة وهی المحاتلة والملاطفة وضمیر المفعول الرقیب

قلت وعنى وجهك للجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه الصلوة والسلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات بخلاف حففته بكذا اى جعلته محفوفا محاطا يعنى ان وجهك جنة فلا بد لى من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد للطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اى الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كقوله اى قول ابن الرومى لئن اخطأت فى مدحك ما اخطأت فى منعى لقد انزلت حاجاتى بواد غير ذى زرع فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية عن ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى عن هذا المعنى الى ما جاء جناب لا جدب فيه ولا منع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى صبح الوجه دخل الحمام فحلق رأسه بجرد الحمام عن فتش لؤلؤ والبس ما ثوب الملاحة مطلسا وقد جرد الموسى لتتريابى رأسه فقلت لقد اذنبت سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير يسير فى اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتضمين كقوله اى قول بعض المغاربة عند وفات بعض اصحابه فقد كان اى ورفع ما حصل انا لله وانا اليه راجعون وفى القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيأ من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اى على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيأ من قصيدة الاخرين لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار العرب اما ضمن البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمى اذا ضاق صدرى وحسن العدى تمثلت ببنا عالى يلبى فنا لله ابلغ فارجى وبالله ادفع مالا طيق

وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيهة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجهل ومعوت انتظر العثار كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت للشاعر المسلم الوليد الاخاذين ومما بنته فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا الاجادة اليه قول ابن المعتز كانه كان مطبوعا على الصحو ولم يكن فى قديم الدهر انشد فى ان الكرام اذا ما سهلوا ذكروا من كان يألفهم فى المنزل الخشن الشاعر البيت الشاعر لابى تمام وضمن المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اى قول الجبر بن يحكى ما قال الغلام الذى عرضه ابو زيد للبيع على التى سما تشد يوم بيسى اصاحونى والا فنى اضاعوا المصراع الثانى للعرجى وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان عفان رضى الله عنه نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابى الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر الام للتوفيق والكريهة من اسماء الحرب وسداد ثغر بكسر السين ما يسد به الثغر وهو سده وهى الجبل والرجال والشعر موضع المخافة من فروج البلد اى ان اضاعونى يوم وقوع الحرب وزمان سد الثغر ولم يرجعوا حتى ادرج ماكانوا فيه والا فنفسى ان كان ملأمن الفتيان اضاعوا وقد تقدم وامابدون التنبيه فكقول الآخر فدخلت لما اطلعت وجناية قول الشيخ فى العصر رونقه آسى اعذاره السارى بالجول توقعانى وفوتك ساعة من يأس المصراع الاخير لابى تمام واعلم ان ضمن ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون الباقى كما مر آنفا والثانى ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس فى بوس زكا برده العابن والغلب مثانى قدمى واذ دمى والان اقبلت الدنيا عليك بما تهوى ولا تشبه ان الكرام اذا استشاروا بيت ابى تمام ولا بد من تقدير الباقى منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه ان احسن المتضمن ما ازداد على الاصل بنكتة اى يشتمل البيت او المصراع المضمن فى شعر الشاعر على لطيفة لابى عبيد فى شعر شاعر الاول

كما نوه به وهو ان بدر كن لفظ المعنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه
في قوله اي قول صاحب الحجر ان اذا الوعد ابدى اي ظهر بما كما عاين سمز شفتها
وثغر هاتذكرت ما بين العذيب وبارق وثغر كن من الاذكار من قدم مهار مدامع
مجرعو البناء ومجرى السوابق انتصب مجرى على انه مفعول بذكرن وفاعل ضمير هود
الى الوعد وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق موضعان معروفان وما بين
ظرف للذكرا والمجرى والمدمع وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون
ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجرعو البنا بدلا منه والمعنى انهم كانوا ترى ولا بين
هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون
على الخيل فهذا الشاعر اراد في تشبيه بالعذيب وبارق معنيهما البعيد بن
لانه جعل العذيب ثغر العذب وعنى به شفة الحبيبة وبارق ثغر عا التشبيه
بالبرق وما بينهما ريقها وشبه تحدر الدمع وجريانه بتحامل الرمح وجريانه ومعه على السنابك
بجريان الخيل السوابق فراد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يعتر
بالتضمين الشعر البسيط ما قصد تضمينه ليدخل في جملة الكلام كقول بعضهم
في يهودي يقال له داؤد التعلب اقول لنعثم غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكره
هو ابن جلا وطلاع الثنايا من بضع العمامة يعرفونه فالبيت البسيط بن وتيل
واصلا انا ابن جلا وطلاع الثنايا من اضع العمامة تعرفون فغيرا الى طريقا الغيبة
ليدخل في المعقود وقوله غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في قصة وحطوا من
رتبته ولم يعرفوا مقداره وجهله فحكم له هذا وصفه بالرشيد واراد به النبوي على سبيل
التهكم وربما سمى تضمين البيت فارزا وعلى البيت استعانة وتضمين المصراع
ما دونه ابو اعالان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الآدر لهو بالنسبة
اليه شعره قليل مغلوب ودفوانه فاخرج شعره بشعر العنبر واما العقد فهو ان ينظم

نثر قرآنا

نثر هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو
ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي تضمن نظما ان كان غير القرآن والحديث
فنظيم عقد على انه ظهر فيه كان اذلا دخل له بالاقتباس على قوله اي قول ابي العلاء حية ما بال من اول نطفة وجيفة
اخره بتغير حال اي ما باله مغتر اعقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة
والان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغيرا كثيرا لا يتحمل مثله في الاقتباس اولم يغير تغييرا كثيرا ولكن

اشير الى انه من القرآن او الحديث وهو لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انا الذي استقرضت حظا واشهد معشر الله شاهدوه
فاي الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبة الوجوه يقول اذا بنتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام الشافعي رضي الله عنه
عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالها خير البرية اتق الشبهات وازهد في الدنيا يحبك الله وكن ورعا تكن اعبد الناس
وارض بما قسم الله لك تكن اغنى الناس فهو وان كان حديثا لكنه لما لم يقصد به ذلك صار كالمنظوم
وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحلال فهو الا يتبين ونظم وشرطه كونه موزونا مقفى لا كما يكون سجعا محتاجا الى التكلف
حسن الموقع مستقرا غير قلق كقول بعض العارفين فانه لما نبحت فعلانة وضطلت خلانة ان صارت نخلانا كان فظا

ونظر اليه وكثيرا ما نسمعهم يقولون ما غير ذلك من العبارات واما التلميح بتقديم
الميم على اللام فهو مصدر ملمح الشاعر اذا اتى بشيء ملمح وقد ذكرنا في باب التشبيه وهو عدها
خطأ محضا نشأ من جهل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتعليم وفسرهما
بان يبنا الى قصة او شعر ثم صار الغلط مشهورا واخذ مذهبا للعدم التمييز فان بين
في تحرير الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره ان ذكر تلك القصة او الشعر
او المثل فالتضمين لواحد من القصة والشعر والمثل والتلميح سنة لانه اما ان يكون في النظم
او في النثر وعلى التقدير بن فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل ما في النظم
فالتلميح الى القصة كقوله اي قول امي غام فحفنا باقراعهم وقد قوم المهوى قلوبا عهدنا طيرا
وقع وقع فرقت علينا الشمل والليل راغم بشمسهم من جانب الخدر تطلع
تضاءل عاصبح الوجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فهو الله ما احوى
الاحلام نايم البيت بنام كان في التركيب بوشع الضمير في اخراهم ولهم للاجنبة
المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء ورد وهمة غير مفاد جهة
وازاله الضمير في مفاوما وبهجتها الشمس الطالعة من الخدر الوجنة الظلمة انطوى انضم
المجزع ذو لونين لونها ين وقوله الاحلام نايم استفهام انكاري واستغراب اشارة الى قصة
يوشع بن نون وفتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس الى طلبه وتوقف الشمس فانه
روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ
منهم وهو في البيت فلما جد لقتالهم نبه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم
والتلميح الى الشعر لعمر مع الرمضاء ارض الرمضاء ان حارة جدا مرض فيها القوم الحر ان
والنار تنتظل ارتاح منزوح له اذا رحته واضفى من ضفى عليه تلطف وتشوق مثله
في سماه الكرب اللام للابتداء وعمر مبتدأ وخبره ارتاح ومع الرمضاء حال
من الضمير في ارتاح والنار عطف على الرمضاء وكذا تنتظل حال من النار اشار الى

الى البيت المشهور المسجف ان المسجف بعمرو عند كربة الصغير لعمرو صوابه الذي يستجيف
عند كربة بعمرو كالمسجف من الرمضاء والنار وعمرو بن جاس بن مرة ولهذا البيت
قصة وهي البسوس زارت اختها المهلهلة وهي ام جاس بجار لها من جرم
بن ربان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جاس
فلما برزة بينهما فخرجت في ابل جاس ناقة البرمى مترعى في حمى كليب فنازعها
كليب فرماها فاضل ضرعها فولت حتى برکت بفناء صاحبها وضرعها يشجب
دما وابنا وخاصمت البسوس واذلاه واعزه فقال جاس ايتها العرة اعداني
فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جاس يتوقع عن كليب
حتى خرج وبنا عدا عن الحي فبلغ جاس خروجه فخرج عامدا سعد واتبعه فرمى ثم اقف
عليه فقال يا عمر واغتنم بسترة ما فاجهز عليه فقبل المسجف بعمرو والبيت وغنيت
البشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها التغلب على بكر ولهذا قيل اشوم من البسوس
والعقار والتليح يا الاشل كقول عمرو بن الكلثوم ومن دوني ذلك خرط القتاد اشار
يا الاشل السابر بضرب لام الشاعر فقاله كليب اذ سمع قول جاس لاعقرن فحلا
بطلوعه ناقة معرض يخيل له بسيح عليها والغرطان تمر يدارك على القتاد مرة اعلا بها يا
اسفلها حتى تنتشر شوكها فاتاه النشر فالتليح يا العضة والاشتر كقول الحريري وجئت
بليلة نابغية ذوا حزان يعقوبية اشار الى قوله اشال النابغة جئت كاني ساور
لبني ضبيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والعضة بيعقوب عليه السلام والتليح
يا الاشل كقول العبسي فبالها من مرة تعني اولادها اشار يا الاشل اعف من الهرة
تاكل اولادها من التليح ضرب من الشجر كما روي ان تيما قال لشريك التمر ما
في الجوارح احب الي من البازي فقال التمر وحاحة اذا كان بعيد العطاء اشار
العبسي الى قول جرير انا البازي المطل على الهبر ابخ من السؤال انصبابا واشار شريك

يا فحول

الى قول الطرماح ثم بحر طرح اللوم اهدى من القطا ولو سلكت طرح المكارم ضلت
وروي ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن هلال فقال عبد الله عاذ القينا الى
من شيوخ محارب ما خلفها كانت ترعيش ولا تبرى ضعاديع فظلما ولبل بجاريت
فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله اقطعوا البارزة برعا وكانوا في طلب
اراد قول القائل للكل هلا الى من اللوم برفع والاس بزيد برفع وجلال فضل من
للكامة يا خس الابتداء والمختص والانتهاء ويشبه للمتكلم شناعر الكاذب كانها ان
يتأنق اي ان يفعل فعل المتأنق في الرياض مرتبع الانف والاحس الذي يقال
تأنق في الروضة اذا وقع فيها مستحسنا ما يوثقه اي يعجبه في ثلثة مواضع من
كلامه حتى يكون تلك المواضع الثلثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد
من التعقيد والتعديم والتأخير الملتبس وان يكون الالفاظ متقاربة في الجزا
والمتانة والرقة والسلاسة ويكون المعاني مناسبة للالفاظ فلا يعبر الا بكيح
اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل جاعلا صياغة تناسب وتلائم
او اوضح معنى بان يسلم من التناقض والاستناع ومخالفة العرف والاستدلال وجه ذلك
ومما يجب الحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرشيقة في ذكر الاشواق ووصف
ايام البعاد وفي استجلبات المودات وعلائمه بنبات الاستعطاف وامثال
ذلك اصدعا الابتداء والاذاة اول يعرج السمع فان كان عذبا جاس السبك صحيح المعنى
اقبل السامع على الكلام فوعى جيعه والا اعرض عنه ورقضه وان كان الباقي في غاية
الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله امن تول امرئ القيس
فقانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السيقط
منقطع الرمل حيث يرق واللوى رمل معوج يلتوي الدخول وحومل موضعان
والمعنى بين اجزاء الدخول فضير كاسم الجمع مثل القوم والآل يجمع الغاد وقدح بعضهم

في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر
الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم ينفع له ذلك
في النصف الثاني بل اتى فيه بعمان قليلة في الالفاظ غريبة فبان بين الادراج فاصبح
من هذا بيت النابغة كلمن بهم يا ميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب
وكقوله اي وحسن الابتداء في وصف الديار كقوله السجع السليمي نصر عليه سحر
وسلام فلعت عليه بحال ما الايام فما الاساس فحلي عليه اذا تنزع ثوبه نظر له
عليه وفي ذكر الغزال قول ابي الطيب فزال ومن فارقت غير مذمم واتم من لم تمتع
حبيبا بمثله وفي النكاية قوله ايضا فواد ما تسلط الهوى ومن مثل ما يهب اللبام
وفي الغزل قوله ايضا ارنبك ام ما دالغمامة ام حرتبي بروده وهو كبدي حر
وينبغي ان يجتنب في المدح ما يتطير كقوله اي قول ابن مقاتل الصريح مع مطلع
قصيدة انشدها الراعي العلوي تهوعداحبابك بالغرفة عند فقال له الراعي
هو عداحبابك يا اعمى ولك والمثل السوء وروي ايضا انه دخل على الراعي
في يوم مهرجان وانشده ولا تنقل بشري ولكن بشر بان عزة الراعي
تنظير به الراعي وقال اعمى تتبدا هذا يوم المهرجان وحمل بطيه اي القاه على
وجهه وضربه حتى عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ في عقابه واحسن اي احسن
الابتداء ما ناسب المقصود بالا يكون به اشارة الى ما سبق الكلام لاجله ليكون
المبتدأ مشعرا بالمقصود والانثناء ناظرا في الابتداء وسبع يكون الابتداء
مناسبا للمقصود ببراعة الاستهلال من برء الرجل ببراعة اذا فاق اقرانه
في العلم وغيره كقوله في التهنئة اي كقول ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب بن عباد
بعقد الجسر ان قبال ما وعداد كوكب المجد في افق العلى صعد وقوله في المرثية
اي قول ابي الفرج الساوي في مرثية خر الدولة بقي الدنيا بقول عليل فيها فذار

ان احذر

ان احذر من بطشي اي احذر الشديد وتمسكي اي تمسك بعصمته وكقول ابي تمام يهنئ
المعتصم بالله في فتح عمورية وكانوا اهل التنجيم زعموا انه لا ينفتح في ذلك الوقت السيف
اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفايح
لا سود الصفائح في متونهن جلاء الشك والريب كقول ابي العلاء فيمن عزى
له بنكاة عظيم لعمري ان يتم عظيم بل عاد الامام سليم وكقول ابي الطيب في التهنئة
بزوال مرض الجدعون اذ عوفيت والكرم وزال منك الى اعدائك العدم
ومنه ما يشار في انشاح الكتب اي النفس المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف
الحمد لله انزل القرآن كلاما مؤلفا منتظما منحاز في المفصل احد على الا جعلني من
علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص
اي الخروج عما شبب الكلام به الى ابتدى واضح قال الامام الواحد من مع التشبيب
ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء القصايد الشعر فسمي
ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من شبب اي وصف للجمال او غيره
كالادب والافتخار والنكاية ونحو ذلك اي المقصود مع رعاية الملائمة بينهما اي
بين ما سبب به الكلام وبين المقصود وحسن هذا التدرج عن الاقتضاب وقوله
التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال عما افتتح به الكلام الى المقصود
مع رعاية المناسبة وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها لان السامع
يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا ملائما
الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم
التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالهم منه من قبيل الاقتضاب واما
المتأخرون فقد تهدوا به لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله
الى قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر تقول في قومس اسم موضع قومس وقد اضرت

منها السرى اخذ منه اى اثر فيه ونقصه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال
سرى يسرى واصله والاسم السرية بالضم وبعض العرب يؤنث السرى والهدى
وهم بنو اسد نقله الجوهرى انما جمع سرية وهو رية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ونقل
فى المصادر كذا فى الصحاح وخطى المهرية القوى الخطى جمع خطوة وهو ما بين القدمين
والمهرية النسوبة الى مهر بن حيدان القبيلة تنسب اليها الابل المهرية والفود الطويلة
الظهور والاعنان والواحد اقود اى يقول قومى وطالما اى مزاولة السرى ومسافة
المطايا بالخطى تدانيت حتى ونقصت من قوتها فعوله وخطى المهرية عطف السرى
لاعلى قوله منا يبغى ان السرى احدث منا واحدث خطى الابل على ما تتبوعهم ومفعول
يقول امطلع الشمس تبغى ان تؤمها بنا فقلت كلا ارح للقوم وتيرتها ولكن
مطلع الجود واحس التخلص ما وقع فى بيت واحد كقول ابى الطيب نودهم
والبين فينا كانه قتنا ابن ابى الهيجان فى قلب فيلق وقد ينتقل منه اى مما يشبب
به الكلام انا ما يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب وهو الاستطاع والار
تجال وهو اى الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين
بالخاء والضاد المعجمتين وهو الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد
قال فى الاساس ناقة مخضرمة جذع نصف اذنها ومنه المخضرم الذى ادرك
الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية والاقتضاب
وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم
فى ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر منهم التخلص كقوله ان قول ابى
تمام وهو الشاعر الاكملى العباسية لولا ان راى الله ان فى الشيب حبرا جاورة
الابرار فى الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام
الى ما لا يلائمه فقال كلكم كل يوم تبدى حروف اللبالى خلق من ابى سعيد غريبا

ومنه

ومنه اى من الاقتضاب ما يقرب من التخلص فى انه ينتقل من شئ من الملائمة
كقولك بعد حمد الله اما بعد فانى قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة
انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة
بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر ابتداء من غير قصد الى
ارتباط وتعليق بما قبله بل الى بلفظ اما بعد اى مهما يكن من شئ فانى
فعلت كذا وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو
اى قول بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذى اجمع عليه
ائمة المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم بفتح
كلامه بذكر الله تعالى كل امر ذى شان بذكر الله تعالى ونحمده فاذا اراد ان يخرج منه
الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب
الذى يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة
هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط
لان الواو بعد للحال واللفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف اى الامر هذا او مبتدأ
محذوف الخبر اى هذا كما ذكر او قد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث
ذكر صفات الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها فقد اذكروا ان
للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل
الذى هو احسن من الوصل وهو علامة وكيدة بين الخروج من الكلام الى
كلام آخر بحال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن هو قريب من التخلص
ومنه اى من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة
الانتقال من حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث
لم يبتدأ الحديث الآخر بتاء ومن هذا القبيل لفظ ايضا فى كلام المتاخرين

مع الكتاب وقالتها ان تالت الواضح الخ ينبغي ان يتأنق فيها الاشتهاء
فيجب على البليغ ان يتم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن حالة
لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فاذا كان محتارا حسنا تلقاه السمع
واستلذه وعي جيدا ووعى فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي
يتناول بعد الاطعمة الثقيلة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس من
ربما انساه المحاسن الموجودة فيما سبق كقوله اما قول ابي نواس في المخصب
ابن عبد الحميد وان جد بنا اي خليج اذا انبعثت بالمنى اجد بر بالفوز
بالاماني وانت بما املت منك جدير فاني ان نوتني او اعطني فانك
الجميل فاهله او ان فاتت احد الاعطاء ذلك الجميل فالاقاني عاذرا بائك في هذا
المنع وشكورا بما صدر عنك من الاصغاء اياي المديح او من العطايا السابقة
والحسنة اي حسن الاستماع والاذن باستماعها والكلام حتى لم يبق للنفس تشوق
اليها وراء كقوله اني قول العزي بعثت بغاء الدهر بالكهف اهله وهذا دعاء
البرية شاملة كان بقاؤك سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال
وقد قلت عناية المقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته
ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وتجمع فواتح السور وخواتمها
واراد ذلك على الوجوه واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح
السور جملها ومفرداتها رايت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة
ما يقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية
الحسن ونهاية الكمال يكون بين ادعية ووصايا وموعظة وتحميد ووعد
ووعيد الى غير ذلك مع الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق
الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية

العقود

العقود من القصائد وقد اجمع مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء
ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث التبس
بعض السور بذكر الاموال والامزاج واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله
يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تبت يدا
ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى
هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علم المعاني والبيان
وان لكل مقام مقالا الى حيث ينبغي غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر
ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلثة
وتفاصيل ذلك مما لا يعنى بها الدفاتر بل لا يكون الاطلاع على كنهها
الا العلام الغيوب هذا ما اردنا جمعه من الفوايد وضمه مع الفرايد
مع توزع البال وتشتت الاحوال وتقاعم الاحزان والمحن وتكاثر الامزاج
والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كالا
لكن الله جلت حكمته قد وفقنا الاتمام وارزقنا الفوز بهذا
المرام والحمد لله ولي الانعام والصلوة على نبيه
محمد واله عليه السلام

الحمد لله على وصول الكلام الى هذا المقام وبه الاستعانة في التوفيق للاتمام
وصلى الله على سيد الانعام الانام واله الكرام وصحبه العظام وقد وقع
الفراغ من تسويد هذه النسخة الشريفة عن يد الفقير حسين بن محمد الحائري
الى ربه الغفور غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه في شهر رمضان في يوم
الجمعة في يوم خمسة عشر سنة اثنتا واربعون والف في البلدة سكاكيك شهر
في لواء شرحاله في زاوية الحاجي بهرام رحمه الله عليه وعلى سايير المؤمنين
اجمعين عتت